

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232404**

UNIVERSAL  
LIBRARY







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبَدَأَ تَعْنِ

الشرع منه

مجمع مومنان و  
 المغارة جوارت بشر و  
 بخا دره عجز و بخا دره جنة  
 عفا و كاظم الحسن و دره  
 الباعه آد و تان و بده و  
 كس و اعز و الرصر

الفرقة الثالثة كتاب الهند والفرقة  
الاولى  
سرخس بن  
فاندي  
دعاه فاندي  
عمر بن علي بن  
نوح بن علي بن  
الفرقة الثانية  
الفرقة الاولى

الفرس من الخف

حدوت



کلیف













[illegible]







عليه الصب المشابه  
دع الحوائج للفقيرة  
فقال اذا



[illegible]



[illegible]



سیدنا محمد مصطفیٰ ﷺ



الفاعل مع ما هو مرفوع حال الضرورة وفقد النسب غير محذور عنها فكان الوجه ان يقول وينزل حكم غير المصروف للضرورة  
 والنسب كان حكم غير المصروف حكم قد يختلف عن العلة بخلاف حكم العرب اعني خلافا آخر بخلاف العوامل لفظا والفقهاء  
 فانه لا يختلف عن علة الاعراب وعلى احاد النحاة غير المصروف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر التثنية بين يجوز ان يقال  
 يجوز ضرورة للضرورة وكذا على ما حدث القص يكون ما دخله الهمزة او الاضافة مما فيه علان من التسع غير مصروف وعند غير  
 قوم مصروف سواء فادان الكسر سقط بئنا للتثنية او فادان الكسر التثنية سقطا معا وذلك ان اكثرهم يقولون ان الاسم المشابه  
 الفعل حدث لاجل مشابهته بانه علامته بملكه التي هي التثنية اى علامته اعراب لان اصل الاسم الاعراب واحمل الفعل البناء  
 وجعلوا شرك الفعر عبارة عن حذف التثنية وقاوا تم تبعه الكسر بعد صيرته الاسم غير مصروف وقوا هذا القول بانه  
 لما لم يكن مع الهمزة الاضافة تثنية حتى يحذف لمنع الفعر لو سقط الكسر فظهر ان سقوطه بدعيه التثنية لا لاصالة  
 فعل قول هؤلاء نحو الاحرار وحر مصروف لان التثنية لم يوجد محذوف كما في احمران واجموت فذلك بعدهم انما مشابه  
 الفعل حدث لان الكسر والتثنية معاملة الفعر فتحو الاحرار وحر كعدمه ايضا مصروف لان الكسر والتثنية لم يوجد في  
 ولا احد ما مع الهمزة الاضافة يمنع الفعر والادب الاول اعوان الكسر سقط بئنا للتثنية وذلك لانه يهودي حال الفعر  
 مع التثنية نابعه مع التثنية حاجة داعية الى عادة الكسر اذا الوزن يستقيم بالتثنية وحذف فلو كان الكسر حذف ايضا منع الفعر  
 كالتثنية لم يوجد ولا ضرورة له اذ مع الضرورة لا يترك الا في الضرورة والحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التثنية يحذف في منع  
 الفعر ايضا كما في الوصف ومع الهمزة الاضافة والبناء فادان النص من اول الامر على انه لو سقط الا مشابهة الفعل لا لاصالة  
 ولا للبناء ولا لشيء آخر محذور نابعه صورة الكسر اني لا يدخل الفعل لانه يهودي بنون العادة في نحو صومعي ويضربون اياها  
 لم يظهر او منع الفعر في المنقح وجع المذكور السامع اجتماع سبب نحو احمران ومسلون علمين للوثق لان التثنية  
 فيهما ليس للثنية كما ذكرنا حتى يحذف في تبعه الكسر ايضا فان القصب فيهما نابع المحر لم يبلغ المحر نصب بل ان سقى  
 بهما وادب اعراب الفعر اى جعل التثنية منعقب الاعراب وجب منع صومعيهما للثنية اذن تثنون التثنية ولا بدع فيهما  
 المحر ثم يقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهة للفعل وهي على ثلثة اعراب احداهما وهو فادان  
 يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبقى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويحذف  
 علمه وانما هو واسطها ان يوافقه من حيث تركب الحرف في الاصله وبشابهة في يثني من المعنى كاسم الفاعل والمفعول اضافة  
 المشبهة والمضد في كل حال الى الالف في معناه ما هو لا يثنى فيضعف امر الفعل في البناء بطل بضعه وهو المضاف على الاسم  
 في الاعراب فلا يثنى منه الا تثنى المشابهة للافعال الى الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وقاها وهو اضعه قاله ان  
 مشابهة لفظا لا يفتن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعد كونه فرعيا لاصل كان الافعال فرع لاسماء اعادة واشتقاقا  
 اسما اعادة فلا يحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغنائه الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجوز في باب الضمير فلا يثنى  
 هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل لان ذلك يفتن معناه الطالب للفعل والمفعول وهو  
 خلوصه لا يثنى في هذه المشابهة علا لاجل الاعراب يكون اسما معروفا بلا علامة اعراب ثم بدعه الكسر على قولهم وينزع الكسر التثنية  
 معا كما تقدم واما اخرج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يفتن بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالثنية  
 مشابهة بغير ظاهر ولا فائدة الفرية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف موقوف كذا  
 اثبات الفرية في الاما بسبب هذه الصلة غير ظاهرة كما يجزى فلم يلف وحسن منها اذا قامت مقام التثنية فان قلت اذا شبه  
 الاسم غير المصروف لفعل فقد شبهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فاجاب لان الاسم سقط  
 على الفعل فينا هو من خواص الفعل لا يثنى لك لفظا المناسبة بينهما وذلك كما يصح في اسم الفعل يثنى الفعل يثنى  
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمضد ومعنى الفعل كاسم في اسم الفعل ومعنى الاسم ومعنى الفعل في اسم الفاعل  
 والمفعول والمضد والصفة المشبهة يفتن في الاسم معنى الفعل فينقطع الاسم على الاعمال في المعنى تنقطع حكم الفعل بذلك  
 بلسا واسم الفعل وعلمه معاد على الباني حسب وهذا منظر في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهة النوع نحو كما اذا تفرقت مشابهة  
 الحرف للفعل يفتن معناه كان واخواتها وما اذا عمل على الفعل واذا تفرقت مشابهة الاسم الحرف ما حاشا الى غير ذلك من  
 والمضمرات والفاظا و يفتن معناه كاسماء الشرط والاستفهام وتعود ذلك كما يجزى في باب المثنى في الاسم لفظا له على  
 الحرف فيما يخصه او فيما لا يخصه اى في مشابهة لاجل بناء الاسم يختلف مشابهة للافعال وذلك لانه الحرف وصورته البناء  
 دون الفعل واذا شبه اسم الفعل الحرف بلزم ومعنى الانشاء الذي هو بالاصالة الحرف اعطى حكم الحرف في عدم الفعر كما في  
 عوم فعل النحر فان شابه الاسم كالمضارع كاجزى في بابه فظهر ان الاسم قد شبه الفعل والحرف وكذا الفعل في بابه

ومن بينهما  
 ان يفتن في  
 في الفاعل

علمه  
 علمه























في النسخ

عنه على ما هو عليه في النسخ... (Marginal notes at the top)

على هذا الوجه... ان يكون... (Main body text discussing grammar and syntax)

... (Marginal notes on the right side)

... (Marginal notes on the left side)

... (Footnote or summary at the bottom)

وہو لا توئی

وہو لا توئی

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

عليه فغير منصرفين عند سببوا اعتبارا للعدل الاصل مع العلية وكذا الحكم لان هذا العدل كما ذكرنا عندنا وانما ان  
سميت بعضا من قولنا للعدل فانهم قد لا عدل في الاصل والافتقار الى كونهم بصريون حركيون ولكم اعلا ما لنا  
وضع اخر وقول سببوا فرب لان العدل امر لفظي بالعلية لم يتقبل للفظ وعكس سببوا لانه سحر انا سحر غير  
وضع الاول من ظرف زمان او ظرف مكان او وجه او غير ذلك من صفات فعله منصفه وفعل ذلك لظهوره في باب العدل فهو كذا  
ولكن عند خلافه والثلث وهو كون العلية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلية شرطا  
عند بعضهم في الاسم غير ان وعثمان لانها يتبع من الالف فثابت الالف التاثير فيقوم مثلها مقام سببها وعندنا لا يثبت  
العلية سببها كما مر في الثالث اعني ان يكون العلية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في الحوت كما لنا لفظا ونطقا  
وفي الاعراب وفي المركب وفي الالف لثابتة المقصورة وحال العلية من المؤثر على غيره من اثنان لا يجمع السبب وذلك  
مع الوصف على ما ذكرنا المصنف وقد ذكرنا انها تامة لكل الوصف لا بعينها واما ان يجمع ولا يؤثر هو اذا كان مع  
الالف التاثير في نحو حركي وفي خلافه الى ان لا يلقى سببا في حال العلية في جميع ما بالانصرف رجعا الى شرح  
كلام المصنف فنقول انما يصرف كل ما فيه علية مؤثره اذا كان جميع ما العلية المؤثره شرطا فيه فقط او شرطا في  
معاجزة اشياء التاثير في الالف والهجاء والتركيب والالف المقصورة اراثة والالف والنون في الاسم فلو  
فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة اجتماع الالف المقصورة للالف والنون وانصى ما يمكن اجتماعهم هذه العلية  
والتاثير في الالف والتركيب والالف والنون كما في ادبيحان لكان مزيل تاثير الجمع مزيل العلية لان الشروط لا يثبت  
بدون الشرط وجميع ما العلية المؤثره سبب فيه ثلثة اشياء العدل والورن وشبه الهجاء وعدم الظهور في الاحكام  
في باب ما يصح على الخلاف لمذكور ولا يجمع اثنان منها مع العلية المؤثره لوجهين الاول ان كل واحد منها ينافي والاخر ان  
لان اذن ان العدل اتفاقا لا مقتضى او فعل او فعل وفعل كمثلك ومثلث والخروسة وسر وسر عند سحر وقطام عند  
ابناء وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع لا فحق وليس التجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني ان اوله  
يتضاد في الالف التاثير في جميع ما العلية المؤثره اثنان منها اذا العلم يكون انا مقولاما اجمع فيه اثنان منها فلم يكن  
العلية الطارئة مؤثرا لاستقلالها بجمع اصرف قبل ورود العلية فالتاثير في الجمع مع العلية المؤثره اثنان منها  
ثبت ان لا يكون معها الا احد هاتين فان ذلك الاسم يبقى على سبب واحد منصرفا ايضا هذا غاية ما يمكن ان يحل  
لثمة قول المصنف يمكن ان يرتكب عدم التضايفين العدل والورن كالتاثير في مثل ويمكن ان يقال في علمه في المكان  
الغير اذ اصدحت بفتحين فعدل الى اصحت في حال العلية لم تقتر العلية قبل وزن الفعل في العدل حتى يقال  
ليت يؤثره لاستقلالها بالتاثير به لاننا ناعد علما كالتاثير في ثمنين فالالف فانكره بغيره في هذا العدل والورن  
فلا يصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلية لكذا في العلم اذ انكره بفتحين ومنه ان لان صفته العدل محصورة في  
ذكر من اوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التكرير لما يعتبر اصله كما هو هذا هبة لاخفش وان اعتبر كما هو هذا  
سببوا السبب الاصل الذي انشأ لاجل العلية قلنا في ثلث ومثلث بايها لا تنصرف باعتبار الوصف الاصل  
مع العدل كما في امره فرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب امره بان قالوا وصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد اذ  
العدد بالثمة ولا يرجع بعد التكرير او معنى وبثلث من هذا اللفظ لثمة امر التكرير لا يمنع ان يكون معنى  
وتأثير في معنى هذا اللفظ لثمة امره الذي يعقوى عندنا ان انا بل بالثمة بعينه وصفان كان وغيره في باب امره  
او في غير موضع الكلام على نحو هذه وقيل قول سببوا في امره ان يصرف في نحو وجميع بعد التكرير لانها من  
افعل القضيلا كما ذكرنا في سابقنا ان افعل القضيلا لا يعتبر فيه وصف بعد التكرير فانكره سحر بعد التكرير في قوله  
الصرف لانه علية منه ان لا عدل في العدل انما يثبت به قبل التكرير لكون المراد به سحره على وكذا المس  
وقعا عند سحره وانكرت نحو ساجد بعد التثنية فيصرف عند الاكثرين واما عندنا لثمة امره واما عندنا لثمة امره  
لا يعتبر الجمع الاصل مع العلية اني ظاهرهما مناهما فخر لثمة التكرير واما عندنا لثمة امره واما عندنا لثمة امره  
النظر في الاحكام وشبه سبب اخر يعني الجمع في لفظه لفظه وثلثا بوعلى الى لاخفش لانه يصرف بعد التكرير ايضا  
وبقرق يندوين امره بان علان التجمع باينه بعد التكرير بخلاف امره لثمة لوزن قد يكون غير صفته كما في  
والفكر والعلية لان يندوين امره لثمة لاخفش لانه يصرف بعد التكرير في لثمة لوزن قد يكون غير صفته كما في  
بعد التثنية فيصرف لثمة امره لثمة لوزن قد يكون غير صفته كما في لثمة لوزن قد يكون غير صفته كما في  
موازنة كان قبل التثنية وكذا قلنا في لثمة لوزن قد يكون غير صفته كما في لثمة لوزن قد يكون غير صفته كما في



عنه قيل لشمه بصرفها بعد ما واما الكلام فاحمد بعد التكرار سببه ومثله ضلان الصفة اذ لم يسم ثم تكسر واخر  
الاختصاص خلافا لسببه وقال الاختصان سميت باسم مركب اخر وفيه ذوالالف الثالث والجمع الافضى نحو معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر وفيه لان الاسم الاخر بعد التسمية صار جزء الكلي وليس مجموع الكلي اذ ذالف الثالث  
والجمع الافضى حتى يمتنع الصوف بعد التكرار لاخرين لم يصرف فيها بعد التكرار نظرا الى ان الفاء فيها واولا الاختص  
ان مجموع الكلي ليس ذالف الثالث مع جعل الجزء الاخر جزء الكلي مجموعا واما قوله مجموع الكلي ليس الجمع الافضى قوله  
مؤثرة حال ومفعول مجاز ما ونعني ما هي شرط فيه الثالث بالناو والجمعة والتركيب الالف والنون في الموضوع اصحا  
قوله الالف العدل المستثنى مما يقى من المستثنى منه المفضل الذي استثنى منه لفظه ما بعد استثناءها على الجماع مع  
سببها التسمية الذي هي شرط فيه الالف العدل فكلا المستثنىين من ذلك المفضل ويجوز ان يكون ما ضربت الالف في الاعراض  
اي ما ضربت حذوا غير ذالف الاعراض العلمية المؤثرة في الجماع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها واما جمع العدل والوزن وليست  
شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد من الاربعة الاول كاذر بجمان فاذا تكرر على السبب لوزن شرط  
الاربعة السبب وكان اسم واحد من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن فليدرك ان يكون معهما  
لضادها فاما ان يكون الجمع احدهما كما في عمر واحد فاذا تكرر الاسم يقي على سبب واحد فال واما قلت هما بضادان فيص  
حكم الكلي يكون كما فيه علمية مؤثرة مصدرا بعد التكرار اذ لو بضاد او جازا اجتماعهما مع العلمية المؤثرة فاسم لكان  
ذلك الاسم غير مصروف بعد التكرار لهما الشبهين المستثنىين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادها فاقدم واعترض على  
قوله بان قيل لم يكن محذوا الى هذا لخصر في اذ لو بضاد ايضا واجتماعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما ان كانت العلمية  
اذن فانه علمية ما بعد استثناءها بالناو والجمعة من الاعراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل فاذ كان  
في اسم لان كلمة في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا  
عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارئة كما في حمرا وسعدى مؤثرا اسعد عليا بل لو كانت  
الاسماء الثلاثة مجتمعة لم يطرأ بعضها على بعض لجازان بفعل ان حكم منع الصوف منسوق الى اثنين فيهما غير معنيين  
فيكون العلمية ما لم يكن بها احد الثلاثة المؤثرات منها او يمكن ان يجوز اجتماعها ويمنع طريان العلمية اذن على العدل  
والوزن كما في نحو اسمت على امرأه واعترض على كون منع التضاد بينهما وذلك بمنع حصو وزان العدل فاما كذا على  
ما بينا فاوله وخالفه سببه الاختص في مثل حمرا علما اذ انكر اعتبار الصفة بعد التكرار ولا يلزم باب حائلا بل من  
اعتبار تضادين في حكم واحد قوله اعتبار الصفة منصوب على انه حال من سببه اي خالف سببه معني  
او مصدرا لقوله خالف سببه اذ معناه اعتبار سببه دون الاختص قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزم الاختص  
لسببه في اعتبار الصفة بعد زوالها ونفصره ان الوصف لا ضل لوجز اعتبار بعد زواله لكان حاتم غير مصروف  
اذ فيه العلمية الحالية والوصف لا يصلح لاجل الصفة عن سببه بان هذا لازم لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار  
ذلك الوصف للترائل بخلاف الامر التكرار فذلك المنع اجتماعا للتضادين وهما الوصف العلمية اذ الوصف يقتضي  
والعلمية المخصوص وبين العموم والخصوص في سبب قوله في حكم واحد يعني في الحكم يمنع الصوف لان تخارج في هذا الحكم  
الى اجتماع سببين فيكون فاجتماع التضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار التضادين في حكم واحد جازا لا يلزم اجتماعها  
في حالة واحدة كما اذا حكم الجميع احرار على ان اصله صفة وعلى احرار لا ضل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة تضادا  
لكن في حكمه فلم يجتمع في حالة واحدة فاذا انكر احرة تبعض اعتبار الوصف ليس معنى الاعتبار اذ يرجع معنى الصفة  
الاصلي حتى يكون معنى رتب احرب شخص فيه معنى بل معنى رتب احرب شخص متى فيه اللفظ سواء كان  
اسودا او بياضا واحر فعلى اعتبار الوصف لا ضل بعد التكرار انه كان ثابت مع زواله لكونه صليلا وزوال ما بضاد وهو العلمية  
فصار اللفظ يثبت لوانه يرد بان معنى الوصف لا ضل في التسمية كما لو سمي مثلا ما حمر من فيه حمرا وفضل ذلك  
ثم تكرر به كذا نظر الى اللفظ لوزان المنع هذا والحوار اعتبارا ما زال بالكتابة ولم يبق منه شيء باي او بل  
كان فيه خلاف في اصله المعلوم من كل وجه لا يؤثر في كونه موجودا فالاخذ ان يقال ان اعتبر معنى الوصف  
الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا ما حمر من فيه حمرا وفضل ذلك ثم تكرر جازا اعتبار الوصف بعد التكرار لبقائه  
في حال العلمية اي لم يغير فيها لان المقصود والامر في وضع الاعلام التوفيق وما وضعت له لغة ولان ذلك زاهيا  
في الاغلب مجرد عن المعنى الاصل كترديد وعمر وقليل ما لم يلد ذلك وان كان لم يغير في وضع العلم الوصف لا ضل  
بل قطع النظر عنه بالكتابة كما لو سمي ما حمر او ما حمر بعد التكرار ايضا فالاختص في كتاب الاصول

فان قيل ان الاختص  
الاسم في قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر  
وفي قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر  
وفي قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر  
وفي قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر

فان قيل ان الاختص  
الاسم في قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر  
وفي قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر

فان قيل ان الاختص  
الاسم في قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر  
وفي قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر

فان قيل ان الاختص  
الاسم في قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر  
وفي قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر

فان قيل ان الاختص  
الاسم في قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر  
وفي قوله معدى محله  
او معدى مساجدة ثم تكسر





فَعَالُو



والا فم

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

سواء كان الحرف جازاً او واجبا فوله زيدان فال من قام الظاهر ان زيد مبدل لا يدل على ان مطابقة الحجاب للسؤال اذ  
ومن ثم فاولا جواب ما اذا اذ كان ذا معنى الذي ترفع لانه السؤال بجملة اسمية متخالف ما اذا كان زيدا فان لا  
فصل الجواب كما يجب به باب الموصولات وابقه فالسؤال عن القائم لا عن الفعل لا يصل لتقديم المسؤل عنه فالاولان بقدر  
زيد نام على قولهم لا خطيئة في الاية ترفع خطيئة من باب حذف الفعل لا خلا في الجمان لا يتحقق لك خطيئة من السائل فاما  
لا الية على وجه مفعول فيما يحيط بالسؤال عند اول وجه من الخبر والتمنع وروى النصب فيما على زيدان لان خطيئة  
فلا يكون اية فوله وليك زيد صانع هذا ايضا من جمل الاول في الية فاما الثانية فبما السؤال ان السؤال ايضا من مفعول مدلول  
عليه بلفظ الجسبي للمفعول لا تلبس لفاعل اذن على الشائع فبالا لانه فوله فاما في باب المصعدى وغير المصعدى من ضم اللفظ ايضا  
بيك على صانع اى بيك صانع والسؤال في الاول مصحح به والبيت الحرف من نهيك فاما مفعول خطيئة فاما الخطيئة فاما  
بكشماى بيك على صانع حرف الجر كثر الاستعمال وليس يقاس كما يجب في باب المصعدى وغير المصعدى من ضم اللفظ ايضا  
الذين من قولهم صانع فوله مخصوصه متعلق بصانع وان لم يعد على نحو لان الحار كفى راحة الفعل اى بيك من صانع  
وبدل لاجل خصوصه فان زيد كان ملجأ وظهور الاول لا والضم معاً وتعليل بيك لانه ليس بوقوف على المعنى والمخطط الذى  
بابك للمفعول من غير مبدل بقا الخبيط فلان وصله من خطب الشجرة اذ رغبنا بالعضى لم يفسط ورفها ما نطير اى من  
ونطير والظوايح يمتد بطوايح يقال طوحنه الطوايح وطاحنه الطوايح اى هبت به ودربت به فلا يقال الموطط ولا  
المطوحن وهو ما على جاز فالترايد مثل درس وهو درس وعشبه فهو عاشب وعلى التمس مثل ما ذاق اى ذوقه وقال  
صاح بطوح مثل قال يقول وطاح يطع وهو وادى من باب فعل يعل بكه العين بهما عند التحليل فوله ما نطير متعلق بخط  
اى يسأل من اصل اذ هاتوا فواع ماله وما مصداقها او بيك لانه لى بيك لاجل هلاك المنايا ريد به جونا يكون ما معنى  
اى اى جاز لا لا لانه التنى طوحنه الطوايح ونطير على كل فندى رجلكه حال ما حبه ويريد المصعدى بقدره الحال اذ كان اى  
هاتوا لا توجب للمخاطب نحو فوله لفت الاسد فاحرمه فوله وجوبه مثل وان احده من المشركين استخار لافضائ  
جواز وجوبه على انها مصاد لقوله بحذف حرف جاز او واجبا انما كان الحذف واجبا وجوبه لغيره نحو استخار الظاهر  
لان الغرض لا يبان هذا الظاهر نفس المصعدى فلو اظهره ليرحمه الى مقدر لان الابهام الجرم الى التفسير فاما لاجل الغرض  
ومع الاظهار لا انها والغرض من الابهام انه التفسير لانه وقع في التنوس لانه لا يلزم انما سمعت لاهم الى العلم المقصود  
منه وايضا في ذكر النش من مبهما تم مقترن بكونه لشره وكرهه واما قوله يكون احد مبندا واسطر اذ رغبنا لعلهم  
بالاستطراد فاحصا من قولنا على الفعالية على ان تسبيل الاخفش جاز ووقع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر معلوما  
على مذهبه اذن نفس من قبل ما نحن فيه ونظير ما نسب اليه بوجوده لوصفه ان زيدا عربيه الاعلى ما اجاز بعض النحويين  
من محمول خبر على ان مقترن هلك ومع ذلك ما اتوا لانه لا يرفع لانه نفس اى ان هلك مقترن وان هلك مقترن وهو  
مع ذلك مرد على ما يجب الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاء والحال بقرنه نحو ذاك سوار بطون هلا  
زيد نام اعنى كل جرح بله الا الفعل مقترن الفعل المصعدى اما فعل جرح كما روي في معنى مفعول الفعل مثل ان يورث  
للتبوت والتحقق وهو اذن دالة على ثبت وتحقيق والزم ان يكون خبرها فعلا كما يجب في ضم الحرف ليكون ان مقترن  
الفعل المصعدى وخبرها في صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماصى فيكون مفعلا كالفعل المصعدى في المقترن وذلك بعد لو حذر نحو  
فوله ان الله هلك اى اولئك وتحقق ان الله هلك فان مع ما في خبره فاعاد ذلك المصعدى فوله وتلجج من مقام مثل  
نعم اى يخبرنا الفعل والفاعل اتاحنا لفاعل احد فلم يثبت الاعداء الحالك كما يجب في التنان واما حاكم بعد من بحذف  
الفعل والفاعل معالان نعم جرح لا يبعد معناه الا فردى ايضا لا انما نظامه المصعدى كاسبق في حذف الاسم وهما اما  
المعنى الكرى المسفل فلا يرد من فعله الكلام المدلول عليه بقرينه الكلام الذى حركته لفظه نعم وذلك الكلام في غنا  
جملة تعلية واذ كان السؤال بجملة اسمية كان للفعل بعد في اسمية كما يقال زيد نام مفعول نعم اى نعم زيد نام وحذف  
المجانب بعد جرحا فلهذا لا واجب ولذا قال وقد جرحنا فوله واذا شاع الفعل ان ظاهر اى بعد ما فعل يكون في الفاعل  
نحوه من والكرى زيد وقوله المفعول نحو صيرت والكرى زيد وقوله الفاعلية والمفعول نحو خالفين لوند الفعلان معاً  
اوشبهما بالتحليل الفاعل والمفعول والصفة الشبه كما ان ظاهر ضارب زيدا وليس له ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت هاهنا  
والكرى زيد لكان انما كتبه اى ضارب الفعل وهو المفعول وعلى ذلك المعاداة وهو الاثنان فوله ظاهر بعد ما انما  
قال ذلك ان بعض الضارب لا يصح سرعه وذلك ان بعض الضارب مبدى نحو من يكون متصلاً ومنفصلاً ولا يتصل  
الانواع الضارب المتصل بالفاعل الاخر مفعولاً وان الشائع انما يكون جرح يمكن ان يعمل في التنان فيه وهو متعلق

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

لا يكون

كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر والعمل الأول بحمل جملة في الضمير المتصل بالعمل الآخر لأن المتصل بحمل الضمير  
بما مله أو ما هو كونه لا يتصل بالعمل الآخر وأما المتصل بآثاره من باب التنازع فإن كان مرعوا نحو ما ضرب وما أكرم إلا أن أكره الظاهر الواقع  
هذا النوع نحو ما قام وما شدا لأزبد فلا يجوز أن يكون إضمار من باب التنازع على الوجه الذي ذكره البصريون وهم أن الأول  
إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلة والعتبة فلا بد أن يكون خبره مرفوعا ووافق للتنازع وأما الوجه الآخر فيكون منه أن المتعلق كان هو  
الأول وأخبر من خبره خبرا مطلقا للمتنازع فإن كان بدون إضمار هكذا ما ضرب وما أكرم إلا أن أكره الظاهر واقع وهو أن خبره  
وما عدل لأزبد فيكون إلا أنا مستغنى من التعدد والمقدّر بقا بعد ولا يجوز أن يكونا مستغنيين من نحو ما ضرب وما  
فهم لا لا مستغنيين بهما إلا ظاهر ولا يعد إلا بقصر القرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا منفيين له وشرط  
باب التنازع أن لا يختلف المعنى إلا بإضماره للملغى وإن كان الإضمار في الملغى مع الأول في الأول ما ضرب إلا أنا وأما الإضمار  
أنا أنا لم يكن اتصال الضمير مع الفصل إلا فلا يكون من باب التنازع لأن الملغى في التنازع يحتمل أن يكون خائفا عن العمل في  
التنازع ونافعا عما في الضمير كقرب وأكرم حتى زبد وكذا خبره وأكرم هتد عند الكسائي ويكون خبرا نابتا عن التنازع  
اعنى الضمير في نحو ما ضرب وأكرم الزبد في بظهر كونه ملغى في كون الآخر هو العمل ولا يظهر في الأنا الذي بعد ما ضرب بناء  
عن الأنا الذي بعد ما أكرم كما ظهر في الفخري بناء عن الزبد في قولك ضربا وأكرم الزبد في بظهر كون  
ما ضرب ملغى ويكون ما أكرم معلا أو كذا من الفاعل مثل ما لا آخر عن السواء وكذا يجب أن يقول في الثاني ما قام إلا  
هو وما عدل لأزبد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما عدل لأزبد ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند  
الكسائي فيكون الفاعل محذوف من الأول مع أماله الثاني كما هو مدحبه على أبي جني وبلغ البصريون إضمار هذا الفاعل  
مناجعة الكسائي في مذهبه لأنه ما وافقونه ههنا أنه من باب التحذف لا الإضمار وحده فوالفاعل مع الأول لا لا التنية  
عليه لأنه هو وكل ما ذكرنا على أعمال الثاني في المتصل المرفوع يحجب مثله في العمل الأول فيكون أن التنازع فيه متصلا  
مضويا نحو ما ضرب وما أكرم إلا أنا جاز أن يكون من باب التنازع ويكون قد حذف من المتصلا مع الأول مع أعمال الثاني  
ومن الثاني مع أعمال الأول في المتصلا يجوز حذفه بغير الفاعل وكذا المحذوف والمضوب المحذوف وفقدت بك فعلم  
هذا يجوز التنازع في الضمير المتصل المتصلا المحذوف ولا يقدّم ذلك الضمير على العاملين نحو ما ضرب وأكرم  
وبك ثبت وضعت فقول المصطفا غير وارد ومورده وكذا قوله بعد ما لا حاجة إليه إذا زبد بنازعان ما هو عليها  
إذا كان منصوبا يجوز ما ضرب وفعلت وبما ضربت وأكرمته قوله فقد يكون إى التنازع أعلم أن العاملين في التنازع  
على ضربين أحدهما متصلا وأخرى متعلقان والمتعلقان على ثلاثة أضرب لأنها إما أن يخففا في التنازع في الفاعلة حسب نحو  
ضرب وأكرم حتى زبد وفي المفعولة حسب نحو ضربت وأكرمت زيدا وفي الفاعلة والمفعولة معا نحو ضربت وأكرمت زيدا  
فهذه بكلمة هذا الثالث لا بد من الضمير الأولين لأنهما إذا تنازعا في الفاعلة والمفعولة معا فمنازع تنازع في الفاعلة  
وشاذا إضمار في المفعولة والمختصان على ضربين لأنه إما أن يطلب الأول للفاعل والثاني للمفعولة نحو ضربت وأكرمت  
زيدا وبالعكس نحو ضربت وأكرمتي زيدا فقولنا يختلف حال من الفعلين لأن معنى قوله فقد يكون إى التنازع فقد يشارك  
إى فقد يشارك الفاعل في الفاعلة والمفعولة يختلفين وأكثر فقولنا يختلف عن الضمير الثاني من إضمار المتعلقين  
لأنهما تنازع في ذلك الضمير في الفاعلة والمفعولة أيضا لكن متعلقين في التنازع وإنما حذر عن ذلك هذا الضمير كما ذكرنا بلبس  
من الضمير الأولين حتى لا يترك بعض الأقسام قوله ويجوز أن يصح أن يكون أعمال الثاني والكوفون الأول إى يصح أن  
يقولوا: المتنازعان الثاني مع نحو زاعمال الأول بض كما والكوفون يقولون المتنازعان الأول مع نحو زاعمال الثاني أنا  
اختار البصريون أعمال الثاني لأنها مرفوعة الظاهر إلى المطلوب فلا بد أن يسبق بدون الأبعد وإضمار فاعله الأول في العطف  
في نحو ما زبد ففصل بين العامل ومفعوله بالجنبي بلا ضرورة وعطف على التثنية وقد بعث منه بغيره وكلاهما  
خلال الأصل وبوجه هذه الفكرة غير العطف نحو ما زبد وأكرمه زيدا وكذا يخرج زيدا وقال الكوفون أعمال الأول إى  
لأنه لا يطالبين واحدا بجدال ذلك المطلوب فعدم من إضمار الثاني فلا شأن مع الإضمار أن أعمال الثاني أكثر من كلامهم  
قوله الأول إى أعمال الأول قوله فان أعمال الثاني الضمير الفاعلة الأول على قول الظاهر دون التحذف خلافا للكسائي وجاز  
خلقا للفاعل وحذف المفعول في الأول أن استغنى عنه ولا أظهرت هذا بيان إذا أعمل الثاني على ما هو اختيار  
الصوريين وكيف يكون حال الأول فقال الأول أن إمان يطلب التنازع للفاعل والمفعولة فإن كان الأول نحو  
ضرب وأكرمت زيدا فالبصريون يصحون في الأول فاعلا مطابعا للضمير المتنازع في الأول والفتحة والجمع والتأنيب  
وأما نابت مقول ضربي وأكرمت زيدا ضربا وأكرمت الزبد ضربا وأكرمت الزبد ضربا وأكرمت

فيما أكرم وكذا الأول  
زيد مستغنى عن الفاعلة  
المقدوم

وطيقت  
بله قد عرفت

قوله في بيان أن الضمير  
يأتي في التنازع المقدم  
الاول أقرب إلى ان يخط  
لان الفاعل في الاول يخط  
على ولا يخط في الثاني  
معنى وجازة القربا  
الاول لا يجيء خبره

لأنه في التنازع  
وحذف الضمير  
بأنه واقع في  
بعد لا يقع في  
ما مررت  
سنة

الخطوة ٤ والخطوة ٥





وَقَوْلِهِ اَوَلَمْ يَهْدِ لَكُمْ  
كَيْفَ فَعَلْنَا هٰذَا

الاحكامه او مؤلفه بالسند  
المشهور لا يغني لكن السامع  
والقارئون مضوا من  
قيام تاني غير كماليت  
معه مقام الفاعل

من حيث المصنف  
ان جازان لا  
يذكر لفظا كما ان  
الفاعل من ضرر  
هنا ما فعل

ضرب ضربة أو الضرب الغلابي ولذلك قال المصنوع شديد وكذا يشترط القابضة للجد في كل ما يوجب عن الفاعل فلا يقال  
ضرب شئ ولا جمل من كان اذ زمان اذ في موضوع لأن هذا الإشباه المعلوم من الفعل ولا يابده متجدي في ذكر هذا بشرط  
في الضرب الثاني أن يكون مفعولا مفعولا له ولا يابده بعضهم في غير المصنوع نحو ضربك عنك وليس بوجه وأما بعضهم  
في غير المفعول فمع الضرب نحو ضرب في وارضى به ضرب بها فوطئ كل ذلك كان عنده من مفعول عن مفعول  
المبتدأ الضربة مفعولا الظاهر كما في قوله نعم وإن احد من المشركين استظارك لكن ليس في مفعول الضربة كما كان في استظارك  
المصنوع ذلك لا أصل الفعل في رفع المبتدأ به فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والأكثرين على أنه انقضى  
المفعول فساوت البواقي في النيابة ولو بفضل بعضها بعضا وخرج بعضهم المحار والمجرو منها لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف  
وخرج بعضهم الظرفين والمضد لا فيها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر والأولى أن  
يقال كل ما كان ادخل في غايته للملكم وانما يذكر وتخصص الفعل فيها وادخل في الثانية وذلك لأن الثاني هو قوله والأولى أن  
بالعطف على ما مفعولان أو مفعول واحد وانما كان الأولى أن فيه معنى الفاعلة دون الثاني ففي العطف زيد وها زيدا  
عاطف أي أحد والآخر مفعول في كونه غير الثانية غير مكنى بالجملة مكنى وكذا في غير قوله ومنها المبتدأ بخبر المبتدأ هو  
الاسم المحرر عن العوامل للفظية مستند إلى اللفظة بعد حرف الجر الفاعل لا يستعمله وأما قوله فاعل الظاهر مثل زيد  
وما في قوله زيد فإن طابقت مفرا جازا لا يمان والخبر هو المحرر المستند إلى اللفظة للضرورة اعلم أن المبتدأ باسم مشترك  
بين ما بينهما فلا يمكن جمعهما في حد لأن أحد مبدئ للماهية بجميع اجزائها فاذ الخلفا لثبات في الماهية بينهما في حد فمجرد  
الضمة لكل منهما حدا فمقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم وقدر الترشيح واللفظ العوامل للفظية فحد للمبتدأ بواضع المبتدأ في  
كان وإن وقع وأخواتها وما لا أول في بطلان ولا ينفرد عاملا دون عامل صوتا للحد من اللفظ المعنى ويجب عن قولهم تحسب  
زيد وما في الكلام من أحد زيادة إلى ما من كانا معدا وما من قولهم في نحو زيد مطلق وعمران عمر مفعول على  
على اسم أن يكون مفعول المعنى بالابتداء بجواب ضرب من الأول وذلك أن لفظنا لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالجزء  
الزائدة التي لا فاعلة فيها إلا التوكيد لفظي فكل مفعول لا جمل يرفع في الفاعل لرفع هذا الضمة على محل الاسم الذي هو  
المبتدأ إن اخترنا هذا لا أخفش والمتر وهو أن هذه عامل وخبرها مفعول بها واسمها مفعول مفعول به وأما الاشكال  
هو أن ليس زيدا ولا جارا مجرى إلى الزائدة فاسمها إذن ليس بمجرد عن العوامل للفظية وهو مبتدأ وإنما يحل على موضع  
بأن يرفع ولا يشك أن اخترنا مذهب سيبويه وهو أن لا يثبت بعامله والخبر مفعول كونه خبر المبتدأ قال في معنى الفعل  
المروعة على اسمها واحد بل على محل التركيب الذي هو لأمع اسمها وهذا التركيب مجرد عن العوامل فاجل أنه فخرج إذن هذا  
التركيب عن حد المبتدأ لفظي هو الاسم المحرر وليس هذا التركيب باسم بل هو حرف مع اسم لأن يقال أنه بالتركيب صار كاسم واحد  
لكن لا يعارض وأريد على كل حال عند سيبويه من اخترنا مذهب اسم لا التسمية إذا كان مضافا نحو كلام رجل عرفت في الدلالة  
لا يصح فيه دعوى التركيب صكر وبها كاسم واحد قوله الاسم المحرر لا يرفع عليه نحو قوله بل العبدى حتر من أن زاد وقوله سلم  
عليه لأنه أنذر ثم لم لا يندفع عند من قال أنذر ثم لم يندفد ناد بل ما بالاسم أي سماعا بل العبدى وسواء عليه أن أورد ولا  
ولو للمبتدأ الاسم المبتدأ به لدخل فيه الفاعل ولو أنصاع على قوله الاسم المحرر عن العوامل للفظية لدخل فيه الاسم الذي له  
تركيب مع عاملها نحو واحد اشان والمحرر المبتدأ الثاني مفعوله مستند إليه حيث التلثة قوله أو الضمة أو الفاعل هذا  
هو حد المبتدأ الثاني والثالثا تكلفوا إدخال هذا البنية في حد المبتدأ الأول فذا وإن خبره محذوف فاعله مستند المحرر وليس  
بشيء بل لو كان هذا المبتدأ اسما من خبر جثة يحدف وبسبب خبره مستند ولو تكلف في نقل خبره بقاء ذوقه المعنى  
كالفعل والفعل لا يشبه في ثم يتم فاعله كذا ما من بين جمع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهذا الوجه لا يصح  
ولا بوصف ولا يحدف ولا يثنى ولا يجمع إلا على اللفظ الكونى التام فبمعنى والصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة  
قوله وأدفعه الظاهر احتراز عن خبرا من الزيدان وأما خبر الزيدون فأن خبره زيد بالظاهر مكان ما زاد خبره مستلكن  
سواء كان مفعولا أم نحو فاعله ثم زيدان أو مفعولا أم كقولك بعد ذكر الزيدون فاعله ما فاعله فاعله مع ضمير قوله بعد  
حرف التثنية وأدفعه الاستفهامية متبها نحو فاعله ثم زيدان وإن فاعله الزيدون وهو حسن الزيدان وأخفش  
والكوفون يجوز وادفع الضمة للظاهر على أنه فاعل لخاص غير اعتماد على الاستفهام والتثنية نحو فاعله ثم زيدان كما يجوز  
في نحو في الدار زيدان بعلى الظرف بلا اعتماد وأجوز نحو فاعله ثم زيدان مجرى ما فاعله لكونه بمعناه فالخبر ما يوجب على الزيدان  
بفتحهم والآخر ومنه ذلك أقل رجل يقول ذلك لأزيد عندى على كجى في باب الاستفهام وكذا قولهم خطبه يوم  
فأصعد فيه أي أقل رجل يقول ذلك ويخطب يوم لا أصعد فيه أي يقل ويبدف هذه كلها مبتدأ لأن الاخبار كلها فيها

المبتدأ

المبتدأ

من معنى الفعل  
يدخل بوجه البناء  
عليها لما فيها

لاستناد ويكون معنى  
الابتداء في استنباط  
النتائج تجريدا لا يسم  
عن العواويل

بما لا يشك  
في صحة ما ذكره

من معنى الشيء غير المصغر ورب عند على غير مبتدأ أخرجه كالمثل رجل ما به من معنى التعليل الذي هو أقرب من الشيء  
تأخر في باب جواز الخبر يجوز عند الاختصاص والقرآن فاما الزيدان وسبع الكوفون هذا الاستعمال في طعن أيضا فخطفت فاما الزيدان  
وكلاهما بعد عن العباس لان الصفة لا تضرب مع فاعلها جلة كالفعل لا مع دخول معنى يناسب الفعل عليه كالفعل في الاستفهام  
او دخول ما لا بد من تقديره فاعلها مقع كاللام الموصولة واما ان وطن عليها من ذنك في شيء بل يطلبان الاستجابة فلا يصح  
تقديره فاعلها معهما واما الفاعل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وقتره بخبره لا يسم عن العواويل لاستناده الى شيء واغتر  
بان الخبر يدار على فاعله فلا يجوز تأخير ما كان الفاعل في كلام العرب علامات في الحذف لا مؤنات والعدم المخصوص على عدم  
الشيء المعين بعض ان يكون علامة للشيء مخصوصة فالفاعل على هذا خبره لا يسم للاستناد اليه في المبتدأ الاول والخبر لا يسم لاستناده  
الى شيء اخر في المبتدأ الثاني وقتره الخبر في الابتداء يجعل الاسم في صدر الكلام تحفيها وتقدر للاستناد اليه الاستناد اليه الاستناد  
حتى يعلم من الاشارة بان الخبر يدار على فاعله فلا يجوز في المبتدأ الاول والخبر لا يسم للاستناد اليه الاستناد اليه الاستناد  
طلبه على ما على التواتر ونقل الاندلسي عن سبويه ان الفاعل في الخبر هو المبتدأ وبجمله هذا ان على في الخبر وفي الكلام  
والفعل هما الزيدان وقد توهمنا في هذا الفاعل قال بعضهم المبتدأ الاول ورفع باستناد الخبر اليه كالمثل خلف في ارتفاع  
الفاعل وفي بعض النسخ المبتدأ الاول ورفع بالضمير العائد من الخبر اليه لا بشرط ان الضمير في الخبر يلزم ما به كانه  
قوله فان طابقت مفردا لاسم ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمفعول بعد هاء في الابتداء جازا لاسم ان كان مبتدأ  
ما بعد هاء فاعلها كونه باجاء مما بعد هاء فتكون الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحيث النفي اما ان يكون مفردة او لا كان  
مفردة فاستناده بعد هاء اما مفردة او لا فليقره للمقر ما بعد هاء بخبره وجهين كما ذكرنا ان المفردة التي بعد هاء هي مفردة  
المبتدأ الاخر ما بعد هاء فاعلها والى البيت مفردة فلا بد من مطابقة ما بعد هاء لخالها فاما الزيدان وان يكون الزيدان  
والاظهر ان خبره عائد ما به لا يتخلل ان يكون مبتدأ ما بعد هاء فاعلها على لغة بعضا فون بمكة ملائمة والفاعل في المبتدأ الثاني خبره  
عن العواويل لاستناده الى شيء اخر وعلى هذا الفاعل بشرط هو فاعله كالمبتدأ الاول وخبره لا يكون كل واحد منهما عا  
يقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعروفة قوله الاستدراج من المبتدأ  
الاول والاسماء المعروفة قوله المظهر للصفة المذكورة اخرج المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدأ التقديم ومن ثم كان ذاه ويدر  
امنع صاحبها في التدارك انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه لا يحكم عليه ولا بد من وجود قبل الحكم ففصل في القضا انما يكون  
ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلنكون عاملا في المحكوم عليه ومنه انما العمل مثل المفعول واما اعتبار  
هذا الامر للفظ الخفي على العمل والى الامر المعنوي عن تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طائفة والاعتبار بالطائفة في المطرق  
عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو انهم الزيدان مع ان كل واحد عاملا في الآخر على تقديره فلكون الصفة وفعال الفعل في  
العمل وقبل اقدم الفعل الفعلية تكون الفعل محال الى اسم واستثناء الاسم عنه فارد في الجملة المركبة منها انهم انما انما  
بالكلام وفصلوا ايضا الاذن من اول الامر انما فعلية ولا يقدم الفاعل في المبتدأ في الجملة المركبة منها انهم انما انما  
باسم قوله ومن ثم يروى من جهة كون اصل المبتدأ التقديم حازت هذه المسئلة بعضا في جمل الجازات وفيها اعتبار قبل الذكر فلما  
لان اصل المبتدأ التقديم والتقديم يند في ذاه فاعله اليه بعدا فاعله لفظا وقبله تقديره قوله وامنع صاحبها في التدارك  
استثناء هذه ايضا معلل يكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى التدارك فخرج صاحبها لفظا واصلا  
فيكون ضمير المبتدأ المذكور فلا يجوز ومن جوز غلظه زيد ما يعني ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل للمفعول والاند  
وكان نفي الكلام يقتضي ان يذكر الضمير في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخيرها من ذكر  
المواضع التي يفتح شكل المبتدأ فحينئذ قد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولقد خبر من مشير واجل في التدارك  
امارة وما اخبر من قبل ونشأ هذا في التدارك وسلم عليك اعلم ان جمهور النحاة على ان يجب ان يكون المبتدأ معرفة  
او نكرة فيما تخصص به فالقصة لا تسمى محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة نظير في الفاعل مع  
انهم لا يشترط فيه التبريع في التخصص واما قولهم ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوه لا نه اذا حصل ضمير  
ما حكم فقه لا بعين الحكم يختص بمكون فاحكم على الشيء قبل معرفته ولذا قال الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته  
وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذ حصلت الفاعلية فاعلم ان خبره عن ان ذكره شبهة وذلك لان الخبر من الكلام فلا  
الخاصة اذ حصلت جازا الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او فضا بطخو لا اخر عن المبتدأ وعن الفاعل سواء  
كان معرفين او نكرين مختصين بوجه واحد ونكرين غير مختصين بشئ واحد وهو عدم علم الخاطب بموصول ذلك المحكوم  
عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما هو علم فبما زيد مبتدأ فقلت زيد فاعلم عند لقائه ولم يعلم كون رجل من الرجال فاعلم في ذلك

من معنى الشيء غير المصغر ورب عند على غير مبتدأ أخرجه كالمثل رجل ما به من معنى التعليل الذي هو أقرب من الشيء

دون

فَمِنْهُ

[illegible]



البسند وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك انما في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والحجاز  
 والمجرى منصوب على ان مفعول فيه كما ان ذلك انما في نحو ريث ويدلان العامل هما مفعولان ويدلان ان يكون ذلك العامل  
 من الافعال العاتية اي انما لا يمتنع فعل نحو كان وحاصل اليعرف بالاعليه ولو كان خلاصا لكل وشارب وضارب وامر  
 لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحدف خاصا للقيام الدليل نحو من لك بالماء يباي من جنس ولا يجوز عند اجماعهم اظهار هذا العامل  
 اصلا للقيام الظرفية على بسببه وسد الظرف مسد كما يجز في قوله زيد لكان كذا فلا يقال زيد كان في الدوافع ان جازي نحو ولا  
 شاهد له واما قوله نعم فلما راى مسنفاً عنده فعنه ساكناً غير محترز وليس بمعنى كائناً وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر  
 الضمة والضمة والحال واما في المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف بالحجاز الا بمفهوم موجود واكثرهم على ان الحجاز في المفعول فعل  
 لا انما تخليج ذلك الى الحذف المتعلق واما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا زيدا بلش بهنذ للفعل فاذا الحيزن الى المفعول فاعله  
 اولى وايضا للقيام على نحو الذي في الدار زيد وكل جعل في الدار فزيد هو والمنعول في الموضوع فعل لا غير كما بان في هذا السطر  
 واما الضمة الى تاسم لكونه مفرد والاصل في خبر البسند ان يكون مفردا واما ان يجمع فالواو اكان اصلا لا فزاد لا في الفعل المنضم  
 نسبنا الى المار فبقي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والاكاث هناك سببان واكثر يكون جازان واكثر لا يجز  
 فالقديم في هذا ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضاريا كجواب ان يكون المنسوب شيئا واحدا كانه لكانه وفوض في نفسه فلا  
 يفترده بالضم غلامه زيدا في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي نفقته الجدة فالواو تفصل بالظرف بين اما وجوبا  
 ولا يفصل بينهما الا بالظرف كما في الجواب ان الظرف في مثله ليس مسنفاً على معلق يحدف وهو منصوب بالمفعول بعد  
 الفاعل كما ان ما في من زيد فام فهو المفعول به في نحو انا زيدا فاذا ضارب كما يجز في جرد واكثر واعلم ان صبره الجدة زارا لعل  
 من الاعراب بعد ان لو يكن لا لعل على كونهما بقديم المقدر بل يكفي في صبره زيدا فانها على نحو ما وقع المقدر وان كان بعد الظرف  
 معلقا نحو زيد خلعت واقفا فتعدي على هو مفعول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه فاله هو العامل المفعول  
 فان الظرف جامد لا يلا في الفعل في تركيبه ملافا تاسم الفاعل والمفعول والضمة المتبهم والمصدره وكذا الخلاف في ان الجوز  
 اتمها هو في ذهب السطر الى ان الضمة حرف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انما يتعلق الى الظرف لانه لو كان كقولهم فان  
 عند ذلك انما يجمع ويحذف عليه كقولهم لا ياخذ له من ذلك عنى عليك ورحمة الله والسلام وينصب على الحال كقوله في الحجة  
 خالدين منها قال ابو علي وادى بوضعتهم ان يجمع عليه ان الظرف اذا عمل على موصوف وموصول او بسا او ذى حال وحرف  
 حق فانه يجوز ان يرفع الظاهر ليعقوبه بالاعتماد كما سمي الفاعل والمفعول والضمة المتبهم وكذا في اذا وضعت بعد ان المصداق  
 كقوله ومن واما انك توعد ان تخرجنا فاعلم ان المصداق اتمها قوله احقنا بى بنا وسكني ان جازي بلش كذا تاي وسقط الظاهر  
 فلا عا والظرف بلسر انا عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالضم في انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر  
 مقدم على مبتدأ لما في ضم الموضع المذكور نحو في الدار رجل فالمرجع مبتدأ مقدم الخبر عند الكوفيين والاختصاص في احد قوله  
 هو فاعل للظرف لضمته مع مفعول الفعل كما في نحو زيدا واما في الكوفيين ذلك لا اعتماد فان الخبر ينفرد على البسند مقرا  
 كان او جازا فيجوز ارتفاع زيدا في نحو الدار زيد وانه يمد على الفاعل بلش بهنذ مقدم الظرف على فسر ويكسر بى لان حق  
 البسند المتقدم فالظرف خبر ما هو فاعله كما في خبر غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالاسماء ايضا وهو يجوز  
 تقديم الخبر على البسند لکن لما اجاز الضمة بلا اعتماد اذ انكون زيدا في فام زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد  
 قوله وذلك لان الظرف اضعف في العمل الفصل والضمة وثبوت الاجماع على جواز نحو داره زيد يصح تقديم الخبر ومنع كون زيد  
 فاعلا ولا يمتنع الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيد الا لا على ان زيد كان مبتدأ ولا يوجب منع بعض البصريين  
 من نحو داره فام زيد وفي داره عبيد هند وذلك لان البسند لحظة التقديم مجاز وعوا الضمير من الخبر في نحو داره  
 زيد فاما ما اضيف اليه البسند فليس البسند الاصل الا في جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض للضاف  
 اليه بسبب التركيب الاصل الحاضر بينه وبين البسند وصبر منه معه كاسم واحد منه في التقديم ببع البسند وان لو يكن كذلك  
 في الاصل وقد ورد في كلامهم في انه اندرج في البيت واعلم ان طرفي التمران لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حلا منه وهو مضمون  
 له لعدم الغايبه الا في ثلثة مواضع احدها ان بسبب العين المعنى في حدودها وناوون ومث نحو البسند لعل الى التمران  
 امنا مفعول ليه فاعله نحو قول امرئ القيس ائوم خمر عذرا شرب خمر وقوله اكل علف ثم نحو فدى اى جوابه انما ان يكون  
 اسم العين علما واسم التمران خاصا كقولنا لا كوكبا لليلة قال السمرق ليلس لوضعها كانه على اولى لسر ومث ووقعها نفس  
 كاذبا ويكون اسم التمران مسبويا بعين زمان خاص واسم العين غاما نحو في اى ليلة ليلس كوكب ومعنى لو يكن رجل ويكون  
 ظرف التمران خبرا عن اسم محض مطلقا ولو كان الاوص يوم الجمعة او زيد يوم السبت ليجزى لانه فاعله للخصيص حصوله

كذا  
 كذا  
 كذا  
 كذا

كذا  
 كذا  
 كذا  
 كذا

كذا  
 كذا

كذا  
 كذا

كذا  
 كذا

كذا  
 كذا

كذا  
 كذا

كذا  
 كذا

كذا  
 كذا

انما الظرف هو صفة في الموصوف وهو متعلق به في قوله لا يوجب

شرب  
فصل طعام و  
رطوبت و  
طعام بعض  
موجودات ۱۲

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله





ثم الجمل ولا ما حار من ما هما من الحكم الخيرة لعناها كان واخوانها وسار بها حدث معنى من اعان في الجملة التي بدخلها  
ولا يقال ان من باقى شكره واما قوله علمناهم فيم لا تدارن الفعل لما كان من افعال القلوب وليس زاعها المعنوية بطر  
كفعال العلاج فانها محسوسة لا تراكب فعله التي يجوز تقديمه على الكلام المتعدي اذ الاستفهام والفتح لا يراى الا بالبناء مع البنية  
فيه معنى من ان فعله كالفعل اذ معنى فعله زيدنا فاما ما زاد في فاعله ومع من العرفه طاهر اخر ما للفظ القضي  
للصحة اما قولهم الذي ما يضر والذي ان فاعله بضمير كونه في الفعل كذا ولعله لا يراى في صلة بعض  
وتحوله في زيد من ابوه وعمر في دار من هو اولى بالحوال ان المبدأ كانه لا يوزع معنى من العارضة الكبرى ليس هو مع افعال القلوب  
كان ان الموصول مع صلته قبل فعله الجمع في قوله ما ان مفعول قبل ما وفعله طر فانه لا يراى في مفعول قبل فعله لا شك  
ان لفظ ابن ابي عمير مفعول قبل ما في الوصف سواء قد راى الجمل او بالفتح فان فاعله زيد مفعول واقع موقع الجمل على الرفع بفتح  
يقال اخر مفعول وان كان الاستفهام طر متعلقا بالخر المفعول بوجه مفعول على المبدأ اما مع الجمل فيجوز ان يكون ذلك زيد  
او زيد وتحو لا مفعول ويدراك قوله وادفع في الخبر المبدأ اعلم انما يقع من جملة مفعولات الفعل خبر مفعول الاكل الاستفهام في  
فعله متعلقا بما في نحو غلام من زيد قوله وان مفعول اي كان الجزاء لفعله فيصح ان يند في نكرة على ما ذكر قبله في جواز نكرة  
المبدأ ان تقدم حكم المكرة عليها خاصة حتى جازتوها بمبدأ وقد قلنا على ما ذكرناه والاولان يقالان في ايجاب تقديم  
نظير خبر عن المبدأ المنكر في الغلب مما لا يضمن معنى للدخال العلة في خوف ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال لفظ خبر عن  
المكر اعترف ان ذلك ليس لفعله كما في قوله وجوه موشن ناخوه وجوه موشن باشر وتقدم الخبر على لفظ على المبدأ لا يرفع  
الليس في بعضه لغيره اذ اوله في رجل فاعله في رجل اخر كون رجل خبر عن فاعله او بدله منه واما الظرف فانه اذا تقدم فعلى  
الخبر في نسبت تصدير لفظا وحال فاعله عن مذهب سيبويه فاما على ما ذكره لا يحق في الكوئين في ظرف عامل في الاسم  
الذي بعد فاعله من هذا باب وتولنا في الغلب اخر انما في نحو قولهم امث في جملة ذلك وتولنا مما لا يضمن معنى  
التي واخر اذ ارض نحو سلم عليك وتولنا فان الاعلى خبر الخبر لا ذكرنا في قوله او لم نقله خبره في المبدأ اي لم نقله خبر  
بكره انما في بعض المتعلق جزء الخبر فيقول على خبر خبر المجرز خبره ويجوز ان يرد بالخر لا المبدأ لان الجار المجرز متعلق  
به والمجرز وجه متعلق به بما له لان افعال ليس متعلق به بالمتعلق به بسبب متعلق المجرز بالعامل الفاعل يعني اذا اتصل بالمتعلق  
خبره رجوع خبره الخبر وجب تقدم الخبر على ما ذكر قبله من متعلقه خبره في المبدأ وان كان مثل صاحب في الدار  
وقد قلنا ان متعلقه واذ كان الفاعل في صف المبدأ نحو قوله في زيد متعلقه بالخبر عن المبدأ بان موصوفه به  
صفه تخوئيد على الخبر متعلقه بالفضل بين الصف والموصوف جازم فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبدأ في الصغير  
واما قوله في الدار الكفا فانه جازم عند البصريين وعند هتلم من الكوئين جازم لما بين وكان المانع نظرا لان  
المفسر من المبدأ الخبر بلعاند بالخبر وليس في لان التقدم للفظي كانه حتى عود الفاعل الا في الاولى او يولد في اذا بنى ارجح  
وبه ووافق الحاشي في الصواب في جواز تخوئيد غلامه ضارب لا تخوئيد غلامه ضرب فكا في نظرا في سنة قبل الفعل فيجوز  
كان مفعوله منخر خلاف اسم الفاعل فان طلعه بالسابقة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من ان كفا والمقدم للفظ  
قوله او عن بعضي وكان الخبر عن من اسمها خبرها او بدراك ان مع صلته بمبدأ وجب تقدم خبرها عليه بان تقدم  
انما مع صلته ما على عمد على اذ كان الخبر ظرفا فاعله في تقدم الخبر بلعاند باليسر ان المصنوع لان ليجب ما غير بعد خبر  
ان المصنوع افاضه نحو ان يراى في عمدي وغيره في نحو ان يراى في حاشي المصنوع بالمصنوع ولم يرفع الفاعل المصنوع  
الليس كون الموقع مع المصنوع لان لها صدارت الكلام بخلاف المصنوع كاجبي في بارعة في المصنوع بالفعل والرفع في خبر  
المبدأ بعد خبر ان ليس ايضا اذ لم يضمن ان خبر بعد خبر ان المصنوع او في في الظرف لفعله بخلاف اذا تقدم الخبر على ان  
عيا ان فعله ليس في حاشي المصنوع اذ خبره موصوله في خبره بالوصول ان ما في الفعل لا يتقدم على الموصول ولا  
خبره المصنوع لان لها الصدارة اذا تعين ان المصنوع خبر المصنوع مع اسمها خبرها لا يضمن ان يكون مبدأ لانه احوال المبدأ  
مفعول عن ما بعد الخبر هي ان المصنوع خلا عن اذ ان المصنوع مع صلته باعادة احوالها ما في خارج فلا اضافة فانه  
يتقدم على خبرها لما بد كنه في حروف الشرط انما الجمل الدائمة لا توسط بين اتماء ما في ليس المصنوع بالمصنوع وايضا  
يجب ان خبره ليس الذي بعد لا لفظا نحو ما في اذ لا بد ومعنى نحو ما في اذ لا بد لان فاعله من دون الا انكس نحو  
وان فاعله من الا في نحو لفعله اذ الاستثناء على الحكمة في الاستثناء المرفوع ولا يجر ذلك كاجبي في بار الاستثناء واذ  
كان تقدم الخبر فيهم منه لا يفرق من ما خبره وجب التقدم نحو قولك تبني اذ كان المبدأ الفاعل وبني او غير ذلك متعلقه  
الخبر قولهم وقد بعد الخبر في مثل يد عالم عائل اعلم ان تقدم الخبر انما يكون بعطف او بغيره لا قال نحو زيد عالم

[illegible]

سید محمد علی

كَلَّا إِذَا هُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ لَاحِقُونَ

و عافى

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

فكانت طائفة من جميع الأديان والكثيرة المتوسطة لكل واحد من الطوائف في أبن من يتبعها صميمًا وادِّعًا، وأما ما يروى من كل هذا المشهور

[illegible]

[illegible]

۱۵۱



[illegible]

مجلس شورای اسلامی

لان في الحال معنى الطوفية  
فجائتي زبدوا كما اني  
فت الركوب في الحال قائم  
مقام الطوف

مجلس اول



فمن عرف ان يرث الله و  
العلم خوف الخلق اذا



[illegible]

خ



لَقَدْ

[illegible]

یوونی  
الایراء ما وادان  
الایمان  
ایمن کردایندن

شد و انوار

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لہ

[illegible]

وَبَيْنَ الْمَصَدِّ  
تَذَكُّرُكَ  
الْجُمْلَةُ الْمُتَعَدَّةُ

کائنات بے مثال صوت  
الحکماء رعد

ای مژ سورت حمار  
اد ملک مہ

برای

وحي بالمرصاد مضاً  
الى الفاعل لانه حصل  
الياس من اظهار  
فعلها كما تقدم في  
مثل هذه المصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجملة -

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

الكرى نغاس

بعدہ

تاریخ تحریر و تصدیق  
الایضاح

فعلية

الجهد والجهد الحاد وقهرنا  
 الاجهدهم بانهم والفتح  
 قال الفراء الجهد الضم  
 والفتح فركت اجدهم  
 في الامراض الغف فاكنت  
 ولايق اجدهم كنه  
 س

تَمَاقِيلَ





[illegible]

المبتدأ والمفعول  
مبتدأ فبقولنا اسم  
مفعول غير متبذ  
مصوغ من عاملة

خدا احد و هم از دو  
 ۱. لا یرفع اثمنا فی  
 الاصل مبتدأ و خبر  
 لا تلتزم

الفراء

وفا از اهل بیت علیهم السلام  
وفا از اهل بیت علیهم السلام  
وفا از اهل بیت علیهم السلام

وَأَمَّا كَلِمَاتُهَا فَهِيَ  
ضَائِقَةٌ لِقُلُوبِهَا  
عَلَى وَجْهِ الْخَلْقِ  
كثرة الاستعارة  
السجع في غلام الواحد  
سرد يقال في الألف وزن  
الغنى وسردياً في الغنى  
وقد قيل ما عرلة فعل  
سرد فون  
أول كذا دلاء

الذي هم صوت ضعيف  
بنات القوين وصوت  
نيسم الاسدي

المختص  
على اعداءه  
الاولين مني الخ  
الاعداء في هذا الموضع  
الثالث فليصح  
التفصيل بعين قوله اي  
اجل الاساسية  
لا يفتقر

تجش قائل استصواب محفل اذ اکانت مغردا مسرقة تقولت یا زید تم قاتل او سئند و یا لعلک یا زید سن

بقال همل ای قیقا  
سمیت به لانه اول  
من ارق الشعر  
بشیر به اشیر به  
و اشیر به ابث اراد  
اشیر به جسر ادیق  
بشیر به مولود و دابشر  
ابث ار اسر  
ای کسره تن

معين بارجع وحده فهو كسرة عشر لا انه لم يركب لفظه ولا في مثله هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون  
 علما او لا فانه مضارع للضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا القول لا ثلثه وثلثين عندى وقال لا بد لثلاث وان بعض  
 هو انما مضارع المضاف اذا كان علما او لا فلا يقال عند هاء في غير العلم بالثلاثة والثلثون او في الثلثين كازيد والحادث في  
 الناحية اذا قصد جماعة معتبرة والثلث بالثلاثة وثلثين نحو ارجلا وامرأه لغير معين ولا اذلا والى اقطبه قبل ان يذله واربطا  
 بعضه ببعض من حيث المعنى كما في باخر من زيد بل اغتر واما غيب فهو جمل ولا طرف نحو قولك باحلم لا يحلم لا يحلو ولا  
 يحل قال يا شاعر الا شاعر اليوم مثله جرو وان في كتب فواضع وقال اقبل احل في شعري يا اوفى الا انا لك واغتر يا  
 وقال ادا اغترى في بيت العيني غير فاعلموا في زلفا وانه في قوله لا بالتحلة من ذاب في غيبه فاعلموا في السلام  
 هذا مضارع للضاف سواء جعله علما او لا واداله يجعله علما جازان بنحى بالفصد كما في ارجل وان لا ينصرف  
 الفصد كرجل متفرد كرجل باحسا وجهه فها وبالثمة وثلثين طرأ في الحفرة باحسا وجهه الظرف وبالثمة وثلثين  
 الظرف وكان العباس في الموصوف بالجلد وانظر ايضا ان يجوز نحو باحلم لا يحلم الفقدوس وادار الجرحى في الدار لكثرة  
 وصف الشيء بالظرف بعد وصفه بالكثرة فالوجه ان لا يوصف الا بالكثرة على تقدير انه كان موصوفا بجمع تلك الصفات المذكورة  
 قبل النساء فتقول باحلم لا يحلم لغاير اللذوب هذا وان لم يكن المعطوف بما يكون مع المعطوف على الشيء واحد باكل  
 منها اسم لشيء مستعمل نحو ارجل وامرأه ولو لم يكن الوصف بالجلد والظرف فليس مبنوعها مضارعا للضاف لا يجوز جعله  
 مضرا مفعلا مستقلا فتقول ارجل وامرأه وارجل الظرف ولا يجوز مع فصل الفريق بارجل وامرأه وارجلا طرفا لجلد  
 نحو بالثمة وثلثين اذا اول لا يستعمل من دون الثاني من حيث المعنى ويخالف نحو باحلم لا يحلم لا يحل والظرف لا يكونان  
 صفعا لغيره الا ترى انك لا تقول في باحلم لا يحلم لا يحل لان الجمل والظرف يصح وتعموما واما  
 للكثرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو باحلم لا يحلم وادار الجرحى مضارعا للضاف مع فصل الفريق باحلم لا يحلم  
 نحو بارجلا طرفا فان قيل جعل الجمل او الظرف صلة للذي ندفع وصف الفريق قبل بعد الكلام اذ جاز ان اصله  
 زيادة الموصوف والثناء وصرح الكسائي والفراء بنحو نحو بارجلا راكبا معين يجعله من قبل المضارع للضاف حتى انما  
 جازا راكبا المعين على جانب الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما ينبغي ان يجوز نحو بارجلا راكبا المعين وقيل اشكال لاسفل  
 جواز رجلا راكبا في قوله واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بهامضات  
 للضاف لان شيئا منها ليس مع مبنوعها اسم لشيء واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد لا يلزم من ضم مبنوعها فادراكا من  
 في نحو باحلم لا يحلم لا يحلم وارجلا الفريق معين الفراء والكسائي لا يجزئان الكثرة مفردة بل يوجبان الضمة نحو ارجلا طرفا  
 ونحو ادا راكبا اما عشت فليعلم ندا ما من يخبر ان لا نلا فاما حار عند هما اما لكون راكبا مفعلا موصوفا مقدرا في  
 بارجلا راكبا ولوكونه مفعلا ولا يري بصوتين باسا يكون المنادى كره غير موصوفا لانه للفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من  
 ذلك وارجل غلب ضم المنادى للضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليه ما نحو بارجلا راكبا وادار ارجلا وان  
 لم يجز خول اللام نحو باعبد الله وياخر من زيد لم يجز فيها ولعل ذلك في للضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا  
 على ان الاضانه غير جارية وان للضاف كالفرد ولذلك جاز بانه الحسن الوجه ونوع الوصف اتفاقا لم يجز في رايهم  
 اما ان الالف في آخر المضارع للضاف فاصح لانه يحل في المضارع قوله ونواع المنادى للمبنى المفردة من التوكيد  
 والضمه وعطف البيان والمعطوف على المنصوع وحول با عليه ونوع على لفظه ونصب على جملة نحو ما زيد العاقل والعاقل  
 والخطيب المعطوف بجملة الرفع واو بعد والقبض او العباس ان كان كالحسن نكاحا لجلد الا ان كان في غيره للمضانه  
 ونصب وابدل والمعطوف على جاز حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بان مضارعا الى على جاز رفعه اول كان  
 عليه ان يقول ونواع المنادى للمبنى على المشغلات الذي في قوله زيادة الاستغناء فان توابعه لا يرفع نحو ارجل وامرأه  
 ولا يجوز وعمر لان المبنوع مبنى على الضمة وكذا نواع المنادى المحرر باللام لا يكون الا في جردة تقول يا ابن ابي عمير ولا  
 يجوز في ما رتبها الظهور اعراضا للمبنوع واما نحو احيى ضرب زيد وعمر فسبغ الكلام عليه في باب الاضانه وقال  
 لا يصح ما يوصف المنادى لمضوم مشبه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فان تفاعل نحو الظرف في قولك يا ابن الظريف  
 على تقدير ان الظرف وانضم على تقدير اعراضا للظرف وليس يثنى الا بالزم من مشابهته لكونه مثله في جميع  
 احكامه ثم تقول نواع المنادى على ضرب من ان ابدل وعطف يستخرج عن اللام او غيره مما من بقية النواع الخمسة وهي  
 التثنية والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق واللام والضم والاول كالمندى المسفل اي كالمندى الذي باشر  
 حرف لانه سوا راكبا مفعلا ولا سواه كان مبنوعها مضموما او لا فتقول يا زيد ونحو اذ قصدت التنكير كما تقول

عولوا في عينه من ان الكثرة

انظر في ما رتبها الظهور اعراضا للمبنوع

واو بعد والقبض

ولا يجوز في ما رتبها الظهور اعراضا للمبنوع

موضع الاختصار

الانواع

المعطوف

بالجراد يقول يا زيد ورجلا إذا قصدت المغرب وكذا بأعبد الله وكذا بأعبد الله ورجل وكذا إذا كان مضارعا أو مضافا لمخوفا  
 وعبد الله وباعبد الله وطالع الجبل ويقول يا زيد يا بن بلخا أو يا عبيدا لله خذ لك لأن عطف النسب من حيث لا نعلم ينادي  
 مستأنفا فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء هذا ماض عليه سبويه وأجازا للمازني بزيد وعمروا وعلى  
 الوضع اذ بين ما يباشرون حرف النداء حقيقا وبين ما هو في حكم المباشرة في قولوا ونظير ذلك رب شاة وظننا وعلى ما جازا لا يمنع  
 نحو يا زيد وعمروا بالترفع جملا في اللفظ وكذا أجازا بأعبد الله وزيدا بالتصديق لكل ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع ما يجوز في  
 المتبوع وكذا البدل سادس المتبوع وجاربه ما به مقامه بخلاف أن يكون في اللفظ كالنداء المسأنف والذي روي أن عطف الياء  
 هو البدل كما يجيء في باب التتابع فطرده بحكم البدل نحو باعوا زيدا وباعوا المال بكوا الغنم فهما يجوز البدل لأن يجعل كالمشعر  
 فقال بأعبد الله بالترفع كما يجيء في التتابع فإن قيل فاذ كان البدل والمعطوف يجتمع عن الألف في حكم ما يباشرون الحرف المباشر  
 للمتبوع كما يلحق برجل علام نعرفه فذا بدل ولا عزم وجاربه في العطف ذلك فطرده ذلك فيه ما لأن بناء اسم لا للتركيب على ما قبل  
 ولا تركب مع كون أحد حرفي المركب مقفلا ولا على ما لا يوجب تضعيف مشابها لأن كما يجيء في بابها لا أنزل إلى نغزها  
 عن العمل بالفصل بينهما وبين معبها نحو لا فيها عول وأجازا نغزها لما تنكر ما بها فامتنعت عن التأسيس مع ظهورها  
 كيف يؤزمع تعليلها بها بخلاف ما على أنه قد جاء في علام وجاربه بالترفع في المعطوف أمّا القصر الثاني من التتابع أعني  
 التبع والتوكيد وعطف الياء عند النداء وعطف النسب في الألف فيقول إن كانت تابعة للمنادي المغرب بنسبه أعربا معارف  
 كانت وتكرار ذلك داخل في النوعين أو لا لا حاشية في عطف النسب في الألف التتابع المغرب يجوز فيه التتابع أيضا نحو يا رجلا والحارث  
 وباعبد الله والحارث وذلك لقوة قوله في حكم المسأنف معني فكانه يباشرون النداء كما تقول في أيها الرجل إذا جاز ضم عطف  
 الياء في التتابع للمغرب نحو يا رجلا يا زيد وذلك أن هذا موضع فطرده فيه المربوع وهو عرب لم يدره غيره وقد نداء  
 أن عطف الياء هو البدل فيلزم أن خذته إذا كان مفردا تابع للمغرب والمتبوع أن كانت التتابع المذكورة تابعة للمنادي ليس  
 على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة ومفردة نحو يا زيد وبأما ضمة وبانفي وبهاذا فلا يخرج التتابع إيمان أن يكون مضافة ولا  
 والمضادة فالمضمة كما يراعى الحسن الوجه فأن ذلك لا يتصور فاعمل شيئا محمدا حتى يصلح له أحارم وكذلك المضارعة للأصناف نحو  
 يا هؤلاء الشرير رجلا وأما معونة نحو يا زيد والمال والأولى حكمها حكم المضارعة لأن إصابتها ما كانت أنه يجوز فيها التتابع  
 ونسبها ما كان في حكم المضارعة للمضارعة والمضارعة لا إذا كان ناعيا للمفهوم بشر ما قبل نصب كإصناف وأما إذا كان مئالا  
 فحكمه المضاف في وجوب نصب الثاني أي المضافة ضامة معقوبة يجب نصبها نحو يا زيد وعمروا عطف الياء وباريد  
 فالمال في الوصف فأنه يحكم في التوكيد وجعل يجمع كالمع نظر إلى لفظهم مثل النداء لأن الخطاب فيه عارض وعطف النسب وذلك  
 لا يكون معناه ضامة حقيقا لأن الانبثاق يجره هذه المضافات التتابع أيضا كما في التفرع وان لم يكن التتابع المذكورة مضافا  
 خارجا فيها ونصبها القول في الوصف زيد بالترفع القصر في عطف الياء عند النداء بأعبد الله وزيدا وفي التوكيد ما يجمع  
 اجمعون وجمعين وفي المعطوف في الملام يا زيد والحارث والحارث وأما التوكيد للمفرد في حكمه في الأغلب حكم الأول أعربا  
 ومبا نحو يا زيد نداء له فهو هو لفظا ومعنى فكان حرفا لنداء وياشركا كما في الأول ولنجوزا عرنا رفعنا ونصبا فالزوية والى  
 تسلط أسطرنا سطرنا فاعل بياض نصير نصير والى جعلنا على يا زيد زيد بدل وجعل سبويه بأم عطف بيان نظير أن  
 البدل وعطف الياء ببيان ما لا يفيد الأول من غير معنى التوكيد الثاني فبانحن فيه لا يفيد الأول التوكيد من وصفه الثاني  
 نحو يا زيد زيد القول في نوعي التتابع الثاني إضاعي أنه توكيد لفظي للأول موصوفا وبدل منه بلحمله من الوصف كما في قوله  
 نعم بالاتباع ناصبه كونه كذا كذا في لربا صوت صوت حسن ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفا الأول كجاءا هاء  
 لأن العلم لا يوصف وحكي بكونه من ربه أن كان يقول يا زيد زيد القول بنصب بدل الثاني على أنه توكيد مثل ما يجمع  
 ولا يمنع أن نفعه وذلك لأنك لما وصفته صار مع وصفه كالوصف للأول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه أو  
 الذمهما أو لوصفه لغيره مع الوصف كالوصف الأول كما يجيء في قولهم لا ماله ما يراعى علمنا نأجلا الترفع في المفرد جملا  
 على اللفظ ولا يجره الضمة عند مجيء الانبثاق لأن نصبه في التتابع للمنادي المضموم كان هو الياء أو كان التتابع المحسن  
 ناصعت ناعية للمغرب في أعربا لا المبني في بناء لا أنى أنك لا تقول جاء في هؤلاء الكرم جملا على اللفظ بل يجب رفعها  
 جملا على الحال لكنه لما كانت اللفظة التي هي الحركة الباشرة في النداء يحدوث حرف النداء ونزلت والهاضات  
 كالترفع وصار حرفا لنداء كالمال لها وكذلك فخذ نحو لا رجل ملها ضمة الترفع جازان في رفع التتابع المفرد  
 في هذا كالتابع المرفوع وفل شيا من استنكار بعضه كذا أعرب الحركة الياء التي هي خلافا لأصل كون الترفع  
 جازا هذا التتابع المفرد لا لو كان منادى للحركة لبسب الترفع أي الضمة بخلاف التتابع المضاف للمنادي المضاف

اللفظ  
اعني اللام جبري  
كالمنادى المستأجر  
الذي يشره  
النداء

التخصيص أماكن الانبثاق فلم ينظر إلى تصور وقوع المادى بل نظر إلى مشابهة مفعول المفعول وناحية المفعول من وقوع المفعول  
 سواء كان مفعولاً أو مفعولاً وليس يبعد هذا القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجز بناء النوع المفردة ولا تسمية الوصف منها كما كان  
 في قول طريف نكت نفول باز بد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لا يمنع في الجنس عشر تلك أعاها ذلك في الانبثاق  
 في الحقيقة هو الوصف في الموصوف مكان لا يثبت الوصف وذلك لأن معنى لا يصلح طريف فيها لا طرفة في الرجل الذي  
 فيها لم ينفى عن صفته وهي لثمي الظرفاء ولا لثمي الرجل مكانه قبل لا طريف فيها بخلاف باز بد الظريف فان المادى لفظاً  
 ومعنى هو المفعول على أنه مورد الاختصاص في مسائل الكبرياء بعضهم بقوله الوصف وعطف البيان نحو باز بد الظريف على  
 نداء انما مبدئان على الضم كما في البدل وقد قد منان عطف البيان هو البدل قوله والحبل في المعطوف بخلاف الزيادة  
 في المنسوخ في اللام وأما اختيار الرفع مع مجوز التخصيص نظر إلى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة  
 التذكرة ما شرف اول ثمنها على استقلال معنى كما في انما الخيل وأبو عمرو في العلا بخلاف الضم لانه على اللام يمنع  
 وقوعه من وقوع المفعول فاستبعدان يجعل حركته كحركة ما يشره الحرف مكان الوصف ان ينظر إلى كونه نائفاً والوصف في أنواع ان  
 نفع مفعولها في الاعراب في البناء وبهم الحبل واما عطف الالفتين المذكورين اختيار الرفع والتخصيص في الانواع المذكورة  
 مع كون المفعول غير المضموم قوله واما القياس ان كان كالحسن فكذلك اهل المبرج واما قول الجليل في اختيار الرفع اذا كان ذو  
 اللام مثل الحسن في عرض اللام وجازعها فكانت انما هي من اللام وبواقعها وفي اختيار التخصيص مع لزوم اللام كما في  
 الضم في لسانه مباشرة حرف النداء له مطلقاً فكيف يضر ويجتاح ههنا للمعرفة لزوم اللام في الاعلام وعرضها وذلك  
 بان ينظر إلى العلم ان كان عالماً كان في الاصل الجنس كذا استعمال واحد من ذلك الجنس كحصوله في م من ذلك  
 الجنس ولا بد ان يكون قبل استعماله ذلك الواحد قبل العلم به مع عدم العهد فبعد الاختصاص في مصادر الكثرة استعمالها  
 له ويشتق ذلك العلم الاشارة في اللام في مثله لازمة لانه لم يصور علماً إلا مع اللام فصار كجس حروف ذلك العلم وذلك  
 ما في الهم كالبعد والضم والكسب واما في الضم في اللام في الاعلام الاشارة ما يكون بالاضافة نحو عباس وان اشرته  
 وان لم يكن عالماً فان كان يكون مفعولاً من الضم والمصدر او المفعول من احد هما كعباس والحسن والحسين والفضل  
 والعلو ان يصير يكون اللام فيه عارض غير رتبة لانه لم يصور اللام اعلاماً حتى يكون كحاصلها بل ما دخلت اللام فيها  
 بعد العلم وان لم يكن العلم نائفاً إلى التعريف وذلك للموصوفه لانه لم يشره مفعولاً حتى كان مضممة للذم كالنسخ  
 ووجهه لوسعي بما فكنا خرجها عن العلمية واطلقها على الجنس ههنا واما من ثم قبله المثل انما سميت ههنا شيئاً  
 والصفات قبل العلم بها استعملت في بعض ما يصلح ذلك مع اللام نحو الضم في بعض الموصوفين بالقرب وتذكر المصادر  
 اجبت مجزئة لاختصاص لانه لم يوصف بها ايضاً خصوصاً ويزود عدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المفعول من الوصف  
 والمصدر مطراً الا ترى انك لا تقول في محمداً وعلى المحمداً وعلى بل يجوز دخول اللام في اكثرهما والمثل مفعولاً من الوصف والمصدر  
 ان كان في الاصل المفعول منه معنى الملاح والذم فالاول جواز في الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكتب في المسمى بكتب  
 فالاول يثبت في جنس يثبت من كبر من مائة وان لم يكن في الاصل المفعول منه ذلك لم يدخل اللام الا في الاعلام الا في الاعلام  
 ان نضيف العلم ونعبر باللام وان كان في الاصل فعلاً ايضاً وليس بطريق في الاعلام باوم انفاذ ان يتركه بابيض ما  
 الشرحين بمان فذل رايت الوليد بن البربر مباركا شديداً باخاء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاخلاق والاشين  
 والاشفاق والاعمال والجنس من الغوالب فلم يمه اللام وقد يخرج اشان من اللام دون احواله نحو قوله هذا يوم اشين مباركا فيه  
 واما حكمه لكونها غالباً وان لم يثبت الثلث والاربع والجنس اجناساً بمعنى الثالث والرابع والاربع من جهة نظر الفاعل  
 في كون الاعلام اللازمة لاهم في الاصل اجناساً صارت بالعلمية اعلاماً مع عدم العهد فيكون كونهما اجناساً وكتفاي نحو  
 التيا والديوان والعبودية وانما لم يثبت الفاعل اجناساً ولم يعرف في بعضها ايضاً معنى شاملاً لاهي المعبود نحو  
 كاهننا في الثناء والاربعاً واما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه اجناساً لكن لا يعرف بكيفية علمه في واحد من جنسه  
 كالشمس في الكوكب المعين فالأندري ما معنى الاشارة فيه ولذا لا يسبوه وما لا يعرف من هذا الجنس اصله نحو  
 ما عرف وعند المصنف ما لم يمه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمالها لفظاً في الجنس لتامل لذلك المعين والغير  
 كالثناء والاربعاً والديوان والشمس ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنساً ثم صار بالعلمية علماً كما في الجواهر  
 موضوع علمتها واما انما التراكيب سبويه تلك الطريقة اجزاء لازم لها مجزئة واحداً في العلم بها امكن وكان الاثر  
 ما يثبت جنسيتها ثم اخذت بواحد من الجنس فالحق القابل للاعمال غالب فالعوائب عند سبويه على رتبة اجناساً  
 ما يثبت جنسيتها لفظاً ونعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولا خولاه كالنجم والصقعي وان عباس وثابها ما هو

المحل في قول طريف ان  
 التخصيص في الاعلام  
 انما هو في الاعلام  
 على وجهه في الاعلام  
 لان مفعولها في الاعلام  
 انما هو في الاعلام  
 على وجهه في الاعلام

مع صليبه

تتم  
تدويره

مبني على المير  
باللام

وان لم يكن

به من المعنى ولم يثبت جنسها قطعه كانت في الالف باللام في فيه ذلك المعنى ثبت جنسها قطعه كالشري وادبها بالالف  
 ذلك المعنى ولم يثبت جنسها قطعه كان في الالف باللام في فيه ذلك المعنى ثبت جنسها قطعه كالشري وادبها بالالف  
 المير ليس ما احاط عليه الص ولا يدل عليه كلامه وذلك ان كان الالف في العلم اخبر مذهب الجليل لان الالف نادى  
 لا معنى لها في هذا التعريف بل يلحق بهما اوصفة الاصلية فقط فكانت تحيز عنهما لان تعريفه بالالف فاعلم ان كان الالف  
 في الجنس اخبر مذهب الجليل لان الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 مع اختيار الالف لان الالف نادى بهما التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه الله قوله والمضاف بالمعنى الى الالف في المضاف وفي  
 في مقابلته قبل وواعي الالف نادى بالمعنى المضافة وليس في نسخ الكافية تعبيدا لاضافة بالمعنى بل في ذلك ان الالف نادى  
 بحري المضافة وذكر في شرح المفضل في تجوز الالف في نحو ادا لم يمتدح في نحو باصاح با والاضاف العن مع انهما  
 مضان عليهن احدهما من مذهب الالف باللام في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 في الحقيقة مضافة والاضاف الالف في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 يتوالت في مع صليبه وكان في ذلك الذي فيه عنده بفعل حركة اليك الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 الوجه فان الموصوف ليس الالف باللام في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 فاعلم ما منه وهو ان الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 انما بحري مجزأه فان كان نادى بغير ما ذكرنا في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 فان قوله والاعمال موصوف ما بين حكمه حكم ان في هذا كذا ما ثبت في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 والالف نفع لان التخصيص معهما الالف وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكن استعمال في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 بان مضافا بموصوف احراز عن نحو بان هذا لفظا في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 وبعضه وهي كون الالف نادى علما احراز عن نحو بان هذا لفظا في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 ان عود مبتدأ وكون ان متصلا كذا كذا وكونه مضافا الى علم احراز عن نحو بان هذا لفظا في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 فيج نادى ويجوز ان يذهب بعضهم الى وجوبه وانما اخبر في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 والكثرة مناسبة للتخصيص فحقوه لفظا بفعلته وسهل ذلك كون الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 خطا بان الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 يجوزون في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 بان واسترجاع للشرط الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 فوكما بان في نفس فعله شاذ وان اخل احد الشرط لوجوبه في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 لانها ما اجمعها واضعها لا يكثر استعمالها لذلك فكلما العن كون العلم الموصوف مضافا لان المير في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 وايضا لا يكثر استعمالها فاولها اول الف بالالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 ولما المقصود ونوعه لا يوافق معرب وقالوا بالله حاضنة اول لورحل الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 مع فاعلة للثوب فيج نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 وقالان في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 انما يجمعوا بينهما ما ذكرنا في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 كما في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 وبالله وبالله ما في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 والالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 يقال هذا لفظا في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 اذ في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 معناه مثل هذين التعريفين هذا ولما قصد الفصل بين حرفي الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 معينة على ايجابها بالاضف في الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 الذي هو الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 وما موجود لان الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف  
 مجازا ولا من الالف نادى بهما التعريف فليس الالف كالمير في هذا المذهب في الجنس والاضف



وانتم الاشارة واما لفظ شئ مع بعض شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لا يوزع على ان يثابرا بهما بالتحديد بخلاف اى واسم الاشارة  
 فانهما واضحا مبهمين مشروطا بالانها مبهمين اقسام الاشارة بالاشارة الحسية او الوصف واما اى فاسم اخرجه واما خبر  
 التعريف فانه وضع مبهم مشروطا بالانها مبهم لكن باليلة ما بعد وان اشق ذلك فلا غليل بان يكون ذلك منكم كذا زيدا رجلا واما  
 تخو اى زيدا فبطل فانه انما الوصول فانه وان ازال بهما معا لانه كذا زيدا فقول انا بالالمقطوع عن الاشارة لوجه الى الوصف  
 اسم الاشارة لانه كذا زيدا وضع مبهم فاما ان الاشارة اسم الاشارة فانه زيدا وبلى بهما بالاشارة الحسية فلذا فانه مبهم على  
 هذا دون باينها ومن يتوهم انهم يجوز مبهم في ثبوت بالها القصب والرفع كانه بان بد الظرف ووجب رفع ثبوت اى وتصل مبهم  
 في وصفه هذا فقال ان كان لسان الماهية بخو اى هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والاشارة الرفع والتصب بخو اى هذا الرجل  
 واما الماذق والرجاح يجوز التصب الرفع في وصف اسم الاشارة وائى فاسا على بخو اى هذا الرجل ولعل يثبت واما فاعلم اى المتوهم  
 بلى فانه فاعلم عن اى اى هذا لما ذكرنا من فاعلم اى هذا لولم يقطع عن الاشارة لكان منصوبا وكذا اللام الذى هو وصف  
 فله يمكن التسمية بصبغة على كونه منصوبا بالانتهاء كما يمكن لزوم الرفع وثرنا التصب بديل هاما التسمية من المضاف اليه لانه يمكن  
 من مضاف اليه اى من شئ فانه مقام بخو اى ما لم يعوا وليس هذا موضع التوهم وايضا التوهم بديل من مضاف اليه معناه مقدرة  
 قوله رفع ورفعا بعبارة فوفى بعض درجاته وكل هذا هو القصد فانهما لايها وهما التسمية ايضا مناسب للامانة اذ ان الله عليه  
 ثم يكون اسم الاشارة لاسم الاشارة فى اصل ما يشابه الحيط لى شئ فهو فى اصل الوضع لهما الحيط لهذا فوفى بغيره خطاب  
 كما يجب في باب فتح شئ في بعض الاماكن من ان يدخل حرف يجعله مخاطبا الى حرف لانه افضل بابه اى في بعض المواضع فذكر  
 في الظاهر قد وصف هذا الوصف باسم الجنس بخو اى هذا الرجل فعلى هذا ليس بخو اى هذا الرجل لاجل نداء المرفع باللام على  
 ما هو عليه المصطلح بل لاجل زادا اسم الاشارة بديل فاضاع كبر على بخو اى هذا من دون الوصف باسم الجنس قال الاخصص في لهما  
 التبريل اى هو ولام بعد خبره يندى كذا في المحل صلاى واما وجب حذف هذا التبريل المناسبة للتحديد للمنادى ولا  
 سببا اذ يد عليه كتمان اعني لهما رتبة فوفى مذهب بكنة فوفى اى هو ولام في غير هذا الموضع وقد ذكرنا هو ولام في كبرى  
 في باب ان لا يكون قبل لو كان موضوعا لكانت مصدرة للمضام فوجب نصبها والحوال انما لا حذف صدق ماله ان لا قلب بناؤها  
 على التزم كما كان في موضوع فوفى انما هو هذا يكون واصل على اسم مستحق على القصد فله بغيره وان كان مضاعفا للفضل كما في قوله  
 باسم فانه لكان الاكثر من على ان اللام وصف لاسم الاشارة فانه لانه اسم دال على معنى تلك الذات المهمة وهو التبريل  
 وهذا حذف كبرى اى ما دل على معنى في مشوغة وقال بعبارة هو عطف بيان لعدم الاشكال والحوال ان الاشكال  
 ليس بشرط في الوصف كبرى في باب لا يوصف باسم الاشارة الا باسم الجنس المرفع باللام كما بان في ثبات القصد اقسام الجنس لانه يوالد  
 على الماهية من جن الامانة والحوال انما هو هذا اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه من تم فتح فتمت في القصد انما لا يحذف  
 بعض الماهيات بخو هذا العالم بغير هذا لاجز واما التعريف باللام فلان تعين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعين  
 الفرع من افراد عالم من اسم الاشارة فله يلى الانطباع الثبوت والمنعوت مع انهما كتمان بمرزولوك التبريل المرفوع لان لفظ  
 هذا لا ينفك عن التعريف الفرع الذى له عليه التبريل وهذه الفائدة تحصل من لاه العهد فظهر شدة احتياج اليهم الى الصفوة  
 ثم لا يجوز الفصل بين الثبوت والمنعوت ههنا فلا نقول هذا اليوم التبريل كاجوز في غير هذا النوع ولا يجوز انما يفرق في صفته  
 بخو هذا الرجل والفرس وبغير قوله والفرس وارجع التبريل اسم الجنس لوفى صفه لانه هذا وكان الفاس حوازي نصب ايضا  
 كانه بان بد الظرف لكن يتوهم ان اللام رفعه على كونه مفعولا بالانتهاء مكانة بانه حرف النداء واما الظرف في باب ان لا  
 فليس مفعولا بالانتهاء بل المفعول به زيدا وقد ذكرنا الخلاف في يجوز نصبه قبل قوله وتوابعه اى المرفوع فوفى بابه اعلم ان  
 تابع المنادى عند النداء مثل مشوغة مطلقا ان كان تابع لمنادى هو فاما منصوبا لاجل تابع المنادى على اى انما  
 سواء كان المنادى اى وهذا وغيره فانه على غيرهما بان لا يطول ذو الحجة اذا جعله صفه للظفر وان حملته على زيد  
 نصبت ومن نصب للظفر نصبا لاجل لا غير سواء كان نصبا للظفر او لم يكن واما اى فان التابع الذى يجزى بعد وصفه  
 لا يكون تابعيا لوصف اى لانه هو المنادى في الحقيقة وائى وصلته اليه فعل هذا اذا كان ذلك التابع مضام معنى فاعلم  
 الرفع بخو اى هذا الرجل والمال لا يجوز بانها التبريل وعبد الله لان المخطوف في حكم المخطوف عليه فيجوز ان يكون  
 عبد الله مضافا لا يجوز لانه لا يوصف الا بى اللام ويجوز بانها التبريل الحسن الوصف كاجوز بانها الحسن الوصف  
 وكذا يجوز بانها الفاضل والحسن الوصف وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز لان يكون  
 البديل كاجوز كونه صفه لانه على الجنس اللام فلا نقول بانها التبريل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح حاز  
 بانها التبريل زيد بغير زيد وصح في باب البديل ان يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه بخو اى هذا العالم زيد بالقصد وباعلم

اوضح من اى وصفه  
 من بعض الواضحات  
 با هذا فيقتصر عليه  
 فانما توسل الى  
 نداه اى لانه

انما هو المنادى  
 انما هو المنادى  
 انما هو المنادى  
 انما هو المنادى

زيد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل ثم زيد بدل من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصفه لا يرفع اي واما  
 اذ الجهد بعد وصفه لا شارة يجوز فيه الامران لان الاسم لا شارة تدل بشئ من دون وصفه فتعقل بهذا هذا الرجل زيد وذلك لان  
 حملا على ان يوصف ويند بالضم وذلك لان حملا على هذا واذ كان ذلك التابع عطفاً للنسب مجزاً عن الاسم لا يجوز ان يحذف على هذا  
 نحو يا هذا الرجل ولا يجوز ذلك لانه لو حمله على الوصف كان وصفاً لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بالذي الاسم كان فاعلى في ولا يجوز  
 عطفاً اذ ان لا يرفع ولا نصب على الفعل الذي هو وصفه للمادى المقصود نحو يا هذا الرجل فندرج انما هذا فلان التبع  
 لا يعطف على الرفع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز فيه مقام المعطوف عليه ولا يجوز بازديده والمجوز يرفع وزعم به  
 ان التبع عطفاً على زيد واجاز للمادى الرفع حملا على الظاهر وينبغي من كون المعطوف كالعطف عليه في كل ما يجب له  
 وينبغي عليه الا لا يرفع في كل ما يجوز به الجواز ولا يجوز بازديده والمجوز يرفع وزعم به ان التبع عطفاً على زيد واجاز  
 جاز لان التابع من نحو الجواز اجتماع ما بالالف لفظاً ولا يجمع ما في بازديده والمجوز يرفع وزعم به ان التبع عطفاً على زيد واجاز  
 اجتماع الضميرين فلهذا لا لفظاً لولا ما في اجتماع معرب بوي لمن العز لا محل له الا في لا يجمع على جملة ويرى ما هو عليه  
 وفي الموصوفين نظراً الى الاول ولان المتصان به اضافته غير محضه محل من الاعراب من كونه معرباً لفظاً نحو حسن الوجه  
 مؤنث بحذف و ضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلامه مسببه منع الحمل على موضع  
 ما اضيف اليه اسم الفاعل بالمفعول والتصفة المبهمة والمصدر وان جاز في ظاهر ما هو في خلاف ذلك فهو مبهمة لا اجاز  
 كقول في ضارب زيد وعمره وان التبع ضارب زيد وضارب عمره ولا يجوز في نحو الحسن الوجه المبدأ في حق المعطوف  
 كل هذا كما في مخالفة التابع لظاهره في المبتدأ في المحل المحقق كقوله بشكل عليه بانها فيهم على جواز العطف على كل اسم  
 في نحو ان زيد متعلق وعمره وان يرتكبان الجملة الجزئية اعم من معربا المفرد عطف على الجملة الموكدة اعني ان مع  
 اسم وخبره ولا يقولان الاسم عطف على الاسم وكذا يقولون في قوله فان لم يتخذ من دون عدنان والدار دفن معدي وقيل عطف  
 دون وقوله فلما ساءت الحال ولا يمكن ذلك لان المتعصب عطف على الجواز والمجوز وقوله والنشر واورع الرجل كانه جواب عن سؤال  
 مفرد وهو انه اذا كان صفة للمادى المضمون فلم يجز بضمه كما في بازديده والمجوز يرفع وزعم به ان التبع عطفاً على زيد واجاز  
 على الجواز عن السؤال الا في اذ كان هو المفعول بالبناء والمفعول بالبناء كالمشار الى المضمون فانه لو كان يجوز ان يجوز في قوله  
 ما جاز في انواع المضمون فعلى هذا صار نحو الرجل بانها الرجل كانه ما في اوله فوجب نفيه فلهذا هو المادى المقصود  
 باسمه في قوله كونه مفعولاً ودون موصوفه فاذا قيل في قوله ان يجوز في قوله ما جاز في انواع المادى المضمون فلهذا  
 هو ليس بضر للمادى المضمون بل مفعول فلهذا قالوا بالله خاصة يعني لم يدخل حرف البناء من جملة ما فيه الف واللام لا  
 لفظاً له بل انما حاز ذلك لاجتماع شئين في هذه اللام من وجهي الحكم فلا يقال له انه انما كان في وجهها لاه الجواز كونه  
 من جهة انه لا يجمع بينهما الا في الابدان فال معاذ الا ان يكون تقييده ولا مبهمة يرب ولا عطفه واما التبع والضمير والذي  
 وبانه فلا لا سيما انه لا يمكن التبع من الفاء واما الناس فان الفاء في عوض من الفاء واصلها انما لا يجمعان في الشئ فلهذا كان  
 المنها بظن على اناس انهما انما هما في الشئ لا في اذ قال في الشئ فانه في الاصل من الاعلام الغالبة كانه في كانه ان عاقل في كل  
 العبادة والرفع العين اي عدا فلهذا معنى ما هو اي معبود فانه في الاصل من الاعلام الغالبة كانه في كانه ان عاقل في كل  
 معبود في اختص بالعبود بالحق لا في الاصل من الاعلام الغالبة كانه في كانه ان عاقل في كل  
 تخفف في هذا الغلب من ترك وصار الف واللام كالعوض من المفعول اجتماعاً بمختلف حال التزويد كانه في الاصل من الاعلام  
 انه لا يجوز الا في الشئ اورا والفرج الاصفهاني انما من خلف كان يعني عبد الرحمن من اشتهر عبد الله فلا يرفع ولا يرفع  
 نطق في كمال ما قبلها كما هو الفاعل وصفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الا في وادعوه في التانية ولا بد من اخذ  
 نحو الله يعني العبادة لان التخفيف مع عرض عنه غالب فلهذا في الله فكان الا في لم يلبسوا ولا في الله  
 قطع لهما وذلك لان اذان من اول الامر ان الف واللام خرجا كما كان عليه في الاصل وصار كانه في كانه ان عاقل في كل  
 باء واللام فلهذا ما قبلها على اصلها سقط الهاء في اللاحق اذ هي اللام المعرفه في وصل وحكى على الله بانفسه على  
 الاصل يجوز سببها ان يكون الله من لا يلبس لهما اي اسسه فيقال في قطع همة واجتماع اللام وان هذا اللفظ اختار  
 باشياء لا يجوز في غير كاختصاص ممتداه وخواصه ما في الهم وفانه والله وهما الله دار الله مجزى واجزى مفاد في الله  
 فانه الله يقطع الهمة كانه في باء الله وقوله من اجل باء التي هي في اوله انما في الله بالوجه عن شاد وجهه جواز  
 مع الشدة في الهم وقوله في الغلامان اللذان قرا ايا كان في بغيته شرا شدة وبعض الكوفيين يجزى دخول باء على  
 الهم مصطفاة الشدة والمجان في الهم عوض من باء واخراته كما في الله تعالى قال الله اصله بالله امنا كانه في بغيته

۱. تعواذ و بیعت

فَالأُولَى قَوْلُ الْمُرَدِّ وَقَدْ  
أَجَازَ السَّرَافُ وَجْهًا رَابِعًا  
فِي نَحْوِ بَابَيْهِ تَمَّ عَدِّي

[illegible]

لَا يُدْعَى بِالسَّيْرِ وَكَ  
مَوْكُهَا الْفَحْزُ مِنَ الْوَحْدِ  
وَلَا سَيِّمَا جَوْفَ الْعِلَّةِ  
ضَعِيفٌ لَا يَحْتَمِلُ الْحَرَّةَ

التي هي

على ابدال الحذف والقلب فلا نقول باعدى وابعاد واودجاء سارة المتأدى نحو باعلام وباب بالفتح جزاء بالفتح  
عن الألف واما فتح بابي واسلمه بانبتا فليس بشأ كما شئت باعلام لاجتماع الياءين وقد ضم في النثر ما قبل الياء المحذوفة  
دونك فالاسم القلب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمدار ومنه الظاهر ان شاء ربحكم وروى في النسخة الحذف والقلب  
في غير النثر وكن الحذف في النصوص والحقائق ليس ببادر على الازدواج قوله والياء وفاء اذ وفقت على ما علمنا ما قبلها  
ليان الألف كما يجب في باب الوفاء اذ اوفقت على ما علمنا فيكون الياء وصلا فالوفق عليها بالسكون اجد ويجوز حذفها  
واسكان ما قبلها كما تلفظ على ما حذف باءه ووصلنا ذلك على من نصب عن وفقت على انما هي باسكان الصاد كما يجب في باب  
الوفق اذ اوفقت على ما علمنا في باب الوفاء ووصلنا جازا اسكان الوفاء وجازا الحذف على ما علمنا السكت مع ابقاء الفتح وقوله وباء  
بابي وباءني ينظر فيهما ما في سائر المتأدى للمضاف الى الياء وزيد بن عليهما نحو ابدال الياء ناء انما ثبت هذا عند البصريين  
فالواو والذال على انهما يبدلان منها انما لا يجمعون بينهما وانما ابدال ناء ناء ثابت لا تفهنا ناء في بعض المواضع على النسخ كما في  
ونستد بالاب والام مقلتا النسخ ولعل كونها نداء ثبت انما لا يثبت في الوفاء وقال الكوفيون الناء للثابت وباءة فاضا  
معتر بعد هاو لو كان الامر كما قالوا لسمعنا بابي وباءني ايضا ويجوز حذف هذه الناء للميل الى الياء بالفتح فخرج ما  
فيها نحو بابي باء على ما حكى فونن لئلا يلبس بئله وب والام بلا ناء والفتحة بهف علمها ما بالياء لانها ليست للثابت  
الحذف كما في شئت وبئت والاولى اذ اوفقت بالياء اذ اوفقت ما قبلها كما في ظله وعز في بجران فاذا وثبت من وفقت عليها  
بالياء كنباءة ومن وفقت بالياء كنباءة لان مبتدأ الخط غير الوفاء فخرج هذا ناء ما بدل من الياء وجرى كذا الفتح  
نوحى من ذلك ان لا يندلس وصل بابي وباءني وباءة واما انما فحذف الألف وهو ضعيف لان الألف خفيفة لا يستعمل  
في الحذف واما حذفها في بابي وباءني فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها في بابي وباءني فخرجها لانها ليست للثابت  
مفعول ما في بابي وباءني فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
لما سئل الكثرة انما هي اصلها وجرى ما بالياء واما انما فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
لا يجمع بين العوض والعوض منه قوله بابي وباءني وباءة فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
الياء المتأدى فهو كما في بابي وباءني وباءة فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
بالحذف والقلب والفتحة كذا في استعمال خلاف غيره فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
باب باعلاي من اربعة اوجه وزيد بن عليهما بالياء فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
المتأدى جاز وهو غير متروك انما في الترجمة في المتأدى دون غيره فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
الله الخ من التأمل اتصال الفتح في اخيه اعني الحذف وهو غير متروك فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
موجب كانا في باب باء وعصى والفتحة كذا في بابي وباءني وباءة فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
مع انما لا بد في كل حذف من فضاء الحذف وهو العلة فهذا اصطلاح مهم وهذا الذي ذكرنا كان حذف المتأدى  
خرج منه فخرج غير المتأدى فان اردنا الى الشامل فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
التنوين والحذف فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
بدل الا فاعاد الحذف عليه فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
ما قبله فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
الحذف وقوله وسطران لا يكون مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا  
ترجم المتأدى خمسة اربعة متتابعين متعديين وهو لا يكون مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا  
منه بواو لا يكون جملة والشرط ان يثنى في غير متعديين بل هو احد الشرطين احد ما يكون مضافا ولا مضافا ولا مضافا ولا مضافا  
كونه ثناء والتأنيذ وانما لم يبدل كذا في المضارع لان حكمه حكم المضارع وانما لم يبدل ولا في المندوب  
عند ليس بمندوب كما مضى واجازا الكوفيين ترجم المضاف وبلغ الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله حذف  
حظكم بالعلم وادكرنا واوضحنا الترجم بالغيب تذكرنا وقوله باء لا يبعد فكل ان حقه سيد عود داعي موت  
فوجب اي بالعلم وباءة وعصى عند البصريين ضرورة في غير المتأدى كما في قوله ذي كريمة وباءة اذ في  
شاعرا فابوي ثانيا فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت  
العرب يجمع الحذف بعجزها نحو بابا وباءة والفتحة كذا في بابي وباءني وباءة فخرجها لانها ليست للثابت فخرجها لانها ليست للثابت



[illegible]









وجهه

التي هي

نكرة

حتى لا يظن أنها  
على أصل النكرة  
التي هي

التي هي

المدح مظهر الإبداع الأدبي في اللغة عليه ولولا يكن علما وكان الشئ عليه مشهورا بذلك الاسم جاز أن يسه يقول بأضاده  
زيدا إذا كان زيد رجلا عظيما وقد يسهل الشئ عليه واشتهر به وكذلك بحسب ما أوجوه في المشهور بذلك فضابط اللغة  
أن يكون معرفته مشهورا سواء كان يعرفه قبل النداء وبحرف الندة تقول وأمن فلع باب خبره وأمن خبره زمره ما لا شهارة  
الرجل بل ذلك وموضع مذهب الندة آخر الضاد إليه وأن كان المدحوب في الحقيقة هو الضاد نحو وأمن المومنان والمندوب  
هو الأمير لأن الندة أريدت ندية الضاد على المومنين فلو كانت مذهبها الضاد لا نقلت من الضاد إليه فالحقيقة الضاد  
إليه ولما الداء الضاد كما نقلت حب مقلان وإن لم يكن ملكك الزمان بل الحب فقط وكذا نقول في الضارع للضاد وأطاعنا  
جداره وكذا تحفه آخر الضاد نحو وأمن خبره زمره ما لا شهارة ولكن فلو نقول أنك تحفه آخر الضاد فلو لم يوصف  
نحو وأمن فلفظ بقاء وقال التحليل وسبويه بل بحقه بها آخر الموصوف نحو وأمن فلفظ بقاء وقال التحليل وسبويه بل بحقه بها  
أول من اتصال الضاد بالضاد إليه والموصول بصلته ويؤثر أن يقول أنه متصل بها على الجملة لفظا وانفصالا في اللفظ  
أنهم من اتصال الموصول بصلته والضاد بالضاد إليه وإن كان في اللفظ انفصال ذلك لا يطاق اسم الشئ على موصوفه ولا  
يطبق اسم الضاد به على الضاد ولا الضلة على موصوفها وحكي أن رجلا صاعل قد حان فقال له رجل من بني النصارى يا بني  
الفرح وحكي أن يكونوا وأصل استجابه وقد استشهد الكوفيون بها على جواز نداء بحرف الضاد وهو شأن عند المصنفين وحكي  
أن يدعى عن الكوفيين أنهم يقولون المندوب في الوصل نحو وأمن فلفظ بقاء وكذا يحذف حرفا دائما ما لا يعجز الجرس والاشارة  
والمدحوب والمنسحق نحو يوسف عن عرض هذا وأنها التحليل وشأنه أجمع بل وأند يحذف وأطرق كذا أول بيتي الجرس  
ما كان قبل النداء سواء عرف بالنداء كجاء رجل فله يعرف بكاء رجلا وسواء كان مقدرا أو مضافا أو مضافا لنحو يا غلام يا  
حسن أوجه وبأصابعه أهدى فصدق هذه الفعلة وأحد بعينه أولا وأما لا يحذف من النكرة لأن حرف الندة إنما يصفى عند أداها  
النداء مفعلا عليها منتبها لما نقول ولا يكون هذا في المنة لأنها مقصودة ضد هاديا لا تحذف من الحرف المضمر في حرف  
النداء وهي أن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرب بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف إذ هو مفعول مع الفعل  
التعريف والخاطب وكان ينبغي أن لا يحذف من أي بيته إذ هو أبصا حتى تعرب بالنداء إلا أن المقصود بالنداء ما كان وصفه  
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء بالألم حازفة الأولى أنه لا يجوز حذف من أي بيته من غير أن يصف هذا في النداء  
كما لا يجوز حذف من أي بيته فثبت أن الاعتداء في حذف حرف النداء من أي بوصف نحو أيتها الرجل يوصف في صفة تحكي  
أيتها الرجل وأما لا يحذف حرف التعريف مع اسم الإشارة لأن كان متعربا في ذلك النداء لم يكن فاعلا نه مفعول في الأصل  
لما ابتدأ بالتحليل به كونه مناديا في مخاطبة مناهر ظاهر على الخرج في النداء عن ذلك الأصل وحكي  
مخاطبة الجميع إلى علامة ظاهرة بذلك على تبيين وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفون يجوز حذف الحرف من اسم الإشارة  
اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى فاستمعوا له وهم ليدخلوه في النار فاستمعوا له في النداء  
في الحرف فبقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم بالضاد إلى معرفة كانت للموصول أما الضاد  
فثبت نداهما نحو يا أنت ويا يا نقول في الموصول من لا يزال الحسن لك ومن في المنعبط ما يحذف منه حرف  
أنه يحذف مثلا يوصف بأي بوليه جواز الحذف في باعلام رجل وبأجل من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وأما لا يحذف  
من المنسحق والتعجب منه والمدحوب أما المنسحق به فليما لغز في نفسه بأعلام حروف تنبيه يكون المنسحق لأمر تهاديا  
التعجب منه والمدحوب تلاهما مناديا بان عازا فلا يفقد فيها حقيقة التنبيه والأفعال كآفة النداء المحذف فلا عن النداء إلى  
معنى أجمع من معنى النداء فيهما مجاز الزمما لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة لتعجبين هاما ولم يذكر المصنف الله فيها  
لحذف منه الحرف وهو من لا يحذف الحرف من الألف مع إبدال الميم من آخر نحو اللهم وذلك لأن حى ما به اللهم أن  
يؤول إلى النداء بأي واسم الإشارة فليما حذفت الوصل مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون أمجا في قوله  
أصبح بل أدخل في الضاحك وهو صحيح لأنه لم يجدب نوحه أمر الفليس ثم إليه وكان مقربا وبغال أنها سألها عن سبب  
نه فقال أنك فتعل الصد خضعتنا ليجربيع الأمانة يعطى الأمانة يقول أطرق كذا رتبة يصعدن بها الأكر يقولون أطرق  
كذا أطرق كذا إن النعاس في الفرض ما أنى هناك ليسكن ويصرف حتى يصلوا هذه مثل رتبة الضع طام على عام  
والمعنى أن النعاس هو الذي هو أكر منك فلا تطبه وحل إلى الفرض فلا تخلي أبص ومثل ذلك قولهم فندخو فله  
نحصر في اللب على سبيل من سلكه وهو نائم مستلق تحفه وقال فندخو فقال له سبيل الليل طوبى  
دانت منه أي نائم من أن اعتدالك فندم استجالك في الأسير ثم مضطرب سبيل فندم فقال سبيل أضواء دانت  
الأعلى نك هبت كلها أمثا قوله وقد جردت المندوب لفهم القرينة نحو يا أبا عبد الله أقول المندوب مفعول به يجوز

وهو

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَذَا صِرَاطٌ عَلِيمٌ  
مُبِينٌ آمِينَ اللَّهُمَّ كَانَتْ قُدْرَتُكَ بِرَحْمَتِكَ يَا فَاعِلُ الْفَعَالِ

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

وَأَحِبُّهُ





المقدمة

لما جعله للعل في زيد وأما في حيوان امر هلك ولودت سوار لطفى فلم يكن للفعل محل آخر لوجوبه خسر المبدأ الخ  
 حولا لشرا داخل على الاستعانة ولا يجوز فعل ما به لا يحمل الفعل على النسب في نحو زيد لم يالم بضطر إليه وكذا في زيد  
 لم يلم بقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مفعولان كانت الجزية بالفعل ولا تألم بضطر إلى جعل الفعل مقسرا لظاهر  
 تدخل على الاستعانة بهذا مذهب سيبويه والجري واخارا لا اخفش في نحو زيد لم يلم ان يرتفع زيد بفعل مقدر  
 مقسرا بالظاهر نظر إلى ههنا الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربه ان رفع زيد أولى لان انت مبتدأ  
 لا فاعل على ما تقدم مناه فيجي خسر المبدأ وهو زيد ضربه بلا ههنا استفهام وفعلا أولى من نصبه لستين في شرح قوله  
 عند عدم رتبة خلافة وأما إذا كان الفاصل بين ههنا الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيد ضربه فالحتم  
 النسب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالأولى ههنا الاستفهام اذن ان بعد داخل على الفعل وقال لا اخفش  
 ان انت زيد ضربه ان نصب زيد أولى بالنظر إلى ههنا الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيد مفعول اى ضربه  
 زيد ضربه فلما حذف الفعل انقصر ضمير الفعل المضارع نظر سيبويه ان على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل  
 بنفسه لا يحمل على ضمير المعامل ما كان عند مندوحة وبازم لا اخفش يجوز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد لم  
 وان لم تكن مختارا فاعل هذا مقسرا لرفع لا يكون الا متعلا لا يضطر الى ضمير الفعل الرفع الا بعد جوف لازم للفعل  
 كمر في الشرا وجوف للتخصيص واما مقسرا لرفع لا يكون الا متعلا لا يضطر الى ضمير الفعل الرفع الا بعد جوف لازم للفعل  
 ذكرناه لا بد من انصاري قوله وكما ومنا سبيل نصبه ليش في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني ومنا سبيل انما لم يمتد ولم  
 في اصله فالنصف لم يمتد بها في النسخ والحوالة لا بد منها والاخر نحو زيد لم يلم به وايضا يجوز بضمير سبيله  
 لا بد منها من مناسب حتى نصب بدل لان التسلط بعينه في جهة المعنى فلو سلطت ضربه على بدل في هذا المعنى  
 الضمير لكان لا يصح المعنى فانك لو فصلت ذلك ضربه زيد انفسه لم يصدق الى انك انت اهنت بضرب غلامه فلما سب  
 اذا بطل في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه وفعلا على ان الاسم معقول لكن لا يمكن ان يمتد اليها الا  
 بحرف نحو زيد لم يلم به فان الله في وفاء حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر  
 او شبهه وفعلا على غير متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيد ضربه غلامه او زيد بضربه غلامه وعند هذا التسلط  
 فيما شغل به المفسر متعلقا بضمير بل لا يخرج ان تسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المجرى بعد تقديره لكان المتعلق  
 مضيا الى الاسم كما هو في زيد ضربه غلامه ضربه اى غلام زيد فنقول اذ حصل فاعلان احدهما ان يكون بعد الاسم  
 فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مرشحا لا عن نصب الاسم بضمير او متعلقا بضمير فلو كان بل  
 ذلك الاسم اسم آخر مفعول او منصوب لفظا او محلا يمكن نصبه في الفعل او شبهه واما سبيله او فاعل ذلك الاسم  
 ايضا ولا يكون مختلفا حكمه فيه والاسم المرفوع فليخو زيد عمر او ضربه سيبويه بنصبه على بضمير بل لا يمتد بعد زيد  
 المبدأ لخير عن اى زيد ضربه عمر او ضربه ولا اخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضربه المبدأ وعل وعمر مفعوله  
 اى ضربه زيد وعمر او ضربه كما تقدم من من ههنا ما دام في حيوان زيد وعمر او ضربه فالفعل مختار المقدر قبل المرفوع  
 والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمر او ضربه والمنصوب محلا بالسطر زيد او ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يأتى عن  
 الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يلبس بالفعل او شبهه نحو الحيوان اللم اكل عليه وازيد انما جوش عليه وقد كفيته  
 اسمان نحو اليوم الحيوان اللم اكل عليه وان زيد عمر اليوم ضربه وقد بولى انما منصوبان بمقدور واكثر نحو زيد انا  
 ضربه اى هنت زيد ضربه اخاه ضربه وازيد اخاه غلامه ضربه اى هنت زيد اخاه ضربه غلامه ضربه  
 قوله بنصب بفعل بضمير ما بعد النسب كذا على ضربين اما ان يكون المفسر عن لفظ المفسر كزيد او ضربه اى  
 زيد او ضربه ويكون لفظ المفسر لا على مفعول المفسر باللفظ غير اللفظ كما في مرثيه وضربه غلامه وجئت عليه وهذا  
 الظن على ثلثة اقسام لان ما يمكن ان بعد ما هو معنى الفعل الظاهر من غير نظر الى مفعول ذلك الفعل الظاهر خاص  
 بل معنى مفعول كان يكون اولى بخو زيد مرثيه فان جازت المبدأ قبله بدل بمعنى مرثيه سواء كان بمعنى مرثيه  
 عاملا فيك او في بغيره اولى بل خير اولى شي كان لا ينفارق معناه باعتبار المقام اعل وان لم يكن هذا  
 فانظر الى مفعول ذلك الفعل الظاهر مع مفعول العين الخاص الذي نصبه لذلك الفعل فقد ذلك المعنى ذلك نحو  
 زيد او ضربه غلامه فان اهنت المبدأ الذي ههنا قبله بدل لشي معنى ضربه مطلقا مع اى مفعول كان بل هو معناه  
 مع غلامه واخاه او صديقه او امرى مجرى ذلك لا ترى انك لو قلت زيد او ضربه عذقه لو يكن معنى ضربه عذقه  
 اهنت بدل للمعنى اكرمت زيد او ضربه عذقه فظهر ان اهنت المبدأ بمعنى الفعل الظاهر مع بعض مفعولات دون

نحو



في قوله ان

بعضهم جازف فانه بمعنى مرث مع اعمول لكان وان لم يكن هذا التلخيص اضرحت مع لايست فانه نظري كل  
 فعل مشغول بضمير او متعلق بضمير او متعلق بكان وانما ان تقول في تعين العامل المتعلق اذا كان او مابا انك تظن  
 فان كان المفسر املا في ضمير الاسم المتعلق بلا واسطه فقلت ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد فم وان زيدا ضربه  
 وان على التضمير بواسطه نحو حي كان زيد امريه وان زيدا مرث به فلان في ضمير فعلا الملايه مطلقا اي ان فوحي  
 زيد وان لا يستعمل في كذا في نحو ان اخوان اكلت عليه وان اخوان اكلت عليه اي ان لويس اخوان وان لا يستعمل وان قلت  
 الاخوان اكلت عليه الخ فانك في ضمير لا يرد فاعله ما استندت اليه الفعل المبني للفعل هو اي لا يسمي اخوان اكلت عليه الخ  
 وكذا السوط ضرب به زيد وان ان فصل بان تقول كان هناك فعل متعلق في ذلك التضمير بنفسه بخلاف ذلك الامم اضمير كما  
 في ان زيد فم وان زيدا مرث مابا في نحو زيد وان جازوت زيدا ولا ففعل الملايه كما ذكرنا في الاخوان اكلت عليه والخ  
 اكلت عليه وان كان المفسر املا في متعلق التضمير فلان في ضمير فعلا الملايه مطلقا اي فيما على فيه نحو اخي فبضمير  
 اخوان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لويس زيد وان لا يستعمل زيدا وكذا في ان زيد ضرب غلامه وان زيدا  
 مرثت بغلامه وذلك ان لفصل بضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل لظاهر بعينه مع مضاعفاته لك الاسم المذكور  
 فيقول في ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر نفسا للفعل فيقول الظاهر  
 نفسا للفعل المتعلق وكذا في نحو ان زيد لقي عمر واخوه وان زيدا لقيت عمر واخاه والتفصيل ان اسم الضمير الملايه  
 مطلقا لا نه بعدنا ضارها للمرفوع فان زيد فم غلامه بل الخ في ان فام متعلق زيد فم غلامه متعلق فم غلامه وبضمير في  
 العامل في متعلق التضمير بواسطه حرفا نحو في ذلك الفعل الملايه ان وجعل مع المضاعف المذكور فيقول  
 في ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه ان جازوت متعلق زيد ضرب غلامه وان جازوت متعلق زيد ضرب غلامه و  
 قلت لو يوجد متعلق بمعنى فاما لايه نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لويس زيد اكل على  
 خوانه وان لا يستعمل زيدا اكلت على خوانه هذا وان شاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور في ان جازوت واذا جازوت في نحو اليوم  
 زيد ضربه وبالسوط زيد ضربه وفيها ولا لايه ان الفعل المتعلق بفعل في ذلك الظاهر ايضا الجازا في وانما ان جازوت  
 الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر فاعل فاعل مع اسفله المعنى كما ان في زيد ضرب غلامه اي ان ضرب زيد ضرب غلامه  
 فلا شكل وكذا في ان زيدا ضرب غلامه ولا اضرحت فعلا الملايه كما ان التضمير الملايه اي ان ضرب الملايه الاخوان  
 قوله ويجوز ان يقع بالابتداء عند عدم فريضة خلاصه وعند وجود النوى منها كما مع غير الطلب اذا الفاجه حال الام  
 الحروف لا بعدا بعدا في اسم اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يشي رفعه ونصبه ولم يذكر في  
 الضامه ما وجب فعه وانما ان كان في الفعل مشغولا بغيره فاعله لعل ان يكون الفعل  
 نحو السوط ضرب زيد انما احقق فاعله الفاعل كانه فاعل مرفوع وقد نظرنا في يجوز نصبه لاسم المذكور اما ان  
 الفعل عنه بمصوبه هذا الذي ذكره امر ارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشغولا عنه بمصوبه بخلاف ما بعد اذا  
 المفاجاه ولجس الرفع في نحو خرجت فاذا زيد بضمير عمر كما يجي تمام علم ان للصار انما يختار رفعه لكان الرفع هو الاصل  
 لعدم احتياج الى صاف فاعل فقال يختار الرفع بالابتداء فيقول فاعله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في  
 هذا الباب حتى لا يظن ان دافع فعل كان ناصبا وان نصب فعل قوله عند عدم فريضة خلاصه التضمير فخلاله للرفع  
 خالف الرفع بهذا التضمير ان هذا الاسم المذكور اما ان يرفع بالابتداء او ينصب بفعل مقلد اما الجوز لا بد خله  
 لا نه يكون لا يجوز وكل ما نلنا في نصب لفظا ما بعد واسطه عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم  
 فرائض التضمير المتعلق به والفرق ان الذي يختار معها التضمير التي ينادى بها الامم ان على ما يجي شرحها ومثال ذلك  
 زيد وضربه ولا يرد مطلق فريضة التضمير ان المفسر فريضة التضمير مع عدمه ليس لاسم متعلق فيه بل يرد في فرائض  
 التضمير التي سندك على ما اشارنا اليه وانما اختيار الرفع على التضمير مع ذلك التضمير لا احتياج للتضمير في حذف  
 الفعل وضارها ولا يرد مطلق فريضة التضمير فانه يعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حرفه فاضمه  
 وعلى اختياره في رفع المبتدأ فيقول انما اختار الرفع على التضمير انه يعامل ظاهره في التضمير قوله وانما عند وجوده  
 اي منها عند وجود فريضة الرفع هي النوى من فريضة التضمير فريضة الرفع التي يجمع فريضة التضمير يكون النوى  
 منها شيان فلفظ على ما ذكرنا اما اذا المفاجاه اما انما فاعل مع ثلث فرائض للتضمير هي مع احداهما مغلوب ومع  
 الاخرين غالبه اما الاولى في اغلب على ما بين والاخران عطف الجمله التي بعد هاعلى فعلية وتكونها باجاء الجمله  
 اسما فاعية فعلية واما اذا فاعل يجمع من فرائض التضمير واحدة واذا غالبه عليها وثلث فريضة تكون الجمله المصدر

وفي قوله زيد ضرب  
 غلاما ما ان ضرب  
 متعلق بضمير  
 غلامه









افرى







[illegible]

اللفظ



اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية وذلك لأن الفعل على المكان عقلي لا وضعي ومع هذا فهو يدل على مطلق  
 أعلى من المكان بالنقسم الذي فيه قوله لفظ مكان كذا لفظ الموضوع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو  
 انضمامه ما فيه مفعول لا يستلزم قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان وكل  
 عليه بهما كان أو لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغربة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة في غير  
 حوزها الجارية في معانيها في غير النظم أيضاً وانضاب ما بعد ها على الظرفية عند سبب قوله الجري دخلت متعدي  
 فابعد مفعول به لا مفعول به منه والاصح ان لا يمان غير الا مكانة بعد دخلت بلزمتها في نحو دخلت في الدار ونزلت  
 في مذهب فلان وكثيراً ما يستعمل مع الا مكانة أيضاً بعد نحو دخلت في البلد وكذا نحو نزلت في سكنة في مساكن الذين  
 ظلموا أنفسهم وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدار والذخول في مصادره لا لازم لفظية كونه متعدي  
 وهو لازم انما كان بجرمان كونه لازماً في قولك اصبحتا نحو ذهبت الشام فاستنابا لتمام على الظرفية اتفاقاً لا  
 ذهنية زعم وهو شاهد وكذا قوله فلا يفتنكم ميثا وعوارضاً ولا يكن الخبيث لانه موعداً في منا وفي عوارض وهما متواترا  
 وشمله قوله لن يفتنوا الكف بفسيل منه فيه كما حصل الظرف الغلب وبكسر حرف في وان كان شاذاً من كل اسم مكان  
 يدل على معنى الغرب والابعد حتى يكاد يلحق بالقباسي نحو هو مني من جراكك مساطرة زمانه بعد الخلق ومترادف  
 الشفاف ولا يمان نذكر به ما بعد المص من احكام الظرف فيقول ظرف لزمان على جوبين ما يصلح جواباً لكم وهو  
 ما يكون محذوفاً سواء كان مفعولاً أو تركباً فلا كان كذا استغنى الفعل التام في ان امكن كما اذا قيل لك كرسن فقلت  
 شهر استغنى السرجيع الشهر ليله وفهارة الا ان يفصل بين العزوا والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغنى  
 الجميع استغنى منه ما امكن كما نقول شهر في جواب كرسن وكرسن فلا قل بق جميع ايامه والقلان جميع ايامه والذي  
 يصلح جواباً للشي هو الزمان المختص بعد كذا ان كالعشر الا في من رمضان والا بعد كذا ان كجوم الجمعة ولا كالتسبيح  
 الماضي ومعرفه ان كجوم الجمعة اولى كقول يوم من رمضان ويوما فم فيه زيد كالتجوز ان يجاب عن بعد وغير مختص  
 كجوم وقتنا ايام وكذا قولك ثلث ايام من رمضان لا غير مختص ولو قلت الثلث الا في من رمضان جاز لا خصوصاً بل يجوز  
 في جواب معنى التعميم والتعريض على الفعل لهما كجوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو كجوم الجمعة  
 في جواب متى سرت وكذلك ان لم يكن صالحاً للتعريض لمجمله نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجنا من البلد فلا جوب  
 جواب متى المختص غير العدد كجوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كالعشر وغير المختص كثلث ايام وشهر وسنة وما  
 يصلح جواباً لهما العدد المختص كالعشر الا في من رمضان قال سبب قوله الله بالليل والانهام مرفوعة باللام لا يصلح الا  
 جواباً كم بعض الليل معطوفاً عليه النهار كقوله تعالى تَسْبِيحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ اذ لم يذكرنا ما اذا قلت سرت عليه التمام اذا سرت  
 عليه الليل شبه لئلا في النهار وبل معنيين فمعنا جواباً للشي وقال سبب ما سألنا الله به من وصفه الى قوله اذا انضفت  
 اليها اسم الشهر فهي كاللهم والليل والنهار فلا يمان يكون جواباً لكم لا غير فالانهم جعلوه من جملة واحد لعدة الايام  
 كانت قلت سرت عليه الثلثون يوماً اذا قلت سرت عليه صفر فبها التبع لو اضفت اليها شهر ما صار كجوم الجمعة  
 وصلحت جواباً للشي ايضاً هكذا كره في ان كان مستنداً الى رواية عن العرب فيها ونعت والا فاقى في بيته ما من حيث  
 النقص قوله كانت قبل سرت عليه الثلثون يوماً فالتاليش تعين العدد مع اخذ صاحب الزمان بما يقع من وقوعه جواباً للشي كالشعر  
 الا في من رمضان على ما ذكرنا ولا تذكر حكم الظرف في التصرف وضده وفي الاعتواف وضده فيقول المراد بغير المتصرفي  
 من الظرف ما لم يستعمل في التصرف ايضاً بغيري او مجرداً بين وقد يجوز معنى الى وخي اية فيجوز ان ياتي باضام عدم فوضي  
 ومن الداخل على الظرف وغير المتصرفي اكثر ما يعمى في تخرجه من فلك ومن بعد لوسم بلنا وفيه جواب فاما  
 نحو حيث من عندك وهي من لذنك فلا يبداء الغاية والتصرف من الظرف ما لم يمان انضمامه بمعنى او انجرا  
 من فن الاول اكثر الظرف في المبتدأ وما كادوا على تفصيل باقي في الظرف في المبتدأ وكسباح ومساووم يوم كاجي في  
 المركبات وتلجي اذ وصفت مشعر من نحو انما علم حيث يجعل رسالته وقوله بعد اذا نزلت ومن من المعبرين بغيرها  
 بين وذات مرت وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزهراء وذات العزم وذات صباح وذات مساء وذات  
 عيون وذات صبح فبها الا بعة بغيرها او فاسمع في هذه الاوقات فلا تقاس على نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه  
 كلها بلزمت الظرفية في غير لغز تخلفهم فغير غيرها قال شاعرهم عرفت على ايامه ذي سبب كاجي لا يمان فافهم من كسود واما  
 ذات اليلين وذات الشمال فكثر في التصرف كاجي في الظرف في الليلة ومعنى الظرف في الملكية المذكورة في في المركبات  
 ومعنى ذات مشر واخباري في ما لا اضافته فلولهم لغيره بغيره من ماني فقال ذلك اذا كان التبريل مستعملين اشارة

والا يبدى  
 يكون

صاحبه بما به تم مسك عنه فحولت تم بانه ومعنى الضمير لها رب من اللطاعنى بعد القران وكون هذه الظاهر في  
مستوفى من قوله تعالى التماع ومن العرب غير المتوفى ما عين من عدوه وبكره وصحى ونحوه وبكره ونحوه وبكره  
بذلك وصاحبه يقول له عليه بلا وهذا اذا اذاعت بذلك وبها ذلك وعدده وبكره يكونان ابعاضا على ما ذكرنا بهما غدا  
بومك ويكونه كسبجي محكمها يكونان اذن مستوفى من الحكم بعدم تصرف هذه الظرفا لمعينة مبنى على كونها مبينة  
من دون العلانية وذلك لانهم جعلوا الزمان العين من دون علانية ولا التعريف بهذه الظرفا لمعينة لانها الظرفا  
واحدة اعنى الظرفا لمعينة على محالها لسلامها للمعروف وذلك لان كل ذكر صارت معرفة فلا يذهبها أساسا من العلانية  
تأمن الامم والاضافة وهذه الظرفا كانت بذكر فمعتبت بذكره عابدا للملك لا لادوية والعلانية والدليل على ان  
ليست اعلاما ان عنه وعشيرة ونحوه من هذه الظرفا مستوفى على الاشهر مع تعينه ولو كانت اعلاما لما لمستوفى  
فتعريف هذه الامم يكونها معدة عن الامم فهي معدة عن الامم وليست منضمة لها كما تضمنت اسم  
في لغز مثل الحجاز اعنى البنا اذ لو تضمنتها البنايت بناء اسمها الدليل على كونها معدة عن الامم ان من فاعدها  
المهية ان لفظ الجسر لا يطلو على واحد معين منه اذ له يكن مضافا لا معرفة بلام العهد سواء كان علما او كائنا  
والنحو والصق ونولو قى فعصى فيكون الشول بل يجد من جملة هذه الاسماء لمعينة متوفا عن الصفوف فاصطريا  
اليعلى بالعلانية فيبعد العدا عن الامم الحاصل للسين وقال بعضهم ان عند تعينه مبينة للام فهو عند مبنى  
كاسم عند الحجازين وعلى كلا القولين فهو حائلا لا لخواص المداودة من صفى بكره ومضى صباح وبها ذلك جنة  
فانها متوفا انفا الا ما راعى نحو هزلان في جنة اذ يتصرف كسب ولا ادري ما مضى وما مضى عبد القاهر عنه ونحوه  
معينين ليعنى في منع الصفوف عن شماع والاول معياد له بمعنا الامم منين وكل ما ثبت تركه من هذه  
المعينة فهو تأمن الامم فيبقى كسب عند بعضهم واما العلانية المفردة كسب عند الجمهورا لعلين يمنع صرفه  
اذا غداه وبكره وقد ذكر الحليل ان اذا قصد بها التعين جاز بوجه ما كما على صفى نحو البنايت اليوم عدده وبكره وكذا  
قال ابو الخطاب انه مع كون بوقوعه بالبنايت بكسب وهو بلا بيان في يومه اذ لا يمكن ان غلبا المشهور بهما ترك  
التوهم مع التعين كما كانت كذلك على الجنس كما يحكى في هذا بالعلانية فيهما كما يحكى في هذا بالصفوف متاخذان ان عدم  
تصرف هذه المعينة مبنى على تعينه بها من دون العلانية ولا التعريف وبعبارة كذلك مستند الى التوهم فلا يما  
عليها مثل هذا التعين نحو شهر وسنة وطرفة فية وبغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فاذا لم يكن معينة كانت  
مستوفى نحو صيد على عدوه واذا تصرفت وادرت تعينه لا يثبت بها من الامم والاضافة تقول بل يثبت على الاعلى باما  
الكلام في انصافنا الظروف وعدم انصافنا متوفا عدوه وبكره عن صفى من انفا وان لم يكونا معينين لكونهما من  
اعلام الاجناس كما سامة نقول في التعين البنايت اليوم عدوه وبكره وفي غير التعين كما يقول لبيت اسامان كنت لبيت  
بوما من الايام عدوه او بكره فيمنع الصفوف في الحالين فهو في غير التعين كما يقول لبيت اسامان كنت لبيت  
واحدا من الجنس غير معين وتقدم في الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علانية الفظة لا معقوبها  
واذا لم يقصد تعينه بها جاز ايضا ان يثبت بها انفا قال في هذا معينه بكرة واذا قلت كل عدوه وبكره اذ في عدوه  
وبكره فيهما متوفا ان لا يكونان كلا ورب من خواص الملكات لا لا غلبا اعلام الاجناس ان يكون موضع اعلاما  
لا متوفا من الكثران نحو اسامة ونفاة وجعل فيهم من جملة اعلام الاجناس كسعاد وزبيب في اعلام الاشخاص  
فقدوة علم بخل وعدا هي الجنس كقولك هذه عدله واداره ونحوه في عدله بجنة وفدا عدوه حصن في الفران  
في فراة من فراو بالعدوه والعشق قال سيبويه في الاصل في هذه الاسمين عدوه وبكره نحو لعلها بالاجناس  
في المتوفا في البنايت كان بل ويجوز على يدعى في جندوا او او انا قال هذا لان بكروه وضعت نكرة واعلام الاجناس  
من بنة كاسر وحكم او على عن ابي زيد لبيت بنة بعد فية وبيت الفية بعد الفية والجنس بعد الجنس وفي علم  
الجنس كما تقول لبيت بنة ندري انفسه ان ندري في النذرة وذكر سيبويه ان بعض العرب بدع التوهم فمعتبت كما  
في عدوه يعقني لتجعلها ايضا علم الجنس بده البنة وقال عتبة متونة على كل حال قال الشيرازي حكاه سيبويه  
لازود وحي غير متوفا لكونه علم الجنس بلا اذ اذ من سب بومك كما ذكرنا وامن الظروف الكناية ما هو  
عادم الصفوف لتوفا وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوالى وحوالى وحوالى وحوالى وحوالى وحوالى  
للتكرار كما في قوله تعالى اجمع البصر كثرين وكذا من احوال ابدال مكانه ولفظا عين وشمال كثرها بالجنس وكذا  
ذات العين وذات الشمال وما بين من الجهات متوسط الصفوف وكذا لفظ بين اذ المركب واما جنت ووسط

فَمَاءٌ وَصَبَاحٌ  
هَارٍ وَلَيْلٍ وَاعْنِي  
بِالتَّعَبِ أَنْ تَزِيدَ  
عِنْدَ يَوْمِكَ وَ  
بِكُرَّةٍ وَخُضَاءٍ وَنُحُورِ  
وَبِكُرَّةٍ وَنُحُورِ  
عَشِيَّةٍ وَعُتَمَةٍ

فهذه الظروف الثلاثة المذكورة إذا كانت معقنة وجب العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يقول عبدك إلا العليم

زنگنه

مَبْعُ الْمَفْعُولِ

مسلمہ

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يقال لا اخذه السهم  
والقمر اى ما دام الناس  
يسرون في ليلة  
قمر آه

أخوه لأهل البيت عليه السلام  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الشيخ الميرزا محمد باقر  
الشيخ الميرزا محمد باقر

عَلَدُكُمْ خَالِدٌ بَقُولَ الْإِنَّمَا بِعَبْدِ خَالِدٍ عَلَى الْقَرْيَةِ لِقَطْعِ الْمَعْمُولِ

المعنوي لأن الشيء لا يكون علته لنفسه بل هي اثره اى خبره ثانياً يمكن لو صرح بما هو العمل اعطى انما لم ينصب  
عند الخطأ لعدم المشاركة الفاعل وفي الزمان اذ لم يجعل هذا لا فكيف يشاركنا القريب في الزمان كما كان في ديدو  
التشيع ان فوضته من زعمه لم يضره الشكيب منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لثبته العمل الخفية وما ذكره  
الحديث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما يثبت وبعض الخطأ لا يشترط في ثباته ما في الفاعل وهو الذي يهوى في خلق  
وان كان الاغلب هو الاول والليل على جواز عدم المشاركة قولاً من المؤمنين على التمسك في غير الملائكة فاعطاه الله في  
النظر استخفافاً للخطأ واستنفاً ما للبلية والمسحق للخطأ ليس والمعطي النظر هو الله ولا يجوز ان يكون استخفاً  
حالا من المفعول لأن استنفاً ما اذ يكون حالاً من الفاعل وكذا مجاز للمعنى ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا  
قوله الجاه بربك كل عافرجهوه غائبة وزعم المحبور والحول من هوى المحبور فان الهول بمعون الانزعاج والفرج والقوى  
ليس بفرج بل هو مزع وكذا جاز على عدم المشاركة في الزمان وذلك انه قال في الذكر على الفارقة الشاذة هذا يوم يفتح  
الضاد من صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذف فيها اى حذف اللام قوله اذ كان ضل الفاعل الفعل العمل  
اى اذ كان المفعول ضل الفاعل الفعل انما نصب وهو الفعل العمل بالمفعول لا اولى واشترط في الفاعل كما ذكرنا وانضم  
المعنى على شرطين مما شرط في المفعول له فم يشترط كونه مصدر الدخول في قوله فعلا فاعلا الفعل العمل له بشرط كونه بغير  
اللام وجوابه وان يكون من غير لفظ الفعل لا تعلم ذلك من الحد بشرط بعضهم كونه من افعال القلب فالله الحامل على  
بعض الفاعل والحال على التوى مستفهم عليه وفعال الجوارح كالقصور والقبيل بلا شئ ولا يهوى حتى يكون حاملة على  
الفعل وآما افعال الاطراف كالعلم والحوث والارادة فانها يهوى والتكويب تاراد وجوب تقديم الحامل وجوداً وقوعاً وان اراد  
وجوب تقديمه آما وجوداً وقوعاً فليس ولا ينفعه ويقتضى ما قال يجوز تخويلك اصلاً لا مراً وضرباً دائماً انما  
فان قال هو بغير حذف مضاف الى ارادة اصلاح واردة نادى فلتا يجوزوا بضربك لكرامتك بجنبك اليوم اكل ما  
لك غداً بغير حذف المضاف للملك كقولك بجزوتك سمناً وابناً فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المخذل المضاف لمفعول المفعول  
لعمله من اتمان بغيره وجوده على مضمون عامله نحو حدثت جينا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يقدّم على  
الفعل فتقول اى يكون غير ضار لا يمان كونه فعل القلب نحو ضربته فوجب اصلاحاً لا المصراً فانما شرط يجوزوا بغير  
اللام الشرطان المذكوران لان علته افعال كبر ما يهوى جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلم  
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المفيدة المقيدة والعلة وحصول الشرطين دليل على ما يهوى في الشرطين وجوب  
شك المفعول لثباته في الحال والتميز وبهذا الجاه فاض عليه وكذا قيل حاتم واغفر عوزاً لا كبره اوطارة وقاع من عن  
شك القلم كثر ما ذكرنا قوله حتى حذرت القوم وقال الجوزي اذ اخرج باللام وجب تعريفه فلا يقال بجنبك لكرامتك ومثل ذلك  
وقال لا اى منه ما فاعل ان جعفر ان في حال شكهم في شرب الحلال والتميز كونه البان بذكره فوجب انصافهم مثلها  
والظاهر جواز ذلك لا لا على قوله نعم وعظم من الذين هادوا حرمنا ابناء المسيحية همنا كاللهم قاله النبي اذ حصل  
الشرط في الفرض بالام التعريف اكثر من نصبه واليه بالعرض ويشوي لا مراً في المضاف هذا قوله والايمان بحال  
ذلك على السماع ولا يعمل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو والمصاحبة معمول فعل لفظاً ومعنى اقول قوله  
لمصاحبة معمول فعل احسن اى عن نحو بغيره في كل يعمل وصغيره فانها مصاحبة لكل يعمل لان الواو يفتق مع ونعني  
بالمصاحبة كونه مشاركاً في العمل في ذلك الفعل في وقت واحد قريب في سرت وفيها مشاركاً لكم في الشرب في  
واحد اى وقع سهرها معا في وقت سرت انا وزيد المعطف يشارك في الشرب لكن لا يمان كون الشرب في وقت واحد  
وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يشاركه المفعول معه فاعلا كما في سرت زيد بنظر الى ان عمر اى في وقت  
ضربت زيداً وعمر معطوف انما لا مفعول معه ويقتضى ما قاله بنحو حسبك وزيد درهم فان الكتاب مفعول  
في المعنى والمعنى بكتبك واما تعني عمر اى في المثال المذكور للخطف فلا ان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو  
المعطف واما جعله من المبدء عن المعطف الى النسب فصاعداً على المعنى المراد من المصاحبة لان المعطف في جازي  
زيد وعمر معطوف بمصاحبة الشرطين في المعنى ويجعل محي احدهما قبل الآخر والنسب مفعول في المصاحبة وفي قوله  
ضربت زيداً وعمر لا يمكن التخصيص بالنسب على المصاحبة لكون النسب في المعطوف الذي هو اصل اظهر قوله  
فان كان الفعل لفظاً وجازاً المعطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد زيداً وان لم يجز المعطف ضمن النص نحو  
جئت وفيه وان كان معني وجازاً المعطف ضمن نحو ما لم يد وعمر ولا يعنى بالنسب نحو ما لم يد وفيه وما شئت  
وعمر والان المعنى انصاع اقول علم ان مذهب جمهور الفاضل ان العامل في المفعول مصدر الفعل ومعناه موسط

بأنه لا يمان  
بأنه لا يمان

الواو اني بمعنى مع واما وضعا والواو موضع جمع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصلا هذا الواو والمطلق الذي  
 فيه معنى الجمع كما يجيء في باب ثواب معنى المتبني فالواو لا تقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبة انفا فافلا يقال  
 والحشبة اسنوى الماء كما تقدم سلا للفا عمل على ما ملها وجوزوا الفتي فقدر على المفعول للمصاحبة شيئا بقوله  
 جمعت فحشا عيشة ونهية تلك خلال لست عنهما بمرحوا ولا فله منع وعكاه لا مثل الواو والفتحة ضرورة وان لا يكون  
 هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنونا كما دلالة الظرف خبر للبند الاول والى حاله العمل على العامل اللفظي  
 ما لم يستدل على العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب ما صار فعل بعد الواو كما نك فلك جاء البر ولا مثل لظها  
 او صاحب لظها له وكذلك غيره والاخبار خلافه الاصل قال عبد الفاهر هو منصوب بنقل الواو الاولى وعابه  
 اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا نصبت في كل رجل وصيغة وقال لا خفتش نصبة نصب  
 الظرف وذلك ان الواو اذا اقبلت مقام مع منصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحمل النصب اعطى النصب  
 ما بعد هار عابه كما اعطى ما بعد اذا كانت بمعنى غير عراب نصرت غير لو كان كما قاله كذا النصب في كل واو بمعنى مع  
 معطو لا نحو كل رجل وصيغة فلو كان كان الفعل لفظا وجازا العطف لوجهان هذا اولى مما قال عبد الفاهر في نحو فم  
 زيد وعمر ان لا يجوز فيه الا العطف لعله قال ذلك لانه مخالف للاصل الذي هو العطف لا لدفع وهو ممنوع لان هاهنا  
 ذابعا وهو الفتح على المصاحبة وقوله حديث انا زيدا وزيدا مثل فام زيد وعمر بل كان ينبغي ان يكون العطف في حيث  
 انا زيدا عند عبد الفاهر اوجب ذلك ان نوكب للرفع المتصل بالمفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب  
 الاسم على ان يمتفعول مع جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبة قال لا خفتش نعم فلا يجوز ضبطه بد والنازلة اذا  
 بسند الجوس الى السامرة وكذا لا يجوز وضعت زيد وطلوع الشمس انا ذلك عند مراعات الاصل الواو في العطف  
 اجازة غير اسند لا لا يفوتهم ما لا تسير انبل ولا يقال سائل الماء بل جواز ولما يقولان ذلك لا ستعارة النبل لجزء  
 النبل لما اقرن بما يصح منه التبر كقولهم وقته بسد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم والعدو والاصال  
 وقرب منه قوله نعم فيهم من يشي على طنه ومهم من يشي على بطن او على حذف جوى في المعطوف لقوله علفها يثنا  
 وعلفها يثنا اي وسفنها ما لا قبل لا يجوز العطف في اسنوى الماء والحشبة ايضا لان اسنوى ههنا ليس بمعنى اسنظام  
 بل بمعنى ارفع كما في قوله نعم ذوقه فاسنوى ولما يجوز العطف في ههنا لان البض ونقولا اسنوى ههنا بمعنى شأ  
 لا بمعنى اسنظام ولا ارفع والفتحة في اسنوى الماء والحشبة في العلو اي صل الماء الى الحشبة فليس الحشبة ارفع من الماء  
 والحشبة هاهنا مفعلا من جرفه في ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولنا انت اعلم ومالك لان لا قصد  
 فيه مصاحبة الخاطبة العلم بالماء والتقدير بالاصل فيه انت اعلم بمالك فانت ومالك ثم خفف بحذف مفعول  
 اعلم وحذف البند المعطوف عليه مالك لفهام الظرفية على كلا الحدين وفيه من ذلك حذف لجزء الثاني من  
 المركب المضاد والجاء الاول من المركب المضاد اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثة عشر على ما بان في باب العاد ونحو  
 فانت ومالك مثل كل رجل وصيغة فانت ومالك مقترنان والمعنى انا ادخل ببيتك وبين مالك ولا اشتر عليك  
 بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنته فوهم اننا اعلم بدينك وهذا يستعمل في التمدد بديانت اعلم بدينك فلفظ انشاز  
 عليه ما علمت من ذلك مكانه للحي من فانت وديانت اي انما مقترنان فان لا ادخل ببيتك ولا ادعوه عليك فان حسمك  
 هذا المعنى بلغ ما يكون في باب التمدد والتخفيف وقال عبد الفاهر المعنى انت اعلم بدينك مجازيها فهو عند على  
 حذف خبر لبيت اسن الجمل الثانيه وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا نقول العبد اي ان تقدره انت اعلم من غيرك وديتك  
 اعلم منك وهذا بعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وديتك فوله وان لا يجوز العطف فبعض النصب  
 يخرج حيث يدل اجمهوا الضاء على ان النصب بخار ههنا لا واجب ذلك مبنى على ان العطف على النصب المرفوع  
 المتصل بلا توكيد بالمفصل. بلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لا يمنع كما يجيء في باب العطف فوله وان  
 كان معطو اي ان كان الفعل معني والفعل المعنوي على غيرين لا ثامان ان يكون في اللفظ مشعره فوئلا فاذل  
 نحو مالك لان الجار المجرور متعلق بالفعل او بانه معناه وما شئت ان فوك شئتك بمعنى فعلك وصنعك  
 فهو بمعنى المحيد الذي يه معنى الفعل وحسمك ونشذك وكهنتك لكوفها بمعنى كهاك ونحو بلالك ووبلك  
 ووبل لان الاول بمعنى الخلاء بعد المصدر ومعنى الفعل وكذا فوهم راسك والحابط لاسر ونفسه وسأنتك و  
 الحج اجعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب فيها دل على الفعل المقدر وهذا القسم على غيرين اما ان يجوز  
 العطف فيه فلا تكلف الا قال في نحو ما زيد وعمر ما شئت زيد وعمر في النصب العطف فيه واجب فهو كما لا

المتكسر

فلا يصار الى غير لغته من زود وليس يجوز ان تقع على المصاحبة هو الذي انصبب من زودنا ولو سلمنا ان ليس بضموز  
لنا لم يجوزنا في الاصل الرابع وان يكن من زودنا وقال غير والعطف هو المتنازع مع جواز النصب الاول ان يقال ان نصب  
النصب على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيد وما شئت ان يجعل النصب مكان القطع والجر وقد تكبر  
بجوزت في النصب العطف على الفهم الجرد بلا اعاده الجار والضموز من يجوزونه للضرورة وامانة السمع فيكون زود  
وذلك بانما حوزنا في غير مع ان لا يعمل مع هذا الضعف هذا انما هو انما ينعين النصب نظرا الى لزوم التكليف في العطف  
وقال لا بد من يجوز العطف على ضموز ان لم يفصل النصب على المصاحبة وهو ان زود في القرآن كقولهم تقع ثناء لوز  
به والاصحاب في الجرد في قوله حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شئت ان وما لك وزيد وما شئت زود وعمر اربعة  
او جمل الاكثر من على انما بالفعل المدلول عليه ما شئت ان وما لك اي ما صنعت وذلك لان اطلاقه للفعل كونه اسبقا  
وبعد هال الجار والمصدر وفيهما معنى لفعل فضا فاعلى الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاخير ان هذا  
وابال لغوات ما لا استغناء عنه وقال سيبويه نقد به ما شئت ان وما شئت ما يبينك زيد وما لك والملا يبينك عمر وما  
شئت زيد وما لك عمر فانهم مفعول المصدر المقتدر وقال السهر في هذا نقد ومعنوي لا يخرج ذلك عن معنى  
ما صنعت وما صنعت لان ههنا لا ينعى ايضا بمعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملا يبينك ان لا يسم منسوب بهذا لان المقدر  
لان المصدر لا يعمل مع مفعول كالوصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول فينصب حله وايضا هو بالفعل الاخر كما في في باب  
المصدر وانما قد سيبويه بهذا البين المعنى فخط لان اللفظ ههنا يذكر لان لا يفسر بل اراد ان المصدر المقتدر  
هو العامل وانما ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شئت انما جاء بعدها يجوز ويدل على ان لا تكاد  
فولما استدل بهذا الدلالة لا يسم ولا يسم ان الواو يفتوح مع يؤذن معنى الما لشره وقال لا يسم يجوز ان يكون النصب مكان  
مقتدره كما في ما شئت وزيد اي ما كان شئت وما كان لك وقال السهر في ان حرف لا يسم منصوب بلامين كما في ما شئت  
مالك لا يسم زيد والواو انما على معنى انما التي هذا نفاد عما في سيبويه من نصب لا يسم مصدر مقتدر بلامين  
الواو عن الفعل فنصب لا يسم بها انما يفتح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقتدر فيؤدى من ههنا ما في هذا الى ما ذهب  
الظاهر في جميع النظم الثاني اعني الذي يكون في لفظه شعره بالعام فوى نحو ما شئت وزيد وكيف شئت وقصصه من  
زيد وما شئت في المعنوي ههنا العطف على ولا خلاف ان فصل المصاحبة لعدم التناصب ضعف الدلالة عليه هو  
ما الاستغناء عنه وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال سيبويه انما انصب ما قبل الواو ههنا مع ذلك ومع  
فان كان ما لا استغناء عنه ويكون بعد كيف ذلك لكثرة وقوعها ههنا والشيء انما في وقوعه موضع حاجته  
تخفيفا واصدارا من متطويعه وقد اخرج سيبويه وقال لا مفعول لخصه بل ما هو كيف بالسفيل قال السهر في  
لم يفصل سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التثنية على الوجه الممكن والتثنية ليرجى انما لا يجوز وقال الرازي ان  
ما فوق والجماعة كالذي منع السهلا ان تمثيل ميلاد ان زمان كان فوى والجماعة وقول بعضهم اناداه في الحان  
اي كنت وياه في الحان بعد من نحو ما شئت وزيد وكيف شئت وقصصه بالنصب ذلك لا شعاعا لو كيف بالفعل ما بهما  
من معنى لفعل مع كثر وقوعه وانما يجوز ان يكون العامل في قوله وياه فوى في الحان لما ذكرنا ان المفعول  
لا يفصل عن العامل في انفا وانما يجوز ان يكون وضعية واثم وذلك فالرفع فيه واجب ان فصل المصدر لعدم  
فعل ومعناه واجبا انما ينعى في نصبه بالخبر المقتدر وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
كل رجل مفرد وضعية فان اظهر الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا بناء على اصله والا ادى مع  
من تقدم المفعول مع على املا وانما عن المصاحبة ان ذلك مع والعطف الذي هو الاول اجاز يجوز زيد وما  
فقط ففعل العامل في الجماعة وياه كالذي في الحان انما منع النصب الاخر في ضمة تكون الخبر المقتدر اضعف  
من الظاهر انما وقع بعد المفعول معه حال تمامه لا يخرج عنه نحو كنت وزيد فانما اورد زيد ارجاء في قوله  
ما قبله حكمه ووضع قبل الفعل معه وقد يجوز ان يعطى حكمه ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيد ملطفين وش  
وزيد لا يبين نظرا الى المعنى والا اصل الواو الى المعطوف ومنع ذلك ان كسان في كون المفعول معه فاما  
خلاف وزيد لا خش وبو على ان كونه فاما وقال بعضهم هوسا على انما لا يوافق ما مع منه وقوله في جملة امره  
وشركا وكذا على ان مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينصب شركا وكذا يفسر على انما  
شركا كما في ذلك لان الاجماع لا ينعى الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
لفظا ومعنى مخصوصين زيدا فانما اوردنا في الدار فانما ههنا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

الاولى ثلث  
شركا





تقوم محمولها لا من ضمير مدلولها أو مستنكر مثله في المضادة فيتمها مطلقا ولا وجه القياس وذلك لان وقوع الفعل  
الواحدة في زمانين أو مكانين مختلفين حال نحو جئت خلت امامك وغربت النجوم اليوم اسر بل لو عطف احداهما  
على الاخر لكان لا بد على تكرار الفعل نحو جئت خلت امامك وقد يجوز ان يكون لهذين المكانين والزمانين نحو  
اسر وقت الظهيرة وامامك وسط الدار واما فاعله الحديث بعد بن مختلفين كما في قوله تعالى من قدامي هؤلاء فيضاهين في  
يخلص من ضميرهم في حين كما في اشترى بغير اسود او عمر حين كما في اشترى بغير خلوها مضافا لاسر وما علم ان تكرار الحال بعد اما  
واجب لوجوب تكرار ما هو حاضر في زمانا واما في عدلها لا بد لا فاعله لا تكرر في الغالب كما في قوله تعالى من قدامي هؤلاء فيضاهين  
زيد لا راكبا ولا ماشيا وينبغي ان يفرد ما يحتاجه في زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول الى مفعولا  
او مفعوليا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي نحو شحنا في قوله تعالى هذا بعل شحنا فان بعل شحنا  
مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمبدول هذا الى انه على ما عليه شحنا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كان يركب  
من حيث هو متخبر بغيره فيكون عند مقتضى اذا المعنى يشبه خارجا وسفوق وشبه ولا يفسر باسمه خارجا لان  
المتشابهة هي المقيدة بحال الخرج لا التشبيه وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار فاما وفيه نظر  
لان في مثال الحال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفعول فيكون فاعلا لزيد خرج راكبا وكذا  
في كون راكبا حال عن الفاعل اللفظي لزيد يجوز ان يكون الحالين في المثالين عن زيد الاعد من يجوز ان يختلف عامل الحال  
وصاحبها وقد رواها الفعل او شبهه او معناه يعني شبه الفعل ما بعل عمل الفعل وهو من ذكره باسم الفاعل واسم  
المفعول والصفة المشبهة والمصدر وبعضه بمعنى الفعل ما يسلط منه معنى الفعل ولا يكون من مبهمة كالظن في  
الحال وهو دون وروى في شبهه ونحوها فان زيد فاما عند من جزوها النية من دون اسم الاشارة كما في في حرف الفتح والهمزة  
نحو زيدا راكبا وخرق ثوبا نحو زينا متغا وانا حرفا الفتح والشرطي نحو ليك فاما في الدار لعلك جالسا عند فاعله  
انما ليسا صاحبين لان الفتح والشرطي ليسا معقدين بالحالين بل العامل هو الخبر نحو عمل ما هو مذهب لاخترت كما في  
لكون مضوية هو المقيد وحرف التشبيه نحو كما تخرج خارج البيت زيد كره راكبا ومعنى التشبيه من دون لفظ دال عليه  
نحو زيد عمي مقبلا والمثوب نحو انا شري مفضل واسم الفاعل نحو علي زيد راكبا واما نحو ما شئتك والفاعل ان الشان  
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معدله بعل في الحال معنى جزوا لا استفهام والفتح في قوله تعالى ان هذا لشيء العجيب  
لفظا نحو لعل وكان وينقض ما قال باسم الاشارة وحرف التشبيه انما ليسا معقدين بالفاعل لفظا مع عمله في الحال وهو ان  
وان يشبهه لفظا ومعنى ولا يعلل في الحال فلا يلى حالة ذلك الى استعماله وان لا يظلم قوله وشبهه ان يكون كونه  
وصاحبها مع غيره غالبا وارسلها العراك ومزيت به وصدره متناول فانما كان شرطها ان يكون تكرار النكرات  
والفصوص والحال في الحديث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقوع التعريف ضابطا  
فانما كان الفاعل صاحب التعريف لانه اذا كان ذكر ما ينسبها وتخصصها من بين امثاله الحق وصفها الى من  
ذكر ما يفيد الحديث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان بين الشيء ولا يتم بين الحديث المنسوب اليه بين زيد  
ذلك الحديث فعمل هذا اول التعريف حال لان التعريف عتب ضايع وله ياول النكرات وحال لان غائبه انما عارضها لا بد  
فولدت غالبا يرجع الى التعريف صاحبها الى ان ينكرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال لغير  
الحال في الظاهر يقول الحال مع غيره ظاهر انما مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف بالاسم نحو ارسلها العراك  
او معرف بالاضافة نحو ارسلها لاجهدك وطافك ويوجد ورجع عوده على يد نفسه في قوله ان فل سبوسا فيها  
معارف موضوعه موضع النكرات اي معذرك ويجزئها ومطيقا ونفيرا وعائدا والظافة بمعنى الوضع وكذلك  
الظن اس وضع موضع الظافة والوحدة مصدر وحده يقال وحده وحده وحده كعد بعد وعدا وعدو  
اجهد ضابطا في الجموع والجموع بفتح الجيم وفيه معنى الاجتهاد يقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبقية الظافة  
وتعظم على يد من متعلق بهوده ابرج والحال مؤكدة والمصدر بمعنى الابداء جعل معنوا المفعول اي عائلا  
على ما يشاء ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا الرجوع الى جمع على يد من عوده المعبود كانه عوده من ان لا يفسر  
على ما ينقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وضلت ضللك فلا يكون من هذا الباب في قوله  
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقا للحال القدر الذي ارسلها معنوا الهلاك وانما في قوله  
جهدك ومطيقا طافك ومنه واحد انما يفسر لك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل على ما فينا في هذا  
العامل وجوبها كاتمة باب المفعول المطلق في المصادر وان فاست مقام الاحوال منصبة على المصدر في كل منفس

وهو الذي هو  
الشرطي

نحو قوله تعالى  
وهو من طبع العلم

وإنما هذا التصديق في الوجود في ذاته لا في الخارج

على الظاهر ما قام مقام خبر اليقين من الظاهر بخود زيد فلا ملك ولا عرب اعرب ما قام مقامه وقوله وأرسلها أفعالاً ولا بد منها ولم يتحقق تفصيل الدخال بصف الحار واللات والدخال في الورد ان ينزل بالعرب ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعرب عطاين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرباً ويقال شرب دخال ويقال تغصن العبران الذين شربوا فغصنوا الدخال عدم تمام الشرب اى وزنه هامة واحدة ولم يتحقق على انه لا يتحقق شرب بغصن الماء بالمرحمة وأما قول جاء واقضهم بفضضهم فالأولى ان نقول ان المضرب به بمعنى اسم الفاعل اى فاضهم بفضضهم اى مع مضضهم اى كاسهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسل ومكسور والاصل فضاء يكون فضهم مبتدأ وفضضهم خبر مثل قولهم كلته فوه المقتضى ان يخرج عن الجملتين بمعنى فضضهم بفضضهم وفوه الى معق الجمله والكلهم لما انهم منكم معق للفرد لان معق فوه الى صار مشافها ومعق فضهم بفضضهم كافة فلما قامت الجملة مقام الفرد وادرك مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعرب للفرد الذى قامت مقامه كائناً في باب المفعول المطلق في فاه الضيق سوا وكذا ينبغي ان يقول في بد بدى وبد بدى بد على حد المضاف الى المضرب للفرد وكذا قولهم بعث الشاة بددهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من اخر اى كل رجل كقولهم تقع علمك بقضها فاذت اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاة شاة وددها والواو بمعنى مع كافة كل رجل وضمعه اى شاة وددهم مفردان اى كل شاة فاضب ههنا الجزال السكبه لبعابها مقام الحال وفاء الى شاة ووجهه انه لم يخرج حرف المضاف اليه وايدل من الواو ميمها الباء بمعنى على حرف واحد وقد جاء قائم في المتن في بدلى على خوف قائم في المضاف اليه وايدل من الواو ميمها الباء بمعنى على حرف وهذا شىء ذاع صرا سطر او انما لما كان فيه من كل فضهم بفضضهم فنقول قد يستعمل فضهم في الالف والهمزة في الاعراب نحو قولهم جاء القوم فضهم بفضضهم ومرت بالقوم فضهم بفضضهم ولبث القوم فضهم بفضضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله حلة فيعطى جرؤها الاول اعرب جميعه ضمير وهاهنا معناه كما ذكرناه في الحال وعلى البدل اى شاة فاضهم مع مقضوضهم ومنه حسب لكونه ان انشأ حرفه على الظن ينزى الى مع غيره فهو في اللغة ضد معناه فذلك جاء واما ما كان في معاملة ما هو منسوب على الحال اى مجتمعين وعلى الظن اى في زمان واحد وكذا اخذوا في وسده في تحييه وسده اهو حالى منفرد او ظن في اى مع غيره وجاء وسده مجرد في مواضع محدودة فخرج وحده وضمير وسده اى نفاذه وهو في الاصل قول لا يطلع على مواله مثله فاستعمل للتخصيص للفظ ويقال فلان جهم من وسده وسده وحده وحده في المعنى زايه ويقال جاء على وسده اى على نفاده وعلى معنى مع فوحه لا اى افراده والذكر الاضانه الى الضم ولا اى التصلب لا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهر من غير التضاد ما باللام نحو قولهم مرت بهم الجملة الغفير بالجملة من الجم وهو الكثير يقال امر بمجاهدة المرتضى اى كثيرة التزم على المرتضى والغفير من الغفير فهو السمر بمعنى القفا والى كسائر ما يذكر في وسده الاضاح حذف التاء حلا للفعول بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى المفعول كقولهم ان روحنا لله فريب وهو وصف الجاهل اى يجاهه الكثير السوء واللام في الاسمين زائدة كانه قوله ولقد امر على التزم بسوق فضبت ثمرة فلت لا يبعثني ويقال ايضا مرت بهم جاء عقيباً ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم بدن هبل لضاكون اسلا فالاول فالاول اى من شرب واللام زائدة كما في الجاه الغفير قد يطلع على البدل نحو قولهم القوم الاول فالاول واما بالاضانه نحو جاء الى الرجل ثلثهم واربعمائة وخمسمائة الى العشر هذه الاسماء الثمانية اذا اضيف الى ضمير ما تقدم منصوبه عند اهل الحجاز على الحال لو وقعها موضع النكرة اى مجتمعين في الجملة يتوهم بدعوى ما قبلها في الاعراب على انها توكيد وتراعى على ما لعمري من اعادة المركب نحو جاء الى الرجل خمسة عشر بهم وقد عرب هذا المركب عند الاخفش مضافاً كما يجب في ما قبله ولقد كان في قولهم كلهم فاه الى وقالوا لكونهم فيهم مفعول به اى جاعلاً فاه الى وقالوا لا خفى هو منصوب بقدر من اى من فيها الى وقد بقا على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شبهه بدن بدى في كرمه مضافاً فاه الى واما قول بعض اصحابهم المؤمنين عليه السلام في صحن فاما اناس السلف من وما بانا اليوم شاة النجف فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العزم ومثل شاة النجف بخودنا قول بنجاحنا وضعافاً بلا تعدى مضافاً كمال مسبوكة في جهدهم ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب نقلها قولاً علماً بخود نكرة في الحال لا تخفى بوصف كاجاء في الحديث سابق وسؤال الله صلى الله عليه واله والذين الجبل في فرس سابقاً وكذا يقول مرتب رجل عريف فاما بالاضانه نحو نظرت الى جارية رجل فخاله اوسبقه نفى اوسبقه نحو قوله فاحل سعدى غريباً وتلكم فلما اجتمع رجلان كما في اوسبقه اوسبقهم وذلك لان بصير للترك مع سبق هذه الاشياء مستغنى فلا ينبغي ضمها كما ذكرناه في باب البدل او كان مع غيره



لا ينفذ عليه عند سبويه مطلقا وينفذ عند الاخفش بشرط تأخره عن اللبث كما في ذلك التوسع في الظرف بخلاف الحال  
وكان على المتأخر ان ينفذ فيقول يتخلف في ظرف فانه ينفذ على الظرف والحال لا ينفذ على معنى خبرهما من التنبؤ  
والشبهة وغير ذلك اتفاقا واعلم ان اذا ذكر ظرف واحد بصله ان يكون خبرا لم ينفذ في الحال وفي الاصل توسعها  
ما يجوز ان يقع على تأخير خبر عن ذلك المبدأ وانضابه على الحالة كقولهم في واما الذين سعدوا فتوحي الخ جند خالدين بها فلو  
فكان عاينهم بها انما هي انما خالدين فيها فلو كانوا ينفذون بوجوب انضابه على الحال كما في الآية انك لو رفعت خروا لعلمت  
الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحال لا ينفذ على الخبر في الاصل وان كان ينفذ على اسم اذن يكون خبرا بعد خبر  
والظرف الثاني متعلق بالخبر ويكون الظرف الاول متعلق بالخبر الذي بعده والثاني ناكب للاول والثالث خبر عن خبر  
في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مسطر فقد نفذ ان معنى المشتغل يكون متعلقا بمقدار خبر في الاسم الذي  
على المبدأ الذي يلي ذلك الظرف واجند عند البصريين تخويل زيد رغبنا على فعلهم فيك بعينه زيد رغبنا وبالحال  
على الضاف المحذوف اي هو رغب فيك خاصه في حال بعينه في اي ايمان رغب في شيء فهو رغب فيك قوله ولا  
على الخبر وفي الاصح الذي نفذ ان احكام نفذ الحال على عامل وتأخره عن هذا حكم نفذ الحال على صاحبها اعلم  
ان التكرير في معنى او نفذ الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا لم يرفعوا عن منصوبا او مجردا الا في صورة واحدة  
وهي اذا كان فاعلا لم يرفعوا عن الفاعل فيجوزون جاورا كما زيد لا يجوزون را كما جاورا في بعضه فيجوز  
نفذهم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو عرفت وقد جرد زيد واما اذا كان فاعلا لم يرفعوا  
بجوروا نفذهم الحال عليه لم يرفعوا عن ان منصوبا او مجردا ولو كان ذلك لان فاعلا اذا كان مظهر فقد مث الحال عليه اذ  
لا انضابه قبل الذكر لان في الحال خبرا يعود على ذي الحال السابق واما اذا كان خبرا فانه ينفذ على بشرط ان يعود  
على مقصودها واما جواز ذلك في الصورة الواحدة اعني نحو قوله واذا كان فاعلا لم يرفعوا عن الفاعل فيجوزون را كما جاورا في بعضه فيجوز  
الحال فاعلا على فلا يكون خبرا قبل الذكر واما البصريون فجازوا نفذ الحال على صاحبها في الرفع والمنصوب سواء كان  
مضملا ومظهرا لان البنية في الحال التأخير عن صاحبها لا يكون انضابه قبل الذكر كما ذكرنا في نفذ خبر المبدأ نحو في  
داره زيد وفي لقا على والمفعول نحو قوله تعالى وجبره نفس جبره موسى واما اذا كان فاعلا لم يرفعوا عن الفاعل فيجوزون را كما جاورا في بعضه فيجوز  
البه ينفذ الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضه كما في قوله تعالى بل ابيع ملكا ابراهيم حنيفا ولا تحسوا مني مجرما  
ضارب زيد وذلك لان الحال نابع ومرتجى للحال والمضاف اليه لا ينفذ على المضاعف فلا ينفذ ما بعده وان انجز  
في الحال مجرما لم يرفعوا عن سبويه واكثر البصريين يرفعون ايضا فاعلا على المفعول المذكور ونقل عن ابن كسان ويلي على ان  
يرفع ان الجواز اسهل لا يقولون وما ارضاك الا كرامة للناس ولعل القريبي يرفع في حال الجواز الا في حال الجواز بعد الفعل  
كالرفع والتضعيف فكان من تمام الفعل بعض جزمه فاذ قلت ذهبت راكبة فيفعل ذلك ذهابا ولكن هذا قال  
الشاعر لئن كان وثقا لما واثقنا بالحب لا ينجذب قال لا يخافوا انهم اعدوا للزفة فاشبها فظلمها لئلا اعلية شديدا  
وبعضهم يجعل كرامة حلا عن الكرامة النال لئلا يذهب وهو نفسه في المثال من في الحال في فعله ابراهيم حنيفا اعني اذا كان  
الحال عن غير منضاه غير عامل في الحال كما على في ضرب زيد را كما نفذ من جواز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها  
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم في العامل ينفذ في الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان  
المعنى ملزمت لثابت ابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يثبت في هذا العامل ان معنى الفعل قد انطوى في مثله قال بعضهم لمكان  
لضاه في مجلس يعامل في الحال اعني في الحال الا جزمه نحو انظر لي بد زيد ما عساه او ما يعوم المضاف اليه مفاها لوخذ  
كقولهم ملزما ابراهيم حنيفا كما نفذ في اول الباب جازان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف لان  
لضاه في مجلس يعامل في الحال اعني في الحال الا جزمه وهو نفسه في المثال من في الحال في فعله ابراهيم حنيفا اعني اذا كان  
الحال عن غير منضاه غير عامل في الحال كما على في ضرب زيد را كما نفذ من جواز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها  
لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم في العامل ينفذ في الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان  
المعنى ملزمت لثابت ابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يثبت في هذا العامل ان معنى الفعل قد انطوى في مثله قال بعضهم لمكان  
لضاه في مجلس يعامل في الحال اعني في الحال الا جزمه نحو انظر لي بد زيد ما عساه او ما يعوم المضاف اليه مفاها لوخذ  
كقولهم ملزما ابراهيم حنيفا كما نفذ في اول الباب جازان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف لان

دَاغِبْ لِكُنَا الظُّرُفَ مَعْلَقًا بِذَلَالِ الْخُرُوجِ جَاوِزًا الْقُرَى وَالْكَسَا فِي خُصْبِ الدَّلَالِ لَا تَمْنَحُونَا فَيْدَ زَيْدٍ

[illegible]

١٢  
٣٣  
قرآن حال من  
المجردة بالي  
تعدت على  
س  
انحران العطفان

رطب البصرة  
لبنة البصرة  
لبنة البصرة



[illegible]

الحال يعقوب قولك جاءه زيد وكان الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع التركيب الذي هو مضمون العامل  
ومن ثم قيل ان الحال شبه الظرف معقوب والاشباة اما طليعة او باقية بالاسفلة وانت في الظلمة ليست على  
بغير من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك للمضنون واما ان يقع تحت  
وظف فان التكلم بها لا ينظر اليه الى وقت يحصل فيه مضمونها بل في وقت وقوعه بجزء افعال مضمونها وهو متان لفظه  
وقت النوع على ضرب بالفعالين كلالا للفظان وقت التلطف باللفظ افعال وقت وقوع مضمونه قوله ولا سبيل للواو  
والضمير في تأويلها الجمله الحاله هي خبر لزيد لا تنافي فيها بالضمير لان الحال تنجي فضله بعد تمام الكلام فان جنى في  
الاكثر الى فضل ربط فصدت الجمله التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع  
ليكون من اول الامر ان الجمله التي على الاستقلال واما خبر لزيد والضمير واقع عنه لا ينجي بالواو لان الجمله بالجموع  
والضمير بغير جزء الكلام والضمير لضميرها اللوصوف لفظا وكوفا لعقوب غير كافها من ثمة فكن في ثلاثا بالضمير على وجه  
الضمير والجموع بالواو اذا حصل لهما احدى انفصال وذلك بوقوعها بعد لا نحو الجمله لا وانما ينحل ما جاز في حل  
الا وهو بغيرها بالضمير ولا يرض لها مثل هذه الحال ولا يرى في المصدر بالواو وقوله بالواو والضمير اجتمع الواو  
والضمير في الاسمية وانظر الى الواو متساويان في الكثرة لكن اجتماعها اول لجناس اللفظ واما انظر الى الضمير فقال  
الاندلسون كان المبدأ في ضمير صاحب الحال وجب الواو وابتنى نحو جاز في زيد وهو اكد لعل ذلك يكون مثل هذه الجمله  
في معنى المفعول سواء اذ المعنى جاء في زيد اكد فصدت الجمله بالواو اذ لا امر يكون الحال جملته وان اكد  
معقول لغيره وان لم يكن المبدأ في ضمير صاحب الحال نظرا فان كان الضمير في مصدره به الجمله سواء كان مبتدأ نحو جاز في  
زيد بدل عن زاهر وكلمته قوله الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البائس على شواذ كالحكم بضعفه بجزء عن الواو  
فان يكون الربط في اول الجمله وان لم يكن مضدرا بل يقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانظر الى الواو وان كان  
الضمير في آخر الجمله كقوله صفتها الماء غلام في ثلاث في صفة وقتله وقيل جاز الله بناء على ان اقرار الضمير  
في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه الباقون فلو جاز في زيد جنى وشئ بدو عن ضمير عليه جنى وشئ وبدلته  
ليس بجمله بل هو مفعول فغير ان قد اخلا من الواو وذلك لان الظرف اذا عمل على حال جاز ان وقع الظاهر كذا في  
المبتدأ فان ارد ان يجره ان يكون في فعل المفعول فغير نظر كقولنا فكم في الظاهر بان كونه جاز في جنى في قوله  
قوله وان انظر الى قوله فكم في الأرض مومنان وبئس شاق ولو كان مفعول المجرى الواو ايضا فقول المبتدأ وان علم  
جنى وشئ ولو لم يكن جملته بدل عن جملته وان ارد ان لا يمنع ان يجره ويغير فقل وحكم الجمله المضدرة بل هو ان كان  
فغيره حكم الاسمية في اجتماع الواو والضمير وانظر الى الواو واكثر من انظر الى الضمير وذلك لا لغيره بجزء التقى على الاجتماع  
ولا بدل على الزمان فهو كمن في داخل على الاسمية فالاسمية معها كانهما باقية على اسميتها بخلافه يكون وما كان  
وقوله فغيره بجزء الاسمية من الربط بين عند ظهروهم للملايشة نحو قولك خرجت زيد على ارباب هو قبل قوله والمضارع  
اللفظ بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبغيره معقوب في زيد ربك معقوب جاز في  
زيد اكد واسمها وهو مفعول الحال وضعا وبين الحالين تناسب ان كان في الحذف فمختلفين كاجني فسنعق عن  
الواو وقد سمع في اصل عنه وذلك اما لانها جملته وان شابهت المفعول واما لانها بغيره وانما اصلها يكون اسمية  
تعدى او دشر في المضارع الواقع حال خلو من جوفه فلا استنبال كالسبب ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذي يخرج  
في باهر والحال الذي بدل عليه المضارع وان شابهت مضدرا في قولك مثلا صاحب زيد ارباب ربك لفظ ربك  
حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لا تلبس في زمان التكلم لكنهم الزموا بغيره بغيره هذه الجمله الى المصدر بالضمير  
عن علم الاستقبال لتساوي الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التفاضل هي صاحبها ولشدة الزموا لفظه  
فما عاها في مقدره في الماضي وكان خال مع ان حاله بالظن الى عامله ولفظه قد يفرق الماضي من حال  
التكلم لفظا وذلك لا تكان يستبعد في الظاهر لفظ الماضي في الحالة ففما الواو جملته في الماضي الاول وقد عكس في  
لفظه قد هي الظاهر في الحالة كان الخبر بدل عن جوف الاستقبال في المضارع لان قوله وما سواها هي ماسكي  
الاسمية والمضارع المنبث وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والمضارع المنبث والمضارع المنفي يجوز في كل واحد منها  
على اذكر ثلثة اوجه لاجتماع الواو والضمير بالاكفاء باحد اقسامه اقسام وهذا امثلهما جاز في زيد وما ربك  
غلام وما ربك عمر مارك غلام جاز في زيد ولا ربك عمر ولا ربك غلام جاز في زيد وقد غلام  
وقد ربك عمر وقد ربك غلام هذا ما قاله المصنف وقال لا تدل على المضارع المنفي بل لا بد من الواو كان مع

نحوه الحال

نحوه الحال

والتحقيق في هذه المسألة

ولا يخرج عن

الضمير ولا فصل لأن لا يحل ضرب ما خرج عن ضرب كما أن ضرب لما ضمه الحال ظاهر الخاطئ إلى طرف الضمير  
لأن الحال لفظاً وانتهى به ذلك لا يضرب بمخرج إلى الواو التي هي علامة الحالة لما مضى معه لأن قد تضمنت المحسوس  
ولولتي ولأن تنقي المضارع بلفظ ما لم يدخل الواو لأن المضارع المحرر يصلح للحال فكيف ناضم معه ما يدل  
بظاها على الحال وهو ما نعل هذا ينبغي أن يهضم الضمير إذا تنقي المضارع بلا لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على  
ما ذهبت إليه النحاة وأغلب يخبره عن الواو كالمثبت لأن معنى جاوز زيد لا مركباً غير ذلك فهو متعلق بموقع الفعل  
ودخل في التفسير الكثرة في أغلب مما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز أن تنقي لا زائد ولا انزلة كما جاز أن  
تنقي انزلة وانزلة وكذا نقول كنت بلا ما لم يكن مصاحبة المضارع المصدر بلا الواو أكثر من مصاحبة المضارع  
المحرر لها انزلة من الحال في الحقيقة في نحو لا مركباً مثابها للمضارع لفظاً ومعنى كما شبه في نحو مركب لأن الحال في الأول  
انتهاء الضمة فلا مع الحذف والحوال ولا ينبغي المضارع حالاً بل ما ذكرنا قبل قوله ولا يذم الماضى المثبت من قد ظاهراً  
أو مقدراً قد تقدم على ذلك ولا يقتضيه والكوفون غير الفراء لا يوجبوا في الماضى المثبت ظاهرة أو مقدراً  
استدلالاً بنحو قوله كما انقضض العصفور بلما لفظه قوله أوصاؤه حصون صدورهم وغيرهم وجوه كما مضى  
والأول قريب ومثل أن الماضى في نحو قولهم اضرب غلاماً أو بعد حال ويجب مخبره عن قد ظاهراً ومقدراً الأولى أنه  
شروط الحال أي أن قام أو فعل كما ينبغي في قوله والعطف ولو كان حالاً لم يسمع معه قد والواو كما في غير من الماضى الواقع  
حالا وإذا كان الماضى بعد إلا فكيف بالضمير من دون الواو وهذا كثر نحو ما ألفناه الأكرمى لأن دخول الألف في  
الألف على إلا في ما هو بناءً أو لا مكره في فساد كل مضارع المثبت وقد يجرى مع الواو وقد نحو قولك ما ألفناه إلا وقد أضاف  
ومع الواو وجد ما نحو ما ألفناه الأكرمى لأن الواو مع الألف في خبر البناء فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دخل  
أو لم نفس آثاره ولو يجمع فيه من دون الواو ونحو ما ألفناه الأكرمى في غير هذا الموضع ينظر فإن كان مع  
الماضى المثبت ضمير فيكون قد معه أكثر من تركها وجاء ذلك بنحو قوله أوصاؤه حصون صدورهم فالواو قد  
فيه مقدرة في جماع الواو وقد جندت أكثر من انفراد أحدها وانفراد الأكثر من انفراد الواو نحو جاوز زيد وقد خرج  
أبوه لأن لم يكن معه ضمير فالواو قد لا يذم منها كقوله يقول وقد تركه منصف وسأفها أخرى أن قد لا يثبت بجود  
ولا يقال جاء في زيد فخرج عمر وأجاز أن لا نسى على ضعف قول في الماضى للثني بانحوا ما في ضرب أبوه ولأن  
بوجه لعدم اجتماع الفاء سراً لم تكن قد التحقير ونوع الفعل ما التفسير ويجوز حذفه في تعامل كقولك لا أدر ما شئت  
ويجوز المؤكدة نحو زيد أبوه عطف على حق وشروطها أن تكون مقربة لضمير جملتها سببه الأول علم أن تعامل الحال قد  
يخفف جوازاً وجوباً في موضع فاسية ولا يذم في خبر مع الحذف جازاً كان أو اجاباً فترى ما حذف جازاً حضور  
معناه كقولك للسافر أشد مهدياً من السائل مهدياً أو أشد مهدياً أو أشد مهدياً ذكره ما في استهفاً كقولك فاما في جوابي فأنك كيف  
حلفت زيداً أو غير استهفاً كقولك أبحسب الإنسان أن لن يجمع عظامه على دين أي على جميع ما فدين ومن الواضع  
التي تحذف فيها فاسية على الواجب أن يبين الحال زيداً أو يضمن أو غير مشابه مقربة بالقاء أو يتم بقوله في اللحن بعينه  
بدرهم فصاعداً أو يتم زيداً أي قد هب اللحن فصاعداً أو زيداً أي أخذ في الأزد بإدخال هذا في زيارته بيع بعضها  
بدرهم والبول في أكثر ويقول في غير اللحن في كل يوم خاوم من الفان فصاعداً أو يتم زيداً أي ذهب الفلز زائدة أي  
كانت كل يوم في الزيادة ومنها واقع الحال نابع عن خبر نحو في زيداً أو يتم وقد تقدم ومنها ما جازاً منقصة فوجبنا  
على لا ينبغي من النقل في الحال مع هذه الاستهفاً وبدونها أيضاً كقولهم المبتدأعة والمبتدأعة ومثله في السلم اعتباراً  
جفاء وعظماً وفي الحرب إسماء النساء العوار ذل أي يتحول بهما وانقلبوا غداً وإسماء النساء وكذا قولهم في قوله لا  
أدلى بالواحد وفي العبادة أو لا العار ذل ويقول في غير الخبر بهما فاعلم الله عز وجل في هذا الذي ذكرنا من  
التشريح والترجيح أي كون هذه الأسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الخوان أن أسماءها على الصيغة  
فالضمير لا ينسب إلى المدان فيقول في حال كونك ممتهراً أنك قد تنقلون في حال كونكم غداً مل للمعنى يتحول هذا القول المحسوس  
منها عند التبارك صفات تضمنت نوبتاً على ما لا ينبغي في الحال مع الخبر وبدونها نحو قولهم فاما وقد فعلنا لئلا  
والأصل قد سألنا لربوب وفاما فاعلم الله وقد فعل الناس فلهذا فيهم فاما فيكون زينة هذين الضمير على أنهم أخبران  
للبيت لنقول أني مع وفاما فاعلم الله تعالى أني مع هو فاما فاعلم الله والعلامة في وجوب حذف العامل في جميع ما  
ذكرناه مما هو حال كثر استعمال قوله ويجب في المؤكدة أي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهبي فإن



الملك لا ينجي إلا من لا يستحقه ولا يظلم ما يستحقه بعد الفعل لا يظلمه كقولهم لا تفعلوا الأرض مفسدين وقولهم لا ينجي  
مدين وتعلم غفل جانيها وفيها ما قال في التفسير الجريح مخرج على فرائض النصب الأربعة وقال في كافي  
نقضت غلها من بعد فواتها كما قال في المحال ان كان من نواضيرها الأولان يتكبدان هذه الصفات فلهذا  
كانها فاشته مقام المصدق على مذهب سبويه في خوفه على دفع سائر الركب وأما الموكلة فليست بفهم يفهمه  
عاملها كالموكلة وأما على الاستحباب فيكون جزأها معنيين جامدين ونحو أنما لفهم مضمون الخبر  
وأكد وأما الاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر أما في كقولنا ثمانية عشر سنة من داره مشهور بها حتى هل يباد  
مالتاس من عار وكقولنا انما هم جوادا وانما هم شجاعا لا يقول مثل الأمن اشتهر بالحيلة التي ذلك عليها  
الحال كاختصاصهم بالجود وعمرو بالتشجيع فصار الخبر مضمونا لذلك الحاصل وأما تعظيم لغبرك نحو انما الرجل  
كاملا ونصاعته نحو انما عبد الله اكلا كما يأكل العبد ونصاعته للغبر نحو هو المسكين مرحوما وهذا بد نحو ان  
الجميع سفاك الدماء وغير ذلك نحو انما يولد عطفوا وهذه فائدة الله لكم انه وهو زبير معروف ومولحي بيتا وهو  
الحق مضافا فقولك اكلا ومرحوما وصلة للاستدلال على مضمون الخبر فلهذا منه وبها التنبؤ وقول  
كاملا وسفاك الدماء وانما وهو زبير فمضمون الخبر وكذا يولد عطفوا وكلمتها وانما سفي الكل حالا  
موكلة وان لم يكن القسم الأول الى الذي للاستدلال على مضمون الخبر موكلة اذا لم يكن كونه حقا محققا في  
حق بؤله مضافا لأن مضمون الحال لا يثبت في الاغلب لمضمون الجملة فان الصدق في لزم حقيقة القول مضافا  
كانه هو ذلك المرحوم لا يثبت بؤله في الاغلب للمتكلم واختلاف العامل في الموكلة التي بعد الاستحباب فقال  
سبويه العامل مضاف بعد الجملة بقية زيد انما عطفوا يقال حفظت الامري فحفظته وعرفته اى تحفظته  
وانما عطفوا وقية نظرا الى معنى قولك ليقتنلوا وعرفته في حال كونه عطفوا وان اراد ان المعنى اعد عطفوا فهو  
مفعول ثان لاجل وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه موكلا بمعنى نحو انما هم جوادا ولو لم يكن مضافا  
ومث شمسكهم ولا يفسد الفاعل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرح ذلك في نحو هذه فائدة الله لكم انه وهو  
الحق مضافا وغير ذلك مما ليس الخبر في علمنا وقال ابن خروف العامل المضاف للمضمون معقول للتنبؤ نحو انما هو شجاعا  
وهو بعيد لان علم الغلبة في العلم في نحو انما زيد فزيد بؤله تمامه يثبت نظره في شيء من كلامهم ولا دل على ذلك  
البيان مالك وهو ان العامل معقول الجملة كما قلنا في الصدق للموكلة لنفسه ولغيره كما قال يعطى عليا بؤله عطفوا  
وبهم مرحوما وحذف ذلك مضافا وذلك لان الجملة وان كان جزأها جامدين جودا ومحض فلا شاك في حصولها  
احد خبرها الى الاخرى مع من معاني الفعل الا انما ناعفا نازيد انا كان زيد فعل هذا لا فمضمون الموكلة على خبر الجملة  
ولا على احد الضمير في العار ذلك كتحقق معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع الفهرية كقولك لنفسه في  
جواب من قال انما الفيت زيد راكبا ولا يجوز حذفها اذا ثبت عن غيرها كما في خبري زيد فزيد فزيد فزيد فزيد فزيد فزيد  
كما في قوله في المحرك الثاني انما راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الجمالية نحو كاذب فاطمة ولا يضافان ويقع كاذب في كلام من لا  
يعرفه مضافا عنده حال وقد يخلو انما قوله التنبؤ ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة او مقدرة في انما يرفع الابهام  
يدخل فيه التنبؤ في خبر كالحال والصفة وبشيء ما وقال ابن خروف انما راكبا عن الحال فانه وقع الابهام ولكن لا عن  
ذات ذلك سلمنا ان الحال يخرج عنه انما يرفع الابهام عن ههنا الذي لا عن نفسها وكذا الفهرية في رجع زيد  
الفهرية يرفع الابهام عن ههنا الذي لا يرفع الابهام عن نفس الرجوع لان ما قبله الرجوع معروف غير متعين وهو  
الانفعال الى ما ابتدأت ان الذهاب عند لكن الضمير في نحو انما رجل طويل او طويل بدخله لان جملته ذات مبهمة بالوضع  
صالح لكل من من افراد الرجال فذلك احد اصنافه مبهمة بما يخالفه كما ينبغي بطول بعن فليس طول بعن الابهام المستف  
الحال ثابت وضاع على انما من المص من الذات لكن كونه وكذا بدخله عطفوا لبيان في نحو جملته في العلم فزيد وكذا البدل  
من الضمير انما في نحو ردت مبهمة لانما يرفع الابهام عن المصود بالضمير كما في نعم رجلا ورجلا وسواهما بدخل  
بما يرفع الضمير لانه في نحو ردت مبهمة كادخل في الذات فزيد معنى الذات في خبره سواء كان بدخله في الخبر بدخله  
ما رجع رجل وثلة رجلا طردان بعد انما في الخبر كادخل في الخبر وهو مبهمة في الخبر نفسه فذلك انما كان جزء  
اخر من نصبه كما في ههنا كما اعترض في حل المفعول عن الاعراض بنحو عوب عوب شديد فانه مفعول مطلق  
لكنه لم يصب القرض في مقام القاع كذا في عوب زيد وسير يوم الجمعة في خبره كان قوله الابهام المستف  
فلان احزن من بالضمير عن الابهام في اللفظ التنبؤ فان صف المشرق يرفع الابهام عن المشرق في نحو ابيض

الضمير في خبره

المستقر

الانما مبهمة وهو انما في  
كافة الزمره بدخله كادخل  
جاء في العلم فزيد فزيد  
الحق مضافا في خبره

لان انما في خبره  
الانما في خبره  
الانما في خبره

والانما في خبره  
والانما في خبره  
والانما في خبره

عينا جابه لكن لا يهيم فيه لشي وضع الواضع فان الذي وضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لغتيهم  
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والتبكي لا ان يضع لفظا لغتيهم معترضة اتفاقا من ذلك الواضع او من غير ان  
يضع ذلك اللفظ لغتيهم فمعرض له ايهام عن استعمال لاجل الاشغال العارض فمثل هذا لا يهيم غير مستغنى  
اصل الواضع فلك معنى المستوفى في اللغة هو الغايات وبت عارضات لازم ولا يهيم في المشتك فالتاثر مع عدم  
الفتنة بعدا فان الاشتراك ومع الفتنه ينفخ اليها في المشتك وفي العدول سائر اعداد وراف في بينهما جهة  
اليهيم ولا يدل لفظ المستوفى على ان يوضع كاشفة في الحد لا يهيم بالعدنية والاعطاء الجارية في الحد متماثل به قوله  
عن ذلك من كونه او مقدره ليشمل النوعين الفتنه عن المقدر والتبكي عن التبيين قوله فاولا عن معقد مقدار غالبا  
انما عن كونه عشرين درهما وسببا وانما في غير كونه زبا وموان سمنوا وفقرين بر او على الفتنه مثيلا زبلا  
فمعرض ان كان جنسا الا ان يفصل انواع ويجمع في غير ثم ان كان بنوعين او يتنوع في الاعداد والاضافه والاضافه  
غير مقدار نحو حامد جد والحقضه اكثر اقول قوله فاولا بمعنى الذي يرفع اليه ايهام عن ذات من كونه قوله مع  
لفظه عن مثله يقيدان ما بعد ما صلاها قبلها وسبب لا كفايل فلك هذا عن امره وعن فلكه على ان امره  
سبب كونه والتبكي صادر عن لفظي المقدر لايهيم سبب له او عن نشيئه في حله او شيئا به الى التبيين سبب لذلك  
تنصب شيئا في النوع في الظاهر المتسوبا اليه في المحققه غير فلك التبيين اذن سبب لذلك التبيين ولكن ما معنى  
قوله بعد ان كان اما بضم جعله ان تنصب عن اى الاسم الذي صدر انصبا في التبيين غير كونه في طاب زيدضا  
لا نه لولا انما سبب طاب اليه لو يكن بضم نفسا بل كان يرفع اذ هو في الاصل فاعلى الى طاب نفس بغيره  
هو سبب انصبا بنفسا وكذا معنى قولهم بضم نفس عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اى ان تمامها سبب انصبا  
التبيين في شيئا به بالفعول الذي يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه الواضع يعنى بعد  
كما قبل في قوله بضمها عن طوبى الاول اولى قوله عن معقد مقدار غالبا فغول التبيين على صيرين رافع اليه ايهام  
عن ذات من كونه ورافع عن ذات مقدره والاولى لا يكون الا عن معقد وذلك المقدر عن صيرين اما مقدار  
وهو الغايات وغير مقدار والمقدار ما يقابل به الشيء اعرف به فلهذا وبين والمقدار اما ما ليس مشهوره موضوعه  
يعرف به فلهذا لا يعلل اكاله وما يعرف به فلهذا لا يعلل كالتفكير والادب والكرم وما يعرف به فلهذا لا يعلل كالكسب  
الوزن كاستطوع والذائق والذبا والولان والطل ويحذلك وما يعرف به فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
ومدش ويحذلك واما ما ليس غير مشهوره ولا موضوعه فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
مثل يدر رجلا واما غاياتنا فاولا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
خشيما ويحذلك من الغايات ايضا فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
عشرين درهما او راع فويا ويطل زبا المله بعشرين هو الذي راع لا يخرج العدد ويذكر راع المله لا ما يدرع به ويذكر راع  
لا ما يدرع به وكذا غير ما يعرف به فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
حد بابا وسالما ويخاف الخفض في هذا كونه المقدر وذلك لان المقدر فيهم محتاج الى غير ونفسه ليس بضره  
كونه مظهر وهو الاصل في التبيين بخلاف الجرح فاعلم ان الاضافه في قوله غير المقدر الى لان اليه ايهام لشيء كانهم المقدر مع  
ان الخفض مع الجرح لا يسقط التبيين والاولى بالاضافه وان لا غير فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
فنه لغير انصبا الثاني على التبيين في هذا لفظوا الغايات المذكورة فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
والاولى بالاضافه منها لكثرة استعمال العدد فانه الخفض بالاضافه مع انه قد جله في القدر على الاصل جنس  
اوا وما بين عاما وانما ذكر الجرح في العدد المركب نحو واحد عشرين لان الاضافه الى مع الضما كاسم واحد لفظا فواضع  
لغير المركب الى مظهر والمظهر من حيث اللفظ هو التبيين المحتاج الى التبيين بكان حلا لثلاثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى  
واما نحو ثلثه عشر لفظا الاضافه الى معنى الضما في سهله الاضافه وكذا وكذا الجرح في الاعتب في العدد الذي في آخره  
نوع الجمع كعشرين واخوته مع انه كثر استعماله وذلك لان النوع فيهما اليك بنوع الجمع حقيقة كما ذكر في فصل  
الكتاب في مشايهها فلم يجرى في الاضافه صرف فون الجمع فيهما لانهما اياهما فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
ولم يدر في الاضافه لغير اثبات النوع معها واحد فلهذا لا يعلل كالمسوح كان راع وكفروا  
فالوسوك قد كثر في كل اجزائه غير واحد عشر قوله واما في قوله اى غير العدد واليها راع بقوله راع زبا  
وموان سمنوا وشاهرا زبا بيان انواع المقادير بيان ما يناسب بالاسم المقدر لا تنبيه باربعة اشياء اما بنوع الجمع كعشرين

11/11/11

جُزْءُ



Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on a single page. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with capital letters. The script is highly stylized and difficult to decipher without a key.

قطارِ اَبْدِیِّہ

جَاز  
کَا بَا اَوْ صِفَہٗ نَفْسَہٗ کَا بُوہ  
اِنْ ہُوں لہٗ رَسْتِ عَلَاقَہٗ  
جَاز اِنْ ہُوں مَاضِہٗ اِنْ  
ہُوں نَفْسَہٗ



۱۳۴۱  
۱۳۴۱  
۱۳۴۱

الاشتقاق

لهيكون داخل في التعدد الأول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المشتق كقولك جاءني القوم الأول من قبل  
الى جماعة خالصة عن زيد لم يكن نحو جاءني القوم الآخر اخذت من ان المشتق البئر هو المشتق من الجنس كما قلنا بعضهم  
من ان الاستثناء مشكل باعتبار معقولية لان زيد في قولك جاءني القوم الأول لو لم يأت غير داخل في القوم فهو خلاف  
الاجماع لانهم اجمعوا على ان الاستثناء المشتق يخرج ولا يخرج الا بعد الدخول وان جاز ان ذلك في مثله لم يصح في غيره  
على هذا ان داخل العلم بان واقفا من الدخول واليا فيه هو المقدم وان ذلك ان داخل في القوم والاخراج زيد منه  
بعد الدخول كان المعنى جاءني القوم ولم يخرج زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يحسم كلام العقلان في مثله وفرد  
في المثال العزيز من الاستثناء شيء كقولك نعم فليت فيه ما في الفسنة الاخيرة عامما فيكون المعنى ليت الخشب في جملة الاشجار  
ولم يلبث ذلك الخشب نعم الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم بخلافه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام محصور  
اعلى المتكلم اراد بالقوم جماعة لهم في زيد وقوله الأول في زيد نداء لتسامع على عدم المتكلم وان اراد بالقوم غير زيد ولم يكن  
يشيى لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء يخرج ولا يخرج مع الدخول فليت بعد دعوى عدم الدخول في فصل المتكلم  
في قوله على عشرة ايام واحد الا ان الاستثناء في العشر بقصد التخرج والا لكان من باب اللفظ العشر عشرة ومحاذاة  
الفاصول الجارية فالا ان البصر هو غير داخل لكنه في المشتق في المشتق من الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولنا  
على عشرة ايام واحد بمعنى على عشرة ايام في بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لفظيا  
بان عشرة في كلامه هذا على المعنى الموضوعه هي مفردة بلا استثناء وهو الخمسة والافضل للاستثناء  
واحدا هو التخرج وسبعة لاندل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجمعهم على ان الاستثناء يخرج بطل هذا  
وبطل مثل ذلك وانما في بدل البعض وبطل الاستثناء كقولك نعم والله على اناس يخرج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس  
جنس من المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال والله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل الله على مستطيعهم  
صحة وقال اخرون وهو الصحيح المنقطع عند الاشكال كقوله ما فرقه منها وما فرقه من المشتق داخل في المشتق  
منه واليا في بعد بدل البعض داخل في البعد منه والتناقص نحو زيد واشتقاقه في جان القوم الا في غير لازم وانما  
يلزم ذلك لو كان في مشتق الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولنا لا زيد كان نسب الفعل  
في نحو جاءني غلام زيد وذات غلاما طريقا الى الجزئين معا لكن جرى لفظه بانما اذا كان الفعل منسوب الى شيء فيخرج  
اذا جاز فابل كل واحد منهما الى الآخر ليعبر عن الجزئين الاول منهما اما بسقطه المقدر اذ وقع منسوب اليه في مثل المثالين  
يقين من الاجزاء المنسوبة اليه بجزائريه استحق الجزاء انساب اليه وينبغي ان استحق البعده كما في النواع الخمسة وان لم يشق  
شبه ما من ذلك نسب كالمشتق فيشبه بالفعل فيجوز ان كان جزء العاقل في بعض المواضع نحو جاءني  
القوم الأول لان المجموع هو المستند اليه فيزيه الكلام ان دخول المشتق في المشتق من غير اخرجه بالا وخالها ان كان  
قبل استناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقص في نحو جاءني القوم الأول لان المشتق في قولك القوم المخرج منهم زيد جاءني  
ولا في قوله على عشرة ايام في قولك العشر المخرج منها واحدا على ذلك لان المنسوب اليه الفعل وان اخرج  
عنه لفظا لكن لا بد من التفاد وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل والمنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة  
بينهما حادثة في اوله فلهذا ان كان المنسوب اليه هو المشتق من مع المشتق فلا بد من وجود هذه النسبة قبل  
النسبة فلا بد من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذن وهو منصوب اذا كان بعد اخر النسبة  
في كلام موجب دليلا على الاستثناء ومنه انما هو في الاكثر وان كان بعد عدل وظل في الاكثر اذ اعلى وما خلا وليس  
ولا يكون اول شرع بين اعلى المشتق هذا مما يجب نصبا وهو بالانصوبات وهو في مواضع الاول ما اجمع فيه  
شرطان وقوعه بعد الاكثر والاستثناء في كلام موجب لشيء في الاول غير النسبة لا في نسب المشتق وما كان بعد الا  
التي لوصف ليس مشتقا وانما شرط كون الاستثناء في كلام موجب في غير الوجه يجب نسب مستثناء كما يجب  
داخل في عامل التصريح المشتق فقال البصريون العامل فيه الفعل المتكلم او مع الفعل بوسطة الامة في نحو  
بالفعل معناه هو في ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فيشبه الفعل وقد لا يلزم والاشراج العامل فيه  
الاعلى مع الاستثناء به والعامل مابيه بفهوم المعنى الفاضل لكونه مابيه عن استثنى كان حرف التثنية انما يابى عن  
ان يندل في غير وليس ينبغي ان يثبت الاشكال عليه بجملة انضام مع اسمها وخبرها لا في فعله بل في قوله واما الاعراض  
بانه كيف يعمل في قول مولا مفردا والموصول لا يندل في خبره عليه لان الكوفيين يجوزون نقل الاسم الموصول كجاءني

في قولك جاءني القوم المخرج منهم زيد جاءني  
على ان لا يكون في قولك جاءني القوم المخرج منهم زيد جاءني  
في قولك جاءني القوم المخرج منهم زيد جاءني  
في قولك جاءني القوم المخرج منهم زيد جاءني

وما بعد غداة سيوف  
كان متولوا او منقطعوا  
فدعى ان لم يكن حرك  
مطابق

الظهور في  
الظهور في  
يقاها في  
ويقال بها  
قال في  
صالح





عند يكون كالنائب عن ان الفعلة وقال الفعلة الامر من ان ولا العاطفة حلا لنون الثانية من ان وادغم لا وفتح  
لا ولا فاعطى لاس بعد ما بان واذا تبع ما قبله في الاعراب قبل العاطفة فكان اصله القوم الا زيد فام القوم  
ان زيد الا فام لا وفتح حكم ما قبل الا ونقصه فيها كان ذلك الحكم اذ بان فام هو كقولك كان زيد لاسد الاصل عند  
بعضهم ان زيد لا كشد فقدموا الكثرة ركوها مع ان وفيها فامه نظره وجوه لان على الحق الذي قد ناعه عا طعة  
ومع التعليل فان لا العاطفة لا تلي الا بعد الا ثبات نحو جاء في زيد لا عمرو وان تقول ما جاء في القوم الا زيد ان  
فيما قال عن لان فام ولا اخرى عن مقتضى ما هو في ذلك لانه بحسب مهابرة وبلغ ما بعدهما قبلها اخرى ولا يجمع الحكم  
معافان المعلوم عليه قبله لا ما جحد والمتعدي الذي هو المعلوم عليه من مطاوع حرف نحو فام الا زيد وفيما تضمن  
هو منصوب يستثنى كان المتأدي منصوبا نادى والا وحرف لانه على الفعلين المقدرين فالمتأدي على هذا  
القول المفعول به وقد عارض عليه بانه من جواز الرفع بقدر ما منع ولا يلزم ذلك لان اصله ما بان وورد من كلام  
العرب ولو وادغم الرفع لكان قد رافعت ونحو الا ترى انما في النص في انك لاسد بقدره بعد ونحوه ولو وادغم الرفع  
نحو انك لاسد لكان قد رافعت وادغم لاسد وقال المصنف في شرح الفصل انما في المستثنى منه بواسطة المثال لان لا زيد  
لا يكون هناك فعل ولا فاعله فعمل نحو القوم الا زيد اخوك وهذا لا يرد الا على زيد المستثنى من ولم ان يقولوا  
ان في اخوك معنى للفعل بان كان من اخوك النسب اي بنسبون اليك بالاخوة وكذلك امثلة الجازان فعل العامل  
الضعيف فما تقدم عليه فهو زيد بالاول ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا ينفذ على عامله وان كان فعلا صحيحا لان  
اصل الورد اعطى فرعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى للفعل لكان ان ينسب المستثنى اذا جملة  
ليست بان ينسب شيابه للفعل لانما كلاما بما علم من المفسر الذي في النون والنون فينصب القدر ولا سيما  
مع لغويين بالانسان والاشياء والمثل في شريبي وبه في كتابه في فاعله من قول غير ما قبله كما علم عشرين في الدوام  
هذا كله في المستثنى للفعل واما المقطع فذهب سيبويه انه ايضا منصوب ما قبله من الكلام كانه نصب للمستثنى وذلك  
لونه في الكتاب على معنى ان كل وعلم فيه ما قبله كحل عشرين في ذلك ثم انما لكان العاطفة للمفسر على المفسر في نوع  
لغيره بعد ما قبله لا وجه في ان الواضع بعد ما هو كقولك زيد في الا انه شقي طمنا حزين لانها معنى لكن  
فانما انما الناصب بنفسه نصب كمن قبلها وخبر فاعله لا على محذوف نحو فام الا في القوم الاحرار الا ان كمن حاربه  
بحي فاعله فاعله خبرها فاعله نحو قوله في الا يوم بولس ما استوا كقضاء عنهم وقال لكون الا في استثناء المقطع  
بمعنى سواء وانما المستثنى بعد ما كان نصب في الفصل وثامه لا يفرق بين اولى لان المستثنى المقطع بانه  
لما قبله فيها واذا فاما في كمن وفي سوا لا يلزم ذلك لانك تقول في عليك وبناتك سواد بنات الفارق وذلك ان كان صفة  
وايضاً معنى في الاستثناء والمراد بالاستثناء في ما يقع فهو الخاطيء حول ما بعد ما في حكم ما قبلها مع التبعين  
فيه وهذا هو معنى في استثناء المقطع بعينه فاما وجب النص في المستثنى من الوجوب لان الفروع لا يجوز فيه كمن  
لا بد ان لا يجوز في نحو جاء في القوم الا زيد لانك لو ابدك كان المبدل منه في حكم الشافعي هو على المفسر في الإيجاب  
فمفسر في النص قوله او فاعله على المستثنى منه يعني فاما كان بعد الا فقدم على المستثنى منه وجب النص لانه ان كان  
في الوجوب فقد تقدم وجوب النص بان كان في غير الوجوب فقد بطل البطل لان البطل لا ينفذ على المبدل لانه من  
التوابع فليس في النص على الاستثناء علته فاحكم بولس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد جعل المستثنى منه  
الخير من المستثنى كماله ما عرفت بمثله احد بديل فاعله ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صد بفا على  
ان ابوك مبدل والوجه وصلة بها حال ويقول مالي الا ابوك صد بفا في مبدل في خبر وابوك بديل من من كان ذلك  
لما حذوا ابوك وصد بها حال ويقول مالي الا ابوك صد بفا وعمرو فمضرب عن تعطف على بديل وصد على  
مبدل في خبره لا خبري وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يأتي خبرا انما للمستثنى  
منه نحو ما جاء في الا زيد احد وان تقدم على المستثنى خبره فاعله على المستثنى منه نحو القوم الا زيد لا يرد ولا يجوز  
عند البعض من تقدمه عليه ما معاني الاخر ايجو فام الا ان فام القوم وقوله ولا يرد ليس بها طوي ولا خلا الجحش  
انفس شاذ عنهم للضرورة وبطل بقدره ليس بها طوي ولا يرد التي خلا الجحش فاعله الحكم والمستثنى منه وبها التمس  
انظروا نفسهم لانه فام المستثنى مع الة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفسر في الزمعه عنده فاعله  
للمستثنى عن عامله ولا يجوز الا انما الواضوح انما كذا كذا لانه انما يجوز لكونه في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد في قوله  
كان مستثناه  
في ان لا يكون  
مفعول

الظن  
الظن في قوله  
انما في قوله  
قال الجحش



بعد ما مضى وقال بعضهم ما أمأل بالأول لم يمت فوله وما خلا وما عاد انما لم يمت القصب بعد هلال ما مضى منه وفيه رجل على  
الفعلة غالبا كما هي في ضم الحرف وفي الهمزة قليلا وليس بعد ما ستمه فنعين الفعلية فنعين كونها فعليا فقولنا القصب  
والضاحك من دواي وثق ما خلا بجمهم زيدا وفي خلقهم زيدا وذلك ان الجنب كثيرا ما يجوز مع ما المضى به نحو  
ما ذكره سائر ونحوه وجوز الجرح المحر بعد ما خلا وما عاد ولم يمت على ان ما زاد فوله وليس ان يكون هاهنا في محله  
النصب على الحال فاقه ما عموما الاستثناء لا يستعمل موضع لا يكون غير نحو ما كان ولم يكن نحو ذلك وقاعله اوجه  
الا حاد وهو ضمير راجع الى بعض ضماها اظهر المستثنى ضماي ليس بعضهم زيدا وذلك لئلا يخل ما لثاني في وجوب اصدار  
فاعل خلا وعدا الا ان الاضاحه هنا كما في قوله فانما انزلناه ولبله الفاء وتوكل حتى نوافي ما يلجأ بجلال ذلك واجاز  
المخيل ان يوصف بليس ولا يكون متمكلا ومعرف بالذات المحسنة بنحو جافا الرجال ليسوا الا يكونون زيدا ومعهم من غير  
ما انتهى امره لا تكون فلا بد من فاعلهما اذن ما يلجأ الى افعال الموصوف بهما من ضمير علانية ثابت فنقول ما زلت رجلا لا  
يكونون زيدا وليسوا زيدا ولدي مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال الاستثناء القرع على ان قال الاحوي  
فانما الضمغ الذي قد تركه ولا يعطى من ليس محلا واعظما الى الاستحسان ولا يستعمل هذه الحكم الا في الاستثناء المتصل  
يخلو غير فاعلهما المستعمل في المنقطع اضر فوله وكل في باس غير نفاذ اعرضت هذا النظر بدا بديل فوله ويجوز ان نص  
نحو انما ليدل ما بعد الا في كلام غير موجبت ذلك المستثنى من نحو ما فعلوا الا قليلا ولا اقل ما علم ان الاستثناء باليدل في المنقطع  
نحو ما طاح هاهنا تكون بعدا لا مفضلا ومثو عن المستثنى من الفعل عليه استغفار افعوا ونفي صريح او ما زلت غير  
كلام بعض الاستثناء والاولى المستثنى عن المستثنى من قولنا المتصل عليه استغفار افعوا ونفي يدخل فيه الضمير الرابع  
ليل الاستثناء بالاعلام صالح لان بديل منه معول لا يبدل واحد فواضح نحو قولك ما احب وجهه بغير الاندراج  
ذلك لا يدل من هاهنا في لان المعنى ما مضى احدا لا يبدل نقدا شغل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك  
اذ كان الضمير صفرا لم يبدل نحو ما احب الضمير كرم الاندراج ومثلا دخول التواضع ما طمنا حلا يقول ذلك الاندراج  
بما من ضمير يقول لان المعنى ما مضى ذلك احده في الاندراج لا يدل من صاحب الضمير ولا لانه الاصل ولا يحتاج  
الى اويل لكونه في غير الوجه لو رجع الضمير الى المبتدأ في الحال او في الاصل لم يجر الا بدل منه على ما قبل ولا يقول ما  
نوبت احدا يقول ذلك الاندراج بالترجيد لا من ضمير يقول لان القول ليس معنى بل النفي الضمير قد سببه اذ افلح  
ما لا يتاح احدا يقول ذلك الاندراج وما يتبع معنى اضررت وجب نصب المستثنى لا ليس من نواسخ الاندراج هذا قوله  
فانما اذ ادى ساسا في غير نواسخ الاندراج ايضا لا يدل من ضمير راجع الى ما يصلح للاندراج عند انما غل النفي على ذلك  
الضمير نحو ما كلف احدا يصرف الاندراج لان المعنى ما انصف احد كلف الاندراج ومنه قول عبد بن زيد في ليل  
اوى بها احدا يحكي علينا الاكوا كهنا وى من ربة العين وفي جملة من ربة القلب كما ذهب اليه سبويه نظر كونها  
ظاهر معنى البيت فلا تضاد والحكمة مضبان معنى يتم فوله لا اوى احدا ووا الله الاندراج الى بدل من ضمير  
وعد لان التوجه ليس على الاذى فقط وكذا يجوز لا يدل من الضاف والمضاف اليه المتعدي اذا كان المضاف مجمولا  
بغير موجب نحو ما جافا اخا احدا لا يذوقه كما في وصف معول غير الوجه في نحو ما انى غلام لاحدا لا يذوقه  
معافله يدخل نحو فلما ارسل يقول ذلك الاندراج وفي رجل يقول ذلك الاندراج وفي رجل يقول ذلك الاندراج وفي رجل  
فلما ارسل وفي رجل يقول ذلك الاندراج في قولنا يكون بمقتضى النفي الضمير نحو فلما ارسل يقول ذلك الاندراج وفي رجل يقول ذلك الاندراج وفي رجل  
لان لا يثبت بجان الترتيب كما في نواسخ الفعل لا يجرى معنى ثبات النفي القابل لقوله فلما ارسل يقول ذلك الاندراج وفي رجل يقول ذلك الاندراج وفي رجل  
يتم الاول ولا يغلب الاول ولكون اقل رجل موكلا بالنفي لا يدخل نواسخ الاندراج كما لا يدخل على ما لانه ومن ثم كان وصف  
صاحبا ليا على الاشرع فخلا انظر بان اصل النفي دخول على الفعل فوله فلما ارسل يقول ذلك الاندراج وفي رجل يقول ذلك الاندراج وفي رجل  
وعلى وصف بجموع اضر ليحوي في القياس ان من جوز ولا عطاه مع الفعل الا في ان سبويه اجاز حكا بنحو  
بسه وعافله اذ سمي كالجمل فاعل قل فلما يكون الا نكره وكما ما انصف ليلما فلا يكون كالجمل وبيت قال بو علي اقل مبتدا  
مدف خير وجوبا استثناء بوصف المتضاهية كاحد خبر ما بعد لولا وفيما قال نظرا لانه لا معنى لقوله اقل رجل يقول  
ذلك الاندراج موجود كما معنى لقوله فانم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدأ الاخر لان فيه معنى الفعل كما في انم  
شربا قال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الاندراج ليلما لا يبدل من ضمير يقول ذلك في اقل  
جلس يقول ذلك الاندراج وقل رجل يقول ذلك الاندراج ومنه ما في انم ضمير يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الاندراج  
ان انقل الضمير كالجمل بابا اذ انصف الى نكره فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مشددا او مجموعا فهو مشد

وَكُنْتَ

طالع النبی یحج  
 اسی بار و اجہ فر  
 نینہ و لا بقی  
 س

للطبعة الأولى سنة ١٣٢٥ هـ، وبعدها الطبعة السادسة سنة ١٣٦٢ هـ.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَأَعْلَمُ أَنَّكَ أَنْزَلْتَ الْقُرْآنَ عَلَى قُلُوبِ رُسُلِكَ



عكس

المشتركة

ومعنى التي هي  
بالأخص للشيء  
انفصالاً بين  
الموصوفين

منها لا يتخير، وإذا كان المشتق بعد المشتق من قبله فتحوماً جاق رجل الأعرج فهو من زيد فتدبر بوجوب ابتداء أولى  
 التصديق للبدل منه وهو الوضوء منفرد وحكي بوجوب التصديق على الاستثناء والمأثبات فتدبر ذلك على البدل نظر إلى انضمام  
 تجزء الوضوء فتدبر في جميع المشتق منه وإيضاحاً أن البدل من شيء علامة الاستثناء والظاهر وصفه بعد ذلك  
 علامة الاعتدال فيه والإغناء بالتثنية بعد الاستثناء عنه بعدد كثير على حسب العوالم إذا كان المشتق من غير مدلول وهو  
 في غير الواجب بعدد مثل ما عرفت أن زيد لأن يستعمل المعنى نحو قولك اليوم كذا ومن ثم لم يجز مالاً قبل الألفاً أقول هذا  
 الذي تشبهه الفاعل الاستثناء الفرج والفرج في الحقيقة هو الفعل قبل الألف لا تدبر فتدبر المشتق منه فعل المشتق وأعلم  
 أن المتشابه الفعل وشبهه كما ذكرنا ذكره هو المشتق من المشتق وأما على المشتق منه ما يقتضيه المتشابه من  
 المشتق لا بد الجزء الأول والمشتق من بعده في خبر الفضل عاب بالتصديق ثم إن أمكن انضمام المشتق للمشتق من غير  
 الأعراب فهو أولى كما في فام القوم الأندلس، أي ما يكونه من فام المتشابه إليه وعرفنا مكان ما يليه أي ما يجوز حذف المشتق منه  
 وفام المشتق مقامه على البدل وفلك في غير الواجب إن لم يجز حذفه كما في الواجب لا يجوز انضمام المشتق إليه بل يجب  
 نصبه لكونه في خبر الفضل كما ذكرنا وأما علامة انضمام حذف المشتق من غير الواجب جواز في غير الواجب ثلاث المشتق الفعل  
 الذي كلاً منها فيه يجزى نحو دخل المشتق منه عند جميع الفاعل الأول المبرور وعند أكثر الأصولين أما المبرور وبعض الأصولين  
 فانهم يكفون لفظ الاستثناء بدخول نحو دخل جازي بعضه جازي، أصل الأندلس والأندلس هو الواجب أن الاستثناء خارج الفاعل  
 وهو لا يكون إلا بعد تخفيف الأول ثم إن المخرج منه ما يعض حذفه فام سمح ليل والتأليل للمخرج ولذلك على المخرج منه هو  
 المشتق لا تدبر فإن كان المقدار معاً من جنس واحد وغير ذلك المتحد بالمقدار يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير معين  
 لأنه لا يتحقق أن دخول المشتق فيه فلا يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المشتق فطناً لعدم فام فم في خبر الغلب على مثل  
 ذلك البعض فلم يبق إلا جميع الجنس لفظ دخول المشتق فيه وتدبر جميع الجنس جازي في غير الواجب نحو فام الأندلس أن استأنك  
 جميع أفراد الجنس في استثناء وقوع الفعل منها وعليها وغالبه واحد بأما ذلك متأكله وقبله وأما استأنك في وقوع الفعل  
 منها وعليها وغالبه واحد بأما ذلك فمما بطل نحو قولك كل حيوان يحمل الفاكهة أسفل عند أكثر النحاة ويعلم الله أن هذا  
 العاقل واحد وثلاثة وليس عليه ذلك فمع الاستثناء وفكرت الإجماع كذا وضرباً بالباطل ولا والله ومن يعلم بمؤمن دون  
 الأمثلة لئلا يمكن أن يكون بعضه بعضاً لوضوح على بعض معين من الجنس معلوم دخول المشتق فيه فأم كما دأبنا ما  
 لبث ضاع البدل في قولك لفت الأندلس لأن الأغلب عدم التفريق في الواجب نحو التفريق في موجب مائل بالتثنية كما  
 في قولك تملك أكثر الأندلس لا تفريق هذا لأننا المشتق من حذفه فام الفاعل والمشتق إليه كان هو المشتق  
 منه مع المشتق وأما الاستثناء وكان للمشتق منه كما تقدم إلى بان يجب ما يقتضيه العامل لكونه جزءاً من المشتق  
 متعيناً للقبول ما انتضاء العامل من الأعراب لزمه من أجزاء المتشابه إليه الفاعلة للأعراب غير فعل هذا سقطاً على أن  
 بالتدبر في المشتق الفعل للمشي في نحو فام الأندلس إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لا تدبر فام المشتق إليه في الحقيقة في نحو  
 ما فام الأندلس كما ذكرنا في فام القوم الأندلس إلى بدل كل واحد من أجزاء المشتق إليه حقيقة وإن كان المشتق  
 إليه لفظاً والاستثناء المخرج في جميع معولان الفعل وفي المبدأ والخبر ما الفاعل والمختص به فهو ما عوب الأندلس  
 وما عوب الأندلس وليس مطلقاً الأندلس والمفاعيل نحو ما عوب الأندلس وما عوب الأندلس وإن نظرنا إلى أن  
 بعدم الجحوة والأندلس ما عوب الأندلس وأما المفعول معه فلا يجزى بعد الأفعال لا مثل الأندلس ولعل ذلك لا ما بعد  
 إلا أنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لخالقه لفظه لفظاً أو ثباتاً فام مؤذن من حيث المعنى يتبع من الانفصال وكذا الواو  
 فسمي على الفعل مع مؤذن مؤذنين بالفضل ولهذا يقع من التوابع بعداً لا عطف للمشتق فلا يقال فام زيد الأعرج  
 كما يقع التفرع وأما وقوع الواو الحال بعد ما نحو ما جاق زيد الأعرج ذاك فلعده ظهور على الفعل لفظاً بما بعد الواو  
 هو معطوف وبعيد بعداً من المشتقات بالمفعول الحال نحو ما جاق زيد الأعرج ذاك فلعده ظهور على الفعل لفظاً بما بعد الواو  
 وما أهلكا من فريضة الأفعال كالمعلوم الواو الحال لأن صاحب الحال عام وقيل الحال صفة للذكر والواو الحال كقول  
 الفصل بين الموصوفين صفة التي هي جملة بالأخص للصفة انفصال من الموصوفين وجهه يكون ما جازي والواو  
 بالواو وبطل نحو ذلك فوهي في خبر ليس وما نحو ليس أحد لا وهو خبر منك وما راجعاً لأوقات خبره وكذا في قولك  
 ما كان أحداً وأنت خبره منه وكذلك الفعل الثاني في باب علمت نحو ما جاد زيد الأعرج فاضل وبعيد جاد الواو  
 في خبر كان بغير الأفعال على علمه لم يكدت وما أهذه بالحرب تشبهها بالحال وأما التفريق في البشارة والخبر و  
 فروعها فمما زيد لأنهم وما فامها الأندلس ولا غلام رجل الأعرج ولم يكن زيداً إلا على ما غلط ذلك لا يجوز قوله



بالياء الذي بدأ التاكيد على الوجوب نحو ما زيدا وليس زيد وهل زيد ينفق وفي اسم لا التثنية إذا كان مقصودا ومقصودا نحو لا رجل  
 ولا غلام رجل وفي الخبر المخصوص بما هو المحذور أو ما اعتد لا بدال من لفظ المحذور ومن المذكورة لا تنها وضعت لغيره من عدم  
 الإيجاب شامل لجميع أفراد المحذور بها سواء باشرنا الخبر أو كان في جمل من رجل وكان تابعا لباشرها نحو ما جمل من رجل  
 فامره فإلا أنه بعد تعدد الخبر نحو ما لا يوجب فضلا لعدم الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف ينقل اختلاف ما بعد هاو كما نعتد بـ  
 البدل من لفظ المحذور بالياء المذكورة لا تنها وضعت لبدل على تأكيد عدم إيجاب مقصود المحذور بها سواء كان محذورا بها  
 الها نحو ما زيد بغلام أي بغير غيره ثابت قطعا أو تابعا لباشرها نحو ما زيد بغلام ولا نعتد وإلا التثنية بعد ما مطلقا لعد  
 الإيجاب ومع بطلانه كيف يحق مؤكدا وكذا ينقل لا بدال من اسم وخبر ما له المذكور لأن عمل الخبرين إنما كان لا جمل  
 نفيهما كما ذكرنا قبل ولا ينقل النفي الذي علامه فكيف يعلن مع عدم سبيل العمل ولا يجوز على من هبلا اختش  
 أيضا البدل من لفظ المحذور من المذكورة وإن كان مذهبهم بخبر زباده من في الموجب نحو فدان من مطر ويغفر لكم  
 من ذنوبكم لأن كلامه في الاستغفرة لا يمكن أن يركب جواز فدانها في الموجب التي يجوز فدانها في الموجب  
 هذه وكذا أنها مفسرة في نحو التي يدين وكفى بالله عجبك غير هذه التي نحن فيها التي لا تؤكد غير الإيجاب فلا يلزم  
 من نحو زباده الباء في نحو التي يدين أعني في الموجب أعمال الباء ما بعد في ما زيد ينفق الآية وما جازا المذكورين أعمال  
 من والياء المذكورين أي المخصوصين بغير الإيجاب فيما بعد إلا أن كان متكررا نحو ما جمل من أحد الأرجل فاضل  
 معان يدبشي أي نفي حفيظ وأما إذا كان معرفة ولعلمه نظر ولأن عدم الإيجاب وإن كان بالآية لا يستغفر فانه  
 لما من المتكسر وضعها بالياء المذكورة أصلها أن تدخل على الكلمة لأن موضع الخبر في أصله المتكسر جازا في الجملة  
 لما بعده ما يليه يدين خلاه وإن كان في خبر الإيجاب سهل ذلك عدم مباشر الخبرين للرجوع والافعال المنع من ذلك  
 لأن علته المذكورة قبل في الاستغفار جازا ما بعد الأفعال المعروفة والمتكررة ما ذكره كان يمكن أن يندرج بـ لو نثبت في النظم  
 جواز المتكسر بعد الإيما أو قال أو على أنما غير خبر البدل ما جمل من أحد الأرجل فاضل في لا بدال من لا بدال من دخول  
 من الاستغفرة في على المعنى وعلى التثنية فيما لا يطرح هذا التعليق نحو ما جمل من أحد الأرجل فاضل ولا يجوز  
 جزم اتفاقا فمهم ولا يجوز لرجل فالدال لا رجل فاضل فانه يجوز بدال على اللفظ اجملنا فدان نغول أنما خبر الإيما  
 على لفظ اسم لا وخبر ما المذكور لأن أعمالها فيما بعد لا يفتضي بقاؤه نفيها ما بعد هاو لا يعلن إلا للنفق في على يفتضي  
 زوال نفيها ما بعد فانه فيم الزا فدان قبل يلزم مثلي لم يشي ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا أو شيئا لا يوجب لأن معنى ليس  
 وما سواها معانهم قلت سلنا شأوى معانها ولا يلزم التفاضل لأن أعمال ليس فيما بعد لا يفتضي بقاؤه نفيها  
 بعد هاو عليها ليس للشيء بل كونها فعلا وفعليها لا قول بالآية كما نزل نفيها فأن قبل فدان ثبت لها معان أحدها  
 بـ قول بالآية وهو اتفاق بالآية لا يجوز بل هو اتفاق بـ وما مثله في النفي اتفاقا فليزم أن يكون في ما أيضا معقول الفعلية فليست  
 كل معقول ليس في الأصل ما كان وانما حكمه بذلك للحرف علامان لا فانه ما يتخولت فليست ثم سلبت الذلة على  
 الزمان الماضي فثبت معقولة نفي كون مقصود خبرها مطلقا أو في الحال كما يجزى ومعنى كون نفي مقصود الخبر هو  
 معقول ليس ونفي مقصود الخبر هو معقول ما شئ واحد في الحقيقة والخبر وإن كان في نفي القول معقول الفعلية  
 وليس في إيجاد معنى النفي في لفظ الخبر وذلك وهو معنى ما تم قبل إنما بمعنى واحد في الحقيقة والخبر وبت شيان  
 معناها الوضع مختلف ومووداها شئ واحد فدان ثبت هذا فلان لا تنقض معنى النفي في ليس وبقي معنى القول  
 وهو التا صيب للحدوث النفي بما كان في مكان زيد أو مطلقا وأما أن ليس أيضا بـ إيجاد معنى نفي القول في لفظ آخر وهو  
 الجمله بعد ما يندرج في يكون جزاء لا يكون فيها معقول الفعلية فالتجويد أن ذلك فيها عارض وكان أصلها أن يكون معقود  
 ما ثبت وما حصل فبغير معنى في نفسها كما لا نفع في التا فادانها للكون للنفي في غيرها وأدانه لفظ كان للكون  
 في خبرها عارضة كغيره عوود بشرع الزمان كما سبق في أول الكتاب فان فادانها خبر الجواز لا القسب فيما بعد لأن في نحو ما  
 زيد ينفق الآتي لا يجازي به ولغيره القسب في نحو ما زيد شيئا أو شيئا لا يبعد فادانها خبر الجواز لا القسب فيما بعد لأن في نحو ما  
 كما ذكره من الاعراب الآن التواضع إذا دخل على المبدأ والخبر غلبتها لكن يبقى عملها ما بعد إذا كان العامل حوفا  
 لبعضه فنتم إذا كان العامل حوفا لا يوجب معنى جازا عند ذلك المقدار لا ضرورة نحو ما زيد فادانها خبر الجواز لا القسب فيما بعد لأن في نحو ما  
 المعنى في بعض ذلك المقدار لا لا مفسر إليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق إلا عند ذلك المقدار وسيل ذلك النفي  
 ضعيف ما لا يجازي في العمل لعدم لزومها أحدا لغيره كسائر العوامل ولذا لم يعملها بواجبها وهو الفاعل وضعفها  
 في العمل باقي بغير خبر والخبر وبسوطان بغيرها ومن المجهول لكن إذا وجد منه دونه لم يعمل على هذا العمل بل على الجواز



هذا هو الوجه الثاني في كون  
الشيء لا يكون له وجود  
مطلق بل وجوده في  
الاعتبار

الشيء

موجود

ما ذهب إلى ظاهره ولا ما هو جليلا وامرنا بالرفع لان الحمل على الاعلى الحمل القوي واذا وجد عليه ظاهره خرج عن كونه كافي  
عجب ضرب زيد وعمر حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالحمل الضعيف وانما اذا اضطررنا للحمل عليه كما في نحو ما زيد بنحو او  
شبه الاشياء وفي نحو ما زيد بقاوم او ما مماثل فاعدا ولكن ما عدا ذلك في خبره ما قالوا بالحمل عليه اجابة لان في الضرورة هذا في  
رفع ما بعد لا في نحو واحد فيها الا زيد وجهان الامثال من محل واحد والامثال من الضمير المستكن في قولك فيها كذا فلنا  
في نحو ما راب احد يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اخذ من النصب في نحو ما راب  
احدا لا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا فلو من البدل على ما تقدم وهو مع فلانه في نحو لا رجل فيها الا زيد ما ليس  
بالجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا بليس بالبدل لان الجواز في نحو واحد فيها الا زيد لا في الغليل قال الشاعر ههنا  
وخرقة لا تبس بها الا الصوانع والاصدلة والوماء وقال ولا امر للعصاة الا مضطعا وقال الخليل مضطعا حال وجاز يتكدر في  
الحال لكونه عام كما قال لم يعصى امر مضطعا وانما قولك لا اله الا الله ولا شيء الا على ولا شيء الا لا اله الا الله ولا اله الا الله  
على الاستثناء فبما ضعفت منه في نحو واحد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء وانما بعده و  
في نحو واحد فيها الا زيد بالظاهر وهو خبر لا ومتا بغير ضم من جهة الحمل على المعنى فلو لم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال  
سبويه ان احدا يقول ذلك الا زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضيق لان لفظ احد  
لا يستعمل في الواجب فانما ثبت بعلان واجبت وانما غنقر ذلك مع ضعف جملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا  
زيدا كما كان يقول بملت زيد ابوس هو يرفع زيد لما كان الشيء علمت ابوس من زيد على ما يجرى في اعمال القلوب فلما ابني  
يجري في الواقع فخير المعنى جازان يكون الا زيد بالبدل من لفظ احد كما جازان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لخصا  
احد به الموجب فكانه وان في خبره الموجب ولا يجوز ان يقول نيا على ما في القوم فاما بغيره الا زيد بالرفع بدلا من القوم  
وان كان القوم في المعنى في خبر النفي ايضا اذا القوم ما راب القوم الا زيد ولا باس بان يذكر بعض ما امله القوم من احكامهم  
الاستثناء وهو نوع احد ههنا ما بعد الا لا يعمل فيها ما قبلها مطلقا مثل ما قلنا في فاء السببية وادوا لعطف واخواتها في  
المنسوب على شرط التفسير لا يعمل ما قبلها فيها بعد المشتق بها الا ان يكون مستثنى منه وانما على المشتق على ما راب باب  
الصاعل فانه بما انما يستثنى باداء واحد شبهان بلا عطف خلا لقوم ولا يقال في ما مضى بل احدا الا زيد على ان  
كلا الاسمين مستثنى الا لا المذكورة بل يقال ذلك على الاسم الثاني معمولة نصفه ملى ضرب عمر وولد فذكر ما منه في بالفاعل  
واتها انما يمنع استثناء النصف خلا لعطف الضمير بهال لعل عشرة الاخسة وكذا لا يمنع استثناء ما لا ذكره في قوله على  
عشرة الاسبعة او ثمانية فافا للكونين ولعل الا لعين في الصوريين فهو ان المنكر يجوز في ذكر المستثنى منه ازيد  
لفظ الكل ويزيد به البعض ثم يعود الى المخصوص فيخرج ما هو المخاص على قوله في لفظ ذلك الكل كما يجرى في التسعة مثلا في  
ثم يرجع الى المخصوص فيخرج الواحد لانه لوم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل على ما ضرب من الكثرة وانما بان يكون  
النافع من لوم الضمير بعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وبعده ملان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي هو  
مثل القول لان ذلك المذكور في نحو ما مضى الاستثناء وهذا انما هو مخرج اليه ثم نقول الغرض من ذكر المشتق منه والمستثنى  
بأن يحل في باخص لفظه كقولك جاز القوم الا زيد لانه لو لم يكن نضا على انه لم يجز زيد ولو لم يكن  
زيد لم يدل على انه جاز غير واحد ويجاز القوم الا زيد الفاضل بين وكذا في لم يجز القوم الا زيد على العكس وكذا نقول في  
احد قولك شخص على عشرة نقض لك على عشرة اذ هو من كان نضا في ليس عليك زيد على الفاضل ولو لم يكن  
لك على ثمانية لم يكن نضا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو منصوب في استثناء النصف والا فلا يمنع منهما  
وهو مع هذا كذا انك لو قلت ابتداء لاراع الفين العشرة لك على عشرة الاخسة او الاستثناء لا يمنع بل لا ريب انما  
لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هنالك راي احوال تخصيص العشرة ليس يمكن وان بني واحد نحو  
قوله لك على عشرة الاشعة ولا بها انما اجتمع شبهان في صاعدا جليلا لان يستثنى منهما فانما بنى اربعة او  
فان لغوا وانما اشتر كهم في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكه بنحو ما راب وان الا زيد اي زيد اباز وان با  
فان لم يكن الاستثناء بنحو ما مضى ان اما الا زيد او كان بنحو ما مضى بل احدا الا زيد فان الاعلى متا بغير الفاعل  
للفعل نظرا فان نفي دخول المشتق في احد ههنا دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا بنحو ما مضى وصي بنحو الا  
عليه على ان يفسره وان احل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنها المشتق فهو من الاخر بنحو ما مضى ان اما الا زيد  
وكذا ما مضى ان اما الا زيد لان اختصاصه بالانزيا وفي ما تقدم رجوع اليه ما عدا وان تقدمه ما عدا ان كان احدا  
من نوعه لفظا او معنى لا استثناء عنه لان خبره بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعد وذلك بنحو ما مضى ان اما

[illegible][illegible]

كانت

مَمْلُوكٌ

مجلس العلماء

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

ومعنى كحاشي الحرف فيه واستدل البر على فعلية بنصره بنحو حاشيت زيد احاشيه قال انما بعد وما الحاشي من الا نوا  
من احد وليس يوافق لا يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشي جزا واسم كقولهم اوليت اى فلت ولا ولايت اى فلت  
ولا ولايت اى فلت سبحان الله وليت اى فلت ليتك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله يعنى قول فلت  
الانفلة التي اشق منها فالشبع قول سبحان الله والشليم قول سلم عليك واليسله قول يسلم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت  
زيد فلت حاشيته واستدل على فعلية التصرف فيه والحدف بنحو حاشي الله ليس يقول لان الحرف الكثير لا يستعمل  
من نحو حاشي فعل في سوف افعل كذا في حاشي وفل حاشي لا يظن في الاطرار كذا واذا استعمل حاشي في الاستثناء وفي  
غيره فضاء فزيد الاسم الذي بعده من سوء ذكره في غيره اوفيه فلا يستعمل في هذا المعنى وانما اردوا فيه شخص  
من سوء فيبدل بن بلسم الله سبحانه من التوفيق يبرون من اراد والبر بغيره على محو ان الله متر عن ان لا يظهر  
ذلك الشخص مما يصح فيكون اكد وابلغ قال تع فلت حاش الله ما علمنا عليه من سوء وفدا جدي كلامهم الا بطل وماعدا  
لا يبل غير ما يكون بذكر معنوا الله الاستثناء دخول الاعلى حاشي الحاشي قوله وغيره صفة حاش على الا  
الاستثناء كالحاشي عليها الا الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكو وغيره محو لغيره الاستثناء مثل لو كان فيها الله الا  
الله لفسدوا وضعت في غير اقول قوله غير فيبدل او صفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة للغير لمخاير غير وهو لوصفها  
اما انما تخوم رت رجل غير زيد واما بالصفة فتخولك دخل بوجه غير الوجه الذي خرجت به ولا مثل هو الاول  
والثاني مجازان الوجه الذي يبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وما هي المشتق  
فذكرنا في حده هو الغالب لا يبل واد الاستثناء فيها واما نالنا اجتمع ما بعد غير ما يبدل واد الاستثناء في معنى الجاز  
لما قبلها جاز ما واد الاستثناء في بعض المواضع على غير الصفة وحلت غير على الا الاستثناء في بعض المواضع  
ومعنى محل انه صار ما بعد لا مغاير لما قبلها شيئا واما ما بعد الا لا يعتبر مغايرة له ذانا او صفة كما كانت في الا مثل  
الان محل غير على الا اكثر من العكس لان غير الاسم والتصريف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواضع ال  
المفرغ وغيره والمجدي غير والمنقطع وغيره مؤخر عن المشتق منه معن ما عليه وبالمجدي في جميع حاله الا انه لا  
يدخل على المحل كالا لغيره الاضافه اليها فله محل الا غير الا بالشرائط التي ذكرها فاذا دخل الا على غير الا في الاصل  
حين لا يتعمل الاعراب على ما فيها فيجعل اعرابها الذي كانت تختص لولا مانع المذكور على ما بعد هاء غير وادخل  
غير على الا واصل غير من حيث كونه اسم جاز يتعمل الاعراب وما بعده الذي صار مشتقا بطل غير على الا مشغول بالجزء  
لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعراب الذي كان يستحق لولا مانع المذكور على شغاله بالجزء على فتن غير عاربه  
فعلى هذا التقدير لا حاجة ان يبدل لا نصب غير في الاستثناء ما قال بعضهم لما اراد نصبه من دون واسطه  
كما كان في المشتق الا وهو انه انما نصب بلا واسطه حرف لمشا بهن الظرف والبنية ما بهن واسطه بالجمع الى الغير  
المذكور لما بيننا ان حركه غير لما بعد هاء على الحيفه وهي عليه عاربه فكان غير هو الواسطه لا نصب ما بعده  
في الحيفه والدليل على ان الحركه لما بعد هاء حيفه جواز العطف على حله نحو ما حان غير زيد وعمره بالرفع  
عطف على محل زيد لان المعنى ما حان الا زيد قال لقراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب  
او مبني لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه الذين لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى  
ان فلا خلاف في جواز زبانه على الفاعل كانه قوله لم يمنع القرب منها غير ان نطق كما يجي في باب الاضافه ويجوز ان  
يكون نحو قوله غير ان فلا سبعين على الفاعل اخذت بالتوفي الجاه من هذا البابى مبني على الفاعل لاضافه الى ان  
كانه قوله غير مثل ما انك تظفون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطع او قولهم بيد مثل غير ولا يجي  
الاف المقطع واما الى كوشلها قال صلى الله عليه واله وسلم انا فاعرب بيدى من فريش ويجوز ان يقال بانه  
لاضافه الى وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كاحش الحاشي في الصفة اى حاشي على غير  
الصفة قوله جمع اى ما يبدل على الجمع جمع اكان ولا يقوم ودهط واما شرط هذا الشرط بواقف حاله صفة حالها  
ادام الاستثناء وذلك لانه لا ينافي في الاستثناء من مشتق منه متعد لفظا كان او فاعدا ولا يقول في الصفة جاز  
رجل الا زيد ولا يجوز تعدد الموصوف قبل الا وضعا كما كان في غير ذلك لكون اظهره كونه صفة وشرط كون الجمع مكو  
لا فاذ كان معناه نحو جاني الاحياء والقوم الا زيد احمل ان براد ما استعان بالجنس فصير الاستثناء واحتمل ان  
بشار الى جاعه غير الحاصل ان فهم زيد فلا بعد ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا  
على اصلها من الاستثناء فاعني كونه متا غير محصور ولا يمتنع دخول ما بعد الا في بعضه فحصل السامع على حل

الاستثناء

تفسير

فانما هو صفة الجاهل لا يجوز ان يكون في غير ما كان في الا

جاءها

المتكثرة

فليكن

الأول

المتكثرة

الأعلى غير الاستثناء واشترط أن يكون المنكر غير محصور بمصور غيرهما أما الجنس المنسحق فهو ما جاني رجل ورجلانه  
وأما بعض منه معلوم العدد فحوله على عشرة وراهم وعشرون لأن كان محصورا على الحد والوجهين وجب في قول ما بعد  
الآية في بعد الاستثناء فلا بد من ذلك نحو كل رجل الأزدي جاني وله على عشرة الأدهم وراهم كان المنكر  
محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله وطعا فيه كقولك عندى عشرة رجال الأزدي فغير الصفة لا غير كذا في المحصور  
الأخر نحو ما جاني رجلان الأزدي وما جاني رجلان الأزدي فان معنى ما جاني رجلان ما جاني اثنين من هذا الجنس ويزيد  
ليس اثنين منه فلا بد منه فيه وكذا معنى ما جاني رجال ما جاني جماعة من هذا الجنس وغيره ليس جماعة فلا بد من  
في مثل هذا في الصفة الواو الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على أن المنسحق واجب لدخول في المنسحق منه كما هو  
من ذهب جمهور الفاضل وأما على من ذهب إلى أن الاستثناء مع هذا الشرط أيضا لا يكتفى في حصة الاستثناء  
بعضه الدخول وقال لا بد لئلا يكون المالك لا إذا كانت صفة من مفعول ظاهر كما ذكر المص جمع أو شبهه منكر أو  
معرب باللام الجنس فبالا يبحث فاهتت بكذا فوئى بكذا فليل بها الأصوات الألفا منها ويجوز اليبث أن يكون  
الاستثناء ما بعد ما باللام الأصوات لأن في قليل معنى انتهى كما ذكرنا ومذهب سيبويه أن يوقع في الصفة مع  
الاستثناء فال يجوز في ذلك ما أنى أحد الأبدال أن يكون الأزدي لا وصفه وعلم أن الأبدال غير متساوية وكل أخ  
مغايرة أخوه لغيره ليس الالف لئلا يكون الالف على كل واحد منهم هالكون إلا العالون والعالون كاهم هالكون إلا العالون  
والعالون كاهم هالكون إلا العالون والعالون كاهم هالكون إلا العالون والعالون كاهم هالكون إلا العالون والعالون كاهم هالكون إلا العالون  
وهو لأن الحرف المحصور لا يحذف إلا بعد الحرف الثاني نذكر في نواسيل المضارع وقال المص في اليبث شديدان وقت  
كل دون الضائفة والمهمور وصف الضائفة له أهو المقصود وكل لا فادة التمثول فقط قال وهذا الوصف متروكة  
الشاعر لا يجوز له وصف المضائفة وهو أن يقول الفريد في الأصغر بل كان يجعله استثناء واشترط الثاني الفريد  
بالجنس بين الصفة والموصوف وهو قابل وقوله نعم لو كان بينهما الالف إلا الله نفسنا قال سيبويه لا يجوز ههنا إلا الله  
لأنك لو قلت فيها إلا الله نفسنا لغيره يعني أن البديل لا يجوز إلا في غير الموصوف وليس الشرط أن يكون موجبا  
صوت من غير الموصوف الذي يجوز معه الأبدال قال المص ولا يجوز في النفي المعنوي كالقفل إلا في فلما داخل رجل وإلى  
ومعنى أنه كان معنى قال وإضا البديل لا يجوز الأحب يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لأن الله غير واجب في قوله  
في الله المنكر لا غير علم ولا محصور ولو وقع أيضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد الاستثناء في غير الاستثناء  
المفرد منه كما قلنا وأجاز الالف بغير الله على البديل لأن في لومعنى النفي أهو لاستثناء النفي لاستثناء غيره فكانه لما فيها  
الله إلا الله وهذا أجري الزجاء النقص في قوله نعم فلو كانت فريضة أنست الآية بجري النفي فجاز البديل في قوم يونس  
والأولى منع إخراج الشرط والنقص في جواز الأبدال والنقص في معهما بجري النفي أهو لاستثناء النفي لاستثناء غيره فكانه لما فيها  
في آية فلا يصح المزج ثم يكتفى في جواز الاستثناء بصفة الدخول كما تقدم قوله وهو غير ضعيف بمعنى جمل  
الأصغر غير مثل هذا الموضع الجامع للشرط المذكورة كما في قوله وكل أخ مغاير أخوه البيت ضعيف هذا عند  
المص فلا يصح عند سيبويه وأما على من ذهب إلى أن الالف على الالف وسواء النصب على الظرف على الالف أهو المنسحق  
لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال نعم مكانا سوى منسوبا ثم حذف الموصوف وأبهم الوصف مقامه  
مع قطع النظر عن معنى الوصف أي معنى الأسوى الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل  
سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في آية معنى بديل فقول است إلى مكان عمر واتى بديله لأن البديل ما وجد  
البديل منه وكان مكانا ثم استعمل معنى البديل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاني الفوم بديل زيدان زيدان زيدان زيدان  
فخرج عن معنى البديلة أيضا فطلب معنى الاستثناء نسوي في الأصل مكان منسوبة صارت بمعنى مكان ثم بمعنى بديل  
ثم بمعنى الاستثناء لا يجوز في سوى القطع عن الضائفة إليه كما يجوز في غير علمها بجري والزم بعضهم وجوب إضافة  
إلى المعارف لا يجوز جاني الفوم سوى رجل منهم طول وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو رن النصب  
على الظرف لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظرف إذا حذف موصوفاته النصب فنصبه على كونه  
ظرفا في الأصل والظاهر أن فيه معنى الظرفية والدليل على في آية في الأصل ونوعه صلة بخلاف غير نحو جاني الذي  
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز زجها عن الظرفية والنصب فيهما نفعا ونصبا وجز الكوفيين ذلك كجرحها عن  
الظرفية إلى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان ذناهم كذا نوا وقال يخاف عن أهل البهامة نافي ومأ  
عدت عن أهلها سواها ومثله عند النحويين شاذ لا يجي إلا في ضرورة الشعر وزعم الحافظ سواها "أخرجوا"

عن النظر فيه ايضا ضرورة استنكار الرفع فيقولون جازي سواد وفي الدار سواد ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب  
انصباء على النظر فيه فيقولون ومنه دون ذلك ولقد قطع بديكم ويقولون في قولنا لا شيء ودون السباعي واعلم ان  
المستثنى قد يحذف من الرفع والكانين بعد ليس فقط كما يحذف ما انصب عليه غير الكانين بعد لا تقول جازي زيد ليس الا  
وليس غير القصر فشيء انما يرفع بالغايات حين حذف المضاف اليه كالمحذوف في الظرف المبني وغيره ليس اي ليس المحذوف غير  
وقال الاخفش يجوز ان يكون اسما وفادح في المضاف اليه والي المضاف على حاله كقوله خاطا من سلكي حبا شيئا وهو  
ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قبله والثاني ان حذف المضاف اليه وابقا المضاف على حاله قبله والثاني ان  
ليس غير والنصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف المضاف اليه وقد يكون غير على احكام الاختصاص في الجاهل نحو  
ليس غير وليس غير انما يكون كل واحد عوضا من المضاف اليه وحكي الاختصاص ليس غير وليس غير وهذا ما يغوي مذهبه  
من كون ليس غير القصر على حذف فالحج ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قبله في غير هذا الوضع لكثرة  
استعماله الاستثناء والنصب على اتمام اسم ليس ليس المحذوف ولذا انصف غير ظاهر جاز عند الاخفش ان ياتي بعده  
يكن نحو جازي زيد لو يكن غير وغيره بالرفع والنصب على التفسير المذكورين قال ويقولون شيئا ليس غيرك وغيرك وليس  
غيرك وغيرك واما لا شيئا فليس من كمال الاستثناء وحقه في المدح كوز بعد متبوعا على ولو تبه بالحكم المتقدم واما عند من كلالة  
لان ما بعده محذوف عما قبله من حيث ولو تبه بالحكم المتقدم وان جزم ما بعده فاضافة شي اليه وما زاد ويجوز ان يكون نكرة  
غير موصوفة ولا اسم بعد ما يدل منها وان رفع وهو اقل من الجرح في مبتدأ محذوف وما بمعني الذي ونكرة موصوفة بجمله  
اسمية واما ان كان حرفا لا حرفا احد حرفي الجملة الاسمية التي هي صلة لكثرة من فترها ما على الذي احسن اوصافه قبل وليس نصب  
الاسم بعد لا شيئا بغير اسكنة روى بئس امر القليس ولا شيئا بوماء بداره جليل ينصب بوماء ايضا فكلوا نصب وجوها قال  
بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب بوماء باخمارا فعلى اي معنى بوماء قبل على التفسير قال لا نكرى لا ينصب بعد لا شيئا  
الا نكرة ولا وجه لنصب البعز وهذا القول منه مؤيد بجواز نصبه فاسأ على انه غير لان ما قبله والنون تارة كوز جلا اذ لو  
كان باخمارا لقل لا يستوي المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلا نكرى لا شيئا ان البند فاعدا ما ههنا اذ لا عوضا  
من المضاف اليه اي لا من قبله فاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا شيئا في بعض المواضع كقوله ولا شيئا بوماء بداره جليل  
اعراضه كما في قوله فاقب طلاقا وتغلقا ابنة ادهم مع ما بعده ما قبله وجمله مستقلة والتي بمعنى المثل فعبى جازي  
القوم ولا شيئا زيدا ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي جازي اي هو كان اختصه واستأخلاصه الى جهة كخروج  
ونصرف في هذه النقطه فصرافا كغيره لكثرة استعمالها قبل شيئا بحذف لا ولا شيئا بتخفيف الباء مع وجود لا وحذفها  
فقد حذف ما بعده لا شيئا على جعله بمعنى خصوصه ان يكون منصوبا لعل على انه مفعول مطلق وذلك كخاتمة باب الاختصاص  
من نقل خوايتها الرجل من باب التثنية لا ياب لا اختصاص بجماع بينهما معنوي فصار نحو انا فعل كذا ايها الرجل منصوب  
لحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في التثنية من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا شيئا ههنا يكون بانها  
على نفسه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوبا لعل على المصدر لبقاء مقام خصوصه اذ ان قلت  
احب زيدا ولا شيئا راكبا على الفرس فهو بمعنى خصوصه راكبا في حال من مفعول الفعل المفيد اي واخصه بزيادة  
المحبة خصوصه راكبا وكذا لا شيئا واخصه راكبا وكذا قولك احبته ولا شيئا ان ركبي وخصوصه ان ركبي جواب  
الشرط مدلول خصوصه ان ركبي واخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصه ان يكون معنوي  
مخصوصه راكبا اي يختص بفضل محبة راكبا على قول ما ذكره الاخفش على قولنا فلا نكرى لا شيئا ان البند  
فاعدا اي يختص بزيادة الذكر اختصاصا في حال فعوده ويجوز ان لا شيئا اذ جعلت بمعنى المصدر وعدم محبة  
الا ان محبة الكثر وهي اعراضه كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفه الاول في واخصه وقد يقال لا سواد ما في مقام لا شيئا  
واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يلها في الفرع فعل مضارع انا خبر شيئا كقولك ما الناس لا يجرون وما زيد  
الا بهوم واول خبر ما جازي زيد لا يستعمل اوصافه نحو ما جازي منهم رجل الا بهوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا لعل  
دلى الحال واما شرط التبرع لكونه لا مفعلا عن العمل على قولنا وعنا لوصول بها الى العمل على قولنا نحن فيسأل فيها عما يغنيها  
من الاسم لا تكرار شيئا الا لفاء وشرط كون الفعل مضارعا لثابتها للاسم واما الماضي يجوز ان يلها في الفرع واحد  
فهي من ذلك ما تارة في بعد نحو ما الناس لا تدعبر واو ذلك لفهمها من الحال المشبهة للاسم واما تقدم ماض متوحي  
فولك ما انعمت عليه الاشكر وما البند الا نافي وعن عليه السلام ما اهل لثبطان من بني آدم الا اناهم من قبل النساء و  
ذلك اذ قصد لزوم نفي مضمون ما بعده لا انصفون ما قبلها واما جازان يلها لماضي مع هذا الفضل لان هذا

[illegible]

وہابیہ

رايت هذا لا بد له  
الاستقرار وان قلت  
كنت

كنت فطر انصرفت عنها وان جازع الغرض ان لا يتركها في المشغل اليها القول المبرهن كذا من قبل ان يتركها كذا وكذا  
ما زال واذا عاينها موضوع الاستمرار كمنهون اختيارها في الماصي ان يمنع فربما يصلح للاستمرار هو الاسم الجاهل مع  
هذا اسد والقصة عرفت في ذاتها او في كثرها وبها الفصل المضارع في حيزه بل قد في الحروب وبسبح موجوده في هذه عاينه  
لا بد وان كان في الاصل فعلا في الاعلى هذا لا يمنة الا انه لمضارع اسم الفاعل لفظا ومعنى فيشمل فعله فيشمل  
استيعا له فلذلك اذ قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار في السبيل لفظا في الجملة والقصة والمضارع يصلح لهما  
الاستمرار ان يقع احدهما لهما لاصار وما زال واخواتها لفظا في الماضي فانه لا يصلح في الاستمرار واستعمال هذه اللفظة  
فلم يقع خبر لهذا الا في قولنا واتا ما دام فلم يقع خبرها ما صبحا لان ماء المقيدة التي قد نحو ما ذكرنا في سائر قفيل لما ضغ  
الاعلى الى معنى الاستقبال كما ينبغي في قسم الاصل فلهذا يقولون جلس ما دام زيدنا ليليا وكذا في معنى لما ضغ  
نصلي ما دامت خبرهم واتا ليس في الماضي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يقتضي في الاصل في التامع في المشغل  
في الاطلاق من دون تعرض للزمان اما ما دام اوصفة او مضارعا لشيء منه اسم الفاعل لفظا في الماضي وحاز ان لا يلقى  
وفوع اخبارا معها ما صبحه والاولى ما تقدم لعدم التسامع له ولينفك كمرتبته هذا بخلاف خبر المقيدة لا يله  
بحر فقدمه على المبتدأ اذا كانا معترفين ولا فربية للالتباس لعلها فلا ليرى ان كانا معترفين او متساويين كان  
تخالف اعرابهما رافع ليس بكفي ظهور اعراب حدهما نحو كان زيدنا هذا ويضعي ههنا ايضا اذ انتمى الاعراب بينهما  
والفربية ان لا يجوز التقدم نحو كان الفتي هذا قوله وحذف عامله في نحو انما نحن من عالم اخر فلهذا  
في مثلها اربعة اوجه ويجب التحذير في مثل اما انت مطلقا انما قلت ان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان فلهذا  
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الاقوال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان  
ويكون كان اسمها خبر ما علم من غائبها فصار نحو اقبلوا العلم ولو بالضم وادغم في قولنا اصبعنا اي لو كان الرفع  
اصبعنا اي فلهذا وقوله قد قيل لك ان حقا وان كذا فاذا عندك من شيء اذ بدلا اي ان كان حقا وقوله كذا  
لا يلحق ان فارسي وان ارحلا ولو فارسي ارحلا اي ان كنت فارسي ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل وارجلا وان  
داخلا اي ان كنت ولو كنت واتا في مثل التوكيد الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم جزاها الفاعل اسم صفة نحو المهر  
مفول بها فلهذا ان سبغا خفيف وان تخفيف فقولنا بنظر فيه فان جازم كان في الحذف بعد ان فربية اوجه او نحو  
ذلك كلمة قوله الثاني يجوز ان يعال ان كان معه ادق عمله خبر جازم الا لا مع نصب لرفع ايضا ولكن  
على صكف مستوفى او معنى ان كان معه اوفى بده سبغا ان كان في عمله خبر معنى بغيره فيكون لا بد من الدك ان كان نفس  
عمله خيرا وان كان ما شئت به سبغا لان له افعالا في فعلها الاعمال خبر ولا ان في بده اوفى بده وف الفعل سبغا هذا اللفظ  
فلما خفف من حيث الترفع واما من حيث اللفظ فضعف انهم لان حذف كان مع خبر الذي هو في صورة المفعول لفعله  
حذف شيء كثير لا سيما اذا كان الجزاء او مجر واما في اختلافه فرفع احد الذي هو كذا في بده ولا سيما اذا كان فعله بفعلا  
فان قلت ففعله للرفع ان التامع فالتضعف لفظا استعمالا لا يحذف الا كثيرا لاستعمال التخفيف ولكون الشبهة دالة  
على الحذف وان يجوز فلهذا في مثل ذلك نصيب نصب لا في نحو اسير كما قيل ان واكبا فراكب وان ارجلا فراجل اي ان  
كنت واكبا فانا راكب وارجلا فراجل وان لا مع ما بعد فانهما ان صح مجموع خبر كان في المذهب الى مصدر ما عني  
بحرف نحو المرفع مفول بما قبله ان سبغا خفيف ان كان فلهذا ايضا بسبغ وحكى عن بوشهر بن بشار  
صالح ان لا صالح فطالع ان لا يكن المرو صالح فالمرء يطالع ومزبج رجل صالح ان زيد وان عمر وذلك لفظا في  
على الجازم فقدم ذكره فثبت بما ذكرنا ان التصديق الا في شاعنا دار واحة اما الاسم الذي يكمل لقاء فنهدي الى ان فيه  
باضار من هذا اللقاء وهو شاع كثيرا فاما نصيبه فاما نصيبه كان بعد اللقاء اي فيكون ما قبله بسبغا او فلهذا في مثل  
لا بد في نحو خبره وحذف المبتدأ اولى لانه مقدم من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وخبره لان  
نحو الفعل الناصب لمن كره وحذف كان في الفاعلة المتعلقة مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان في  
الفاعلة المتعلقة انما قبل اذا كان بالفعل ظاهر فاما اذا كان مفعلا فلا بد من اللقاء نحو ان ضربتني زيد فربه فان  
ثبت ان نصب الاول ودفع الثاني اصل محكم يكون ان في الوجود لفظ الاصل في الموضعين وربهما وان ربهما ما شئت  
في اللفظ الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله  
اباخرسة انا انت ذاهب فان فوني كذا كذا لم يضع اي لان كنت تحذف حرف الجر جوارها على اللفظ  
المند لوم في المفعول ان لم تحذف كان وايدل من هذا في الحذف في اللفظ بين العوض والمعوض وجاز





واحد

والشبه في اعراضه خلافا للبره والاختصاص وغيرها وانما وقع الاختلاف بينهما لاجل قول سبويه وذلك انه قال ولا نعمل بما  
بعد هاتين صفتين بنوعين ثم قال وانما زل القول في معيولها لانها جعلت وما علت فيه بنوعين الاسم واحد عشره عشره  
قال المولى في قوله بنوعين انما قصدت ان لا تكون بين ذلك خذف منه الشون لئلا كانا مختلفين في خمسة عشر لئلا كانا  
وقال التبرج لم يراوه انه معرب لكن مع كونهما مركبتين مع عامل لا يفضل عن كمال لا يفضل عن خمسة عشر في الشون  
مع كونهما معربا لئلا يفرق بينهما مع عامل قال ابو سعيد تارك مع عامل لا فاده لا الشون لئلا يستغنى عن كماله من الاستغنى  
في هل من رجل في الدار لان لا يصل في الدار جواب هل من رجل فيكون لا مع النكره كان من مركبتين معا يطبقا للهبوب بالشون  
ثم حذف الشون لئلا يشارك بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب له البره واثباته لان حذف الشون في حاله الاول  
من الاسم المتون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتثني لئلا يثبت من بين المضاف والمضاف لئلا  
والجار والجر ودل على ان الشون من الثاني في الموضوعين وقال سبويه انما حذف الشون من المثني لان لا لا يعمل الا في النكره  
ولا معيولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال خولفها خولف بلفظها بعين اخذها منها بالشكر وكوفيها مع  
بعد هاتين سبب بناء معيولها على ما ذهب من قال ببناء او سبب حذف شون معيولها عند من قال بآثارها لئلا يجمع  
الشونين خالفت سائر العوازل كان واخوانها خولف معيولها سائر المعيولات وهذا طريق اعني بناء المعول واخذت الشون  
منه لئلا يفرق العامل واخوانه والحج ان يقول مبتدئ الضمير لان الاستغناء عن ذلك لان قولك لا يصل في قوله في الجوف بمنزلة  
من رجل بخلاف لا يصل في الدار ولا امرأة فانه وان كان النكره في سبب التثني بقيد العموم لكن في هذا هو ظاهره كان ما  
جامع من رجل في قوله لا يستغنى عن خلاف ما جرى رجل انما هو لان لا يصل في الدار بل يصلان وما جرى رجل بل يصلان  
لا يجوز لا يصل في الدار بالفتح بل يصلان وما جرى من رجل بل يصلان لما اراد بالانصبص على الاستغناء عن ضمير النكره  
معنى من بنوها وانما ثبت على ما يفسر به لكون البناء على حركة استغنى النكره في الاصل قبل التثنية لان من المضاف  
ولا المضاعف لان الاضافة في وجه جابله لا سمته فيصير الاسم بها الى ما يستغنى في الاصل على الاعراب ولا يكون المضاف  
مبني الا بالانحاض خمسة عشر ونحوه ومن قال المثني معرب حذف شونيه فلا يعمل ولا يكون مركبا قال له في كماله المضاف  
والمضاعف له لا لا يتركب اكثر من كلمتين واما خولا رجل طريق فيسجي حكمه ونحوه مسلين ولا مسلين مبتدئ خلاف  
البره فان قال بل ان الشون كان الشون الذي هو دليل الاعراب فنقص بنحو ما بان وان يدون وما هيبتان مع وجود  
الشون ان لو كانا معربين لقل بان زيد بن وان زيد بن والشون ليس كالشون في الاصل على التمكن كما ترى في النكره فاعلم  
انه قال لا لا لا في المجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضاعف للمضاف فيجب الانصبص في بان  
للمعطوف عليه في باب لا مبتدئ نحو لا رجل وامراه وان يقول اردت به عطفا للشون الذي يكون التابع والمبني في قوله  
واحد كما ذكرنا في الشاه في محولته وتلثين ولا شك ان الشون والمجموع مثل هذا المنصوب لكنه يفيض بيان بان وما  
زيد بن وقبل ان قال ذلك لا تلبس بنوعين من المركبات يفتي في الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لو لم يفتح دليل فاعلم على الامر  
مع المثني كما يجمع بيان ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما ترى بيان وان سلمنا فتح نقول حضوره وان حضوره في  
المبني بحضوره موت كما يفتح في باب الشون واما جمع سائر المثنى فبعضه يبينه على الكسر مع الشون في اسماها انظر  
لان الشون للمفاد لا للممكن بدل ما يفتح من عنات وهو منقوض بنحو ما سلمنا في دعوى الشون انما هو والمجموع وكثير  
بالشون لانها اول ما يمكن التمكن في منبهة لشون التمكن فيكون على هذين القولين واخلا في عموم قوله يفتح على ما  
بأنصبص والمثني يفتح بالشون في قوله او على الشهاب الذي يجد عوائفه فيه تلك لا لتلك الشهاب حذر من انما  
في الحركه لئلا يفتي بعدا للبره مما كان معربا بالحركه في قوله او على الشهاب الذي يجد عوائفه فيه وهذا اول مما يفتي على الباب على بنو واحد  
واعلم ان الجار اذا دخل على البره منع من بينا والمثني بعد ها خولفك كتب بلا مال وغضبتك من لا في ذلك الغرض  
نقد من بعد ها انما يجوز بل من مال وايضا فان على انما كان لسانها من كماله وبوسطها بطلت انفسه لان ان  
لا بد لها من التصلب عند ما نظر الى لفظ لا فقبلت بلا مال وذلك كما يفتح مع الاشارة الى ان لفظها كما انشد في  
لوه يكن غطفان لا ذوب لها انما لم تزد واحسابها غير كذا زائدة وفلا غيرت في قوله اسمها فاعلم ان الجار انما هو  
في ادائها لكن مع ذلك قليل ونحو قوله لا يفتي على اليوم عند سبويه وجوز انما هو في قوله بعد المثني لا يفتي  
بالمثني لان ان مضارعا للمضاف فانصبص كما في لخم من زيد بل انظر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
عليك توشب واليوم معول عليكم ويجوز العكس وكذا قوله في لخم من زيد بل انظر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
وان كان جثته لا للمثني وجود عاصم على حذف والمضاف وعوا من امر الله متعلق بآل عليه لا عاصم اي لا يقسم

والشون في قوله بنوعين انما قصدت ان لا تكون بين ذلك خذف منه الشون لئلا كانا مختلفين في خمسة عشر لئلا كانا

لا يفتي على  
فيم يفتي

من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلقان بالمتن وان اوهت ذلك في الظاهر من مثله معلوم بحسب وف وكل  
مصدر يبنى بحرف من حروف الجر ويجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر متبعا كان او متبعا كما تقول الان انما انا  
والنكاح الصبر ومنك الحزن وبنك الاستعانة وما عليك القول وبنك الانكاح ومنك التوب عليك ذلك لان الخبر لا ياتي  
مهما اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لفتنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل ولا يقول بانه ما فعل ان لا يشتر  
عن ما فعلنا انما فعلنا ما فعلنا لا عام فلول من امر الله ويقول لا مصلية في الجامع اذا ثبت من الوجود من توفيق صلوة في الجامع  
اي ليس في الوجود من يوصل في الجامع ويجوز ان يكون مستفرا في الجامع من يوصل في غيره وانما ذلك لا مصلية في الجامع فان  
ليس في الجامع مصلية سواء في في الجامع او في غيره هذا وحكي ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في  
تحوला بالمرء يعرف ولا عام البوم من امر الله من صلة التثنية المبني وقيل نظر لان المضارع للمضارع لا يبنى وذهب ابن  
مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه اخرج ثبوته بشبهة بالمضارع قوله وان كان معرفة ومفعولا به ومن لا وجب  
الترفع والتشكيك واعلم ان لا التثنية ما تفاعل المشابهة لان وجه المشابهة ان ان للبا لعد في الاثبات ان مضاعفاتها التثنية لا  
غير التثنية للبا لعد في التثنية لانها التثنية بحسب فلما نزلنا في الظرفين اعني في التثنية والاثبات شابهتا ما علمت عملها  
وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها الذي هو ان تفاعل المشابهة الفعل لا الاصل الذي  
مشبهة بالتثنية والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التثنية ثنائيا وثنائيا فاضا لا مشابهة ومقارنا فعلى هذا فنقول انما  
بعل في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها التثنية بحسب لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة لا بد من معرفة لفظ جنس  
حتى يبنى بحسب استقائها وكذا لم يعمل في المفعول ببناء وبه لا ذكرنا من ضعف عملها فلا بد من عمل في العمل في العبد  
عنها وكذا لا يجوز العمل في المفعول لم يجز بناؤه ايضا لان الواجب للتثنية من الاستعارة ودليل بتمثيلها التثنية في ظا  
بعل ولها ما ضعف امر التثنية ومن قال ان الضمير اربعة قال انما حذف التثنية بعد الذكر في الالة على التثنية فلا ينبغي  
التركيب والفصل وقيل انما لم يبين مع الفصل انهما لما مر جاعدا في البناء لا الى التثنية بسبب التركيب فاذا انفصل  
انفصل على باب التثنية تم تقول ويجوز انما ذكرنا من ضعف عملها ان للجنس ما كون التثنية بكرة غير مفعولة ويجوز في الموضع  
الثالث اي التثنية الغيب فيها لما وجب على المعرفة والمفعول واما جواز اكل في التثنية لكونها لكونها لا لا يجوز ذلك اذا علمنا ان  
بنيتهما بها وفلك لان المفعول فيام الفرض على كونها التثنية بحسب وعملها على ان واما ما علمنا ان في هذا الفعل لا يكون  
لا مع لا التثنية فاما اذا الغيب فان جعل تكررها متبعا على كونها التثنية بحسب في التثنية لان في الجنس هو تكرير التثنية في التثنية  
واما في المعارف فان تكريرها لا فاعلم ان في الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان  
عدم تكريرها في المواضيع الثلاثة اما مع المعرفة فيقول لا بد في الدار فويلم لا تقول ان يفعل كذا واما مع المفعول فيقول لا  
رجل فليكن جوعا واسترحب ثم اخذت كتابهم ان لا يبارجوها واما مع المنكر فيقول لا تقول لا يفعل كذا واما مع المفعول فيقول لا  
امر ما خليف لتعبر اجوبتك لا تنفع وموتك فاجع ومثل قولهم لا سواء وقوله فانابن ليس لا واه وقوله وتكفى جن لا ما  
اعلشيه وصين جن زمان الناس وكلنا واجب ان قولهم لا تقول ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله في معنى للجنس هي  
الداخل على المضارع وتلك لا يلزم تكررها والقول مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناول  
وما خذوه هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تآخذ وتناول وتشد وقوله ان لا يبارجوها ولا تنفع ولا واه ولا مستخرج  
ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا لا تنفع وما بعد بمعنى ليس وقد ذكرنا في الموعود انتم ببيت اعمال لا على اليسر ولا  
حمل ذلك على القوة والشأن وتعلي هذا القول يجب في الاخبار تكرير الالهة الداخلية على لفظ الفعل لا في موضعين  
احدهما ان تكون داخل على الفعل فليكن لا وذلك اذا دخل على مضروب بفعله فلا يجوز اى لا تفتي مجبا  
اولا رجب موضع مجبا ولا اهلا اى لا يثبت اهلا ولا سهلا اى لا ويطب سله ولا يدا لا نعمت عينك  
وكذا لا شجرة ولا كرامة واذا دخل على اسمية بمعنى لا تداخول سلام عليك ولا بك سؤلان الدعاء بالفعل في  
لا تداخول الاصل املا وهي مكانة قبل لا سلمت سلاما كذا كرامة باي ليل لا ولا تداخول لا توه او اذا دخل على بولك نحو  
لا تقول ان يفعل كذا اى لا ينبغي كذا ثم انما لا تكرر في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها  
الا اذا كان الفعل ماضيا بغيره على نحو قوله لا تداخول ولا يوصل على ما جاز في ضم الحرف وثانها ان يكون لا بمعنى  
غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شئ سؤل الجار بالاضافة نحو هو ان لا شئ او بغير الجار اي حرف  
كان نحو كذا بلا شئ وعصبت لاشئ وما انت الاكلا شئ وخلف من لا شئ وانصب نحو ان لا شئ سؤل او  
ارفع نحو ان لا شئ وثانها ان يتبعها بعد الايام الجار قبلها نحو كذا بلا مال ولا يجر انما يمكن لفظ شئ الا انهما من

الشيخ  
الفاضل  
الفرجاني

الشيخ  
الفاضل  
الفرجاني

من حروف الحروف بل بابتدائه بالاضافة واما قولهم ما بال جعلك بعد العلم والذين وقد علم انفسهم من لا يحسن  
والا فلان لا زائدة كان في قوله لا يجوز سري وما سري علاك انفس في وقت وفي انفس اي لو نسب لكان  
اي في وقت يكون في انشائه وقت انفس الوقت الاول من الثنتين الى ما وقتها مثلا فاضاؤا الاول الى الثاني لا نسلم عليه  
وقالوا على لا غير زائدة على ثاويل وقت لا وقت الله كما قول الثنتين فاما قول انفسا جئت فلو سقي حين لا حين يحسن  
حين الاول مضاف الى الجدة اي حين لا حين حين حصل وثالثها ان يعطف ما بعد على الجدة بقوله لا غير  
المغضوب عليهم ولا الثقاتين وقولك زيد غير غارس ولا تشجاع ونفول اي غير انقارص ولا انشجاع ولا يجوز انشع  
زيد ولا عمرو فاما انما زاعوا صورة لا غير مجموعا بمعنى غير فانها بلزم تكررها مع العلم واما المغرب فالتاء فانه النصب  
في غيره فمضود فمضد فهو في حكم المنكر يجوز عدم تكررها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو زجل ولا غلام وصل  
مخلاف العلم واما المغرب بالذم مع لا الية في فلا بد معه من تكررها نحو لا رجل في الدار ولا المرأة وانما ضعف هذا  
التعريف بعد خروج الى المعنى غير لضعفها ايضا لاجل وجع وجوز عدم تكررها نحو ان غرس انقارص ولا انشجاع و  
الذين المنكر قبل خبره لغيرها هذا وان كان لا بمعنى غير محترجا عن هذه الشرط لزم تكررها ايضاً فلو قيل في  
ظل ذي نلت شعلا ظليل ولا يعني من التاء في قولك زيد لا اوك ولا ماسر وجا في زيد لا اوك ولا ماشيا واما قول العلم  
نحو انما لا اوك الا لسانا في من التاء جواز في غير مستند الى خبره وجوز قول المنكر مع الشرط الاول معلل بكثرة استعماله  
لا مع شئ وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لا عن اصلها اعني كونها للتبعية وذلك بعدد فمضد من الاستعمال  
بعد لا لعدم دخول حرفي الجر في الخبر فلا يجوز ان يكون لا زيد من غير تكررها مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكثرة استعماله  
كذلك لا غير مجعلا وبمعنى يكون لا بمعنى غير معناه ما يعني يكون لا بمعنى غير كونها التقيا لاسم الذي بعدها نحو  
في يكون لها صفة الكانم ويكونها للتبعية في انفسا فيضمون الجمله فبازمة الضم والاعلم انه قد قيل العلم المشعر  
بعض الحلال مسكة فيانصب وياضع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا تحسن في الحسن التقوى ولكن لا يصح في  
الاضعق واما اضف اليه نحو لا امر في لا امر في لا يجوز هذه العامة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن في الله والرحمن  
لا يطلان على غيره حتى يفرد تنكيرها قال لا هيتم الالهة للظلي وقال اري انما لك عنة ابي خديب تكون ولا تنة  
في الياء وثاويله بالذم فيجاء اما ان يفرد مضاء هو مثل ولا يعجز بالاضافة للوعد في الايهام واما جعل في  
صورة المنكر فيزع الازم وان كان المنكر مطلقا في الحقيقة فهو المضاف الى المذكو الذي لا يعرف بالاضافة الى غير  
كان لربا في اللفظ واصلا وهو من قول الاخفش على هذا لتاويل منع وصفه لا في صورة المنكر فمتنع وصفه بغيره  
وهو معترف في الحقيقة بوصف مسكة واما ان يجعل العلم لشهادة بذلك الحلة كما تسمي جلس موضوع لا فائدة  
ذلك المعنى ان معنى فمتنع ولا احسن لها فاصل لها فهو عليه السلام كان فيمسك في الحكماء على ما قال النبي  
صلى الله عليه وآله افاضا على فساد اسم عليه السلام كاجلس المقيد لمقتضى الفضل والفضل كلفظ الفضل على  
هذا يمكن وصفه بالمنكر هذا كما قالوا لكل فرعون موسى في كل جبار فيقار في صوف فرعون وموسى شككها بالاعتق  
للد كور ويجوز انفسا اجزاء الخبر فيجوز المنكر باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا كقوله اياه ههنا الا ههنا  
وهو بعد عمر موعود وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتمت ما وفضل التاويل وفعده ورفعهما ورفع  
الاول على ضعف ويكون لا معنى ليس وفي الثاني معنى ذكر زكريا لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل ذكره جاز  
في الجمع خمسة اوجه الاول فتمت ما ووجهه ان يجعل لا في الموضوعين للتبعية فينفي اسمهما كما لو انقرد كل منهما  
عن اجتماعه ويجوز على ما ذهب سببوهان يفرد بعد هما خاتمة اما اي لا حول ولا قوة لانه لا موجودا فالتاويل  
منه غير ان لا الفصح اسمها لا يعمل على ان في الخبر فيما في موضع الزم في لا قوة مثلاً معطوف على مثلاً والمفرد  
مرفوع بانه خبر المبتدأ لاخر لا فيكون الكلام بجملة واحدة يجوز زيد وعمر ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يفرد لكل واحد  
منها خبر اي لا حول وموجودا لا قوة موجودة لتا فيكون الكلام جملة واحدة واما على ما ذهب غيره وهو ان لا الفصح اسم  
عاملة في الخبر على ان علمت فيه المنسوب اسمها فيجوز ايضا ان يفرد لهما معا خبر واحد وذلك لانه خبر يكون خبرا  
بالاخرى والثانية معا وهما وانما علمان الا انهما مما تانل فيجوز ان يفرد اسم واحد علم واحد كما في ان زيدا  
وان عمر ايمانان كما تمشق واحد واما المنع ان يعين عاملان مختلفان في حالة واحدة علم واحد في معمل واحد فبما  
على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عنده ان يفرد لكل واحد منهما خبرا على حدة فلتا في الاول في نص  
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة ذاتا في قول الاول كما في قولك ما جاني زيد ولا عمر فكانك فلك لا حول ولا قوة فتقول

الشيخ  
الفاضل  
الفرجاني

سورة التيسير  
بسم الله الرحمن الرحيم

فلا وب ونا مثل مردان وانه على ما يحى فلا يجوز عند سبويه ان يقد ولهما خبر واحد بعد هالان خبر لا حول  
مرفوع عند بالابد او خبر فوه مرفوع بلا لان التامية لانه ما علمه عند في الخبر فاقا لغيره فرفع الخبر يعاملان  
مختلفين ولا يجوز فيجب ان يندلجك منهما خبرا على جماله وعند غير سبويه خبر واحد لهما لان التامية غير عند  
اذن لا واحد هال ويجوز ان يقد عند هم لكل خبر والثالث فخر الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة على الوجه الثالث  
الان العطف ههنا على الخبر كما يحى في لاداب وابن فصد سبويه يجوز ان يقد لهما معا خبر واحد لا يجوز خبر ابد  
وعند غير لا بد لكل واحد من خبر منفرد لولا يجمع الا مبتدأ ولفظ لا في الخبر يجوز ان يجعل لا غير زائدة بل ليقى الخبر  
لكن لثماها عن العمل لا ذكرنا قبل من جواز العاود هال كون اسمها تارة غير مفصلة لضعف لا في العمل فحصل  
هم ناشطوا الهاء كما تقدم وهو نكر لان النكر حاصل والفتحة الاولى والثانية معا في لا حول ولا تارة والفتحة  
والاولى دون الثانية كما في لا حول ولا تارة على ما يحى بعدا والفتحة الثانية دون الاولى كما في مشكنا وهي لا حول ولا  
تارة وقد قبل الخبر مع جعل الثانية لا التسمية مثله منع جعلها اذ ان سواها يقول ان الثانية ههنا جعل على ليس كما قال  
بعضهم لما مدنا له لم يثبت في كلامهم على العمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعد هال مرفوعا والخبر مفعول فاحتمل  
ولا مستخرج فظنوا انها عاملة على ليس والخبر انما لا التسمية لمغاها للضرورة والترجيح وفيها علم اذكرنا انه يجوز انما  
لا التسمية لضعف عملها ويزعمها النكر كما تقدم فيكون الاسم مرفوعين بلا مبتدأ ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني  
واما لمغاها غير زائدة كالأولى ومن ذهب سبويه وغيره في تقديم الخبر في هذا الوجه واحدا لا يعمل ههنا الا بالابتداء فقط  
فاما ان يقد لكل واحد منهما خبرا او الكلام جملتان او يقد لهما معا خبرا والكلام جملة الخامس رفع الاول ورفع الثاني  
على ان لا الاولى للتسمية لكنها لمغاها لذكرنا من جواز ذلك لضعفها وفلجصل شرط الاناء وهو النكر ولا يلزم مع  
نكر لان بناء في الاسم بعد هال في الاعراب اذ النكر وهو الشرط فحصل كما ذكرنا فافترضا في لا حاضرا بناء  
الى ما ذكرنا من قوله ورفع الاول على ضعف كونها بمعنى ليس فانا لضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث و  
الترجيح سواء حصل للنكر وطابق الاسم من اعراب ليس بشرط في الجملة لا للتسمية بالفتحة فلو لم يبق فيها التسمية على  
الاستغناء في تقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المدح ههنا قوله واذا دخلت الجرزة لغير العمل ومعاها لانا  
او العجز والفتحة قال لا ندخلوا اعرافا فلا يعمل لضعفها اداء التثنية فيكون الالف في الجرزة الاستغناء لم يبق  
اما ان يكون لا حول ولا التسمية والفتحة والعرش وهذا الذي في خلاف نظر قول سبويه لا في الالف اعرافا لا في الاستغناء  
بعل بها بعد هال كما جعل في ذلك فويل جنان الالفان ولا شأن عارضا لا في تحت قوله وسطا الثانية  
وقل للالفان بالغير فغير من ذلك فغيره فغير سبويه ان حال الالف في كل واحد من الخبرين لم يرد كرا التسمية في  
ومنع كرا في الضرورة ذلك لا يدسح فل هذا خطأ لانها اذا كانت عنها كانت من وول لا فعال كان ووجو الخفيف  
يجب ان تصاب اسم بعده نحو الان بل نكره واما اذا كان ما يبعق التثنية كقولنا لا سبيل الى الخبر فاشربها الى سبيل الى الخبر  
فجاء فلما في المرفوع فلا حول ولا التسمية في الجرزة فيجوز عند هال العطف والوصف على الموضع نحو المال كثير انفعه والامانة  
وجزا شربها وخرها عند هال اما ظاهره ومفرد كما في الجرزة واخذنا المص والجرزى من ههنا وفان سبويه لا يجوز حل  
التابع على الموضع اذ التثنية بنيت هال الخبر فيصير معنى اسمها معقول المفعول فعقول الاعلام التثنية غلاما لا يحتاج الى  
خبر ظاهر ولا مفعول فهو كقولنا الهم غلاما هي ههنا غلاما واما ما لا الى اسم ولا خلاف بينهما ان لفظه على ما كان  
عليه قبل الجرزة من التثنية في النصف والاضافة والباء في الجرزة النكر واما قوله اولا والباء في الجرزة الله خبر بدل على جملة  
بئس والباء في مفعول فلول فوه ضرورية وفال الجمل لا حرف تخد بعض بكلا وسند ذكره في حرف والفعل  
عند وفي هال جرزى رجلان وروى الا في التثنية نحو ارجل جرزا الله خبرا وروى لا لرجل في الجرزة الى من رجل  
قوله ونعت الجرزة الاولى مفردا بله معنى ومعرب مرفوعا ونعتا نحو رجل طريف وطريف ههنا واما في الاعراب العطف  
هو على اللفظ وعلى الجواز من لاداب واما قوله ففت سبويه لا حول ولا تارة ففت سبويه لا حول ولا تارة ففت سبويه لا حول ولا تارة  
في معنى والعمل معنى على التثنية لا في معنى وكان مفرقا او اتمحاز بناء التثنية الى كون مرفوعا ففصل عن الثاني  
هو سبويه انما يها فوم معنى الاستغناء الموجب لفتحة من لا يحتاج الى ذلك شبهاء فيلجها في التثنية هو المعنى  
الذي يولها العمل اسم لا في اللفظ متصلا به والثاني كون التثنية المعنى داخل في لان التثنية في قولنا لا حول ولا تارة  
هو انظر في لا حول ولا تارة ففت سبويه لا حول ولا تارة ففت سبويه لا حول ولا تارة ففت سبويه لا حول ولا تارة ففت  
متعلق بالموصوف والثالث فخر من لا في هي حسب البناء اذ الفاصل بينهما ليس واحدا وهو فليما تعبت ارجح

سورة التيسير  
بسم الله الرحمن الرحيم

سورة التيسير  
بسم الله الرحمن الرحيم

سورة التيسير  
بسم الله الرحمن الرحيم

شرطان يكون نعت المبني بلا لا نعت للمعرب احرازاً عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون النعت الاول لا التاني وما  
 بعده ولا يبيح كرم في نحو لا رجل ظريف كرم وان لم يكن النعت المبني ولا يفصل بينهما ما لا يدخل في الوصف في نحو لا غلام  
 ظريف وان يكون نعتاً مقرباً ولا يبيح في نحو لا رجل حسن الوجه وانما بين النعت المعرب لا نعتاً الوجه الاول والثاني  
 فمن الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولين النعت الثاني وما بعده لا نعتاً الاول والثاني ولا نعتاً  
 ولين النعت الموصوف من المبني بغير النعت ايضاً وانما بين النعت المضاف والمضارع لانهما لا يمتثلان لبيان اذ اولها لبيان  
 لها فكيف يبينان بغير ما يجري اسمها لا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنوع كنهه عنه لانه يحتاج اذ قد وقع  
 الاعراض الواو في جعل تلك كلمات كل واحد الى كلغات متباعدة وقال ابن بري ان السبب في نعتها من هذا البيت  
 لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المتني بل هي اخلا على الموصوف المركب مع صفته يعمل في عملها كما يعمل في خمسة عشر اذ تلك  
 لا خمسة عشر وتامد وصفه على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب اسمع المتني في هذا الموضع وفي غيره من تركيب المتني هي مناع بغير قوله  
 ومعر بغيرها وضرباً سواء كانت الصفة مفرقة او مضافة او مضارعة لها وقال ابن بري معط صفة البطل المضافه منصوبة  
 لا غير نحو لا عبد كرم المحب وقوله فاسمها على صفة النداء المبني مضافة وقاد ان يفرق بان بالواو يشارت المضاف  
 له يمكن فيه الا انصب فلهذا انصب لما وقع صفته ما يشارت ويجوز في المضاف الذي يشارت به لا الترفع وذلك اذ ذكر نحو لا  
 رجل في الدار ولا غلام امرأه فلهذا انصب لما وقع صفته ما يشارت به وبغير القسم بنائي فكان حل وصفه المضاف  
 الذي يجب نصبه لو وقع مثلاً على النصب الذي هو تركب الاعرابية واجبا لاختلاف المتني بل فان الصغ فيه بنائي على  
 قول واعرابي بضعف على اخوانه اعرابي فكان حل وصفه المضاف الذي لا يمنع رفعه لو وقع متبوعاً على الترفع الذي  
 هو تركب الاعرابية جائزاً وهذا بن بري وان اسم الا اذا انصب يكون مضافاً او مضارعة له لا يجوز رفع وصفه بل  
 الواجب نصبه كما لوصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر الترتيب وملا هـ بن بري ان رفع وصفه لا يمنع من رفع وصفه بل  
 لا غلام ظريف دليل على ان الاعرابية لا ترفع على اسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر الملتزم مرفوع بكونه خبراً للبناء اذ  
 لو عملت النصب في البناء وهي مفعلة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان نحوها فلم يرفع وصفه بها كما لم يرفع  
 رفع او صافاً مثلاً لا نعتاً مفعولاً لانه لا يرفع معها كليت ولعل وكان نحوها فلم يرفع وصفه بها كما لم يرفع  
 لا اخرى قد يطل بالفصل لا بدخولها على العربة ويجوز الانواء مع التكرير من دونها يضاع على راي الترتيب في عامل  
 يعمل مثلاً منها المشبه اعوان مثلاً منه مثلاً مشبه مثلاً ضبيعة ولا يجوز ان يرفع على راي الترتيب في عامل  
 فعل هذا يجوز لا غلام ولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فبرقع وصف المتني مضافة كان المتني او مفعلاً او مضافاً كان  
 الوصف او مفعلاً وهذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الترفع جملاً على الحل بل كان هو الفاعل اس للتابع  
 تابع مفعولاً في الاعراب لا في الحركة البناءة نحو جاني هو له الكلام بالرفع وانما جاز النصب جملاً على الحركة البناءة لانهما  
 للاعرابية بغير منها لرض لا دونها فكانها عامد بعد ثلثها كما مر في خبرها بن بري وظرف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة  
 جملاً على حل اسمها المنسوب لانها فعل على ان تحمل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى الحل جائز  
 لما قلناه في الضمير سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفع واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر مواضع  
 المتني المبني ومن قال بغيره شاء وسخّلها لم يمنع نحو لا غلام وانما لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة لا يجوز  
 البناء للمعطوف كما جاز في الوصف لا نعتاً وصح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة ولا يجوز الابواب  
 كالكلام في البناء وانما يذكر ذلك لتضعف عن التأسيس الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اهل النعت المذكور وعلى انه قد نقل  
 نحو لا رجل وامرأة بالفتحة في المعطوف وباس قول من جعل العامل في خبر المتني نفس لا الا مبتدأ ان لا يجوز رفع العطف  
 جملاً على الحل لا بعد الخبر كما في ان وقال لا بد لسؤال الذي يقو من التتابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف  
 البيان والتوكيد اللفظي لا يرفع فيهما لكن يرفعان يكون حكمهما مع اسم لهما كما مع النادى المقصود نقل البدل يجوز  
 البناء ان كان مفعلاً نكرة نحو لا رجل صاحب وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مفعولاً ومضروباً وان كان معرفة  
 وجب رفعها وقول لا بد لسؤال انما ذكره بفضل البدل المرفوع التكرير المتني المبني لا لا يرفع عن النعت الذي يجيء  
 جوازاً اذ جمع الشرط بل يرفع عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ان مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف  
 يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل البدل منه في حكم الساقط فلا يرفع في البدل مركباً مع البدل منه لكونه في حكم الساقط  
 ولا مع لا لانها داخل على البدل في التذكير والتركيب اللفظي لا في الترفع في اوله انه قد تقدم انه لم يرفع دليل على التركيب  
 بين الاواسمها والابن الوصف الموصوف وانما عطف بيان هو البدل كما يجيء في باب ويدكر في باب البدل انه يجوز ان يرفع

البدل مائة مستفلا واخرى غير مستفلا باب الاثني عشر وليا انما كان قول لا مثله احد ولا كثره رجل ولا كثره واحد قال  
امر القيس قوله وبهذه في هو اما الجوطانية ولا هذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز دفع صفة المضاف  
حلا على المحل لا في بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ فالت لا مثله احد ولا كثره بد جلا ويجوز ان يحمل  
انصب مثل هذا على التميز كما في قولك لي مثله جلا وملؤه صلا واما قولك جركا لعشبة زائرا ومنه زائرا فاعلم ان انصب الجا  
ببقية الفعل لا ادى كعشبة اليوم زائرا كما تقول ما زلت كالجم وحلا وذلك ان العشبة ليست  
بالزائري حتى يكون عطف بيان لها فان قول مع فقد يركب وعشبة اليوم زائرا صا والآخر هو الاول كما في قولك لا كالعشبة  
عشبة وعشبة فيكون زائرا ما على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز انك لا المتخى المتخى فاكيدا معنويا لان المنكر  
لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجوز في باب التاكيد وان كان لفظا لا على كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التثنية  
وجاز الزرع والنصب كما ذكرنا فان كان كزيت مبيلا فلا فصل بين الاسم وذلك المنكر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء  
باردا فان شئت مثبت الثاني نظر الى كونه تكرار اللفظ وان شئت اعربته رفعا ونصبنا وذلك لان ما وصفه  
مع وصفه كما نه وصف الاول كالحال الموطنة في نحو قولك انما انزلناه فلان ما عرنا في الاعراب في المنكر بالوصف واللفظ  
الى كونه كالصفة من الاعراب في المنكر غير الموصوف واما وصف المنكر اعني باردا فليس فيه الاعراب فوله ومثل  
لا باله ولا غلا في جاز في المضاف لمشاركته في الاصل معناه ومن ثم لم يجر لا باقية ما وليس مضاف لفساد المعنى  
خلافا للسيبويه اول يعجزان الكثير ان يقال لا باله ولا غلام له فيكونان منبئين على ما ذكرنا صلا بعضه فلهذا لا  
الحال الشدة في المتخى وجمع المنكر التام وفي الاب والآخر من بين الاسماء السند اذ ابدى الام الحجاز في على كذا  
بجذف نون المتخى والجميع وباشان الالف في الاب والآخر فيقال لا غلاي لك ولا سلكي لك ولا باله ولا اخاله فيكون  
معربا ثقافا واجاز سيبويه ان يكون نحو غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائرا فيكون معربا ثم اعلم ان مدح  
الطلب وسبويه وجوه الخوا ان هذا المذكور مضافا حقيقا بعبارة المعنى فقبله باللام لا يظهر بين المضاف والمضاف  
اليه بل يفيد اجابا بان اللام هنا ايضا مفيدة وهذه الظاهرة فأكبر تلك المفرد فكم التثنية في بانه ثم عدني على هذا  
من قال ان ثم الاول مضاف الى عدني الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كالفصل قبله ما الذي  
حملهم هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المعنى فأكبر دون سائر الاضافات المفردة باللام  
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف لعرف بل من غير تكريرها تخفيفا وحقق العارف المنفعة بلا الزرع مع تكرير  
لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلهذا شكك بنصه وعدم تكرير  
والدليل على عدمه في هذا العرض انهم لا يعلمون هذه المعاملة التي يضاف الى التكرير ولا يقولون لا بالرجل حال كذا  
ولا غلاي لشخص فلهذا كان الدليل على انه مضاف فوله وقد مات شتات ومات من ذوات كسبم لا بالرجل ففزع  
بالاصانة وهو شاذ لا يماس عليه ولا يقال لا اخاله ولا يبدل وقد جاء الفصل باللام المعنى بين المضافين لفظا لا  
في المنادى وهو شاذ لا يماس عليه ولا يقال لا اخاله ولا يبدل وقد جاء الفصل باللام المعنى بين المضافين لفظا لا  
نوجب دفعه وتكرير لا الجواب انه لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة التكرير وانعرض من الف كل باللام ان لا يرفع ولا يكرر  
فيكف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال به لا باله ولا باله ولا باله سواه في المعنى فافاد انك تكرير بلا دخل فكلنا  
بل ان يكون لا باللام لا يعرف لا جوابا للتكرير والجواب انهم انفعوا ان معقول المجملين اعني لا باله ولا باله ولا باله سواه  
ولم ينفقوا على مثل ان بالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من المجملين واحدا مع ان السند لا يفيده  
معرفه وفي الاخرى نكرة فالسند في خبر لا باله لا يحد وفي لا باله موجود واما لا باله لا باله فلهذا لا باله لا باله  
لك فالجمل الاول بمعنى لا كان اول موجودا وانما بانه بمعنى لا كان لك اب ونحو المجملين مع كون السند اليه في  
احد هما معرف وفي الاخرى نكرة ثم قال ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا لفساد المذكور لكنه  
مشابه للمضاف فاعلى حكم المضاف من اشياء الالف في واخا وحذف النون في غلاي ومسلم ولا يربد بمشابهته  
للمضاف انه مضاعف المضاف بالنفس الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ثبوت كافي لاحسن وجهه ولا  
حافضا كالكاتب لله وايضا فان باله وابك عنده شئ واحد من حيث المعنى ولك في ذلك امعية لا وصفه لا اسم  
واسم لا يصح بالصفة ولا بالجزم مضاعف المضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظمها ولو كان مضافا  
لمضغف لكان لا رجلا في الدار ولا غلاما ظمها فلو لم يشارك له اي لشاركه نحو لا باله لا باله لا باله المضاف في اصل معناه  
اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو اول واصل ان لك كان مخصصا بالاب فالخاطب

نحو قوله لا باله

واحدة

مجلس



انضمامه على الظرف اى في مثل حاله وفي مثل مكانهم من الرفع ويرى ما سبب ما من اعني فاولا نحو قوله لوانه  
 باحثين خلفت حرا وما بالرائحة ولا الخلق دليل على جواز تقديم الخبر المنسوب اذا لا يدخل الا على خبر الموصوف  
 دون المرفوع ولهذا روي في النسخ على امتناع دخولها على خبر الممتنع واجازة الاختصاص وهو الوجه لا يراها  
 لدخل بعد ما لا يكون رايه انما هو ان يند فاما قال لم يند ما ان اموالك بقاء ولا يضيغ فواء ومنع او على ولا يند  
 دخولها على خبر ما لا يند في النسخ والربيع والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انما هي  
 بالاول ذلك لان الباء تشارك في النسخ ولا يدخل بعد في تعاضده وقد دخل هذا الباء على خبر هيند بعد هل نحو هل زيد  
 بخارج خبر ليس في النسخ بل بطل نحو ما قلناه من خارج وقد يرد بعد خبر لا الباء نحو لا خبر يند الباء وقل هي بمعنى في وروا  
 زيدت في الحال للمفترع نحو ما جاني زيد راك وفي خبر ان الانية بعد باب راك متقبلا كقولهم في اوله وروا ان الله  
 خلق السموات والارض ولم يبق بخلافهن بقاؤه وقد زيد بعد ذلك قد ندمت على ما كان مني قلت بالند في  
 جوف عكم ونما بطل على ما ان يند على ما ليس بظرف على الاسم المنطوق على الخبر لا يجوز ما زيد على خبره خارا لا يند  
 ما اذا كان ظرفا كقوله نعم فماتكم من احد عندهما جاني وقال الكوفون الاستماع بعد ما منست وخبر وانضمام الثاني  
 بنزع الحافض اعني الباء وليس في النسخ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت له حكمه يكون نحو هذا ايضا الباء المحرور بها مفعول  
 حتى ينصب بالمفعول حرف الجار ووصول الفعل اليه كافي فيستغنى الله زيدا وذلك لان الناصب ليس برفع  
 الحافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المحرور نحو لا يكون مفعولا اذا لم يكن بنفسه لفظا بسبب الجار فانما  
 عدم الجار ظهر على المثال هذا مع ان حرف الجار ونصب المحرور بعد ايضا ليس بغير الامع ان وان واجازة  
 حرفا سم ما استغنى بعد موجب نحو ما في الازديدي ما احد فاما الازديدي وليس في النسخ لما ذكرنا ان المستغنى في  
 المرفوع في مقام المتعذر فيكون قد عمل ما على هذه الامم مع ثبوته عن الخبر وانما في النسخ واحد هاهنا  
 لعلها ملقب اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الازديدي فاما لنفهم المستغنى المرفوع على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل  
 بينهما وبين مفعولها خبر الظرف ومع انما في النسخ قوله اذا عطف عليها على خبرها ما وكان منصوبا ويجوز  
 بالباء الزائدة قوله بموجب ذلك اذا عطف عليها على ولكن لا ثما الا ثبات بعد النسخ كالحج في باب حروف العطف  
 قوله فالرفع اى الرفع ولجب وذلك لروا على العار وهي النسخ وقد نكرنا وجه الرفع في ما بالاول استثناء فلا يند  
 فالعطف الفاعل هو خبر هيند الباء وعلى ما في النسخ هو فاعل فعل هذا ليس هاهنا عند ما تخرج فيه اى  
 من باب عطف المرفوع على المرفوع ولا يمكن ان يكون منه امتناع عطفه على الخبر ووجه ان يكون المنضم عند  
 هو على هذا من باب العطف كالحج في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لا تكثر انما يقع خبره في  
 عند ما يند من العمل فهو ان الاول مرفوع وهذا كقوله في خبره ما وذلك كقوله مشا لبسوا مصلحين عشر ولا  
 ناهي الذين غلبها وليس ما ذهب اليه بنى لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة التكرار واذا عطف على خبر  
 ما وخبر ليس المحرور بالباء متقبلا نحو ما زيد بقاؤه ولا فاعل جاز في المعطوف الخبر جاز على اللفظ والنصب حمل على  
 الفعل فانه معاوى انما بشرنا في فلسنا بالحيال ولا الحد يد ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجار على الجملة  
 وليس الحد في وى ولا هو فاعل وقد جاز المعطوف على خبرها المنسوب بعض مع الرفع والنصب نحو ما زيد فاما ما  
 فاعل ولا فاعل ولا فاعل وذلك بوجه الباء فيه لكثر دخولها على خبرها وذلك كافي قوله مشا لبسوا مصلحين  
 البيت واما في خبرها نحو هل زيد خارج او دخل بالخبر تضعيف فادرك لا تكثر الباء في مثل ذلك يكون المذكور  
 كالثابت وقد يعلم من هذا العمل المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرنا انما الاسم المنسوب باسم الفاعل  
 على يوم اخذته اليه بخود زيد ضارب عمر او يكون عطف على خبر ليس والالوصف ومما استغنى الرفع به  
 ما يند هو من سبب اسمها نحو ما زيد فاما ما فاعل علامه جاز في ذلك الوصف جازة نحو وهو ان وند  
 على عطف جملة ابتدائية منفردة بالخبر على الجملة التي هي ما زيد فاما ما على زيد فاما ما يكون عطف استهترة على  
 استهترة ويجوز مشارفك في نحو ما كان زيد فاما ما فاعل علامه فيكون عطف استهترة على خبره ويكون مضمون  
 المعطوف عليه هاهنا ما مضى لان ما كان في الماضي ومضمون المعطوف حال لا ليس متبعا على ما كان بل هو  
 علامه فاعل فظاهر الحال واما ما ليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد  
 العطف ونصب لان ما ليس في النسخ لاطلاق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد فاما ما فاعل او فاعل  
 فاند نصبت فالقيام والفعل متغيران في الما صوح اذا رفعت فالقيام متغير في الما صوح والفعل في الحال واما

ولا يجوز

فانسخ

۱۰۰



الزايع هو الفعل ولم يقبل هو الفاعلة تكون المفضى امر اخفا معنوا وما يفهم به المفضى امر اهل جليا  
 في اغلب قوله فالقدر بشرطه ان يكون الصا في شجرة اشوية لاجلها قال في الصرح الغرض ان يندرج فيه اللفظ  
 والمعنى ثم يفصل المعنى عن اللفظ هو له بعد المعنوية ان يكون المضاف غير مضاف الى معنوا وفي  
 نظر لان اللفظ كما ذكرنا كما حسن الوجه ومؤدب الحدا ومصاب يد لبش الحرف فيه مقدا لافك يندرج في الفلك  
 فانما قال في الصرح المضاف الحرف الظاهر بخبره من يد فان المضاف فيه يكون فعلا او يعقل الفعل فلو خرجنا  
 شونين في الشون او ما قام مقامه من فون النشبة والجمع وكذا ما لغيره الشون والقون بعدد ما لو كان فيه شون  
 نحن في لاجل الاضافة كما ذكره رجل ومن حواج بيت الله والقضا على الجليل وانما حلف الشون والون لانها دليل على  
 ما هي فيه كما ذكرنا في اعراض الشئ والجمع فلما اردوا ان يبرزوا الكلامين مرجعا اليكس به الاولى من الثانية انصرفا  
 التخصيص حذوا من الاولى على تمام الكلام وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اليكس فتولد في وقام الضم  
 وابناء الزكرة وطولهم او عود زهاو بقاس على ذلك وقالوا ان الضم يندرج فيه قوله وفي معنوية ولفظها فالمعنوية  
 ان يكون المضاف غير مضاف الى معنوا وهي اما بمعنى اللام فبما على جمل المضاف فظهر او بمعنى من جمل  
 المضاف وبمعنى في ظرفه وهو فليس يتوغل في ويد وعظام فضة وضربا ليعقيد ثم يقام المعنوية وتخصيصا  
 مع النكرة بشرطها بشرطها المضاف من التعريف وما اجازة الكومون من تلك الاثواب وشبهه من العاد ضعيف  
 اول اعلم ان لا يلتبس المعنوية بالالفظة فيفسر المعنوية بمضافاتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة يتوغل  
 زيدا وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافا الى معنوا فتوغل مضارع مصو وانته خالق السموات لان اسم  
 الفاعل على معنى الماخو لا يعمل فلا يكون له معنوا حتى يضاف اليه ثم ضم المعنوية ثلثا فاسم اما بمعنى اللام  
 او بمعنى من او بمعنى في قوله فبما على جمل المضاف ما كانه عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جمل  
 المضاف وغير ظرفه ويعنى يكون المضاف اليه حسن المضافان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غير ابطال  
 بعض القوم ويصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل بالكل بطل على بعضه وكذا يد ويد  
 بمعنى اللام وان كان يقال بعضه ونصفه ويد من لان من التي يضمها الاضافة هي التثنية كما في خان حديد  
 واربعة دراهم وبشرط من المبتدأ ان يصح اطلاق المجرور بها على المبتدأ كما في قوله في جندب والرجس من الاوثان  
 واما قولك ثلث دراهم ودرهم واحد فاما قلت فيه بالمقدار عن المذكر كما في في بابا لعده في الثلثة هي الدرهم والرو  
 هو الخلل ومن ثم يقول درهم ثلثة دخل بانود ويوب ذلوعان وان كان المقدار في صل الوضع غير المقدار ويقول بعض  
 اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج فتخرج القوم وعين زيد وطور سينا يوم الاحد فيجمعها فان معنى اللام وكما بعد  
 كوز ومجدل الجامع على ما في من التأويل ان الثالثة اعني الجامع غلبت بخصيص حتى اذا اطلق له من اطلاق الا في الجامع  
 في العرب هو السج لا غير ولا يلزم فيها معنى اللام ان يجوز ان يصح بها بل يكفي اذ اذ اخلصا من الذي هو مدلول  
 اللام فيقول طور سينا يوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اطلاقه في مثله فالاول اذن ان يقول نحو سيب يوم  
 وقيل كرايلا بمعنى اللام كما قاله في الكا ولا يقول ان اضافة المظرف الى المظرف بمعنى في فان ادى ملائمة واخصا  
 بمعنى في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ ظرك ونحو كوكبا لخر فاسهل وهي التي  
 يقال لها اضافة لادق ملائمة معقول كل ما يمكن فيه المضاف الجمل المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام  
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جمل المضاف هي بعدد من ولا نالك لهما قوله وشهدت بها مع المعنوية و  
 تخصيصا مع النكرة يعني اضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده بغيرها مع المعنوية لان وضعها لتفريد  
 ان لوعدت مما دل على المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست بالبلغة مع مثلا اذا قلت غلام زيد وراكب  
 ولزيد عثمان كثيرة ولا يد ان تشير به الى غلام من بين علمانه لمزيد خصوصية زيد اما لو كانت غلاما  
 اراهم يكون غلاما لدا ويكون غلاما مع ودا يذنب وبين الخاطيء في الجملة بحيث يرجع الى اطلاق اللفظ دون سائر  
 العلمان وكذا ان تحوان الزبير واوج عباس مثل علمته هذا اصل ومعها ثم قد يقال جاني غلام زيد من  
 غير اشارة الى واحد معين وذلك كان ذا اللام في اصل لوضع لو احد معين ثم قد يشغل بلا اشارة الى معين كما  
 في قوله ولقد امر على التميم يستبين وذلك على خلاف وضعه فلا ينظم من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد ان معنى اللام  
 ان معناه ومعنا غلام زيد سواء لمعنى غلام زيد لمعنى غلاما غير معين ومعنى غلام زيد الغلام العاقل  
 من علمانه لكان لزيد علمان جمعا وذلك الغلام لزيد ان لم يكن لدا لا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة

المفعول  
 ان لا يكون المضاف  
 صفة مضافة الى  
 معنوا اي يحيط  
 بغيره انما ان  
 يكون المضاف  
 صفة

دون معرفة

نظن

[illegible]

تخصّص

اصف

مفتی

فَانْجُوا أَنْفُسَكُمْ  
لِقَضِيَّةِ إِذَا أُنْذِرُ  
اسْمُ الْعَاطِلِ نَمَاتِكُمْ  
لِقَضِيَّةِ إِذَا أُنْذِرُ  
الْحَالِ وَالْأَسْقِيَا

وقالوا: لا

المراد بالاضافة  
المراد بالاضافة  
المراد بالاضافة

وهذا فغنبت وفيها دل على انها لم يمتنع كونها فلا اصل مصادره وبعض العرب يجعل الهمزة بعد بظن كونه  
فالحام الماوي حتى اتي ربه واجلته عليه بضمه فلا مثل عليه ولا سائر والهمزة المعرفه تنكسر هاما قال بعضهم وان واحد  
مضاف الى الماوي وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بعضهم ان كان كتمعرف التثنية بنفسه وذلك لان المضاف مضاف  
لا بهيولى المضاف الاقل بل الى ما تقدم عليه من صلحته الى المضاف تخويف رجل واحد له فاعلمه فانها لا الى  
رجل وكذا في قوله بضمه واحدته اي بضم واحدته ويجوز ان يكون المضاف الى الجمع الى المضاف الى المضاف  
كقولك رب شاة ومخلافها فان كان ذلك المضاف الى المضاف معرفة فمعرفة المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد  
واحدته وكذا ان كان نكرة فمعرفة شي من تخويف رجل هو واحدته وكذا ينبغي ان يكون فوك صدد بل في المضاف  
فيسلة وابن امه وفارده ومخوذ لك واجاز ان كسان تنكسر المضاف الذي لا مانع منه من التعريف فتنكسر  
تخويفه في غلام زيد فمعرفة اي غلام زيد كما يجوز مثله في المعرف بالذم وكذا في قوله ولقد اقرع الله حسبي فزيد بنسبي  
المضاف لانك من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو معرفة المضاف اليه يقال سقطت  
اصابعه اي سقطت اصابعه بمعناه قال لنا ان خير الزبير فواضعت سوراك سيرة والجالل الخ  
اذ يمتنع ان يقال فواضعت الملبدة قال اذ يعرض اليه بين نعمتي كقولنا لا بلام فمعرفة اليه وقال من البالي الملبدة  
في نقصي اخذت بعضي وركن بعضي اذ يقال السنون تهرقن والكلبا اخذت منه قوله فواضعت الارب شفعن  
للحي ولكن جئت من سكن الدار فاكتسبنا لثايبك والجمع وقد يكتسب اضا الى ثامن المضاف اليه كما يحكي في القارة  
المبينة قوله وشرطها بخير المضاف من التعريف فمعرفة وجهه قوله وما اجازة الكوفيون من التثنية الاواب وشبهه  
من العدد ضعف نقل الكوفيون تعريف الاسم في كل عدد مضاف الى معدوده نحو اثنا اثنا الاواب الى العشر  
المائة والذم والافعال نحو وهو ضعيف فباسا واسمها لا اما الفاس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف  
اليه يكون الكثرة في المضاف ضاهيا واما الاستعمال فلا يتم فلو هو عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غير وجه  
على ضعفه ان المضاف من حيث العطف هو المضاف اليه والمضاف هو المفعول بالنسبة فاما في المضاف اليه فمعرفة  
بما ان الضم من اي جنس هو معرفة المقصود بالنسبة تعريفها من حيث ذاته لا تعريفها مستعارا من غيره فمعرفة  
بعد التعريف لغرض يبين ان هذا المعرف من ابي نوع هو كان كذا ذكرنا ان كان عندي ثلثة مثالا فلو تذكر  
من ابي نوع فيتم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم يثبت نوعها فقلت الثلثة الاوكة وهذا  
هو الوجه في ان الثلثة الاواب وان كان الفصح من الاول لاضافة المعرف الى التثنية ولا نظير في القسمة وفي القسمة  
كانهم لم يعرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو لان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتناء  
نظرا لما لا فلان المقصود بالنسبة العدد المضاف هو المضاف فاما في العدد المقصود لبيان المضاف الاخرى ان  
المعرف والمثنى نحو رجل ورجل لما دل على ان النسبة لهما بالعدد وبما الاغلك صف المضاف اليه كقولنا  
سبع بقرات سبع واما ثانيا فلان كل ما ذكرنا حصل في تخويفهم فمعرفة ولم يجمع الحان الفضلة ولا الحان فضة واللفظ  
ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يبعد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مرث  
رجل حسن الوجه وامنع زيد حسن الوجه وجاز ايضا يانيد والاضا يانيد وامنع الضارب يانيد خلاف للضرورة وضعف  
الواهب لما في الحان وعبد هاما واجاز الضارب الضارب حملا على الحان الحسن الوجه والاضا يانيد وشبهه بهن قال  
انه مضاف حملا على ايدك فلو ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احراز عن نحو غلام زيد واب ساج قوله  
مضافا الى معمولها اي امر فوعها او مصفوها وهو احراز عن الصفة المضاف الى معمولها نحو مصراع مص  
وخالفوا سموات وزيد مصفوعهم فان جميعها صفات مضافة الى معمولها فاضافة بعضها فمعرفة ومن ذلك  
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه غريب ذلك لان يوم الدين امان يكون بمعنى في كماله يوم القيامة وعرف اليوم  
فيكون المضاف اليه مفعولا فمعرفة من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها واليوم  
كقولنا يوم لا تدان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافة من حيثية واما ان يكون مفعولا فمعرفة  
فانصاع فيه فالحق بالمفعول كما يانيد عبد الخاء في نحو يا سارق اللبلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة  
غير محضه قال رب اني لم يكتفي مشعل طيناج ساعك الكري لانه الكيل ولعل الله جعل مالك يوم الدين  
بفعل واللام كصاع مصر فلان مال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله بل ومعرفة في  
ظرفه والوجه في يعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو فويل لكم يا صنوا الله على نبيينا

تعريفه

قوله

وعليه وانما معنى الماضى كما قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كحال التثنية والامر معا على  
طرز قوله وسبوا الذين قاتلوا معكم من الامم المحرم فكانت وقع ومضى وبطل مالك يوم الدين تركه  
جوز على الله عز وجل البديل الاول اولى والمثقف عليه من اللفظة ثلاثة اشياء واسم الفاعل المضاعف الى الفاعل  
مفعوله كاجب واسم المفعول المضاعف الى مفعول ما لم يثبت فاعلا والى المفعول المصوب والصفة المشبهة للمضا  
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجب في بابها انشاءه وتبع والمختلف فيه هل هو  
لفظ او معنى ثلثة اشياء اما صفة ماضية او موصوف مضاعف الى المصنفه او ماضية او ماضية ماضية ماضية  
اصنافه افعال المضاعف بمعنى من وسببها بانها بعون الله اما اضافته اسم الفاعل الى المفعول او اضافته لفظه الى المفعول  
كون اضافته الصفة اضافته لفظية بمعنى على كونها عاملة في فعل المضاعف اليها اما رفعها ونصبها وذلك لانها اذا كان  
كنا فالذى هو محور في الظاهر ليس محور في الحقيقة والثبوت المحذوف وفي اللفظ مقدار موصوف فيكون الاضافة  
كلا اضافته وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة واسم فاعل واسم مفعول او افعال بفضل  
اما افعال المضاعف بسبب محكم بعد واما الصفة المشبهة فهي بدل جارية العمل فاضافتها بدل لفظية وانما اسماء افعال  
المفعول فعلها ما في موعه هو سبب جازم ومطافا سواها كانا بمعنى الماضى وبعض الاحوال والاستقبال او لم يكن احد  
الارضاء الثلاثة بل كانا الاطلاق المتساوي من لا استمرار بخلاف صام بظنه وموصوفه ومؤثر بخلافه وذلك لان ادنى  
مشابهة للفعل يكون في عمل الرفع لشدة اختصاص الرفع والفعل وخاصة اذا كان سببا الاخرى الى رفع الطرف و  
النتيجة بخلافه في الدار او على من ذهب الى عدم تخويله رجل مصرى جازمه وكذا رجل تفتحه سبه واذا كان كنا  
فاضافتهما الى سبب هو فاعلها معنى لفظية وانما هذا من حيث اللفظ وانما من حيث المعنى فان للضام في الحقيقة  
نعت المضاعف اليه الاخرى لنا فانك نريد فاعم الغلام فاعلى فاعم فاعم وكذا موصوفه والغلام وحسن الوجه وانعت  
هو المعنى للوصوف لا المتعنى منه المخصص فلم يكن معنى هذه الثلاثة انما اضيف اليه ولا تخصصها  
من غير ان خاتم نفسه وغلام زيد فان المضاعف اليه في الحقيقة هو ماضية للمضاعف لان المعنى خاتم من فضله وغلام زيد  
وبعمل ايضا اسماء افعال والمفعول والرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الارضاء الثلاثة بخلافه  
رجل فاعم في داره ومضروب على بابك لكن لاضافته الى عمل هذا الرفع او لاضافته فيه بغير اشتغال الى الصفة  
وارتفاع بها بنفى بالمر فاعم في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوله شبيهها بالفعل كما سيجي وكذا يقال في الطرف  
والجارية الجوزيه طلقا لان الطرف يكون راجع الفعل بخلافه راجع ضاربه من الدار ومضروب امين  
بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمسايقه للطرف وكذا المفعول المطاوع لا تليش يفتنى واما على اسم الفاعل  
والمفعول في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فتحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتها للفعل  
معنى ووزن يحصل هذا الفرق لحما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانها  
اذن يشابهان المضاعف الصالح لهذه المعاني الثلاثة العوازل على الاطراد اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى  
انما صلاحيته الحال والاستقبال فظاهره وانما صلاحيته الاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم  
اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يثبت ما عنه بلفظ المضاعف لمسايقه للاستمرار الذى اصل وضعه في الاطلاق هو  
زيد يومين بالله وعمر يسبح بموجوده اى هذه علته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعلمان في الاحسين  
اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا معنى على العمل كما تقدم  
وابنه للمنفعة لما كانت للاستمرار الاصل اذ لا منة على نحو اشياء المتخارج بواكهم ومضروب بتصل لتسبب سوق  
حمايتها واسم الفاعل والمفعول لاضافته من مطلوبا بانها الى الفاعل والمفعول به والمفعول به شبهة لظنهما  
نهادون ساير مع ولا منهما وندجوا بعض الاسماء مؤلا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية لقوله بخلافه  
قبلة وايد شريك او غير ذلك لا وايد ومنه فويلهم هذه ناذة غير الفاعل اى عارضة فيها القول باسراف البنية اهل  
الدار واما اذا كان بمعنى الماضى فاضافتهما خاصة لانها امروا بالماضى فلم يعملوا عند الكسوف فانه  
عنه بعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضى محضه قوله تعالى فاطر السما  
والارض جاعل الملاكلة رسلا جعل فاعم جاعل صفتين للرفع هذا من حيث اللفظ وانما من حيث المعنى  
فلاق ملائكة المضاعف للمضاعف اليه فحصلت الماضى لاشتهرت في نحو ضارب فلما من فصيح ان يتخصص  
المضاعف كتحصيل الغلام زيد في غلام زيد حين اشبهه بموكنه واما الحال فلم يبق بعد حصوله والاستقبال

مرتب فام يشتمل فيهما ملازمة المضاف للمضاف اليه بحيث يشتمل المضاف بها او يختص واسم الفاعل والمفعول  
 المستعمل يقع ان يكون اضافته محضة كالواقع ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استلزام  
 ملازمة المضاف للمضاف اليه يصح فبغيره قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كأنقول مررت  
 بعبد الله ضاربك الى المعرف بقولك كأنقول مررت بشبهك الى المعروف بشبهك فاذا فصلت هذا المعنى لم  
 يعمل الفاعل في فعل الى ويره نصبا كما في صاحبك وان كان اصل اسم فاعل من محجب يصحب بل يفقد كانه جامد  
 فان الله تعالى لم ينزل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول  
 المضاف الى الاجنبي الى المضاف اليه المضاف اليه مفعول لا يراى يعطى الذار وعمر مكنوا الجنة اى يمسكون الجنة وحاله  
 كحال اسم الفاعل المضاف الى المضاف اليه كالمتر ولا علم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى مفعول محضة وذلك  
 لتفصيص مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنة واما معنى فلا تارة يقع موقع الفعل ولا يفيد  
 فائدة لا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الى الفعل بلا ضميمة نقول اعجبني ضرب زيد عرنا  
 اى ان ضرب ونقول زيد ضارب عرنا اى يضرب عرنا فلو شبه الصفة لم يكن لها ثمن من مرفوع انما ظاهرا ومضرا  
 بخلاف المصدر فنقول ربح او اطعم في يوم ذى مسغبة يلما فانه يجزى عن المرفوع ولكن لك اعجبني ضرب فانه يجزى عن  
 المرفوع والمضروب فلما كانت الصفة اقوى شبهها بالفعل كانت اقوى بعملها على الفعل وكان يفيد الانفصال  
 فيها اخر فمن ثم كان اضافتها الى مفعولها لفظية وازاد المصدر الى مفعول محضة يختص المصدر او يفرغ بنسبة  
 الى فاعله او مفعوله كاشتهاره كاختصاصه لغيره ويجزى عن المرفوع فانه يفتضى ما فركت ان يكون على الصفة  
 على الفعل اى على عمل المصدر على الامر والعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج  
 الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سبقت في ابوابها فقلت ان الامر  
 كذلك لان المصدر لا يفتضى اطلب لما هو فاعله ومفعوله من الصفة لانه يطلما لكونهما من ضروريات عقل  
 لا وضع بعد حصولهما بل بكتبة العمل فيهما اذن مشابهة للفعل واسم الفاعل والمفعول يطلما انهما النقطتين ما معنى  
 المصدر اطلب لطلما بعد حصولهما لطلما يحتاجان الى مشابهة فونية مع الفعل وشرط حتى يعمل على الفعل فالحمل  
 ان يطلب المصدر للفعل والمفعول قوى لكونه لادانه وعمل فيهما ضاعف لكونه مشابهة بضعفه مع الفعل لفظا و  
 معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احداهما اكثر استعلاء من المصدر العمل فيهما وطلب الصفة للفعل والمفعول  
 ضعيف لكونه يفتضى المصدر لطلما فيهما ما سوى لكونه مشابهة فونية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اجازت في  
 اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها فام مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا قائما بالاعلام وحسن الوجه  
 فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بغير الانفصال اولى من اضافته المصدر لان الانفصال الاضا  
 مستحب على العمل كما ذكرنا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الاختصاص في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهة  
 للفعل فونية فكان اعمالها على الفعل اولى لانه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسم الفاعل والمفعول المضافين  
 الى الاجنبي لا يكون اذ في المضاف وذلك بخلاف النون والنونين نحو ضارب زيد ومفعول الاجرة وضارب عمر ومكنو  
 الفربوا وما في اسم الفاعل والمفعول المضافين الى السبعين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا  
 نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخادم وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف اليه بخلاف النون وفي المضاف اليه يجرى  
 الضمير واستناده في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خذله وحسن وجهه عند من جاز  
 ذلك كما سبقت في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وعنه كالقائم الغلام والمؤدب الخادم والحسن الوجه فان قلت  
 كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخفيف الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلامه  
 وجاز ان لم يزد عليه فلما التخصيص لم يحصل بامانة ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان  
 منصوبا بامانة الضارب في التخصيص من نصبه وجره معضودا ان الاضافة غير محضة ولا معرفة وقوله ومن شتم  
 جاز مررت رجل حسن الوجه اى من جهة انها لم يفد لغيرها بل فادت تخفيفا من جهة انها لم يفد لغيرها  
 جازت هذه المسئلة وامنع زيد حسن الوجه فلما فادت لغيرها لم يجز الا اولى للزم كون المعرفة صفة للتكرار  
 ويجازى ان لا ينفذ لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها لم يفد تخفيفا جازا ايضا ان زيد يحصل  
 التخفيف بخلاف النون وامنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان النون في الاول سقط للاف واللام لا  
 للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه نوههم ان لام التمرير دخلها بعد الحكم بامانةها فحصل



التخفيف بهذا الشوب بسبب الاضافة ثم عرفت باللام واما لانه ما سه على الضارب الرجول والاضراب فانه جاز لا اضافته  
 فيها مع عدم التخفيف بل عرفت ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم  
 باضافته فانه راجع بالغائب من ابن لذلك وتحت لا تحكم الا الظاهر فانه وان امكن ما قال انما انشأ للام ما سيجيء  
 على الاضافة والاضافة في الظاهر اما ان عرفت بعد الحكم بن هارم الشوب فبسبب اللام فكيف يلبس حذف الشوب  
 الى الاضافة بلا دليل فاطع ولا ظاهرا مرجوح واما ما سه على الضارب الرجول فليس بوجه وذلك لان الضارب الرجول  
 وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبهة وذلك هو الحسن الوجه  
 والتجربة هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لتحللت الاضافة من الضمير وهو فوج كما بان في باب الاضافة  
 واما التصبيغ مثله فمؤيد للوجه ذلك ما هم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف جددوا الضمير  
 واستعملوا في الضمير وجهه باللام في المضاف اليه ليعرفوا الوجه باللام كما كان منصرفا بالضمير ليلصقا بالية واللام  
 بدل الضمير في مثل هذا المقام مطروبا في غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله كما في تحالف الضمير في قوله  
 بوجه ولا في ان يرفع مقام فيما لم يشر فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الضمير والاضافة اذا كانت جملة و  
 وغير ذلك مما يشر فيه ضمير فلا يحتاج باللام مع فساد الاضافة فنصوا الى ما قصدوا وجعلوا مضافا اليه  
 ضمير المضاف بالفعل فقبل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجول ليعرف الاضافة اليه لانه مواضيا الى الرفع  
 لكن اضافة الوصف الى موصوفه اذا رافع من الصفات نعت المرفوع بخلافه لما نصب مع الموصوب الا ان  
 في قولك زيد ضارب غلامه عمر الضارب هو الغلام دون عمر وفيه راعون في الاضافة اللفظية المحضة كما يجوز  
 في المحضة اضافة النصف الى موصوفها على الاصح كما يجزى لم يجز في اللفظية ايضا مثل ذلك كونها فرعها لتجمل  
 المرفوع في صورة الموصوب حتى لا يكون كأنك اصبغ الوصف الى موصوفها فثبت من هذا النظر ان الضارب  
 في الحسن الوجه جاز الوجه وان نصبه لضمير المفعول في نحو الضارب الرجول وان التخفيف فيه حاصل بحد  
 الضمير واستنادا ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في نصب الضارب الرجول مع ان حقه الرفع بضمير  
 الاضافة على ما قلناه من شبه الضارب الرجول على سبيل التفاضل في البحر بالحسن الوجه مع ان حقه الضمير  
 وليس للفرق ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجهه لا يجوز ذلك ان اللفظية تجزى  
 محض المحضة بمكان لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لا يجوز ذلك في اللفظية ونسب من مالك الى الفراء  
 انه يجزى لضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى النكرة فلا فعل هذا لان يقول الضارب زيد يشابه  
 الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفة وان اختلفا في العريضة والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرفة  
 والنكرة كما فعل عند التبريد فانه قال ان الفراء يجزى هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويرى ان اوله هذا  
 الموصوف ضارب زيد وهذا الموصوف ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فعمل ما بعد الالف باللام  
 جملة اسمية في النكرة ولا يوجب كون صلا الالف باللام فعلة كما هو المشهور عند النحاة قال التبريد في هذا قول  
 فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجهه على فاعله وهذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو  
 غلام زيد فاللصق واما ما سه على الضارب فليجوز ذلك لان الضارب قولين كما يجزى عن قريب احداهما  
 ليس بضاف بل المكان منصوب على انه مفعول ففرا من الفراء حيث ان عليه عند دفع من اصله والثاني انه مضاف الى  
 انه محل في حقه الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على الضارب فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف واما لئلا اضافة ضاربك  
 ليست للتخفيف لانه قالوا كانت لا يجزى لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكثرة كما في ضارب زيد وضارب  
 زيد واما لم تجز ضاربك الاضافة لان في قوله اما ثوبنا او ثوبا وهما مشعران بنام الكثرة والضمير للنسب في حكم  
 نفي الاول فلو لم يجز فانه لم يصف الكثرة لم كون الضمير منفصلا في حاله واحدة فلما التزموا الاضافة في  
 ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيفا ايضا بلا تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق  
 بينهما في اللفظ هذا زيد وكلام المصنفين نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذى اللام في الضاربك  
 في وجوب الاضافة على الجوز منها لعل في البحر دون ذى اللام وهي جماعة التثنية ولو لم يصف لما ذكرتها  
 من باب واحد فلما جاز حمل ذى اللام في الضارب زيد على الجوز منها وهو ضارب زيد في حقه الاضافة  
 لعل حاصله في الجوز دون ذى اللام وهي حصول التخفيف منه على انها من باب واحد هذا ويدل على ان يعرف  
 حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجزاة عن اللام ومعها وكذا حال النصف التثنية فاعلم وان اسى القائل

حالا لا فائدة

تتوین

وهذا الثاني  
الاول في الابداء

فلفعل المضاف الى ما هو من سببهم في حكم الصفة المشبهة كاجي واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان الى  
الاجنبي المصوب بهما فتقول اما ان يكون كواحد منهما مجزوعا عن الالف او معا وكل واحد منهما اما ان يلبس مفعول  
ظاهرا ومضمرا فظاهر ان على المجزوع مضافا اليه ويجب نحو ضارب زيد وان والماضون بالالف جازان مضافا  
اذا كان المرفوع لهما مشي ومجوعا بالالف والالفون نحو ولا تعقب بخذ فانون نحو الضارب زيد والصار يوزيد  
وكذا يجوز اذا كان المفعول به مفعولا بالالف وان كان الوصف للمفرد خالبا من نون المثنى والمجمع نحو الضارب  
الرجل والضاربات الرجل والصارون الرجل لثباته الحسن الوجه كما خذ او مضافا الى المرفوع بها وهما في المرفوع  
الضارب ويصرف غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى الضارب المرفوع بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك مجزوع  
المرفوع بالالف عنه مجزوع المرفوع بالالف وكان على فاس مولد ان يجوز للضارب على الاضافة اذا عاذا الضمير على الالف واللام و  
مذهبه ان الضارب ليس بمضاف بل جعل ضمير المرفوع بالالف في النامع مثل المرفوع بالالف كما في قوله الواهب لاهله  
الحيران وعبد هاله لا تجعل في النامع مالا يجمل في المنوع كما يجي عن قريب وان والماضون بالالف المجزوع عن النون غير  
ما ذكرنا من الظاهر ان لا يجوز اضافة اليه خلافا للقول كما في قوله وان والماضون بالالف المجزوع عن النون في قوله  
والنون فيهما ولجاء على الصفة المشبهة وروى حتى يعضهم جواز ضاربين وضايرين في الشعر اشدد وليس حاملا الى الالف  
ابن خال وبل بل النون لكونه كسبه ما يخفى وان كان شاذ ايضا وفيه لربا به على لاجل ما في واشدد ايضا  
الفاعلون الخبر والامر ثم اذا ما خشون من محدث الامر معظما قال سيبويه البت صمغ واشدد بفتح ووه رفيع  
والناس مختصون به جميعا وابدى للمعنيين وراهقه قال سيبويه هذا الضمير في الشعر جعل لهما كتابة في الالف لهما  
في الامر ونحوه ومنه السكت لمجد فيها اجزاء للوصل مجزوعا لوقف وحكمنا شبيه لهما بهما الضمير لما ثبت وصلا  
ثم ان الضمير بعد المجزوع في موضع الخبر بالاضافة لا عند الاختش وهشام فانه عند هاشم في موضع النصب لكونه  
مفعولا وحذف النون والنون ليس عند هاشم بالاضافة الى المضاف بينهما ما بين الضمير المتصل على امر واما الضمير  
بعد ذي الالف فقال سيبويه ان لم يكن ذوالالاف مشي ومجوعا بالالف والالفون فهو منصوب لآخر نحو الضاربين  
المضمير بالظاهر الضاربين عنه كالضارب زيد لا يجوز فيه الا النصب بحمل عنه بعد المثنى والمجمع والالفون  
ان يكون مجزوعا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة الضمير في النصب قال السمراني والظهير في حاشيته  
وجاء لله ان الضمير بعد ذي الالف مفعولا كان ومثقال ومجوعا عور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل  
والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجزعه في المنوع فاجاز الضارب الرجل زيد علان يكون زيد  
عطف بيان وهو الضمير البدل على ما تال في باب فان قدرت البدل فانما مقام البدل منه لا يخرج ذلك و  
ان لم يقدّر كذلك جاز كما ذكرنا في باب اللنادي في نحو باع عالم زيد وباع عالم زيد وقال الخليل لا يبيع مجزوعا في الالف  
الامامكن وقوعه موضع مبيع فبشئت نحو تالين الذالك البكري بشئت ينصب لآخر جاز على محل البكري  
وقال قد عطف على مجزوع ذي الالف ما يمكن في قوة ما يمكن وقوعه موضع يعق المضاف الى ضمير ما قبله في الالف  
لان في قوة المضاف الى ما يمكن قبل الالف والالف كقوله الواهب لاهله الحيران وعبد هاشم فانه عند هاشم في الالف  
اذا عطف عليه نحو زيد وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المرفوع ومذهب سيبويه في قوله ان لا يجوز  
في النامع مالا يجمل في المنوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر في النقد والآخر الى جواز قوله باريد والحارث  
وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول للالزمان فاما ان يكون مجزوعا عن الالف او مفرقا بها  
فان دلل في قوله منها ظاهر سيبويه يرفع بها جاز اضافة اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز زكها سواء كان ذلك الظاهر  
محلي بالالف بل جازا وبدرجات ومنكر كذلك فتقول حسن الوجه وحسن وجابا لغلام وحسن وجه وحسن  
وحسن وجابا غلام او مضافا الى ضمير ذي الالف كذلك اذا لم يكن ذوالالاف صاحبا لصفة نحو حسن وجابا  
فعل وقد يضاهي لظاهر مضافا الى ضمير صاحبها نحو حسن وجه وهو مرفوع عند سيبويه لا للضرورة قال  
انك على بغير ما جاز اضافة اليه الا على جونا مصطلاها وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله  
يجب فظنا لا يجب ومنه اربعة تحت التداي بضه المتجر اذا حذفت النون من رجب ومثل هذا جاز  
مصطفا عند الكوفيين وقال البراءة الضمير في مصطلاها لا على لان المعنى كسبه الا على من رجب مثل حسن وجه  
الاخ جعل فعله وفعل يجي في باب الصفة المشبهة علنا استغياهم مثل زيد حسن وجهه بالاضافة والالف في الضمير  
في بيت طرف رجب بالنون وان على المجزوع ضمير باره وهو فعلا وجب اضافة اليه نحو زيد حسن الغلام كونه غلاما

للكافي على ما نقل عن ابن مالك ولعل يجوز انصب خبر شيئا بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف النون والنون للمعاينة  
 لا لاضافة كذا كذا من مذهب الاخفش وهذا في اسم الفاعل المحذوف وان دل ذلك الاسم ظاهر سبقه في وقوع بها فان  
 اضفناه اليه وجد ان يكون دال على مدح او عيب بغير ان نحو الحسن وجهه الى الغلام او يجوز الحسن ولا الحسن وجهه  
 كما يجوز في باب لصفة المشبهة وجوز ان مالك ان يكون مضافا الى المفعول المعرف بالاسم نحو الحسن الاخ وهو الوجه  
 علامه وليس وجهه ان يفسر في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم يجوز الحسن الغلام والجملة ولا يجوز ان يضاف الى المفعول  
 جواز اضافة ذات الاسم التي فيها نون التنوين الى المجموع الذي صير مكانه الى النقصان الى الضمير بمحصول التخصيص  
 بحد في النون كقولك مررت بالترجلين المحسنين علاما بالجملة وكذا بالترجل المحسن الغلام والمجمل وجهه  
 ويجوز في باب لصفة المشبهة لهذا الوجه من زيد شيخ ان شاء الله تعالى ولا يضاف لصفة الى مفعول بهما غير سبعة في نحو  
 قولك مررت برجل يلعب في يارده نولك لئلا يفي لصفة ولا مجموع بهما في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول  
 قوله لما في الجمان الى ان لا يضاف الى الجمان ايضاً فيسوي في الواحد والجمع كالنقصان على ما يجوز في باب الجمع قوله  
 وعبد هادي لعبد الذي يرعاها وتمام البيت عوداً في خلقها اطفالها العود جمع عائذ وهي الحد في الشراج  
 وفي اي سائر قوله ولا يضاف موصوف الى موصوف ولا صفة الى موصوفها ونحو ميسر الجاهل وصاحب العربي  
 ومساواة الاولى وبطلان المحققا مثلاً ومثل جود فطيفة واحلاف انتاب مثاول ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه  
 في العموم والتخصيص كقوله واسد وحسن ومنع لعدم القابلية بخلاف كل الذراهم وعين القوق فانه يخصر ويؤلف  
 سعيد كره وجهه مثاول اعلم ان الاسمين الجاهل اطلاقاً لهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون فاحداً هاهنا ياداً  
 ثابتة كالصفة والموصوف والاسم والمشتق والعام والخاص ولا يكون ولا اول على ضربين اما ان يجوز اضافة احد  
 الى الآخر اتفاقاً كالمتى الى الاسم والاسم الى الخاص ويجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمفتوح على  
 جواز اضافة احد هاهنا الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التاويل ولا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير المفتوح  
 الحي والاسم اذا انصب الى الخاص نحو كل الذراهم وعين زيد وطور سبله ويوم واحد وكاب الفصل وبلد بغداد ونحو  
 ذلك وانما ان ذلك بمحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يعكس الامر لا يضاف الخاص الى العام التميم  
 لتخصيصه اليها كما يقال مثلاً زيد يفسر ان العاوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتفى من غير الايهام والذات  
 يحتاج الى التاويل المستحق المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى الضمير نحو سعيد كره فيكون ذوات مضافين الى المفعول  
 بالنسبة نحو صاحب وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المفعول بالنسبة كالاسم السلام واسم الشجر لفظاً الحي  
 مضاف الى ما هو المصنف بالنسبة نحو الفان حتى رباح اما الاسم المضاف الى اللفظ فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللفظ  
 وجب تأخير اللفظ عن تبيين واسم من الاسم كما يجوز في باب العلم ويجوز هذا ان يجوز نصب اللفظ نحو وزير مصر على  
 سواء كان مفعول به مضافين او لم يضافين واذا كان مفعول به او اوها جاز اضافة الاسم الى اللفظ ايضاً  
 هي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الشاق وفعلاً ونصباً وجب ما نزل ولا ليه وقد جازا ترجيح الفراء  
 الا يبيع ايضاً على ان عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني فليس فقه وان كانا مضافين او اوها ما يجوز اضافة ما يجب  
 اما التقطع لضمين اللفظ مدحاً او ذماً او لا يبيع على ان التاويل عطف بيان لا تاسم به فاقا لغير هذا قلنا ان تارة  
 نحو سعيد كره ان يقال له بالامساك لثبات والمضاف الى اللفظ وذلك ان تارة كما يطلق اللفظ ويروى مدحاً او مدحاً  
 ايضاً مع الفهم ستره او مدحاً بذلك اللفظ الدال مثلاً يقول جاني زيد والامر بالمداولة ويحتمل زيد طرماً لفظاً في  
 جاني سعيد كره اي ملقب بهذا اللفظ فلا يعكس التأويل الى يقال ان الاول حال والتاويل مدلول حتى يكون  
 معنى سعيد كره اسم هذا المسمى لانهم يسمون الاول ما لا يصف نسبته الى اللفظ نحو ضربت سعيد كره وقال  
 سعيد كره فان قلت لم يقدّم موا اللفظ مضافاً الى الاسم وغير مضاف قلت قد تقدم ان المفعول وذكرهما معا ولو  
 فتم اللفظ لا عطف عن الاسم اذا اللفظ يبعد تعين الذات الذي بعده الاسم مع زياد وصف بلحج به الذات ويذكر  
 فالذات باللفظ يشترط فيها الاسم ولما اذا ذوات وما يعرف منها اذا اضيف الى المفعول بالنسبة قال بها فرب  
 من التاويل المذكور اذ معنى حيث صاحب اي ذوات صاحب هذا الاسم فلا اسم الا سماً او اسماً وهو صفة موصوف  
 محذوف وكذا حيث ذات يوم اي مائة صاحب هذا الاسم ولتخصيص ذات باللفظ وذات بالتخصيص لاخر يحتاج الى جامع  
 واما ما صوب وذاعنوف فليس من هذا الباب لان الصبوح والصبوح لهما ما بينهما بل ما يشرب فيهما فالمتحجب  
 حيث زمانا صاحب هذا الشرب فلم يصف المسمى الى اسمه وقوله انكم ذوقوا للذات نطعت فوازع من فليبه

ظاهراً وبأنبأ على صاحب هذا الاسم وجعل في ذوا سبويه أي صاحب هذا الاسم كما يحكي في باب الجمع وأما قولهم آل حم وآل  
 مضر في التوراة فليس من هذا الباب إذ معناه التوراة المنسوبة إلى هذا اللفظ كان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة إلى موسى  
 وأما في نحو قولهم هذا الحي زيد فإدراكه يخص بالحي فكانت تلك تخص بهذا من باب إضافة العام إلى الخاص وإنما  
 ذكر اللفظ في مبالغة وتأكيداً فنعني هذا الحي زيدا لا غير ما ذكره الذوات بل بلفظ الحي نوعاً في  
 باب المبالغة فإذا قلت فعل حي زيد كان ذلك فعله هو بنفسه وهو حي موجود لأنه نسب إلى الفاعل هو ومعدهم وهذا  
 حي زيد أي هو هو بعينه جافاً فالأرب فيهم صواب على التأكيد بمعنى فانه وعينه وإن كان مثلاً فالأرب المذكور  
 زائد وحياً بهم فتح الجار وقال بالحي حي خوليد فكذلك خابضة على الأجناف وتلك حكم بعض الضاء بالفاء لفظ حي  
 زيدا وفي مثل هذا الوضع المذكور حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الحي كقولهم اسم السهم عليهما ومن ثل حوله كما لا يقدر  
 اعتداف في قوله تداعين باسم الشب في مثقال جوابه من بصرية وسيلام وفي قوله لا يتغش الطرب إلا ما تحوته ذاع بناه  
 باسم الماء معنوم وبالفاء لفظ الماء في قولهم لا يتغش الطرب إلا ما تحوته ذاع بناه باسم الماء واسم الشب  
 الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقول اسم السهم أي لفظ الدال عليه وكله بمعنى سلم عليكم واسم الماء واسم الشب أي  
 صوت الماء وصوت الشب لأن الاسم هو اللفظ والصوت والمسموع هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على أن زيادة الألف  
 في مثله للتخصيص على أن المدلول اللفظ لا المدلول اللفظ لا يقولون اسم زيد من زيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم الحكم وزيادة  
 الألف ما يتعلق باللفظ بخلافه وبما ديه فاسم السهم من باب عين زيد لأن اسم السهم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشب  
 أي صوت الماء وصوت الشب لأن الماء والشب صوتان وأما قوله مقام الذئب فهو من باب الكليات يقول مكان مثل  
 بعلب أي ثمن من بعلب لأن من بعد مكانه فقد بعد هو وإذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمخلف  
 في جواز إضافة أحد هاء إلى الآخر والموصوف وصفته فالكوفون جوفاء إضافة الموصوف إلى ما بعده وبالعكس سئل ما دلالة  
 نحو مسجد الجامع وجانب الغربي ولذا في نحو فطحية ولخلاف ثياب وفلاوات إضافة فيه للتخفيف لمضاف بخلاف  
 التورين كما في جوف فطحية ويجوز أن لا يكسر الجاء إذا صلح ما فطحية جرد المسجد الجامع وهذه الأضائة في  
 كخضافة الضمة إلى معولها عندهم إذ ذلك لا يخص ولا يعرف بخلاف هذا فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المبنى  
 لأنهما موصوف وصفته فخصص الثاني ونصرفه فخصص الأول ونصرفه وأما نحو حسن الوجه فالحسن وإن كان هو  
 معقلاً أن لا جعله لغيره في الظاهر ليس القسم المستعمل فيه التراجع إلى غير فعله في اللفظ على وجه غلبة التبعيد  
 فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع القبط رفع الصفة والضمير في قولنا لا يجوز إضافة الضمة إلى الموصوف ولا العكس  
 ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا ريدت إضافة إليه في نحو حسن الوجه كما مر في ذلك لأن الصفة والموصوف وانفصال  
 على شيء واحد فهو إضافة الشيء إلى نفسه ولا ينفصل فيهما ماعداً الكوفيتين لأنهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين  
 كما يحكي من ههنا الفاء ولوله يجوزوه أيضاً كما مر في أحد ما يراه فانه كلف نفس زيد وفلا بصر لا يجوز ذلك لأن  
 يوافق الصفة والموصوف في الاعراب والحب ليس بشيء لأن ذلك إنما يكون إذا انفصلت على الحرفا فاما مع طلب التخفيف فلا  
 فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقله الحفاء كسيف شجاع إلى المضاف إليه في الحففة هو موصوف  
 هذا الحرف والآخر حرف وأبى صفته فانه أي بقله الحففة الحففاء وإنما نسبوا إلى المضاف إليها تثنى في مجازي السجود و  
 هو على الألف ومعنى التوفيق الجامع وهذا التوفيق يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة وجانب  
 المكان الذي وصلوه السابعة الأولى ذلك ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جوف فطحية والثوابل كخاتم فضه  
 لأن المعنى شيء جوف أي أن حرفة الموصوف أضفت صفته إلى جنبها للثبوت إذا جردت بحيث أن يكون من القطع في  
 ومن غير ما كان حائلاً على أن يكون من الفاء ومن غير ما كان إضافة بمعنى من ويجوز عندى أن يكون مثلها  
 الموصوف وصفته من باب طول وسببنا وذلك بأن يجعل الجامع مسجد مخصوص والغربي جانباً مخصوصاً والأولى  
 مخصوصة والحفافة بقله مخصوصة وهن من الصفات الغالبة ثم يضاد المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحملة إلى هذه  
 الحففة لغلبة التخصيص فيكون صلوة الأولى كصلوة الوبرة وبقله الحفافة كبقلة الكرزة وجانب الغربي كجانب اليمن  
 وأما الاسمان اللذان ليس في أحد ههنا زيادة فانه كخطب التواويل سدا فالفاء يجر إضافة أحد ههنا إلى الآخر للتخفيف  
 فإن العرب يجر إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقولهم نعلنا بجوارحها بجوارحها سرجينها سرجينها  
 سنام وغلامه والجواهر الجلود والأضائة من مثله كقوله فيمن دفعه كلفه نفع البلاغة لتخفيف الشدة منها ثم شققا  
 وحلته وقوله وسكتك الحفوة وقطاه الدعير وقولنا إن بين الأسمن في كل موضع فرقاً لا يحتمل إلى تعقبات كثيرة

وما اختلف فيه هل اضافته محض ادلا على انهم افعال التفضيل فيقول هو في حالة الاضافة على غير من احدهما او ازيد  
صاحبه على كل واحد من امثال الذي دل عليها اللفظ المضاف اليه وثانيهما الايراد به ذلك في معنى ذكر احكامه في باب والله  
المقصود ههنا ان اضافته للمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد الله افرابي على المعجز في غير محض  
لكنها بمعنى من الجار والمجرور في محل النصب انه مفعول افعال في قوله من فان الجار في ذلك افضل من المفعول  
الثانيه الجار والمجرور مفعول افضل فاضل في افضل المفعول مضاف الى معموله الذي هو المجرور بعد فهو كاسم  
فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الايراد يكثر في نحو افضل من الفوم انه ابتداء زيد في الارقاء والزباد  
في افضل من مبداء هو الفوم بعد مشاركته لمعنى افضل الا انه نقصان فيجدر في مشابهة اسم الفاعل عن الصفا  
الشيء كما يجيء في باب لا يرفع فاعلا مظهر الايضاح في ثانيه لا ينصب مفعولا ويجوز ان يشبه مفعول فلا يقال ان  
الوجه بل يرفع مفعولا ويعل نصب في محل الجار والمجرور والضعف وينصب اليه الذي ينصبه الجار اما ايضا كما في عشر  
درهما نحو احسن وجهها بل ينكر قول الشاعر ملك اطلع البنية لما يولد بهما للدينه كفاؤه ولما رآه قوماً ما يكافؤ  
خير نومهم اقل من متاعى قومهم ثمرة ومنه سيبويه ان اضافته افعال التفضيل جعلت بغير مطلقا وذلك ان في  
حالة الاضافة على غير من احد هما ان يكون بعض المضاف اليه كافي فيدخل في محله في انما اضيف اليه والمفعول به انما  
مفضل للمعنى الذي وضع له المقدر للمشتق هو من على كل واحد واحد متاين به من اجزاء المضاف اليه فان زيدنا  
نولك زيد طرفا فان مفضلا في الظاهر على كل واحد من بقى منهم بعد ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لان لفظ  
جميع احرام المضاف اليه بل على ما بين من المضاف اليه بعد خروج هذا الفضل منه فلا اضافته في هذا المعنى بفقد الادم كافي  
فولك بعض الفوم وانهم وجوزهم واسمهم ولو كان بفقد من الابد الجار زيد افضل من كاجوز زيد افضل من عمر  
ولو كان بفقد من الابد الجار زيد افضل من عمر كاجوز زيد افضل من عمر ولو كان بفقد من البنية كافي في عالمه  
نوع اسم المضاف اليه مفعول على المضاف كذا كذا في صدر هذا الباب ولا يقع كافي في هذا افضل الفوم فاذا كان اضافته  
هذا المعنى كاضافة بعض الفوم فهو بفقد الادم مثل يكون محضه بدل بل يورث شيئا لا الله احسن الخالقين  
وقد اوضح اليه بخر بغير مبداء في قوله هو اوضح وهو اوضح وغير قومهم نصب على المداخ وثانيهما ان يكون افعال مفضلا  
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يهبط الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشغلا على امثال للفضل نحو  
زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغلادى افضل افراد نوع الانسان ولا اختصاص ببغلاذ فلا اضافته في لفظ  
التخصيص كما في عالم زيد ومضارع مفعول التفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بقول الادم  
ثم يقول افعال بالمعنى الاول اما ان يضيف الى المعرفه او النكره فاذا اضيف الى المعرفه لم يجز ان يكون مفرد مفعول افضل  
الرجل وافضل زيد لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اعماء الاجناس التي يقع لفظ مفرد  
على الفعل والكتب نحو البنية اطلب التجار والرجل اطلب جنسا لهذا المعنى فيقول زيد افضل الرجلين اي احد هما  
المفضل على الآخر وفضل الرجل اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضيف الى النكره فمفعول اضافته  
الى الواحد والمثنى والجمع نحو زيد افضل رجل والرجلان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فبطا ابو صاحب  
افعال والمضاف اليه افراد او ثنتين وجمعا ونحو افراد المضاف اليه وان كان صاحب فعل مثنى او مجموعا فالنوع لا يتولد  
اقل كاذم وصح اى في الاضافة حكم افضل يعنى انما اذا اضيف الى الالف فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى مجموعا  
واذا اضيف الى النكره فارد المضاف اليه مفرد او مثنى وجموعا والعلة في ذلك ان باباسفها ما كان وشرا طوا  
موصولا موضوع لا يكون جزءا من جماعة معينه بعد مجمع منه ومن امثال وكذا افعال المضاف بالمعنى الاول فيقولنا  
جزءا من حلة يخرج نحو الخوفر من افر البغال وهو سفل احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ اقبل جزء من حلة بعد  
قولنا معينه ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا ينافي في كونه افضل من مثله غير معينه من عرض الرجال  
وكذا يخرج نحو حواى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للبعين وكيف يعين واحد من حلة غير معينه  
وقولنا يخرج منه ومن امثاله يخرج نحو جود زيد احسنه ونحو قولك اى زيد احسن وجههم هذه امثاله لا يجوز  
لان زيد لا يخرج من الوجه وامثاله لا يجوز اى بعد اذ طلب اى في ردوه الا ان يفرد المضاف الى احسن اعضا  
طى اعضا زيد واى وريد بعد فاعى موضوع للبعين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل  
معين بعد على سائر اعضاها فانظر هذا لئلا يفرح زيد افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كذا بل  
زيد غير بخلاف قولك لربي اطلب النكره فذلك اى لشر هذا المعنى الترجع صاغ على الكتب وحاز افضل الرجلين

بعد من أراد أن  
فالمعنى يريد  
بعضهم الزائد  
الظرفية على كل  
واحد من بني



منه عن نيل عن غلامه واجله المصنف عن الاستدلال كل ما كان له من مقتض و كان معدوم يقال مثلك لا  
 يفعل هذا اي انت بهنقى لا تفعل وذكر المثل كذا ولو كان مقصودا لم يكن الخطاب مراداً وعند ذلك يفصل المقتضى  
 لانه متبع مع ان يكون المقتضى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعله هذا ولكن زيد يفعله لما كان  
 الاخ مقصوداً فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوه ولا اهلك ولا يحق الفساد المذكورة قال بعضهم ان في  
 هذا الجواب نظر فذلك لانه وان كان المثل متبعاً من حيث المقتضى المقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظاً مع هذا  
 المضاف لا تكون انك لا تفعل مثلي لا افعل ومثلك لا تفعل بالناو ومثلك لا تفعل ومثلك لا تفعلون ومثلك لا تفعلون اقول اذا قلنا  
 معقول المقتضى والمجوع غير عز في كلامهم كما ساء الاجناس فانه يصح اطلاقاً في المقتضى والمجوع وكذلك استعمال المجرم  
 من علان انما يثبت مجرى الموت كثر افعلي هذا لا يمنع من اكسائه المضاف معقول التائب والتائب والمجوع من المضاف  
 اليه ان حسن الاستغفار في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه انما التائب فكما من ثوبه من اللبالب اعتر  
 فاما التائب فكقولك ما مثل اخيك ولا اهلك بقولان ذلك واما الجمع فكقولك ومحبك لا يار شغف فلي واما  
 اذا انفاد الغيبة معقول الخطاب فلم يجمع الا مع حرف الخطاب نحو ما زيد بن قيس ما مثلك نقول بالخطاب كذا  
 في المشق في اخيك واسمك بقولان وفي التائب كقولك علي السلام ما رايك مثل الجنة نام طاب ما ينفذ بهم المضاف  
 اليه مقام المضاف في التذكير قال بعضهم من زبد البر بعض عليهم رضى يصدق بالرجوع السائل اي ما يرضى  
 به فقال بعضهم بالانذار به فهم مقامه في التائب ايضاً نحو فطعت الشارب فاند ملت اي فطعت به وفي الفعل  
 كقولك نعم وكه من فريه اهلكا لئلا يما ما باسنا ما اناهم فائولون فقالهم وقال التحليل بفهم مقامه في التذكير ان كان معرفة  
 اصناف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخو زيد واستضعفه سبويه قال لو كان هذا الجار هذا الصبر الطويل  
 اي مثل الطويل وهو فيج جزاً واما قولهم فضبه ولا ابا حسن لها فليعمل العلم المشتمل على جميع كالجرح في الموضوع لذلك  
 المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا البزيم وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهم جرح القيام المضاف اليه لاخر  
 مقام كقولهم وقد جعلتني من حوزة اصيما اي اامقدار مسافة اصبع وثانيها احد المضاف اليه فان كان المضاف حرفاً  
 فيه معقول النسبة كقيل وبعد في الزمان واما وخلف في المكان او مشبه به في الابهام كقيل وحسب ولم يعطف على  
 ذلك المضاف مضافاً الى ما في ذلك الحذف فانه على القيمة وبشيء الظرف غاياب وسمه افظ وعوض ومنه  
 وحسب كقيل في الظرف البزيم جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضافاً الى ما في ذلك المقتضى سواء  
 كان المضاف اولاً من اظرف المذكرة كقيل وبعداً ومن غير ما كقولهم ما من راي غارضا لئلا يرب من ذراعي جبهة الاله  
 وقوله لا لاله الا الله سابع هذا الجزء لا يبدل من المضاف اليه ثوب ولا من المضاف لان المضاف اليه كايان بما يفتقر  
 الثاني هذا على قول البزيم ومذهب سبويه ان الاول مضاف الى المجرى والظاهر الثاني مضاف الى المحقق الى انهم  
 والمقد بالاعلان لا سابع اوله انهم حرف في الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر  
 كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في ما بيننا في بنم عدي ومذهب سبويه في زيد وعمر فانهم ان خبر  
 للسبب الاول محذوف وهو مغاير له هب ههنا ومذهب البزيم انهم سبويه من الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه في السعة واما نحو بنم عدي فربما يفتقر ذلك لانه الفاصل بلفظ المضاف ومعناه مكانه  
 لا فصل وان لم يكن المضاف من الظرف المذكورة وله يعطف عليه ما ذكرنا وجب بالانثوين من المضاف اليه  
 وذلك في كل وبعض وادوموا كقولهم في ولا توبنا لاله الا مثالاً وفي بعضهم توفيق بعض درجاً واذا قطع كل وبعض عن  
 الاضافة لاكثر ابدالاً لثوب وامتاع دخول الهم فها وبعضهم حوزة وقد نصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا  
 وذلك لكونه في حوزة المذكر وان كان معزجاً لغيره لكونه بغيره وكل وقد حكم التحليل في الموت كانهن وليس بشهر  
 وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالنظر والجوارح والمجرى غير عز  
 كقولهم لما رأت سائباً ما استعجزت الله درايوم من لامها وقوله كان اصوات من ابغاط بنوا واجر ليس انفاض  
 الفرائج وبغيره ما عزجوا نحو قوله بنم على ما تشرع وقد شئت غلا فل بعد الفليس منها صدد وها وحكي ابن  
 الاعراب هو غلام انشاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما باللام القسم نحو هذا غلام والله زيد  
 لكثرة دورته في الكلام وقد جله في الشعر الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدر والمضاف اليه فاعلامه لاكثر ابدالاً  
 عامراً فاعلامهم شركائهم وهو مثل قوله فربحنا بغير حجة ربح القلوس اي مراده ونقوله نفي بذاها الحصى في  
 كل حاجه نفي للزاهم نقاد الضمير بعين عند من روى بنسب لدراهم وجر نقاد وانرا كذا الخطاء الفصل

هذا هو الوجه في ان الفعل لا يشترط ان يكون له فاعل  
فان الفعل قد يكون له فاعل وقد لا يكون له فاعل  
فان الفعل قد يكون له فاعل وقد لا يكون له فاعل  
فان الفعل قد يكون له فاعل وقد لا يكون له فاعل

بالمفعول وغيره في السعة ولا شأن ان الفصل بينهما في الضرورة بالنظر ثابت مع قلده ونحوه والفصل بينهما بالنظر في  
الشعر اعم منه بالنظر وكذا الفصل بالنظر في غير الشعر اعم منه في الشعر وهو عند بوش فباس كما مر في باب الشعر  
والفصل بغير النظر في غير الشعر اعم منه من كل مفعول كان الفاصل بينهما او غيرهما فطر اذ بان عامر ثابت بذلك ولا  
شأن ثوابا للفعل السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والمخو به الى ما قبله لم يكن  
أخوه والباء مفقودا من كانه فان كان اخوه القان ثبت وهذا بل فعلها القان للثبته به وان كان باء او عمت وان كان واو  
فلتب باء او عمت ونقح الباء للثباتين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح القان ما هو اعلم به صحيح كعم ودع ودع  
ونقح بالمخو به واخوه باء او واو قبلها ساكن كطي ودلو ومد ونحوه حتى واوي ومعنى الحاقه بالصحيح اعلم بالجر  
كالصحيح الثالث وانما احتملها لان حرف العلة يحذف انقلب به وان كان مخو به اذ ساكن ما قبله كما يحذف النطق بها اذ ساكن  
هو نفسه ولكن كارهه فانما انز ما قبله بالملك الكسر دون الضم والفتح لتساويه وهذا يجوز وهذا بل ثلثا قبله المقصود به  
وان كان الالف خفيف من الباء نقلا او لقي فلهذا ما لو ان الالف في قلبها الواو باء كاجي قوله والباء مفقودا من كانه  
بعض الباء الالف للصحيح والمخو به واما الباء الالف لغيرها فما فقودا للثباتين كما جئ وقد تقدم في باب الملك  
لنحوه في ان اصلهما السكون والفتح ويجوز حذف الباء قبلها في غير الباء ايضا كما تقدم هذا قوله وان كان اخوه  
الفا بعضا من لم يكن الاسم صحيحا ولا مخو به فلا ينج اخوه من ان يكون القان واو او باء ولا فاق ثبت في اللغة التثنية  
القصبة للثبته كانت كسماي واكشاي وجلاي ومغزاي وهذا بل يجر قبل الالف لئلا يثبت للثبته باء  
كانت لما واو ان الكسر يلزم ما قبل الباء للثبته في الصحيح والمخو به ودل وان حرف اللز من جنس الحركه ومن ثم  
ما في عن الحركه في ارب جعلوا الالف قبل الباء كالفتح قبل فتقير هال الباء ليكون كالفتح قبل واما القان للثبته  
فلم يغير هال الباء لئلا يرفع بغيره بسبب ثلثا لالف باء واما في المعقود في الرفع والفتحة الجرب ليس بعضها بعض  
لكن لا بسبب ثلثا لالف باء بل باء او بفتح الالف ايضا لكان الالباس حاصلا فان قبل فكان الواجب على هذا ان لا  
يقلب واد الجمع في جائي مسلوى باء لثلا بليس الرفع بغيره فلت بينهما في ذلك ان اصل الالف عدم القلب  
قبل الباء لثبته كما هو الفاعل للشهوره القصيرة وانما يجوز هذا بل ليلها الامر استحسان لا موجب عندهم ايضا فالله  
ترك اذا ادعى ان ليس بخلاف ثلثا الواو او الباء وسكون والهاء ما يذكر هذا الامر لظهور الالباس بغيره في بعض  
المواضع الا في انك تقول تخار ومضط في الفاعل للمفعول معا فلهذا في الشعر قبل الالف باء مع الاضافة  
الى كاف الضمير قال ابن التبري طالما عصبك وطالما عذبنا البكا لثبته في بعضنا فلهذا قوله وان كان باء ما في ان  
كان آخر الاسم باء وذلك في المقصود بخو فاض في لثبته في المجموع نصبا جزا نحو مسلي وميلتي قوله وان كان  
واو وذلك في المجموع باء او واو ان رفعوا وانما قبل الواو باء لان قبلها الضمير كما جئ في التصريف اذا جعلت الواو  
وباء وسكنت قبلها ثلثا الواو او باء وادغم اولهما في الثانية وانما به عينا كذا في اجتماع المنظرين في الضمير اي  
الذين تحذف بالادغام ثلثا قبلهما اي الواو الى الخفاء الى الباء وسهل الادغام بغيره مما لا يسكن الاوّل و  
يطلب الواو باء سوا كان ولا كطي او فاني اكسب واصلها طوي وسبق في ادغام ثلثا قبل الباء اذ كان قبل الباء الاوّل  
فخفف بفتح على حالها لثبته نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يوجد الياء  
فمن يوفون وجب قبلها كسرة في مسلي وسهل انك فربها من الآخ الذي هو محل الضمير فلهذا لم يلق في سبيل  
ومثل وايضا فانهم لما شرحوا في الخفيف في نحو مسلي بالادغام فمخو قبل الضمير كسرة بخلاف مثل وان اذ  
الى الياء فان مخو قبلها كسرة وبقيتها نحو في جمع الؤى في شبيهه فعل يفعل قوله ونقح الباء للثباتين  
بعضا وان كان قبل الباء الضمير الفا وواو او ساكن فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والمخو به وذلك  
لاجناس السالكين وهذا جوازا كما مع الالف في طرفة فافع محاي ومائل وذلك اما لان الالف اكثر مذهب من اخو  
نحوه فهو مقام الحكم من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجزاء الوصل بحرف الوقف ومع هذا فهو عند النحاة صحيح  
وجاز في لغة بعض بروجي بها الكسر مع الباء قبلها وذلك لثبته الباء بالهاء بعد الباء كما في قوله ولديكم  
ومن فلهذا جزء ما في مصرجي وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها لكان باء في قوله واما في قوله واما في  
السنه فاحي واي واما في البرز اق واي وبقول حو هني ويقال في في اكثر وفي هذا حكم الاء المستند  
عند اضافتها الى ما قبله النكح وهي باعتبار الاضافة على ضمير ضوب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى  
مضمر هو ووجه فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ما قبله النكح وهو ضمير مضمر

في مسلوى ما ذكر  
موجب للثباتين  
الجميع وهو اجل  
الواو

التي

هذا هو الوجه في ان الفعل لا يشترط ان يكون له فاعل





[illegible]

فان قيل  
والله اعلم  
بما ليس  
بالظاهر  
والله اعلم  
بما ليس  
بالظاهر

كونه فعلا وارتفاع الظرف من جهة كونه صفة وكذا ما في النواع ثم يقول الاخبار المتعددة ليس انما هو الغفور الوهيد  
الاولى وكذا للسند ان في جموع علمت زيدا عالما عالفا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فمعد صمرا ومن وما عدا ذلك  
وكذا للسند في جعل المشتق نحو جاني العلوم الازيد الاعز لا يثبت اسمائها ولا جهات اعمل بها فيدين في بدخل  
في صلا النواع ولو قال كل فان ما عراب سابعة لاجله اى عراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا ولو لم يكن فان  
فيه نظرا ايضا لان المطلوب في الحد بيان ما هيئ الشئ لا قصد حصر جميع معرنا انه ويدخل في قوله فان التثنية الثاني فما  
قوله وكذا التاكيد المذكور وعطف النسق المذكور لان كلاهما فان للنبوع كالتابع الاول وانما الكلام في عامل النواع ففيه  
تفصيل اما المصنف والثاكد وعطف البيان ففيها ثلث احوال فالسبب هو العامل فيها هو العامل في المبتوع وقال في آخر  
العامل فيها معنوي كما في البند والجذر هو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مفرد من جنس الاول وهذا  
سبب اولى لان المنسوب في المبتوع في فصل التكميل منسوب اليه مع تابعه فان الجني في جاني زيد الظرف ليس في  
فصله منسوب اليه زيد مطلقا بل الى زيد المظهر بقيد النظر فيه وكذا في جاني العلم زيد وجاني زيد نفسه فلما  
انما اوداه في النواع حكم العامل المنسوب معنوي حق صلا التابع والمبتوع معا فخرج منسوب اليه  
وكان الثاني هو الذي في المعنى كان الاولى انصاب على المنسوب عليها مع انطباع اللفظ باعتبار ما اذا نزلت جاني  
علام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني قول ليس في معنى فلم يجعل العامل بينهما معا وجعلت  
كما ذهب اليه في بعض خلافه فظاهر ان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظ كاشا في الثاني في جعل عليه  
التابع فيه ونقد في العامل في اصله ايضا فبالصلا الى امر الخفي اذا ما كان العمل بالظاهر الجلي اما ان يدل في آخر  
والثاني في الفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مفرد من جنس الاول اسند لا بالعباس والتماع اما النواع  
فتكون نوعا يجعلان بكسر الهمزة من غير ذلك من الاكبر والاشعار واما العباس فلو كان مستفلا ومقصودا  
بالذكر وكذا لو شطر مطاوعة للبدل منه فربما وانكر والجواز عن الاول ان يكونهم الجواز والجذر بدل من الجواز  
والجذر هو العامل وهو جعلنا غير مكنز وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن الجذر وحده بل من الجذر وكنتم هذا بدل  
الاشمال لان الجواز والجذر ليس بمشغل على الجواز والجذر بل بيب مشغل على الكافر فكذلك قوله في الذي استضعفوا  
لمن من منهم من من بعض الذين استضعفوا فلاننا لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جازيهم ان يجعلوه كانه  
ويجوز بدل الاشمال النظر الى الجذر ولا يكون في اللفظ في البدل من العوامل اخرى كما يكون كعض جوف الجذر والجواز  
عن العباس ان استغلال التثنية وكونه مقصودا بوجه فان بان العامل هو الاول لا مفردا ولا في النواع ان كانت انط  
فكان العامل لا يعمل في الاول لم يباشر بل علم في الثاني ومذهب سبب هو المبرر والتسليم في الترخي في المص  
ان العامل في البدل هو العامل في البدل ان النواع في حكم الظاهر فكان عامل الاول باشر في هذا وسفر  
في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل في حكمه فها ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلث احوال فالسبب  
العامل في العطف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشمري وابن جني في سلا الضاع ان العامل  
في الثاني مفرد من جنس الاول كقولك بازيد وعمرو واخول لا بدليل فيه اذ علة البناء في الثاني ونوعه موضع الكاف كالمعطوف  
عليه مع عدم البناء المانع كما كان في بازيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لا ممتنع مما عتبه نحو لشد المقتضى  
للبناء فلما ارفع المانع صار كقولنا في لشد باشر في النواع لان نقدر لا نحو فاخول واستدل ايضا بقوله فقام زيد وعمر  
وبدل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواز ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير  
والقلب بلفظ الواحد والمراد ههنا القيام باكثر من قولك وعمرو وكذا لا يجز في قام زيد وعمرو اذ هو مفرد  
للقيام الاصلح للقلب والكثير فقام الزيد بان القيام الزيد بن في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل  
مفردا لوجب تعدد الغلام في جاني غلام زيد وعمرو وهو محتمل لكان معنى كل شاة ومختلفا بدمهم كل شاة  
بدمهم وكل شاة بدمهم والراوية معا بدمهم وايضا الجذر بازيد والحارث ولم يجز ما زيد فانما لا عمر فعلا  
وليس زيد ولا عمر فهاهنا لا يجوز نقدر ما وليس بعدا وايضا الجذر زيد ضوت عمرو واخاه اذ يعني خبر  
السند لا يلزم مع كون جملته وقال بعضنا في العامل جوف العطف بالتأني وهو بعيد لعدم لزوم لاحل العطفين  
كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز اوفى على المبتوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني  
غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيها هو الاول هذا وانما قدم المص التثنية على سائر النواع لكون  
استعماله اكثر قوله التثنية تابع بدل على معنوي في مبنوع مطلقا فان في شرح الفضل المصنف نظا في اعتبار

الكلية

كذلك في  
مؤلفين في تاريخ  
لن كان في التاريخ  
في جوف التاريخ  
وغيره في التاريخ  
والخلف في التاريخ  
والصاحب في التاريخ  
وقيل في التاريخ  
عنه في التاريخ  
وغيره في التاريخ  
في تاريخه في التاريخ  
الناحية في التاريخ

في تاريخه

العدد أو اسماء  
مضافا إليها  
المجاريون على  
الحال وأنها  
المتعينون

عام وضار والراد والعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جوى نابعا اولا فبذلك يخرج المبدأ والحال فيكون زيدا فاما وجلا  
زيدا كما ذكرنا فقال انهما وصفان ويعني بالخاص مابعد معنى الوصفية فاذا جوى نابعا نحو جاني رجل ضارب فاحدا العام  
مادل على ذات بلعبا بمعنى هو المفعول وبذلك يفسد جانا باسمه اولا والاولو المكان والزمان اذ المقتل مثلا والعل ذات و  
هو الموضع باعتبار معنى وهو المقتل هو المفعول من وضع هذا اللفظ على ما تفرع سأل نفسه فقال ان اسمه الاجناس  
كلها يدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات فان وجلا موضوع لذات اعيا والذات كونه والانسانة قول والجواب  
ان اخرنا نعين مثله بقولنا هو المفعول فان اسماء الاجناس المفعول بها الذات والصفات المفعول بها المعنى لا دلالة  
لها على ذات بل منع فلا موضع اى الاسم والصفات ويقول ان اريد بقولك في اسماء الاجناس ان المفعول بها الذات وجلا  
من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بالاضاف وان اورد ان المعنى الثاني  
سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا يقع لان الصفات ايضا اذا ذكرها مجردة من متبوعاتها لا بد منها من  
الذات على الذات مع المعنى المتعلق بها كما اذا ذكرها مع متبوعاتها كما بد فيها من الذات على الذات مع المعنى المتعلق  
بها وكذا اذا ذكرها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذنوب ولا شان ان معنى ذنوب ومعنى ضارب معنى فلك الذات  
وكذا مضروب وحسن ولوله بدل على المعنى لكان الضيف هو الحائث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات  
ان المفعول بها المعنى لا الذات مناض لقولك في هذا الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل الوضع  
على الذات مع ان المفعول بها المعنى فانما هو ابد لا لا اللفظ على شئ الا مع الفقد بذلك اللفظ لان لا الشئ وان قال  
الراد بالصدق الفقد الا هم فان موضوعا وان دل على ذلك ان المفعول الا هم بالبحث الفهم بالذات الصفة التي جعلها  
هذا اللفظ فلان ان منع ان المفعول الا هم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب من رب فلم يضع  
منه هذه الصفة المختصة لا دلالة على ذات بقوم هذا المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فان موضوع ذات  
مطلق يقع عليها الضرب والحسن فالوصف الخاص يادع على معنى في متبوعه مطلقا فدل فابع بدخل جميع  
التوابع ويخرج عن خبر المبدأ والمفعول الثاني فاذا ذكرنا هذا المثال ونقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنده ما سواه  
فلك بدخله ايدل على قولك ان يخرج زيد على قولك ايدل على معنى في متبوعه او مفعوله لكان ايدل دخول نحو مرث  
وجل فاما ايدل فانه نقول اما خرج ايدل وعطف اليان وعطف الشئ والافعال التي هو كسر اللفظ ومعنى  
فظاهر وانما التاكيد للمفيد للاشارة فادخل في هذا الحد اذكلم فجانى القول كلامه يدل على القول الذي في القول فان  
قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصفان لا يفهم من التوابع والقول يفهم من القول وكذا لفظي الزيدان كلاهما  
في جوابي ان ذكر هذا الشرط لم يرد ذلك مع انه يلزم من ان يكون واحد واثنين في توليد معنى فغير واحد واثنين  
نفسا قول مطلقا فاصحاب الخواص الخواص في قولك غريب زيدا محمدا فان مجرد ادا على معنى في زيد لكن مطلقا بل فبدا  
على ان يقول قولنا من الخواص الخواص عن الحد بقوله بايع وزعمه لا تليش باعرب سابع من جهة واحد وهذا لا بعد لوحدها  
لوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفها سواء استعمل بايعا ادا بان نقول هو اسم وضع والاعلى معنى غير التحويل  
صاحبه معنى النية لكل ما يخص صاحبه قولنا اسم يخرج الحمل لا السبنة والفعلة وان سمي وقومها بانها نابعا  
نحو جاني رجل جلايوه وابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدة في نحو جاني رجال ثلاثة لان وضع المخرج العدة  
لكذا سأل الفيلسوف نحو عدى ذنب رطل ويخرج اسماء الاجناس سوله وضعت صفات نحو رجل اسد لا نحو زيد اسد  
انها اولان دل على ما ان لكها اليه كذلك كبحسب الوضع وكذا يخرج نحو قوم وعدل في رجل قوم وعدل لانه ليس الوضع  
لا بدخل الصفات العامة بل بدخل في هذا الصفة الخاصة كما جى فقال ان اسد وسموم في رجل اسد ورجل سموم  
لكنها نحو ايدل تارة ايدل لا لا سلفهم وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للمعقول فان نحو نفسه لا  
دل على معنى في شئ بل يدلف نفس متبوعه وقولنا غير التحويل يخرج الفاظ التحويل في التوكيد نحو كذا لها وكذا واجمع  
ملاد فانه وجلاي القوم نلتهم عند التبيين كاتمة الحال اذ ذلك يدل على التحويل وصاحبه اى جميعهم او اجمعهم  
ولولا وصاحبه يخرج المصاد ويعدل اسماء الزمان والمكان والادولنا صاحبه النية يخرج هذه الاسماء لانها لا موضع  
بمحذو النية لغيرها بل لوجوه صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب وكليس ذلك من حيث الوضع كحال في  
مرث ورجل حماد وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يقع ان تلحق بالوضع اسماء المفعول  
على معنى في نحو هذا الرجل وابنه الشريف ومع هذا نقول اسماء الصفات عامة فكذلك يخرج اسماء الاشياء كخوصصة  
بعض اوصوفات وبدخل في قولنا معنى النية الحال وقيل المبدأ وغير ذلك في نحو جاني زيد ولا يكونا



الملك محمد السادس  
ملك المغرب

مَجْلَدُ الثَّوَالِثِ

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

والاصول  
تكون  
محضاً

محضاً



لفظا بمعنى خشن فلا يجوز في العلم ما يحسن بعد الله مثلك وكون الوصف مما يشع جملته مضافا للموصوف كما  
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالمثل شبهه بل لأنك تفرد فيه على خلاف الالف واللام نحو بالمثل الشبه بل ولا  
يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرية للمضارع لا تقول بالمثل فل ولا بالمثل ابوه فإلم ذلك لأن اللام  
في الوصف مقدرة لطباق الموصوف تفرد بها وأما تأخذ اللام في الاسم نحو تخونك منك ومثلك أو في المضارع فلا يجوز  
يقول ويخون وقال ابن مالك خبر منك ومثلك بدل لاصفة وتوكرو ولم يمتصه فلما انشطر الفصحى في الضمة والفتحة جعل  
به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الترتيل انضافا للموصوف والموصول بمضون الضمة  
والضمة فيحصل لهما مجازا في الاضافة تخصص ونعرب فلو قلت مررت برجل فام عمر لم يكن الترتيل متصفا بام عمر  
في راء وقد يحذف الضمة كما في خبر البلد وقد يقع الظاهر صفة لكونها حكيمة يقول مخدوف هو الالف في الحذف  
كقولهم جاءه وبعثني هل رأيت الفتي فطأى بمد في مقول عنه هذا القول كما يقع حال محذوف زيد انصرف واخذ  
اي مقولا في حذ هذا القول ومفعولا فانها في باب خلق نحو وجدنا الناس اخر يهمل فوكرو ونوصف بحال الموصوف حال  
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلام فلا بد بل بغيره الاعراب والتعريف والتشكيك والافراد والتفني والتجمع والذات والفاعل  
والثاني بغيره الحمد والاول وفي الباء كالفصل قوله حال للموصوف الجار والمجرور في عمل الترفع فاعل بوصف اي يجعل  
حال الموصوف اي هبته وصفه وهو الكثر في رجل فام ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك  
الشيء ليشتره منزلة حال نحو رجل مصري حمراء فحصلوا للفتاة بذلك وهذا السبيل ان كان منونا نحو عرجي على اذنه  
ورغا ونضابا جريا بالاضافة فيه بغيره مررت برجل ضارب ابوه زيد وضارب ابوه زيد ولا يكون اذنه اسماء الفاعل  
والمفعول الناصبين للمفعول به ما يبين ان الفاعل من اتهم لا يصبان مفعولا به بمحق الى الحق ان كان مضافا في  
يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة في حال مضافة الى فاعلها نحو رجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها  
وعلى الضمة اما ان يكون ماضيا او متصرفا فالماضي لا يرفع المضاف الى الفاعل نحو رجل فام الغلام ولا يرفع لاضافة  
الى مفعوله ولا يجوز ماضيا الى الفاعل المعطوف الى الفاعل لانك ان اضفت الى الفاعل لا ذكر للمفعول به نحو رجل  
ضارب الغلام التبرير لفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل يتبين ان تكذب المفعول به لم يجز ايضا لان اسم  
الفاعل الماضى يصب مفعولا به وان اضفت الى المفعول به فلا يبين من ذكر الفاعل بعد مررت نحو زيد ضارب  
عمر غلام امس وزيد ضارب غلام عرجا ودلوله يذكر لكن اسم الفاعل غير سبقي يرفع بالاضافة لا مضاف  
الى غير مفعول وان لم يكن التسوية اشياء جازا عند سبويه ان يثبت مطلقا كما في المتن سواء كان حالا او مستقبلا  
نحو رجل ضارب غلام زيد لا يخلو وسواء كان علاجا وهو ما كان نحو ساري كذا ضارب الفاعل او غير علاج كالعالم  
والعارف والمخاطب والملائكة قال أبو بكر لا يجوز من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجزى فيصحب على الحال وان كان عن  
نكرة سواء كان عارضا او مخمورا برجل ضارب عمر وزيد بخلافه وهو ان الزم سبويه نحو زيد على الحال مع  
كونه معرفة لان المانع عدم من اجله على الاول لاضافة ليعني ان يجوز زيد ان يضارب لاشغل غلام نصب الضارب  
على الحال واما نصبه فنحو زيد بالخاطه راء في كماله لا يركب ان يثبت بضامة الضمير كانه مضاف الى المضاف  
الضمير في حال الضمير انه مفعول كما في الضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند سبويه يجزى في قدر علاج  
كان او اعلان يكون هو لرفع بعد جملة المتصرف للترك نحو مررت برجل ضارب عمر وسبويه يوافق في جواز  
النصب في الاول والرفع في الثاني بخلافه في وجهها مستشهدا بقوله ابن مناد وظن من خلل السور باعني  
مرضى مخاذهما الشفاه صحاح واسم الفاعل ههنا لا للاطلاق في حكمه كالحال والمستقبل كما في باب الضافة قال  
والترابة في نظرها البحر واقتيد عرجي العراييت العصا وتركته برقت عال في لفظه برفع في خاطره بليوت  
ان يحمل فاعله على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان علاجا جيبه فاعله على الابتداء لا كان او مستقبلا واما غير العلاج  
فن كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب لئلا يرفع وسبويه يرفع بامراضه الوجوب  
في الجواز ولم يها سبويه ولا يحسن لهما عند ذلك انه قال المضاف ضافة لفظية كالمتون عند العرب وعند  
القهاء والمتون سبيلها كان او غير نحو جبر على الاول علاجا كان او حالا كان او مستقبلا فكذلك ينبغي ان يكون  
المضاف المتون تفرد به ولا سبقيه لاضافة عارض لا يجاب لرفع وان نصب ما يجاب احداهما لا موجب حكم هذا كما اذا  
اروت اعمال اسم الفاعل على الفعل اما اذ ورد ذلك وجعلنا اسماء فليبر فيه الترفع على حال نحو مررت برجل فام  
رجل اي صاحب ملازمه رجل جعلت ملازمته منزلة ما لم يؤخذ من الفعل لا يجعل صاحبه كذا فاعله ههنا

عمر ووجه فلان تحت  
وأذا قلت قام عمر  
في دار صاد الرجل  
منصفاً بقيام

أَلَمْ يَكُنْ

[illegible]

مضامین الفیاض  
فی بیاض حیات  
فی بیاض حیات

٢  
 قد نفعني كلامك ان اكون  
 بعمل الخير اذ اكون  
 في العمل  
 فكل ان شاء الله بعد ما  
 رست على حمارك  
 غلام من بني علي  
 الفاضل الرضوي غفر  
 له  
 وغفر له  
 لعل من كان في  
 عدم جوارحه  
 وحقائق

عمره و هو مصلح  
ان يكون مصلح  
للمسكونه الذي هو  
سليم اذا اختلف  
في خلافه  
و هو الذي  
هو الذي

بِقَوْلِ

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

مجلس علمائے ہند



فیضان اللہ عز و جل

والأصل في وصف المعارف ان يكون للوضع ونوضع الواجب محصل الحاصل وأما الوصف للمفرد للحد والذم فلم يستعمل كثيراً ما استعمل فيه ما هو الأصل في وصف المعارف وأما وصف الغائب أما أن مفسره في الأغلب يقتضي تضاد بسببه وأما غير جماع إلى الوضوح المطلوب وفي وصف المعارف في الأغلب إنما على المنكر والمخاطب لأنه من جنسهما وإنما لا يوصف فلما يحتمل أن للموصوف في المعارف بذخا أن يكون احضار وسواها لا احضار من المضمرة لا حتى يقع صفه فقول بعضهم لا يرفع صفه لأنه لا يدل على معنى به نظر زهوبيل على ما يدل عليه مفسره فلو يقع إلى الال معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لذلك ايضا عليه فكذلك زيدكم في مواجاة الكسائي وصف خبر الغائب نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وتوكل مرتب به للسكنى والمجهول ونحوه مثله على البذل ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف المضمرة لأنه يبين ذلك بقوله بعد والوصف احضار وسواها فانه لا يقع احضار من المضمرة لا مساواة موله والموصوف احضار وسوا من ثم لم يوصف ذو الالام الا بمثله او بلصافه لا بمثله أقول بذخا ولا أن تعرف أن ليس مرادهم بهذا انه بذخا أن يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الاخر اذ لا غلما بطلان على لفظ الصفة وسواها وان هذا لا ينظر في المعارف ولا في النكران أما في المعارف فانت تقول جازا في المعارف اعاقل وهذا اجل ولقبنا النقي العجب أما في النكران فانت تقول رأيت شيئا أبصرت وهذا ذات فلهذا هو واجبه الوجوب بل مرادهم ان المعارف لا تحجب اعيان المضمرة ان لا اعلام والبهائم وذو الالام والمضاف إلى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف منها الا أن يكون للموصوف احضار أي عرف من صفته ومثله لا تعريف فقول الرجل العاقل الثالث فيه وان كان احضار من الأول من جهة مدلول اللفظ الا انها من جهة التعريف الظاري على ما لوصلها الوضوحين مساويان وفي قولك هذا الرجل فلفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يتعارف بوضع وحالهما في مشار إلى لكن التعريف لا يشاري سوى من تعريف ذي الالام كإيجي فلفظ هذا يخص فلفظ الموصوف احضار وسواها لا يعرف فليعلم ان تعرف من ارباب المعارف فيكون بعضها أقوى من بعض حتى يبين على الارض فلفظ الموصوف احضار وسواها لا يقول عن سببويه وعليه جمهور النحاة ان عرفها المضمرة ثم الاعلان ثم الاشارة ثم المعرفة بالالام والموصولات وتكون المنكر والمخاطب عرفها المعارف فظاهر أما الغائب فالان احتجابه إلى لفظ بضم ج جعله بمنزلة وضع اليد وأما كان العلم وأعرف احضار من اسم الاشارة لأن مدلول العلم ذات معنية مخصوصه عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع أي ذات معنية كانت وتجبذه إلى المستعمل بأن يعرفه في الاشارة المحسنة فكثير ما يقع اليبس في المشار إليها اشارة حسنة لذلك كان أكثر الاسماء الاشارة موصوفة كالعلم ولهذا يفضل بين اسم الاشارة وصفه لشدته احتجابه إليه وأما كان اسم الاشارة احضار وعرف من التعريف بالالام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقاب مقادير مدلول ذي الالام يعرف بالفالين وان العين فالجميع فيه معرفة بالعين والقاب احضار مما يعرف بالحد ما وضعه تعرفه ذي الالام يستعمل بمعنى النكر نحو قوله تعالى انظر الى الذب كإيجي في باب المعرفة والنكر والموصول كذا في الالام وأما المضاف إلى احد الاربعه فمعرفة مثل تعريفه المضاف إليه سواء لا يكتسب التعريف منه هذا عند سببويه وأما عند البلزقي فان تعريفه المضاف انقص من تعريفه المضاف إليه لا يكتسب منه ولذا يوصف المضاف إلى المضمرة ولا يوصف المضمرة فندع نحو النظر في قولك رأيت غلام الرجل لظريف بدل لا صفة وعند سببويه هو وصف لغلام ومذهب الكوفيين ان اعرف العلم ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو الالام والعلم نظار إلى ان العلم حين وضع له بقصدية الالام مدلول واحد معين بحيث لا يشارك في اسم ما نال له وان انفق مشاركة فوضع فان يتطرق سؤال المعارف كإيجي في باب المعارف وعديان كبش ان الأول المضمرة ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو الالام ثم الموصول وعديان السراج عرفه باسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقاب ثم المضمرة ثم العلم ثم ذو الالام وقال في مالك اعرفها صاحب المنكر ثم العلم الخاص إلى الله لم يقع له مشاركة وصبر المخاطب جعله في درجة ثم جعل الغائب انتم من بينهم أي الذي لا يشبهه مفسره ثم المشابه والمناوئ ثم الموصول وذو الالام والمضاف بحسب المضاف إليها قول المشهور والذي عليه الجمهور فاذن في ذلك فان وجدت الاختصاص مذهبنا فاعلم ان احضار فهو يدل عند صاحب ذلك المذهب على صفة فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عديان السراج صفة عند غيره وعليه نفس وأما لو كان يكون النعت احص من المعنوق لان الحكم يقتضي ان يبد المنكر بما هو احضار فان اكتفى بالمخاطب فلا ولم يلجأ إلى الميت فلا زاد عليه من النعت ما زاد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعا إلى التفصيل بيننا على مذهب سببويه

[illegible]

موصوفان و نفع

٩  
 تكونه الرشد والقدرة  
 على العمل والخلق  
 وهو على ما  
 الايام وعظم  
 في الغضب  
 على انه لم  
 منها وقد بالصد  
 واحدة لانها

المعارف

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة



في العالمين  
في باب الفاء ع  
فقد مكنته فاز ع  
وازدنجد والرؤف  
المالك

منزل



عبدالحق صاحب

وَعِدَةُ الْكَلَامِ

لم يفتح على هؤلاء مجاز في نسبة الفعل اليه

قال المصنف في الملوك  
ان من ملوك بني العباس  
تاجع جسطيه ومن تبعه  
العهدة وليس يعطى  
المتقين والارضية  
فكان عليه في الملوك  
صن ذوال العاصم  
من السنة بالمعروف  
فيها من العباد  
١٢

[illegible]

عامة

ف  
على القضاء

يُجْزَلُ

فهنا

العاقل

والأمر معلوم كانه قولاً بطل بين زيد اذ لو كان ان يكون هناك يدين بين بالنسبة الى زيد وحده وبين غيره بالنسبة  
الى الخاطب وحده لان البينة امر يقضي طرفين فصرنا ان تكون في الثاني لغيره فصرنا ان البينة بخلافه غلامك وعلما  
زيد رأت زيد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز لو فهم فرسيزه والى على المقصود فان قلت فاقول بعد اعاده  
الخاص ان يقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام يقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام يقول الجار والمجرور  
القول بالثاني اولى وذلك لان القول برفق نحو المال يفي ويتبين منعين اذ لا معنى للضاف الثاني كما مر فلا يمكن  
عطف للضافين لفساد المعنى في تخوم ريث يك ويدين وان امكن ان يكون للماء الثاني فيه معقولاً يمكن ان يكون  
استوقف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستئناف للماء الثانية معنى ولو يمكن ذلك في بين الثانية الا انما  
لما عرفنا ان الماء الثانية مجزئاً ليشل الغرض الذي جلب له بين الثانية بهينه وجب التحكم بكون الجار والمجرور عطف على  
المجرورهما خارجاً عن مسئلة بين فاذا انظر بهذا قلنا ان نقول المعطوف مجرد مع نكر والعامل بما كان مجزئاً به فلا يكون  
اعنى والعامل الاول لان وجود الثاني لا يرفع لفظي هو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا انا زيدا جز  
بالاضافة لا الامام الظاهر والا واما ان يجعل جزءه على العامل المكرر اذ ينس باطن من المجرور في الثانية نحو قوله زيد فاعلم ان  
مع زباد فهو هذا الذي ذكرنا اعنى لزوم اعاده الجار في حال السعة والاخبار ما ذهب الى صريته ويجوز عندهم تركها  
اضطراراً لقوله فالهم فرسيزه تكونوا ولشبهتها فاذهب فانك والاهام من عجز اجازاً لكونه في ذلك الاعادة في حال السعة  
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها الا الضمور وحامله عليه ولا خلاف معها وبقوله قد كسا القوم براء ولا تضام بالجر  
في فراء همز واجب بان الهاء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل في افعال الاخبار الا في نحو  
الله ليعان وايضاً لو ظهر الجار في الفعل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للضم لانه يكون اذن ضم السؤال لان  
واقتوا الله الذي شالون وفيه السؤال لا يكون الا مع الهاء كما يجيء والنظام ان همز جواز ذلك بناء على مذهب  
الكويتين لا نكوفي ولا سلم واذا انظر ان السبع وذهب الجري وحده الى جواز العطف على الجار والمجرور المتصل بلا اعاده  
الجار بعد تأكيد انهم المتصل المرفوع تخوم ريث يك ودين فها على العطف على القسم المتصل المرفوع وليس  
بشيء لانه لا يجمع ذلك مع ان تأكيد الجار في المرفوع خلاف في العباس واعادة الجار قريب وحقق فان قيل كيف جاز  
تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاني كلهم والابدال منه نحو عجمي جانيك من غير شرط فاعلم ان التأكيد بالمفصل  
وجاز ايضاً تأكيد القسم الجار والمجرور تخوم ريث يك فيفسك والابدال منه نحو عجمي ذلك جانيك من غير اعادة الجار والمجرور  
العطف في الاول لا بعد التأكيد بالمفصل في الثاني الا مع اعادة الجار فالحجبان ان التأكيد والبدل ليسا باجتناب  
منفصلين عن متبوعهما اللفظ ولا معقولاً تام معنى فالن البدل في الغالب ما كل المنوع وبعضه او متعلقه  
واللفظ قبله فاعاد والتأكيد عين للتوكيد واما لفظا فانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف في عطف النسق  
فلم يكر جري ما هو كجري من متبوعه على ما هو كجري من عامل لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما  
كالجري متماثله فاما عطف النسق في فصل عن متبوعه لفظاً بحرف العطف ومعنى من حيث ان العطف في الغالب  
غير المعطوف عليه فانك جري ما هو مستقل كالجري من متبوعه على ما هو كجري متماثله لالتوافق التابع والمتبوع  
فان قلت فاعلم ان الحكم على هذا الوجه في جميع التأكيد اذ كل ما منفصل بمتبوعاتها كما قلت وله افع والنسق والبعز  
بتأكيد متبوعها الذي هو مرفوع منفصل ولا بالمفصل لعل التأكيد ذلك لعل اخرى وذلك لانه النفس  
والعين كثيراً ما يلبان ويغمان غير تأكيد تحوطت نفس فلان ولغيت عينه فلو لم يؤكد معها اولاً بالمفصل لا ليس  
انفاً عللاً اذا كان غائباً واعاينته بالتأكيد فزيد جاني نفسه وهذا جاني نفسي هاتم لم يلزم الحكم في اللفظ مع انهما  
بارزة نحو جانيك نفسك وان لم يلباس واما كل واجمع فلا يلباس بالفاعل في نحو الكتاب قري كل لان كلا  
لا يلبس العوازل الظاهر اصلاً فلا نقول جاني كلهم ولا قلت كلهم ولا مررت بكلمة لم يلبس مثل انما لان  
العامل معنوي كما هو مذهب الجوهري ولا ان مرئياً الثاني اعني خبر المبتدأ كما خذنا في اول الكتاب هذا وقولنا  
المصدر اخذنا من النفس والعين فقدم تأكيد مؤكدها بالمفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجري ما هو كالجري بال  
لان النفس يستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيد وهذا العلة بطل عليه في قولهم مررت بك فيفسك فاكاد  
ما ند منه قوله في المعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقا ثم افانما لا ذاهب عمر الا ان  
وانما ان الذي يظهر فيضرب زيد لان باب لا تهاهه السبيلة لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه  
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب شوق للمعطوف حتى لا يجوز عطف العرفه على نكر والعكس عطف



العرب على المشتق والعكس وعطف المفرد على المجموع وبالعكس بل انما يدان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر  
 الى ما قبله بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما ان الهم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كون جملة ذات ضمير عائد  
 اليه لكونه صلة لزم مثله المعطوف وكذا اذا انقضى ما قبله كونه نكرة كقولك والجمعة مائة وكون المعطوف  
 كذا كان فلذا ضعف اولها لانه الجمان وعبد هما ونقول في رب شاه ونحوه ان المعطوف نكرة كما يجب في باب العمل  
 وكان يجب على الاصل للمقدم ان لا يجوز بان يد والجملة ان لا يجوز للمعطوف عليه عن الهم بالنظر الى ما كان  
 المكمرة هو اجتماع الهم وحرف النداء وله وجهان حال كون الهم في المعطوف جاز كانه باينها التجريل وان وجب المعطوف  
 عليه حكم بالنظر الى ضمير والى غيره معاوجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا يجب ان ياء الهم  
 المعطوف في بانيد وعرفان ضم النادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معروفا وكان يجب بنام المعطوف على  
 هذا الاصل في التجريل واخرى كانه انما له لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التجرير وان لم يكن حال المعطوف في  
 نفسه كما للمعطوف عليه لوجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلهاذا لم يصح المعطوف في بانيد وعبد لانه ان  
 تتم النادى ليس كحرف النداء فليست له تلك كونه مفردا معروفا فلذا وكذا لو نصب المعطوف في الاخرى وجب ولا زيد  
 عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى الاول فابل النصب هو المنكسر المضاف والمضارع لا بالنظر الى واحد هانقول  
 يجوز عطف الخبر الجملة على المشتق نحو زيد اخو رجل نطعم وذلك لان الضمير في المشتق الواقع دخل اوجب كون الخبر  
 فقط اذ خبر الجملة لا يفرض ايضا عن الضمير اذ كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كون مشتقا اذ خبر المشتق لا  
 بذله من ضمير غيره او معمولة فالقصد ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو عطف المعطوف عليه جازها ما مضاهى قوله  
 ومن لم يجز في ما قبله بقاء اولها وما كانا ناهيا عن الازع وذلك لا سيما لوجب لقولك بقاء اولها فاما الضمير لكونه خبرا  
 مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عرو لان الضمير يجب للمعطوف عليه  
 بالنظر الى كون خبرا ويكون مشتقا والمعطوف مشتق مثله في الضمير ذاهب عرو فان قلت يجوز ولا ذاهب عرو على عطف  
 الاسم والخبر على الاسم والخبر ذلك ليس علة في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في قوله  
 مقدم على الخبر فاعرف ما قبله بقاء اولها فاما الضمير في قوله عطف على الخبر فاعرف ما قبله بقاء اولها فاما الضمير في قوله عطف  
 ان لم يكن في عطفه ضمير ليعلم ان المعطوف حلا على المشتق لان المعطوف لا عطفه بقاء اولها فاما الضمير في قوله عطف  
 وذلك لان الضمير للسكن المشتق في عطفه راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني بقاء اولها فاما الضمير في قوله عطف  
 الى الموصوف وكذا قولك رجل حسن جارية لا يمتنع ان يمتنع بقاء اولها فاما الضمير في قوله عطف الى الموصوف  
 زيد الذباب جواب عن سؤال مفيد وهو ان قال انما اذا خبر عن الذباب في قولك بطير الذباب في قوله عطف  
 الذي نظير في غرضه بالذباب لقولك بعضه بد عطف على بطير الذي هو صلة فوجب ان يكون ضمير كمال  
 في المعطوف عليه وهو حاله من فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالانقلاب والسلب بان هانق الفاء للتبعية لا للعطف  
 كلامنا في المعطوف هذا الذي قاله الفراء والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كجملة المثال  
 الضمير والصفة لا عطف على جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معي يكون مضمونها بعد مضمون الاول  
 او غير منجز او غير ذلك جاز في جملة الجملين عن الضمير الى رابط اكفأ في اخذها التي هي كجزئها سوله كان مضمون  
 الاولى سبيل الضمير الثانية كانت مسئلة الذباب الى كما نقول بخبر اعني زيدا جاز في فغرت الشمس الذي جاء  
 فغرت الشمس زيد لان العطف الذي تعقب بجمعه غريب الشمس زيد ويقول خبر عن الشمس التي جاز في  
 فغرت الشمس ولو لم يجز في نسبته للغرب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان  
 من اخذنا فنقول الذي جاز في غرت الشمس زيد انما هو خبر عن جاز في غرت الشمس زيد وكذا التي جاء  
 زيد فغرت الشمس الذي جاء فغرت الشمس زيد لان العطف الذي تعقب بجمعه غريب الشمس زيد فغرت الشمس  
 وكذا نقول في خبر البسلة ان زيد فغرت الشمس زيد غرت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما نطق على  
 الضمير الى رابط الجملة التي يلزمها الضمير اذ خبر عن خبره وعرف او يعطف خبرا على بعض جاز في اخذها  
 الاول من الضمير كحال من خبر زيد خبره وعرفا وياه وانما يلا ذلك لان خبرا الجملة للذكر في ضمير اذ المعطوف  
 المفرد كجزء المعطوف عليه لا لاجل عدم الاستغناء فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وتم دخلت من حيث  
 العطف بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كحال خبرا فيا كفي بالضمير في احد هانق ان لم يكن

في قوله  
 عطف على  
 والضمير  
 والخبر  
 عطف على  
 على قوله  
 من عدم  
 في قوله



الجمل المعلوم متعلق بمضوى بالمعطوف عليه نحو الذي قام وصعدت هند زيد لم يجز إلا أن تعلق المضمون  
 بالمضمون معنى فيقول الذي قام وصعدت هند في تلك الحال زيد والذي زيد الجمل ولا يزالنا والذي يقوم  
 الضمير ولا يتغير انت لأن الاقتران معلوم من قرينة الحال وإذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لأن الواو  
 المطبق الجمل لا ولا لا يفر على الاقتران وغيره كما كان في الفقه وتم تعلق مضوى بين المصنوعين هذا وقولك هذا لغت  
 زيدا واما جازا فاما جازا الواو الفاعل مقام الواو الفاعل أو الواو المفعول لا يجز جازا لأن الاجتماع ليس حاصل  
 مع الفاعل وتم واد فحاصل الجمل فعل وليس بشئ لأن العامل ليس بمفعول المعطوف كما بين في هذا التامع  
 ولو سلمنا انهما جازت على ما ذكرنا لأن الجمل الثاني مع الفاعل أو المفعول معنويا بالاولى وأما ان حركت بالفعل الثاني  
 مع الواو فتجوز ذلك حيث عركا وكسرهما فانه فصلت بالتركيب لما أكد جازت المسئلة وان قصدت الاستسناد  
 استندت الاولى لجمل الجمل الثاني عن القصص فله واذ اعطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للعلم الا في نحو  
 الذي زيد واهجر عمرو خلافا لسيبويه معنى فويل المعطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معولين مختلفين  
 كانا في الاعراب كالمتصوب والمرفوع ومقتضيين كالمتصوبين على معولي عاملين مختلفين تجوز زيد ان يرفع عمرا  
 ويكر اخوه عطف مختلف الاعراب ولا يعطف للمعولان على عاملين بل على معولين هما فلهذا القول منهم على حذف النصب  
 واما عطف المتعولين متعولين كانا مختلفين على معولي عامل واحد فلا يرفع نحو زيد وعمرا ويكر اخا لداو  
 خلقت زيدنا فلو عرنا فاعطى علم زيد وعمرا ويكر اخا لداو وبشر خلافا لذكرنا ذلك لأن حرفا العطف كالعامل  
 ولا يعولان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كامل يعمل عليا او ثلثا وكذا علم ان الاختصاص بين العطف  
 على عاملين مختلفين مطاوعا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجزؤ نحو دخل زيد الى عمرو ويكر اخا لداو  
 لا يجوز اجماعا منهم من جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اجماعا من جوز فللم فصل بين العاطف الذي هو كالمجرور  
 وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهاذا والعطف على عاملين وليس له كجزء من المصروف من قوله لا يجز بعض الواو  
 مطاوعا فان كلهم الجمل على المتع فماد كذا لداو فان والى المجرور في المسئلة المذكورة وحرف العطف نحو الذي لداو زيد  
 والجرم عمرو وليجوز الاختصاص على ما نقل عنه الجزئي وغيره لأن المانع عندنا انما كان هو الفصل بين العاطف الذي  
 هو كالمجرور وبين المجرور ولا يجوز انما يجوز الفصل بين المجرور والمجرور والمانع بانه المجرور للعاطف فلهاذا  
 جوز الاختصاص ما زيد بتمامه ولا فاعل عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف  
 حرف العطف عن كونهم منزلة عاملين مختلفين فتقو فويل من مالى الفز ويجوز ان لا يرفع ولا يجوز اجماعا على الاسمين  
 اولئك حرفا العطف لا لا يوجبى مقصودا لا يرفع وبين العاطف الذي هو كالمجرور ولا يجوز ذلك سواء كان الفاعل أو المفعول  
 نحو مررت اليوم زيد واسر عمرو واغزو بل يجب ان يقول واسر عمرو واما الفصل بالقطر واغزو بين العاطف والمرفوع  
 والمصوب فتختلف فيه منع منه الكل والفرار واوعلى في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معولا  
 من غير عطف لعمال المعطوف والمرفوع والمصوب الذي بعده نحو زيد وعمرا ويكر اخا لداو واليوم زيد واسر عمرو  
 فعلى فصل الشاعرا بالقطر قال انصرف ام لا رستم دارا معظلا من العام بقتله ومن علم ولا فطلا ودارا في خرب  
 فانها ماضية في رجب فخلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جواز في المرفوع والمصوب  
 وفي عدم جواز في المجرور نحو جلع ام عمرو واليوم زيد وضوب زيد وعمرا ويكر اخا لداو ولا يجوز مررت اليوم زيد واسر  
 عمرو كما لا يجوز مررت زيد واسر خالد قال او على انما فتح الفصل بين العاطف والمرفوع والمصوب بالبين معطوف  
 لأن العاطف كالثاني عن العامل فلا يتبع فيه الفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعوله واما  
 ذلك غير في السعة يجوز الفصل بين الرفع والمصوب ومعولينهما او متناع ذلك بين الجمل ومعوله ويجوز الفصل  
 بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالفتح نحو زيد والله ثم عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة ولا متعلقا ثم قد صدر  
 عمرو لا يكون الجملة اذن جوابا للفتح بل مفعولها وحرف الجواب فلا يكون ما بعد الفاعل عطف على ما قبله بل الجملة الفعلية  
 اذن معطوف على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيد ان اكرم منى عمرو والظن يتخرج من هذا  
 والظن عمرو ويشترط ان لا يكون العاطف الفاعل او المفعول فيكون ما على حرف واحد فلا ينفصلان عن عطوفهما اذ لا  
 لان ادم العاطف الى المتصوب لهما اصل واحد في الاستفهام اقول فيلهاذا الاغلب كما يجز في حرفي العطف وترجع  
 الى العطف على عاملين متعلقين للاختصاص لا يمنع من صدور العطف على عاملين الاما فيه الفصل بين العامل  
 والمجرور كذا ذكرنا وسيبويه منهم مطلقا والفرار كما ثبت له ابن مالك بواجب سيبويه وتعلق الاختصاص وهما اى جازا

قالوا لا يجوز ان يرفع عمرا ويكر اخا لداو  
 وقالوا لا يجوز ان يرفع عمرا ويكر اخا لداو



[illegible]

معدن انعام وانما هو الاصل الاول في العطف واعلم انه يجوز انما العطف في الاعراب اذا عطف له او نحو مريد زيد وعرو  
 اي وعرف كذلك فثبت زيد وعرو اي وعرف وكذلك قال وعطف زمان بالان زمان لم يمتع من المال لا مستحشا  
 او مجلف المحن المذهب والمجلف الماخوذ الجوانس الذي يثبت منه بغيره فقول مجلف على حال الحق اذ معنى  
 لم يدع الاستحشا لم يمتع من جوده الاستحشا ويجوز ان يكون المجلف او هو مجلف واو هو مجلف اي بل هو مجلف  
 كما يجوز حرف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على بعض كلمة فلو لم يمتع من زمانه لم يمتع من زمانه فلو انما أكد  
 مانع بقر من المبتوع في النسبة او التعلل قوله بقر معق للفرق ههنا ان يكون مفهوم التاكيد وموادة ثابتا  
 في المبتوع ويكون لفظ المبتوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاني زيد فمفسر ان  
 بهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاصل الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاني القوم كلهم الا ان كان  
 يكون القوم اشار الى جماعة معينة فيكون حقيقته مجموعهم ثم ان التاكيد بقر في ذلك الامر يجمعه مستقرا  
 متخفا بحيث لا يظن به غير زيد لفظا دل وضع على معنى حقيقته في كل التكميل بالسامع انه لم يجعله على دل  
 اما الفعلية او لفظية بالتكميل القاطط او لفظية به التجوز فالعوض الذي وضع له التاكيد لحد فلكه اشياء واحدها ان يد  
 التكميل من زيدا فلفظ السامع وثابتها ان يد فلفظ التكميل القاطط فاذا فصل التكميل احد هذين الامرين فلا بد ان  
 يكون اللفظ الذي عطف السامع عز او ظن ان السامع ظن به القاطط فيكون اللفظ نحو زيد زيد وصريح هو  
 زيد ولا يتبع ههنا التكميل المعنوي لانك لو قلت صوب زيد فظن انك انما اردت صوب زيد وعرف نفسك بنفسه  
 بناء على ان التكميل كونه عرو وكذا ان ظنت به الفعلية عن سماع لفظ زيد فقولك بنفسه وتا كبر في المبتوب  
 والمبتوب به لفظان عطف السامع او لدفع ظنه بلنا لفظا وذلك اما في الحرف نحو ان زيد فاما في الجملة نحو  
 قوله مع البسري ان مع البسري لا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد الملم لا في بقر من المبتوع ولكن لا  
 في النسبة ولا في التعلل ولا يشترط ذلك لا تميزه حد التاكيد لا في المعنى الا ان يد في التكميل عن نفسه على السامع  
 به تجوز وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوز في ذكر المبتوب فاما بسبب الفعل في الثاني جاز او انت وبذلك المقتضى  
 لان عين ذلك الفعل مندوب اليه كقولك مثل زيد وانت زيد صوب صوابا هذا ما اطلنا ان زيد  
 غير كامل فيجب ان يكون اللفظ حقيقا لا يمتد في كون حقيقته نحو قوله عليه السلام ايمانكم انكم بغير اذن ولا  
 فتكلمها باطل باطل باطل والاثنا ان يظن السامع به تجوز في ذكر المبتوب ليس المعنى فاما بسبب الفعل في الثاني جاز او انت وبذلك المقتضى  
 والذو ما يتعلق بذلك المبتوب اليه كقولك قطع الامر للفتى قطع غلامه بامر مجيب انما التكميل لفظا  
 البر نحو صوب زيد زيدا في صوب هو لا من يقوم مقامه او تروى معق ذلك بالنفس العين ومقتضى فاما في التعلل  
 ان يظن السامع به تجوز في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المبتوب اليه مع انه في النسبة الى بعضها لان  
 العوارض الخاصة كثيرة في دفع هذا الوم يذكر كبر واجمع واخوانه وكلها او ثلثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض  
 من جميع الفاظ التاكيد في امر المبتوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا له في ذلك لفظا ومعنى  
 بقر ما يتعلق بالمبتوع من انصافه يكون مندوبا اليه الفعل والفاظ التعلل بقر ما يتعلق بالمبتوع من انصافه يكون ما  
 نسب اليه عامما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة والتعلل بيان للاثر الذي به صفة المبتوع وشأنه كماله في شأنه في العلق  
 اعظم من ان يوصف وامر في العلق ظاهر في باب العلو وباب لفظ المعنى بقر من المبتوع في باب كون مندوبا مندوبا  
 البقر في باب كون النسبة شاملا عامة كقوله فعل هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انا هو له واحد وان فخر  
 وحقق امره بغيره وهو الواحد لكن لا يمكن ذلك الامر من باب كون المبتوع مندوبا اليه وكذا في نحو قوله تعالى فخر واحد  
 لفظا واحدا لا يفرق بين فخر مندوبا اليه او فخره ولا يكون التقى شاملا لاحد التخيير الا احاطا به فدا والمطلوع الاعراض  
 على نفسه بخير واحد فاذن اللفظ واحد فخر الواحد الخ فخر فخر يكون فاكدا فاجاب بان فخره وان دل على  
 الوحدة لكن لا للفتى من مطابقة لان مدلولها باللفظ يتفق موصوف بالوحدة فخر الواحد مدلول هذه اللفظ بضمنا  
 لامطابقة لفظها لان مدلولها باللفظ يتفق موصوف بالوحدة فخر الواحد مدلول هذه اللفظ بضمنا  
 وشأنه سوا ذلك مطابقة او نقصان او التام او ايضا اجمعون في قولك جاني الرجال اجمعون بقر من كل الوم  
 نقصانها لمطابقة لان كونهم يجمعين في الجملة بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونهم جمعا مع  
 بالام الشارعية الى رجال معينين لمدلول الصل لكونه كونه رجالا يجمعين وهو مركب من الرجال ومن اجلهم  
 وكذلك الى ارجل كلاً ما لفظه كلاً موضوع لا لتبيينه التي هي مدلول الرجال معاً وهو مع ذلك فاكدا فان قلت  
 بل معنى كلاً ما لفظه لزيدان كلاً ما كلاً الشريين وكلاً الشريين هما التبيين فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة  
 وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة فاكدا هذا وهم لان التاكيد

فيجب

[illegible]

الامر انك تقول في باب النداء ما نبدأ فنجعله كالنداء المستقل؛

الصيد من نيران الكهنة، وهكذا  
احتل المذبح أعفوا عونا، ترتب  
في

بغير اجزاء حكم بالنسبة الى بعضها كالحي والذئب فلا يجوز ان ذنابه بالكل فلا يقول جاني العبد كله وذئبه  
ريد كله وان اجزاء العبد لا يقربون بالنسبة الى الحي وان بحي بعض منه ولا بحي ابناءه فكل هذا القياس لا يقال اخضع الزيد  
كلها لان الزيدان لا يصح اقل منهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون كمن اشبه واكثر فلا يصح ان يقال اخضع زيد  
وطلح واجازا لا اخضع الزيد لان كلاهما هو مرد وبادا كذا ما بعد مر السماع وقد كان يحمل نحو اشترى  
العبد بن واشترى العبد لكنه لم يكن رفع ذلك الاحتمال بناكد اذ لو قلنا اشترى العبد كلهم لرفع احتمال اقل  
الاجزاء حكما لا شير ورفع اقلها الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الاثنان اثنا اشهر وبقي القوم اليه ولا  
يحصل المقصود فاذا اردت رفع اقل الاحتمالين فلما اشترى جميع اجزاء العبد بن وجميع اجزاء العبد و اذا  
كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كذا كذا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المبتوع ارفع عموم نسبة لافراز  
المبتوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر فانه متى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال  
لن النسبة فوصف النكرة بغير عن غيرها اولى من تاكيدها وبسبب تنقي من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات  
شئ واحد وهو يجوز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فتكاحها باطل باطل باطل  
ومثله قوله تعالى اذ كانت الارض حكاكاً فهو مثل ضرب ضرب زيد واما النكرة المنكورة فقولك ذات الكتاب سورة شتر  
وغيره وحاشا ذاك والملك صفاً فالنكرة في الحقيقة تاكيد لا ليس التاكيد لغزير ما سبق له من ذلك والمعنى لا

التي غير الاول معنى والمعنى جميع التوروصفونا مختلفه وفدا جازا الكونون ناكيد لنكر اذا كان معلوم المتبادر  
موشا وبنار ورم يوم وليله وسهر بكل واخوان لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه بعبء لاحتمال غلط الفعل  
بعض ذلك الوقت فعلى هذا لا نشترط تطابق التاكيد والموكيد لغير بقا وتكرار عندهم خلافا للصوابين واما نحن

رجال وروايه ماله بن معلوم المتبادر ولا خلاف في اشتاع ناكيد واسلم شهد الكوفيه يجوز ان ذلك بشو بالبن  
لست صديقا من هذا الخلق الذي لا لقاء حولا اجماعا ونول الاخر فادعيت البكر يوما اجمعا واما قوله ان ذلك بنوخر وشركها  
جميعا ومع ذلك في التور من كل كليم على ايدل عند اهل المصيرين اولى لان خبره وشركا بنوخرين ومجوزي كليمها  
خبر ناكيد اذا كان باعيا لقوله تع اما يملغن عندك الكبر اجد هما اولا هما فانه عطف على اجد هما وليس لفظا احدهما  
ناكيد وللعطفون في حكم المعطوف عليه وفي مثل هذا اما بيلغان هو بدل لكونه معطوفا على ايدل وقد بين في التور  
والكر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي صيرت نفسى صيرت نفسه وبعد ما الضمة نحو جاني نوم صيرت كلهم  
اجمعين وبعد ما خبر البشاد نحو الضميلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب البشاد من كون خبره جاني الضمير من  
الضمة اولى منه من الضمة وخبر البشاد من الضمة اولى منه في خبر البشاد وبعضهم منع من حذف الواو كذا في التور  
للاختصاص والتاكيد للظول مثل فانا ناول همام اذا عطف على شيء لم يجز ان ناكيد ولعلنا نظر الى ان اعطيت  
عليه دال على انك لا تغلط فيه والاولى يجوز تحويره في ذلك لاننا لم نجد في نفسه الضمة الى زيد  
او غلطت في ذكر زيد وارث ضرب بكر وعطف بناء على ان المذكور بكر قوله ولذا ذكر المراد في موضع المتصل بالنفس  
والعين انكم فصل بخيرت انت نفسك فلهذا في شرحه في باب المعطف قوله وانك واخوانا باع واجمع ولا  
يقدم وذكر هادونه ضميرت اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي فمدت النفس ثم العين  
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخوانه من الكلين الى اثنين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفه للنفس ومنه  
فيها مقدم النفس على صفها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لاهتها باعظم  
ولفظ العين مستغنى لاهتها عما في المحارحة المخصوصة كالوجه في قوله تع كل شيء هالكا الا وجهه اى ذاته  
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا وانباع المشق الى اجمالا ولا سيما اذا كان المشق على وزن الضمة  
وهو فاعل وايضا فان كلا قد يقع مسئلا دون اجمع فانه لا يقع الا ناكيدا واما تقديم اجمع على اخوانه فلكونه  
ادل على معنى الجمعة المارة من جميعها واما تقديم الكنع في الضمير على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع  
منها لان من قوله حول كنع اى ذاته وهذا المعنى حاف فيها وان لو يفصل الجمع بين هذه الالفاظ فلا  
الاختصاص على انها شئت ومن النفس الى اجمع لا يترام ان يكون الاخر باعيا للتقدم بل لئلا تذكر العين من دون  
النفس والكل من دون العين واجمع ومضرة فانه واخوانه من دون كل واما الكنع واخوانه فالبصيرين

على ما حكي الاندلسي عنهم انهم جعلوا الله ابراهيم واصبح وصغير  
ولم يذكر ابراهيم وصغير فانه قال وهذا بدل على فانه وايضا لا يكون جعلوا الله ابراهيم واصبح واصبح  
واخوانه وكذا ذكر الجزلى والترجشري عدم ابراهيم على اصبح وبعد الله ولا ادري ما احتجوا به في هذا اصبح والاضا اكله  
وبطل بالاضا الغني والمفهومانك ذا اردت ذكر اخوان اجمع وجب ان يندرج اجمع ثم يحجى ما خوانه على هذا الترتيب  
اجمع الكنع ابراهيم واصبح ولا خلاف انه لا يجوز فلنخر اجمع عن احدى اخوانه والى ان كسان ينداء باهتق شئت بعد اجمع  
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في التثنية الباقية والقول الرابع يجوز حذف  
اجمع مع جواز تقديم بعض التثنية الثانية على بعض وسمع جاني القوم الكنعون وسمع ابراهيم اصبح وسمع  
وايضا جمع شمع وايضا جمع يصع شمع ولا خلاف ان ذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب ان يندرج  
للكونون الى ان ربه ان قلت جاني القوم كلهم اجمعون الكنعون ابراهيم واصبحون فكلم ناكيد القوم واجمعون ناكيد  
كلهم وكذا البوا على واحد منها ناكيد فلهذا قال غيره بل كلها ناكيد للموكيد الاول كذا صفات المتنازلة وقال الباقون  
في قوله تع فبني الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان التمجيد ومنهم في حالة واحد و  
ليس لسن لان ذلك اذ قلت جاني القوم اجمعون فلهذا التعليل والاحاطة انما هي لا لاجتماعهم وقت واحد فكذلك  
مع تقدم لفظ كلهم وانما تذكرها اذا دلف الغضبن لعين واحد واتى محمد ورثة ذلك مع قصد البشارة قوله البكة



تابع مقصود بالنسبة إلى المتبوع ودفن قوله مقصود بالنسبة إلى المتبوع يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله  
 ومن يخرج عطف النسب لأن المقصود هناك المتبوع معاً والمقصود بالنسبة من البدل والبدل من الثاني دون  
 الأول هذا قوله لا يظفر ما قاله في نحو جاء زيد بل عمر فإنه المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف لنحو الأول والثاني  
 لأن لا بد له من شيء على بل بل الكثر من الكل وبين عطف البيان بل لا بد من عطف البيان لأن الأول كما هو ظاهر كلام  
 سيبويه فإنه لم يرد من عطف البيان بل قال ما أبدل المعرف من التكرار فهو مرث ويحل عبدالله كأنه قبل من مرث الأول  
 أنه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو أعرف منه ومثله قوله تعالى وأنت لهم ديني صراط مستقيم صراط الله قال ومن إلى  
 أيضاً أول مرث يقوم عبدالله ويند وخالد والرفق جدي هم عبدالله ويند وخالد قال يأتي أن يفدي قومك أو يفي  
 أو يخلصهم فإن الله خلاص عمر وعبد مناف والذي عهدت بطن عكرمة الظلم غشاش قالوا الفرق بينهم أن  
 البدل هو المقصود بالنسبة دون منبوع عطف البيان فانه بيان والبيان فرع الميث ولولا البيان لم يوث  
 به فمكون المقصود هو الأول والجواب أن لا نسلم أن المقصود بالنسبة بدل الكل هو الثاني فقط ولا سائر  
 الأبدال إلا لعطف فان كون الثاني فيه هو المقصود بهادون الأول ظاهر وإنما قلنا ذلك لأن الأول في الأبدال  
 الثالث منسوب إليه الظاهر لا بد أن يكون في ذكره فائدة لم يحصل لوله بل ذكره في كل واحد من الثلاثة صواباً  
 لكلام الفصحى عن اللغة ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فدفعه كونه غير مقصود بالنسبة  
 مع كونه منسوباً إليه الظاهر لا يشك في أنه بغيره ان نسبت إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول لغير  
 الكل انما فائدة في ذكرهما معاً واحد ثلثا أشياء لا يستفاد أن يكون الأول أشهر والثاني منطوقاً به نحو زيد رجل  
 صالح أو كون الواحد منصفاً نصفه والثاني أشهر نحو بالعالو زيد ويحل صالح زيد وقد يكون الثاني لغيره والتفسير بعد  
 الأيهام مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني وذلك لأن الإيهام الأول والتفسير ثانياً وثالثاً ليس إلا لبيان بلغة  
 أنه ونحو ذلك رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن العوض ما ذكره لا يجوز  
 العكس نحو زيد رجل إلا فائدة في الإيهام بعد التفسير في نسبي عطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني منطوقاً  
 للأول وذلك إيمان يكون الشيء اسماً هو واحد هما أشهر من الآخرين لم يكن اختصاصه نحو قوله اسم الله بوحفص  
 عرفان ابن الخطيب كان يعمل أمره ما بالي حفص ولو فرضنا أنه ليس الذي ناسم الله عز وجل بوحفص إلا إياه  
 وإماناً يكون اسمان يطلقان على ذات ثابتة ما جامداً وهو يعقل فرد الأول سواء كان أشهر من الأول أو لا وكان إذا  
 كان لك خمسة أخوة اسم أحدهم زيد وهناك خمسة رجال محبين زيداً أحدهم أخوك فإذا قيل جاءني أخوك زيد فربما أحد  
 أفراد أخيك أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ أخيك وكذا ان عكس فتقبل جاني زيداً أخوك فأكوك واحد من جملة  
 ما يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورين أحقق من الأول عند الأمرين وأما عند الأفراد فاحدهما مساو  
 للآخر في الشيء لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة والأصل أن يكون البدل جامداً بحيث لو حصر من الأول  
 لا سئل الثاني ولم يجز إلى منبوع قبله المعنى فان لم يكن جامداً لقلنا فلا وأبيل خبر من الثاني في قوله  
 الشيخ وأبيل هذا للوصف أي وكما وأبيل رجل خبر من الثاني بخلاف العطف فأنك لو حصر من الأول في حاشية  
 زيد الكمال لا يحتاج الثاني إلى مفاد قبله لأن الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو العايل زيد  
 الطير بدل وفي الظاهر أيضاً ذلك صفته بخلاف التأكيد فانه وإن كان جامداً لكن كون معناه مفهوم ما من المتبوع  
 لو سكت عليه منع من اعتباره مستغلاً ولما لم يكن البدل معنوي في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع كالحاج  
 الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جازاً اعتباراً مستغلاً لفظاً أي صالحاً لكان يقوم مقام  
 المتبوع ولما كان أعرف به بغيره الأول جازاً ان يعبر عنه مستغلاً أخرى فالأول نحو ما يدلح وبالحال زيد بسبب الثاني  
 نحو يا غلام بشروني بشراً معروفاً أو محباً وبالحال زيد بالنسبة كذا فوكدا نانا ان التأكيد البكرتي بشر بالبحر وكذا للثاني  
 يجوز جملة مستغلاً نحو ما زيد وعمر وعمر مستغلاً نحو ما زيد والمحارث للعلل للذكور وبسببها وأما لم يحز ما زيد وعمر  
 ولا بلان وعمر بالتشويق كما جازاً في علم بشروني بالبدل لأن العاطف كحب القلاء فلعطف صالحاً لم يشر فيه  
 نه والظاهر في بدل البعض ولا يقال البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإيهام ما من الثاني في النص وذلك  
 المتكلم تحقيقاً بالثاني بعد الجواز والاشارة الأول بقول أكلت الرعي فلهذا ضد بالتحقيق تلك الرعي فثم  
 ثبت ذلك بقوله قلته وكذا بديل الاشكال فان الأول فيه جيبان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني  
 نحو أعجبتني زيد عليه وسلب زيد ثوبه فأنك قد تقول أعجبتني بلاناً أعجبتني عليه وسلب زيداً لأسبب ثوبه على  
 حد في انصاف ولا يجوز ان تقول عرفت زيداً وقد عرفت غلامه وقال سيبويه في ثوبه رأيت فومك أكثر هو  
 عرفت وجهها ولها ان اردت ما رأيت أكثر فومك عرفت وجهها ولكنها ثابت الاسم فوكدا القول لم

كون

مطلقان

شبه  
تج

فوجدوا له لا كذا قاله اجمعون وهذا الذي لا يفرق الا انه بالنفس بعد الالهام اشبه قالوا والقرف بالآخر ان البدل في حكم  
لكم لا تعامل ولو سلمنا ذلك فما اكثر العامل فيه ضاهل نياي شي به في الحاطة لك فيما عدا ذلك من واثان ندعي ان  
ذلك بما يتوقف عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعد ما وجوب توافق البدل والمبدل منه بغير  
وتسليم لاختلاف عطف البيان والوجوب بخلاف في المشي عطف البيان بهما هذا الذي كره هو الذي يفتي  
عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشمال وبدل العاط وبدل الاول مدلول الاول والثاني جزو  
وذلك بدله بدله عطفها مع التسليم ان نقصها له بعد ان غلطت بغيره فودعا الاول مدلوله مدلول الاول  
فيه شامخ او مدلول اول اجبك في زيد اريك لو كان عين مدلول زيد لكان ثابتا له ولو كان بدل على اخوه الخاطب  
ولم يكن بدل عليها زيد لكن مراده انها بطلان على ذات واحدة وان كان احد هما بدل على معنى فيما لا يدل عليه  
الآخر قوله والثاني جزو اي بدل البعض جزء الاول نحو كرسى زيد بدل قوله والثالث بدله بدله ملازمة بغيرها اي  
بين الاول والثاني ملازمة بغيرها كالتجربة وهذا الاطلاق بدخله بعض بدل العاط نحو حاتي زيد غلامه  
او حارة ولقيت زيد احماء ولا شيء في كونا من بدل العاط وانما بدل هذا بدل الاشمال فالن جعفر لا شمال للمبيع  
على التامع لا كما شمال نظري على المتطرف بل من حيث كونه بالاعمال اجمالا ومنفاضا له بوجه ما يجب به في النفس  
عند ذكر الاول مشققة الى ذكر الثاني منطوقة له يعني الثاني منقصة لما اجل في الاول مبنيا له وقا للبرق والقولان  
يعني بدل الاشمال لا شمال الفعل المستدل الى المبدل منه على البدل ليعتد به لان العجائب في قولك ان يحق زيد  
حسنه وهو مستدلى زيد لا يكون من جهة المعقول بل من جهة المعنى فيه وكذا سلبك ظاهره انه  
لو سلب نفسه لم يلب شي منه وكذا السموال من نفس الشهرة في قوله نعم يشكون عن الشهر الحرام غير مفيد الا  
ان يكون محرم من احكامه غير معين وكذا العن اصحابه لا يحدد مطلقا غير مفيد الا ليعتد به لان الاضداد وما استحو  
بما العن بخلافه غيرت زيد عده فنه بدل العاط لان ضرب زيد مفيد غير محقق الى شي اخر ولا نقول بدل الاشمال  
نحو قول الامه بهتافه ويخا لونه وكذا لا في شرط بدل الاشمال ان لا ينفاد هو من البدل منه معتبرا بل من معنى النفس  
مع ذكر الاول منقصة على البيان لا ليعمال الذي فيه وهما الاول غير محقق الى شق فادعاه من قولك فعل المعلن انما  
سبانه وكذا امثاله فلا يجوز مثل هذا البدل مطلقا ودليل حصره الاول في الاربعه انه لا يخلو ما مدلول الثاني من  
ان يكون مدلول الاول او لا الاول بدل الكل والثاني امان ان يكون الثاني فيه بعض الاول او لا الاول بدل البعض الثاني  
امان يكون فيه الفعل المستدل والمبدل منه مشتملا على الثاني اي منفاضا له بوجه ما اوله الاول بدل الاشمال  
والثاني بدل العاط وهما الذي يعني بدل العاط على ثلثها فسام اما بدله وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد  
وتغيره في فهم انك غلط كون الثاني اجنبيا وهذا معناه لشعله كثيرا للباقة والفتن في الفصاحة وشرطه ان  
يوقع من الاول الى الاعلى كقولك همدني بدركانك وان كنت معناه لك كذا لغير غلط نفسك وتري انك لم تقصد  
في الاول الا تشبها بالبدل وكذا قولك بدركشمس اما غلط صحيح محقق كما اذا اردت مثلالا نقول جاني حارسك  
لسانك الراجح ثم تترك الغلط فقلت حماروا فاشبهان وهو ان يعجز ذكر ما هو غلط ولا يسبق لسانك الى ذكر  
لكن ينسب المقصود ثم بعد ذلك يدركه بذكر المقصود ولا ينجي الغلط الصواب ولا يدل النفس في كلامه الفصحاء  
وما يصدر عن رؤيته وفطانه فلا يكون في شعرا صلا وان وقع في كذا في الاضراب عن الاول المخلوط بيل ومعنى  
بدل الغلط البدل الذي كان سببه لبيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من  
الكل يجب مواضع الموضع في الافراد والتثنية والجمع والاثبات فقط لا في النفي والتكثير واما الاول الاخر فلا يزم  
مواضعها للبدل منه في الافراد والتكثير وفي غيرها ايضا قوله ويكونان معنيين وتكريرين ومختلفين واذ كان نكرة  
من معرفة فالتفت مثالا للتأنيب ناسبة كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعه بغيره معنيين وتكريرين  
والاول معني والثاني نكرة وعلى العكس في الاربعه في الاربعه ستة عشر مثالا لكل من البدل اريك اريك رجل على كل  
ايك امثاله البعض ببدل داسه رجل راسه ببدل راسه امثاله الاشمال ببدل عليه رجل علمه ببدل علمه امثاله  
الغلط ببدل حمار ببدل حمار ببدل حمار قوله واذ كان نكرة اي واذ كان نكرة مبينه من معرفة فتنت للـ  
النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالانصب فالعقبي واذ كان الثاني  
نكرة مبينه من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصفه للنكرة بالمبدل من المعرفة اذا استغنى عن البدل  
ما ليس في البدل منه كقولهم بالواو المقدس طويلا ذلك جعل طويلا سم الوادي بل كان مثل خطم وخضع من الخط

شبه  
تج

د

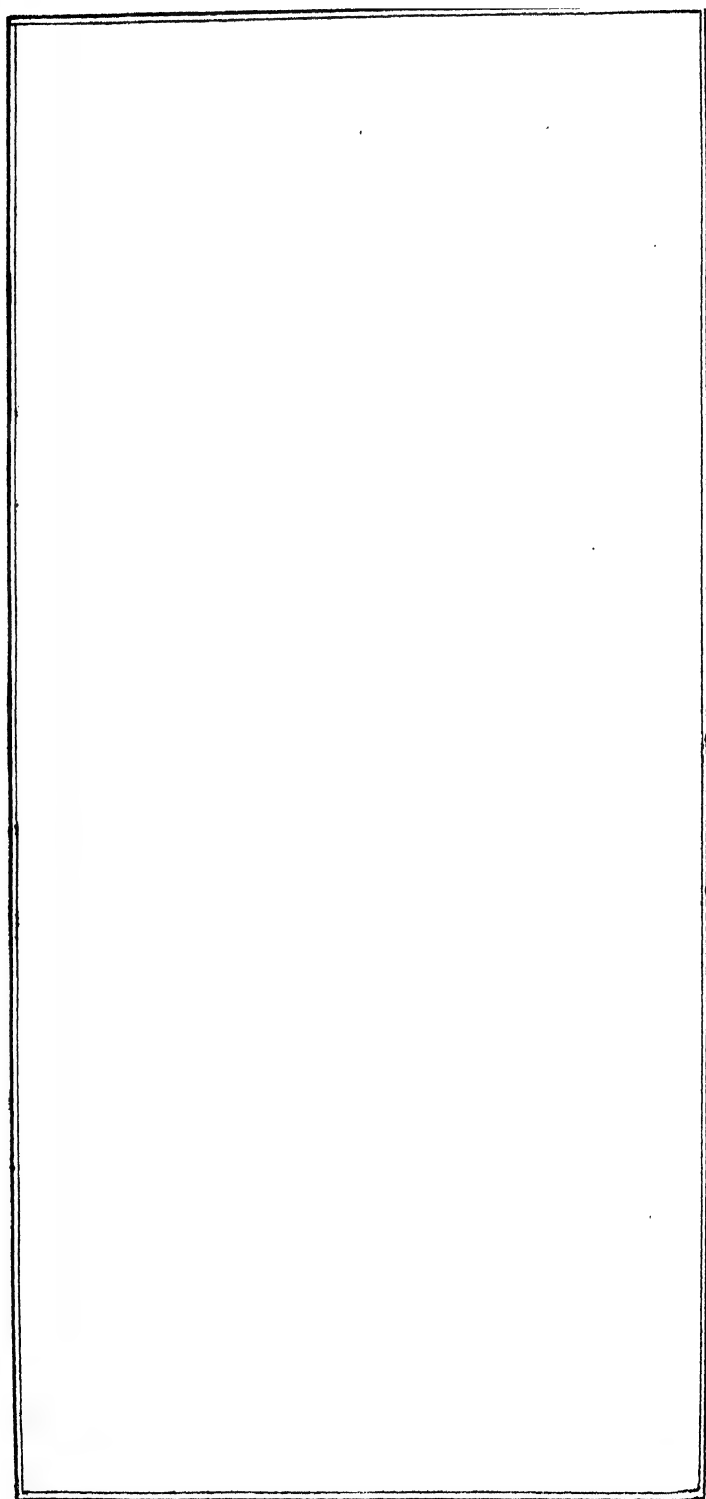
عاقلة

ای پختنی پختنی

عطف  
البيان

الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود انتم اليه في بدل البعض الاشغال وايضا في بدل الكل  
اذ كان البدل من غير بدل لا يستغنى عن خصوصية الذي يرتب به التحليل والملائمة بغيره كبدل النحو الذي صوبت احاده  
ببدل اكرم وايضا بدله الاول في اللفظ دون القلة قال وكانت لغو السرايت كانه ملحقا به معين بسواد ولم يطل معتبان  
وقال ان السجوف غدد واوراحها ترك هوان من غير ان الاغصيب ولو كان في حكم الطرح لفظا لربيعه هودون  
الثالث وقد بدل الفعل من الفعل اذ كان الثاني راجع اليان على الاول كقولهم ومن يفعل ذلك باقيا اما بضعاف  
له العذاب وكقول الشاعر على ابيه ان شاعرا فوجدت كرها او جوي طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواه كان تأكيد  
لا بد لا يحوان نصرتي انصرف ولا عاف له شاهد والذي يفضل به مذكورا ان كان واقفا بما قبله كوزن الاعداد  
جاء في القفص الانبعاث والقطع رفعا كقولهم قد كان لكم في مشين الضمانه فقالوا لا يبايهم فيه فقال الشاعر  
وكنت كذا صليب رجل محبسه واخرى روى فيها الزمان فثبت روى رفعا وروا ان ليعف نعمت الرقع نحو مرشد  
رجل فاضل واخرهم وقد جاءه نفس الواو في عزه في البدل باضا ما عني كما مر في باب الوصف فاعلم ان الفواعل اذا جمعت  
بديء بالانتم ثم بالانكاد ثم بالبدل ثم بالتمنيق اما لا يبدله بالثبوت قبل التاكيد فلما مر في تحليل قولهم ان التكرار لا  
لوكا وبان كسان يعلم التاكيد على الثبوت اذا التفت بغيره ما لا يفهمه الاول بخلاف التاكيد وانما يفهم التاكيد  
على البدل لان مدلول البدل غير مدلول مبعوع في الحقيقه ومدلول التاكيد مدلول مبعوع وانما تقدم البدل  
على المبعوع فلان البدل له نسبة معنوية الى البدل منها ما لا يكتفي والبعض منها الاشغال وما يدل لفظا فلا  
والتمنيق اجتناب من مبعوع قوله عطف البيان تابع غير مبعوع مبعوع مثل اسم بالله ابو حفص محمد فضل من  
البدل لفظا مثلا وان التاكيد البكري بشر قوله مبعوع مبعوع يخرج التاكيد لانه لا يوضع لوكا بل يتحقق اصل  
نسبه او شبه ولا النسبة لا جزاء وعدم ايضاح المنسوق لم يوضع فلو كان البدل عند الفاعل لان الاول عند مبعوع في  
الطرح وفي حكم الحدول فلم يبق الا الضعف وعطف البيان فلما قال غير مبعوع خرج الضعف فالاطمان بهذا  
المحد لا يدل لانه قد يدخل فيه اعطه البيان كاذكرا ويجوز بدل اللفظ بلحظا بلحظا مطلق البدل قوله اسم بالله  
ابو حفص محمد فطرته اني اعراي عمران الخطاب فقال ان اهلي بعدي وان علي ما في ذروا وعجفاء فبنا واستحيا  
فطنته كاذبا فلم يجل فاطنوا الاعراي لم يجل بعبر ثم استقبل البطي ووجع يقول وهو مبعوع خلف بعبر اسم  
بالله ابو حفص محمد ماستما من نفي ولا در اعترافه اللهم ان كان محمد في الله صدق حق انشأها فخذ به فقال  
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي بغير عجبنا فخل على بعبر فزوده وكساه قوله مثل قال ابن التارك البكري بشر قال  
انما قلت في مثل اشارة الى ان الفري يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لوجع بدله لانه  
جواز الحارث وكذا باعلام زيد وبدا لوجع بدله لوجع النعم وقد ذكرنا ما علمه بابا لبدل طلقه يجوز الضارب  
زيد فلا يمت معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرح انكره وابنه البحر قال لا يجوز في  
بشر الا التصب بناو على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المبعوع والبيت للملح الا لاسدي ونامر عليه الظاهر  
فيهم وفوعا فاعلم الظاهر ان مفعول التارك ان جعلناه بمعنى التصدير الا فهو حال وقوله وفيه حال من الظاهر  
ان كان فاعلا لعل وان كان مسببا فهو حال من انتم السكتن في علمه ونحو قولهم عجبني من زيد  
علمه ومن غير وجوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والله طوف عليه محمد وف والاصل العجبني شيء من  
اوصاف زيد علمه وخصله من خصاله غير وجوده وكذا كسر من زيد به اي كسر عضواه  
به حذف الماعطوف عليه وانه المعطوف مقامه كما يحذف المستلحق منه ويقام الستة  
مقامه في نحو ما حلة الازيد وهذا اخرهم العرب من الامله والمحد  
فهرت العليلين والصلوة والسلم على نبيه محمد وآله ثم  
الجزء الاول وثناؤه الجزء الثاني على بدله اهل العباد والرجي عفو  
وكنهه يوم التنازل والرجي عفو يومه الوافي بالله محمد هذا  
ان لم يزل لفظا في يوم التنازل في يوم التنازل  
من شهر رجب من احكام سنة الثامنة كسرتين واثنتين  
والف من الجزء الثوبه عليه السلام  
والجحد في يد العالين

وهو قوله اسم بالله ابو حفص محمد فضل من





المبتدأ مناسب مبتدئ الأصل ووقع غير مركب وحكمه ان لا يتخلف آخره باختلاف العوارض التي كانت في حذله غير  
انما يمتنع له فقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعذرة كواحد اثنان ثلثه والفاء باناء فان وجد عمر  
وبكر واما ما سبق فوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب ذلك المانع مشاكلة الحرف والماضى والامر هي  
التي سماها مبتدئ اصل وكذا اسم فعل كاجبى قول ولا يغسل الحذ بلفظ لا فانها مجرد احدا اثنين ههنا للثالث  
الذي بناه ثلثين الماهية قول ولما ظله حذ ما لا يتخلف آخره كساير النعاه لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على  
تفعل ما هية البتة فلا بد منهم ان يجعل ما تفعل ما هية المبتدئ فرع على معرفة انتفاء الاختلاف فتقوى الى الذوق  
كما ذكره في الاعراب هذا كلامه فلهذا انكلام عليه في حذ العرب ولا نفيك وهذا الحد لا يصح الا ان يعرف ما هية  
المبتدئ على الاطلاق ولا يعرفه لاسم المبتدئ لولم يعرفها لكانت نفيها البتة والبتة لا تذكر في حذ البتة لفظ المبتدئ  
فقدومه والقيام منه ووقع وكسر ووقع اى انقلاب حركات ادواؤه وسكونها الضم والفتح والكسر الغائب مطلق الحركات  
وحذها سواء كانت حركات المبتدئ كقولك حيث مبتدئ على الضم او حركات العرب كقولك في زيد انه تحرك بالضم  
في حذ لا رفع ولا هذا ولا ذاك كقولك في خبر رجل انه تحرك بالضم ولا يقع على حروف ليناء فلا باناء زيدان  
صلا الضم واما الغائب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات فتلحق على الحروف ايضا فيقال في نحو جاني زيد والزيدان  
والزيدون انهم روي عن هذا على هذا المعنى والذي يغلبه في حق ان المنفرد من لم يصنعوا الغائب الاعراب ايضا اخذ  
الرفع والنصب الجزاء للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والحركات كالسكت انهم يظلمون على التعرف  
لغتها مما مقام حركات الاعراب سواء الحركات بخلاف فوقع في تحويرات الزيدين ان الزيدين منصوب بخلاف وكذا اذا انهم  
بعض الحركات مقام بعض الحركات مقام بعض طالعوا الاسم المنسوب على المثالب بخلاف طالعوا التثنيات واحدا  
في خلق الله التثنيات واحدا ان الاول منصوب والثاني مجرور فاشي المانع على هذا ان يطلق على الحروف لفظا  
مقام الحركات البناء اسوة تلك الحركات بخلاف فيقال في لا يوجب ان منفرد وكذا في لا سلمت عندي بك وبفعل  
في بان زيد وبان يدون انهما مبتدئان على الضم بخلاف فلا يكون اذن للضم على النعاه اطلا فهم ان بان زيدان  
مبتدئ على الضم ولا يوجب على الضم وجه هذا والفتحة بين الغائب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونها  
اصطلاح الصيرين منفذ عليهم ومناخ بهم نفي ما على التامع واما الكوفون فبذكر كون الغائب الاعرابية المبتدئ  
وعلى العكس لا يفرقون بين ما فوقه وهي الضمات واسماء الاشارة والموصولات والحركات والكلمات واسماء  
الافعال والاصوات ويفضل نظرون حصر جميع المبتدئات جملة فليطلب لكل واحد منها علامة الياء لان اصل  
الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبتدئ على الحركة فيطلب مع ذلك علان اخر بان احدهما البناء  
على الحركة فان اصل البناء السكون لا تضاف الاعراب واصلة الحركة واخرى الحركة المعينة لها خزين دون الباقين  
فان الضم ما وضع للثبات واخطا وبغاب فعدم ذكره لفظا ومعنى واحكاما اعلم ان المفصود من وضع  
الضمات رفع الالباس فان اناءت لا يصلح ان اللمعين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو الذي  
بغيره في نحو جاني زيد واما ما ضربت في الفصل يحصل مع رفع الالباس والاخصار وليس كذا الاسم لفظا  
فان لو سمي التكم والخطاب بعلمه ما فرق البس ولو ذكر لفظ المذكور وكان الضمير الغائب في ما هو ان غير  
الاول وانما في الضمات اما التسميها بالحرف وضاعا ما قبل كالتاء في ضوب والكاف في ضربك ثم احسن

بقوله المضمر ان نحو انما وانت ونحن وانما وهما جارا طرأ الباب وانما تشبهها بالحرف لا حينا جها الى المتصرف  
 الحظوظ في المنكر والمخاطب تقدم الذكر في الغائب كاختصاص الحرف الى اللفظ بهتم به معناه الاغراضى وامتناع  
 لعدم موجب الاعراب فيهما وذلك ان المتغنى لا عراب لاسماء فوارد المعاني المتناقلة على صيغة واحدة والمضمر  
 مستغنى باختلاف المعاني عن الاعراب لا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص  
 قوله ما وضع المنكر يخرج قول من اسمه زيد زيد ضوب وقولك زيد زيد فعل كذا وقولك زيد لزيد الغائب  
 زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المنكر والمخاطب والغائب لا لانه ليس موضوعا للمتكبر ولا للمخاطب ولا للغائب  
 المتغنى الذكر بل لاسماء الظاهرة كلها موضوعا للضمية مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ثم قلت بانتم كلهم  
 نظر الى اصل المنادى قبل ابتداء ولهذا يقول المسمى زيد زيد ضوب ولا يقول زيد ضوب وانما جاز بانتم كلهم  
 كون بادليل الخطاب وليس في زيد ضوب دليل المنكر قوله لفظا ومعنى واحكامه المستغنى اللفظي مسمى احدهما  
 مستغنى لفظا مختصا بخوض زيد غلامه والاخر مستغنى لفظا بعد واخوضوب غلامه زيد زيد متصرف في اللفظ  
 بعد والكونه غلاما ومسمى ايضا المتغنى المعنوي فمسمى احدهما ان يكون مثل الضمير لفظا مضمنا للضمير  
 المتصرف به يقول ذلك اللفظ كقولك زيد اعد لواء هو افرى للنفوى الى الابد لا ارب لان الفعل يدل على المصدر  
 والزمان والثباتان بدل سباني الكلام على المصدر التزاما لانتفاء كقولك زيد لا يوبى لكل واحد منهما لانه لا ينافي  
 الكلام في ذكر الميراث ثم من ذلك السباني ان يكون ثم موث فجي الضمير عليه من حيث المعنى هذا فزور  
 كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقنا لما في قوله لان عاونه جعل المنادى مسمى اللفظ لانه كما في قوله الكتاب في  
 العربات لا خلاف في العوامل لفظا وتقدم برأى وقال بعد المنادى فيها تعدل ثم قال واللفظ فيها عدا فجعل نحو  
 غلامه زيد من تقدم معنى والى وهو مستغنى معنى وتقدم برأى لفظا اذا جاز سلب اللفظة عن هذا التفسير  
 بان يقال ليس لفظ الفسر من كذا قبل الضمير كيف يكون التفسير لفظا فان قالوا ذلك كان مستغنى لفظا  
 من حيث التفسير قبل تقدم نحو اعد لواء هو افرى ايضا من هذا التفسير كان مستغنى لفظا ايضا  
 في التفسير ولا فرق بينهما الا ان الفسر في نحو ضوب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف الفسر في نحو اعد لواء هو افرى  
 والتقدم في كلهما بالمثل لفظيا بل هو تقدم برأى وكلاهما في تقدم اللفظي لا لفظي المنفرد باللفظ وتقدم  
 فزور على الضوب بانه لا فاعل وهو قوله في ضوب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدم  
 لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو من افعال اوله انه متقدم من حيث المعنى لم يخرج فعد من باب  
 المتقدم معنى لا لفظا وهو المحو وعلى هذا لا يخفى ان بقول المتقدم اللفظي ان يذكر الفسر في الضمير ذكره بوجه  
 سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضوب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدما على المفعول  
 او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله واذا بلى اربهم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخرا عن الفاعل  
 واعلم ان اذا تقدم ما يصلح للتفسير شيان فصاعدا فالفسر هو افرى لا غير نحو جاني زيد ويكرضه ربه اى  
 ضوبت بكره ويجوز مع التفسير ان يكون للابعد نحو جاني عالم وجاها فاك منه والتقدم المعنوي ان لا يكون  
 الفسر متصرا بغيره بل هناك شيء غيره لك الضمير يفتى كون الفسر قبل موضع الضمير يدل على ضوب  
 مثل معنى الفاعل المتغنى كون الفاعل قبل المفعول وبه كضرب غلامه زيد ومعنى ارب لزيد المتغنى كون  
 البند قبل الجرح نحو داود زيد ومعنى المفعول الاول المتغنى تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهم زيد وكذا  
 نحو ضوبت في داود زيد وكلفظ الفعل المتغنى للمصدر المتصرف مفضل بذلك الفعل نحو هذا سر الثمران  
 بدروسه ومفضل عنه نحو قوله زيد اعد لواء هو افرى للنفوى قوله بل هو سرهم وكذا الضمير كقولك اذا جاز السبعة  
 حوى اليها الى السعة وكذا الكلام المستند للفتر اسنوا ما يراى كقولك ولا يوبى لان سباني ذكر الميراث وانما  
 المورث دلالة التزمين او بعدا كقولك زيد حتى توارث بالجارى اذا العنى بدل على نوارى الشمس وكقولك زيد انا اولاده  
 في ليلة الغدا والتميز في ليلة الغدا القى هو في شهر رمضان ودليل على ان المنزى هو الظاهر مع قوله في شهر رمضان  
 الذي تزل فيه الثمران وكذا قوله زيد ما زل على ظهره من دانة فان ذكر الدابة مع ذكر ظهرها دل على ان المنزى هو  
 الارض وكذا الضمير لفظا على قوله كل من عنيها فان وكذا قوله زيد فان كانت واحدة اى ان كانت الواحدة واحدة  
 لا تميز بين الواو والتقدم الحكي ان يكون الفسر مؤخر لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا  
 ذلكا الضمير مفعول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير

فامسح في مصر الذي هو شمسك انصا الابداع من الحزن ثم



[illegible]

کتاب فی الفوائد

المنافسة

وإن رغبنا المستعجلين في الملكة المملوكة على الوثائق

عن فوارق الخط في معرفة ادراك صف من المخالفة

[illegible]

ما فی البقی فقد حلوان کاز ناد، اذ هـ

[illegible]

جاءوا



احوال الوصل بحرفي الوصف قد فرق بها كذا في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها مفتحا وضمة  
 فهي مضمومة لا غير نحوهما وعلامتهما وان كان الفاء وواو ساكن صحيح فلكل الا ما حكم ابو علي من نحو منهما وضمة و  
 اضربا وواو من على ما مضى الا في المثنى وعدا لما ذكره من سكنة وان كان قبلها كسرة او ياء فان في الواحد هو  
 وعليه هو ومن اهل النحاج وقال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء ونحو ان غلامهما وغلامتهما وغلاميهما وغلاميهما  
 وبعلامتهما وبعلامتهن ونحوه يخفض في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم والياء والياء ولامهم فلهذا كان الياء فيها  
 بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء عادة ولاءه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ  
 في الواحد والمثنى والجمع المؤنث عليه عليها عليهم وقد يقرأ ولما ذلك في المثنى الاثني وعشر اهل النحاج يكرهون الهاء  
 في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاثر هذا كله في حركة الهاء واما ما جمع النحاج في بعدهما المذكورة فلا خلاف  
 من ان يعطف عليها فان وفقت عليها فلا بد من تنكير اليم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضما ونحو ذلك  
 في الوصف نحو خيريه وبه وبكم الا في نحو خيريهما وبهما وان لم يعطف عليهما فلا يتخلو من ان يكون بعدها متحرك او  
 ساكن فان كان بعد ما ساكن فكسر اليم لا بناء كالحال لا لغناء الساكنين البش نحو من دونهم امرأتين وعليهما اللذان  
 على راء ابي عمرو وفي الفراء على ضم اليم فظهر الى الاصل ان كان بعدها متحرك فلا ساكن اشر نحو عليهما في نحو  
 عليهما وبضمهما يفتح ضم اليم نحو عليهما ونحو المفعول عليهما وكذا في كسر ما شاع الكسر بضم في مثل انيس  
 لا بناء فصار اليم بعدهما المذكورة خمسة احوال حائنا قبل الساكن الكسر في ضمهم كلاًهما مع اخلاص الراء في الاصل  
 ذلك قبل المتحرك الساكن واسباع الضم واسباع الكسر ان كان اليم بعدهما المذكورة على ما هو مذهب اهل النحاج  
 فيهم وعليهم وعلى ما هو الملقق عليه في نحوهم وغلامهم وشاهم وكذا في ضمهم وضمة وغلامهم  
 فلهذا ايضا خمسة احوال حائنا قبل الساكن الضم وهو الاثر في المثنى والنظير الى الاصل والكسر نظير الى الساكن  
 وهو في غلام الفراء ومنه ابو علي ذلك قبل المتحرك الا في الساكن وهو الاثر في الثانية ضمهما وصلها ابو والنا كسر  
 وهي ضمهم قبل هاء كسرة او ياء كسر اليم وصلها بابا ونحو عليهما وهي كسر اليم لمجانسة الياء والكسرة في الهاء  
 وتلب او ياء او اجل كسر اليم ومنع هذا الوجه ابو علي انهم لا يرفعون وضع المفعول المتصل اخلاصا في وضع المفعول  
 المتصل فجاوبا ما قبلوا بضمهم المفعول المتصل لا خلف الفاء فقال سبويه والتحليل والاختصاص فلما داني  
 وابو علي ان اسم الضم هو اياها الان سبويه قال ما ينضم به بعد حرف بدل على احوال المرجع اليه من الكثرة والغيره  
 والحق بالما كان اياها مشركا كما هو مذهب البصريين في الثاني بعد ان في ثا وثا واما وانه وان وقد مضى  
 في التحليل ولا يخفى في الما ينضم به اسماء الضم في ثا اليها الفوقية فانه واما انشواب وهو ضعيف في الضما ولا  
 فضاف في ذلك انشراج والتبديل في اناس ظاهره مضاف الى المضمر ان كان اليك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين انك  
 وانه واما في اسماء بكتلها وهو ضعيف في ذلك في اسماء الظاهر ولا الضمير ما ينضم له خا كا فا وهاء قال بعض الكوفيين  
 وان كبسان من البصريين ان الضما وهي الاخرة با تا وعا وها نصيبها منضملة وليس هذا القول بعيد  
 من الصواب كما قد مرنا في ان وقد يفتح هاء انا وقد تبدل الحرف مضمومة او مكسورة هاء ثم جلا ضمير الجرد على الموصوف  
 لان الجرد مفعول لكن بواسطة جملوه على لفظ الموصول المتصل لوجوب كون الجرد متصلا على ما مضى فضمير  
 الجرد من متصلا بالموصول المتصل قوله فالرفع المنضملة خاصة بشر في الما في الغائب الغائبة وفي المضارع التكلم مطلقا  
 والغائب والغائبة وفي الضم مطلقا اقول علم انه لا ينضم من المضمر ان لا يرفع لان انصبوب الجرد فضله لا ينضم  
 مفعولان والرفع فاعل هو كونه الفعل فجزا في باب الضما والمتصل التي وضعه الاختصاصا استنادا لفاعل انما  
 وخاصة الضمير لا ينضم المتصل من كونه الفعل لا كونه لفظ الفعل كما عرفت في آخر الكلام المشتهر به شيء ويكون فيها  
 ابعث بل على ما قال في ما مضى في الترخيم وعلا استنادا فيه ايسر منه قد مضى ولا يظهر اصلا الضمير المتصل  
 في غائب الما في غائبه وفي المضارع في الفعل بفعل وفعل فاعلا وعا وبه وفي جميع الضمات  
 واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل اظاهرا ولا ضميرا وهي افعال وفعل وفعل فاعلا  
 وافعل واسم فاعل الامر مطلقا في الواحد والمثنى والجمع ومعها بظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكد الضمير  
 لا فاعل بدل بل ان لا نقول لا فاعل ولا فاعل الا انت وفي فعل وفعل وفعل وفعل فاعلا بظهر الفاعل  
 المظهر في الضمير المتصل نحو ضرب زيد وماضيت الا هي مضروب هند وماضيت الا هي كذلك في الضمير المقدر  
 نحو اتهم الذين وماضيت انا هو وكذلك في النظر عند بل على اذا عرفت نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذلك في اسم

في  
 في

في  
 في

في  
 في

في  
 في

في  
 في

الفعل اذا كان خبر يظهر الفاعل الظاهر نحو هبات زيد والمفعول المتصل نحو هبات هاء ولا يوسع المتصل الا  
فعل المتصل وفي ذلك ما تقدم عرنا املا اربا الفصل لغرضه بالتحريف ان يكون الفاعل معنويا او حيا والفعل خبره  
او يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي نحو اياك تعريت وما هو اياك الا انا وياك والشرا انا زيد وما انت يا فاطمة  
منه يد يد ضاربه هي علم ان اصل الفاعل المتصل المستتر لا نه اخبرتم المتصل اياك عند خوفه للنس بالاسناد  
لكونه اخبرتم المتصل عند فقد الاتصال فلا يقال نحو يا فاطمة اياك ان صوبت مثل معنى واخبرتم لفظا  
اول الفاعل في الرفع والضمير المتصوب بصلحان كما مر لان يكونا متصليين ومتصليين وود الفاعل المحرر فقد  
مواظفها فيقول ان الاصل في المتصليين الرفع والمصوب ان يتصل بالفاعل لان المتصل كما مر كالجاء الاخر من  
الكلمة التي عليها يكون النفي كالجاء الكلمة انما هي اذا كانت متضمنة له لا لاصاله ومن حيث الذات والفعل مظهر  
للمرفع لذلك ومن ثم لا يتخلو فعله منه فيتم ان يجعل الفاعل الرفع كالجاء الاخر منه واما ما مر في الرفع وهو ان  
ابتداء عند الصيرين ولا يصح الفصل الرفع بكون المتصل كالجاء من الكلمة المتعدية ولا مبتدأ معنى ليس بكلمة واما  
مبتدأ وخبر هي ما اخبرنا في اول الكتاب بالمبتدأ واسم وليس له اسم في افضل الرفع كالفعل لان كل فعل واقع بمجلا  
الاسم والجاء اربا اسم او محلا والاسم الرفع ايضا من لوازم احدها واما الجاءية وليست ايضا كالفعل في  
طلب الرفع لان خبره في دخوله على الفعل اولى ومن ثم كان التصريح ما زيد ضاربه اولى من الرفع ولضعفها  
في العمل لم يعالجها غير هذا الجاء ايضا عليها الرفع بلشاهده بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم الرفع ههالا  
بجواز الفصل ههالا ما عرفت نحو ان هذا فاعل من الفاعل الرفع هذه الاشياء المتفصلة واما اسم الفاعل واسم  
للمفعول والصفة التي بها والمفعول واسم الفعل والظرف والجار والمجرور في ايضا لا ترفع بالذات بل بالاجل على  
الفعل يتصل الرفع من هذه الاشياء بغیر الخسار لكن بشرط الاستناد كما جري وكذا يقول الفعل هو المتصلي  
للمصوب بالاصالة واسم ما يتصل الفاعل وهو ان واخواتها واما الجاءية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول  
وللمصدر واسم الفعل انما يتصل بهذه الفعل والجل عليه ممكن حتى المتصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل  
او الاسماء الشبيهة كالمرفع لطلبه الفعل بالذات والاولى بالجل عليه لكنه للجاءية في الاصل على الفعل ان يتصل  
بمع اسمها ثمة كونه فضلا عن اتصاله بغیر الفعل ايضا اذا شابهه كالجاءية فاذ انقر هذا الفعل الفاعل الرفع  
طلوعها واما ان يعمل بها الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بها لانه في ثمة مواضع الاول اذا تقدم على  
عمله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك بعد واذا كان الفاعل محذوفا نحو قولك انما هو ضاربه وان استقرضت  
ونحو اياك من ان صوبت وفادرت بها لئلا تخبر ان اياك والاسم من باب تقدم المفعول على ناصبه واما قوله  
الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجاء الاخر من الفاعل المحذوف والمجرور لان الضمير المتصل بالهون  
كالجاء الاخر من عامله فاذ لم يكن فاعله عامل كان اما مفعولا او مفعولا فاعله يكون كالجاء الاخر من الثالث  
فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون ناعاما كما في نحو اسكن انت ورو  
الحبة ولغيتك بالاء ورو لا يكون بعد ذلك لفظ الخبران ولغيتك زيد اياك ما عطف خبري نحو جاني زيد وانت ولا  
يقع الضمير في صفة كالفعل ومنها ان يقع بعد لا نحو ما عرفت الا اياك وما صوب اياك او ما قوله وما ينبغي اذا ما كنت  
جلوسا لا يتخلو في الاول ولا في ثمة فاعله لا يفس على وكذا اذا وقع بعد معنى لا كقوله كاتبا يوم فريحي انما يقتل اياك او  
ان لم يات نحو جاني انا انت وزيد وياك انا اياك واعي والفرق منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون مائة  
مفعول على ما عطف وبورث اتصاله الضمير بالنياس بالمفعول الاول كما اذا خبرت عن المفعول الثاني في عمل  
زيد اياك واعطيتك زيد اياك ولا يجوز ان يقول الذي علمه زيد اياك الذي اعطيتك زيد اياك بل يفسر المفعول الثاني  
بالاول فاما ان لا يتصل الا اتصاله في باب عطيتك اولى والاتصال في باب علمت كما اذا خبرت عن المفعول الثاني  
في اعطيتك زيد اياك فاعله الذي اعطيتك زيد اياك من قولك الذي اعطيتك زيد اياك درهم لان تقدم  
على الاتصال بلا ريب من مساو اللفظ والمعنى ومن جواز المتصل فهو طبع لان الثالث في المفعولين الذين  
يحصل بهما اللبس بالاتصال نحو اعطيتك زيد اياك واذا خبرت عن الثاني في علمت زيد اياك فاعله الذي  
علمت زيد اياك فاعله الذي علمت زيد اياك وذلك للوطية المذكورة ولربما جاء اصل المفعول الثاني  
اذا العامل فيه في الاصل ما يجبه تفصلا عنه كانه اياك على ما جري وان كان الضمير مع غير الفعل فاعله انما  
يكون مرفوعا ومضوبا فالرفع لا يكون الا متصلا اذا كان مبتدأ ما وجرا او خبرا وان واخواتها واسم ما

ان لم يات نحو جاني انا انت وزيد وياك انا اياك واعي والفرق منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون مائة

وما الفعل المضبوط  
 فكل فعل مضبوط  
 أو الفعل كالرفق وطلب  
 الفعل إن كان الوباء في  
 بالجل عليه كالكسوف في  
 أو ما في الفعل إن مضى  
 به مع استمرار فعل  
 كقولهم فعل فلان فعل  
 فبعض الفعل إذا  
 فبعض ما كان في

[illegible]



الحروف غير موضعها واستخار البحر مذهبا للقاء وانما الوجه في الثاني الانفصال ههنا سماعا لان الثالث اسرف من الاول  
لكونه اعرف فيساقف من كونه متعلقا بما هو ارف منه والذي جوز ذلك ثانيا سماعا نظرا الى الجرح كون الاول  
منفصلا واما الثالث اعني المساوي للمفصل منصوب فتقول ان كانا غائبين نحو اعطاهما واعطاهما سبب وجاز  
الانفصال وهو عري لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثالث وان لم يكنوا غائبين فالتحيز يجر الانفصال الثالث  
وبسبب تحيزه فباسا غائبين ومنعه سببونه والزم التحيزين الغائبين يجوز اعطاهما واعطاهما ويجوز ان يحذف  
او امتنع نفسه هذا دليل على انه لا يقول به وانما كان الانفصال ههنا ايضا ولي لا ينافي الثاني من ان يتعلق  
بما هو مثله وبصر من نفسه وذيله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الا بخلاف  
الغائبين والمتكلمين اذ يستفهم اجتماع المتكلمين لفظا ومعنى وانما يحذف في التابع نحو خبره بئوه كاجاء اعطاهما لان  
طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للمتكلم فلما كان حازما للمفعول اشق كان  
انفصاله ارف من انفصال التاكيد ههنا في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع فمفصل  
وه يكون الاستسار كما شرحنا في ضابطك ففدا كذا قبل انه يجوز انفصال الثالث وانفصال ارف نحو خبره ضابط ارك و  
ان كان الاول جرحا فلما كان الثالث منصوبا فكذا اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوبين نظرا الى الثالث هل هو انفص  
لغيره وانما يذهب مساويا ونقول في الانفصا في كذا اها قال في نظره ايبت اللعن فيها وسعنا كذا في شق قطع وكذا  
اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياه لان الانفصال في جواب  
الضمير الجرحي ارف من الانفصال في جواب الضمير المنصوب لان الفعل اقدم في انفصال الضمير من المصدر واسم الفاعل ارف  
الفعل بطريقه بنفسه وهما يطلبان بالمشابهة من ثم لا يجر ههنا قوله هوك وصرفه من جرح هذا اعطاهما واعطاهما  
كثاينة الانفصال في الثالث فيها اذ كان اربا مساويا نحو خبره هوك وصرفه هوك فلهذا جعلت نفس ضمير الضمير  
الضمير ههنا ارف من انفصالها وان كان بعد الضمير الجرحي مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من الجرحي او  
مساويا وانفصال الثالث للمفصل المرفوع لا ينصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو خبرك هو وصرفه اياها وضابطه وان لم يكن  
منها منصوبا او اعند هشام والاحفش كثر في باب الاضافة في نحو ضابطك تحكيم الضمير الذي يليه عند الحكم الضمير  
الذي يلي الجرحي قوله ولين احد همار فوعا لان كان مرفوعا وجب لغديره وانفصال الثالث كما تقدم سواء كان الاول  
اعرف او لا فلو كان فان احد همار في انا ذلك لانه ان لم يكن احد همار اعرف ولقد تقدم ولغيره ان احد همار فوعا وجب  
ايضا انفصال الثالث نحو اعطاك اياك ويولي اياي قوله وقد منى قد منى لا تعرف لانه اذا كان احد همار اعرف ولم يقل  
ليس احد همار فوعا وجب ايضا انفصال الثالث نحو اعطاه اياك فذا ارجع الشرط التذكير وان لم يكن احد همار فوعا  
وان يكون احد همار اعرف وان يكون الاعرف مفصلا ما كان ذلك اختيارا في الثالث وعلى جميع ذلك مفهومه مما ذكرنا قوله ولا  
هو مفصل عن احد همار ان لم يكن احد همار اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمفصل كاعطاك اياي واعطاه اياك  
فانما منفصل كارب قوله والخيار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انشائي خوها وجعلوا لا وعساك الى اخرها  
انما كان الخيار في خبر كان واخواتها لان انفصال الاسم في الحذفه ليس فاعلا حتى يكون كالجرح من عامل اذا الفاعل في  
الحذفه مضمون الجمل لان الكائن في قوله كان زيد فاما قيام زيد كما جري في الافعال فانفصل في امرين الى سبعة  
لن كانا هاهنا فلهذا حال بعد ما عن العهد والافان قد يغتفر وقال بكت هذا التليل شهر لا زى فيعبر ما لشر اناي  
فانك لا تخشى ربها وقد جاء على اسكن سببوه ليشق كاتفي قال عديت فوي كعد بل الطير اذ ههنا لفظ الكلام  
لهي قبل بعض العرب ان فلا يهدك فقال عليه رجل ليشق وقالوا الاسود فالا بكتها او بكتها فانه اخوها غدا انه  
يلبانها ويضام الانفصال كون الاسم كالفاعل كالجرح كالمفعول فكنته كصيرته قوله والاكثر لولا انشائي اخرها يعني ان الاول  
ان جري بعد ولا غير الخصبة ضمير مرفوع مفصل لانه اما مبتدأ وفاعل فعل جرحي مرفوع بولاه على ما عرفت  
بابه ليشق فيجب على الوجه الثالث الانفصال وقد جري بعد ههنا الضمير المشبه به من الضمير الجرحي اعند اللحن فانه  
منعوه قال هو خطاء والضمير روده وان كان فلما كقولنا لولا هذا العام لم يجز وقوله وكمر موطن لولاي طعن كقول  
باجرهم من لذه الشقي شتهوي وكضمير عند سببوه يجره لولا حرف جر ههنا خاصة قال وبصفتهم يكون لبعض الكلام  
مع بعضها حال بمعنى لا يكرن بصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع حرف عامل لا حرف مبتدأ  
ومثل ذلك بلدن فانها جرح ما بعد ههنا بالاضافة لا اذوليه باعدته فانها بتصبها كما جري في قوله فظن ذلك ان  
الحجاز اذ لم يكن زائدا كما في حسبك ودمه فلا بد من متعلق ولا متعلق في نحو لولا ان ظاهرا لا يصح تقدمه وقال

ما  
يرى





ما الذى يهزون الاعراب من

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

في اية لانها في ذكر الكون في فعل النفي اسقاط الذنوب نحو ما في منك وما احسن وما اجل قال لست  
 لست ادري عن العرب حكوا هذا ما سوه على من هم في فعل زيد لا ناسم عندهم في الاصل قوله وهو سطر  
 المبتدأ والخبر وقيل القوامل او بعد هاء صيغة مرفوعة منفصلة مطابق للمبتدأ وبقي فصلا لفصل بين قوله  
 وخبر وشهدان يكون الخبر معروفا او فعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمر ولا موضع له عند المحلل  
 وبعض العرب يجعل مبتدأ ما بعده خبر قوله وقيل القوامل نحو زيد هو القوامل قوله وبعد هاء اى قول عوامل المبتدأ  
 والخبر وهو اى ظن نحو ظنته هو الكرم وما بان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القوامل وما  
 كان نحو كنت انت الزهيب قوله صيغة مرفوعة لم يعمل صيغة مرفوعة لا تداخل في ما يجي هل هو صمبل ولا ولا يمكن  
 الاختلاف في انه صيغة صيغة مرفوعة قوله مطابق للمبتدأ اى في الايراد وقرينه والذكرة في ذرة والقبية والتكلم والخطا  
 تخوفا في الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وما وقع بلفظ العينة بعد حاضه لظهاه مقام مضان غائب  
 كقوله وكان بالماضي من صدق وان لا توصف هو المصداق اى يرى مصا في هو المصاب قوله يعني فضلا هذا في  
 اصطلاح النحويين قال المناخرون انما سمي فضلا لانه فصل بين كون ما بعده نقدا وكونه لا نك او انك زيد المطلق  
 جازان بنوهم السامع كون المطلق صفة في نظر الخبر فيجوز الفصل بينهما كون خبر لا صفة وقال الحبل في سببه  
 سمي فضلا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده لانه على ان ما بعده ليس من غايه بل هو خبره والبيان ما لهما اى شي وان  
 الا ان نقر وما الحسن من نقر وهم والكونيون بنوهم عا ولا يكون حاضا مابعد حتى لا يفسد عن الخبر كما لو اد  
 في البديهة كالحفظ السقف من السقوط فالعوض من الفصل الخبر عن الثقت فكان القياس ان لا يجي الا بعد المبتدأ  
 بلا ناسم او منصوب بفعل فليش يشكونه مع مرفوع خبرهم وكون خبره دالام تحريك صالحا لوصف المبتدأ به وذلك  
 لا اذا دخل على المبتدأ ناسم خبره والخبر عن الثقت بسبب مخالفة اعراب ما نحو كان وان اومه الحجازية لم يجز  
 الى الفصل اذا كان المبتدأ نكرا لم يوثق بالفضل لانه بعيد التاكيد ولا يوثق بالذكرة الا ما سبق استثناء عن اخبار التاكيد  
 والمقتضى ان اصل بعيد التاكيد يكون محققا هو القوامل زيد نفسه القوامل المبتدأ الحالى من التواخي والداخل عليه  
 فعل القاملي نداء داخل على المبتدأ كان وان والمبتدأ الخبر عن الثقت لخالق اعراب لاسم وانما قلنا كان حق المبتدأ  
 ان يكون مرفوع لان الفضل بعيد التاكيد لان معنى زيد هو القوامل زيد نفسه القوامل لانه ليس الاكيد لا تبي بعد  
 اظاها الضمير ولا يوثق بالظاهر بالضمير فيقال مرفوع زيد هو نفسه وايضا يدخل عليه الدالام نحو قوله انك  
 لانت احليم ولا يقال ان زيد لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظهما في فعل مرفوع  
 هو نفسه ومرفوعه ما به نفسه فيكون مثل قوله شح في الملاك كذا كلما جحون ولا يقال عند سبويه مرفوعه  
 هو هو لا مرفوعه هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد وايضا الحبل مع اختلاف افعالهم في لفظ نحو مرفوعه هو  
 اياه ووافق سبويه منع المتقنين ولم يجوز سبويه بناء على ذلك ظننه هو اياه القوامل وان جعلت اولهما  
 فضلا والثاني تاكيدا لان الفضل كالتاكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفضل والتاكيد نحو  
 اظنه هو القوامل اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذي يليه الفضل ان لا يكون ضميرا لانه كان ضميرا  
 من التماس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف قلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون مرفوعا بالدالام لانه  
 اذا كان كذا انا فالحق بعيد التاكيد فناسبت لك تاكيد المبتدأ بالفضل فليبتدأ الخبر مبدئى الدالام ان كان قائما  
 بلام الجنس فهو مفصول عن الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والذين النصيحة اى الكرم التقوى  
 التقوى ولا حسب المال ولا دين ولا نصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فمجرور  
 المعنى بالام مفصول عن المبتدأ سواء كان الدالام في الخبر لجنس نحو ان العز الحليم اى عزم ثلاث فهو لبيان العفة  
 كقوله انك الرجل كل الرجل ولكم يدخلون كبر ما وانت الكرم اى انت ذلك الكرم لا عزم ليد سواء كان الدالام  
 موصولا نحو ان القوامل لو زيدا دخل في الموصول نحو ان الذي قال كذا وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفهم  
 في الاصل ثم اشبع خبره دخل حيث ثم اشبع خبره دخل حيث لا التماس بدونه وايضا وذلك عند فتح لفظ المبتدأ  
 والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القوامل وما زيد هو القوامل وان زيد هو القوامل وعند كون المبتدأ ضميرا نحو  
 لانه انا الغفور وعند كون الخبر لام لا يصلح لوصف المبتدأ كقولك الذين هو النصيحة وعند كون الخبر فاعل  
 التقضيل لانه مرفوع الدالام ووجه التشابه يكون مختصا حرفا بضمها فاعل التقضيل معنى اعني من هي  
 الملبسة مرفوعة مع كذا كان مختصا على الدالام حرفي متخذه مع اعني الدالام ومن ثم جاز ما يجسن بالرجل

قال في التواخي والداخل عليه

والظاهر

نحو

في قوله كان

في قوله كان

-16



فأما الكسور

وتنزل الحركات

يتكون ضمير الشأن مقسرا بحمله وبنادركه نظر على هذا التصريح لأن الضمير عندهما إنما يكون مع ما عليها جملته إذا  
اعلمنا على فنيض ما أعل المبدأ بعد ما نخرنا في نحو ما نريد بضار ليخوه مفرد وبعض التصريحين بمنع من تحويلين  
أحوال وما هو هذا في بدعيان في ليس ضمير الشأن قال لأن الشأن نفسه جملته لا يكون إلا في خبر ما وليس إلا إذا كان  
لفصل المطابقة لأن مفسر ذلك الموت وأجاز السيرة ما هو هذا في حكاية لأن الضمير مع ما عليها في نحو ما ضار  
الزبدان جملته لأنها مبتدأ مسنوع عن الخبر فيكون الباء وظن في خبرها وفي نظر لأن الضمير مع ما عليها إنما يكون جملته  
إذا علمنا على حرف الاستفهام وأخرى التي أعل المبدأ عند التصريحين وبعض التصريحين لا يجوز تحويلين بدعيين  
أحوال وما هو هذا في بدعيان في ليس ضمير الشأن قال لأن الشأن نفسه جملته لا يكون إلا في خبر ما وليس إلا إذا كان  
وما هو من خبره من العذابان غير فيجوز أن يكون هو ضمير الضمير الذي تضمنه قوله بل لو غير أن غير بدل من هو  
أو يكون هو بلعالم إلى صدمه وان غير فاعل خبره نحو ما نريد بضار ليخوه مفرد والبصر بكون وجوده في خبره  
المفسر للضمير الشأن لأنها مفسرة فلا بد أن استغناء خبرها عن مفسر خلافا للكونين فانهم أجازوا عدم التصريح بأحد  
جزئها نحو أن ضربت وأنه فامت وأبى علم شاهد وهذا الضمير لشبه الكوفون ضمير المجهول لأن ذلك الشأن مجزئها  
لكونه مفرد إلى أن يفسر الضمير ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي جزئها في باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا  
يهدم الخبر عليه كما هذا لأن قول الأيوبي المفسر منه ويحذر أن يكون الضمير مؤنثا الرجوع إلى الموت أي الضمير إذا كان  
في الجملة المفسرة مؤنثا لفصل المطابقة لأنه راجع إلى ذلك الموت كقوله نعم فانها لا تعنى إلا بصار وقوله أنها تعنى  
الكلمة أو فاعلا كقوله لا فاعل ما يجرى الشرط أن لا يكون الموت في الجملة فضلا فلا يتحدرا أنها ليست في قوله أن يكون  
كالضمير أيضا فانما يتحدرا أنها كان الفاعل من جملة لأن الموت منصوص نصب الفضل وذلك لأن الضمير مفعول  
ولا يجرى مطابقة للفضلان وإنما ثبت هذا الضمير وإن لم يضمن الجملة المفسرة مؤنثا فإسناد ذلك باعتبار الضمير  
لكنه لم يسمع وإذا وجد خبره فاعل المبتدأ فلا بد أن يكون مفسر جملته استهبة وإذا دخل جازكوها فاعلة تابعة كقوله  
نعم فانها لا تعنى إلا بصار ويقول ما هو فاعل خبره وقوله ويكون منفصلا وذلك إذا كان مبتدأ واسم ما ويكون منفصلا  
منصوبا باوزار في أن وظن ومنصوبا مفعولا مستند في باقي كان وكاد قوله وحذف منصوبا بضعف لا يجوز حذف  
هذا الضمير لعدم الدليل عليه إذا خبره مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع الفرية الفاعلة  
بمجرد ضافة مفعول مضعف صبره في الضمير صورة الفضل مع ولادة الكلام عليه نحو قولنا من يدخل  
الكعبة يومها بل هو لها جزاء وصيغة وقوله أن من لا يفي بنبأ حسن الله وأغضب في الخطوب وذلك الدليل أن أوزار  
المبتدأ لا يدخل على كمال الحجازة كما خبره باب المبتدأ فوالأع ان إذا خفت فأنه لا بد أن إذا خفت المفعول جازا على ما في  
الاسم الظاهر ما لها كالكسرة على ما في الجمل قوله قال أن جعفر لكن تركنا أعمالها في الظاهر أكثر من المصحح كما يحق  
في باب الخوف أعمالها في البارز كقوله فكانت في يوم الرخاسا التي وما كثر مع الإغواء ظاهرا أنها فعل في ضمير  
شأن مفرد يتخالف الكسرة المعادة فانها إذا الغيب ظاهرا الغيب مطلقا لم يعمل شذوا وانما عملت المفعول  
المعلاء غائلا في ضمير شأن مفرد يحصل بينهما وبين الجملة التي بعد ما ربط مفرد من حيث اللفظ بسبب هذا  
الاسم لأنه يكون لها باس وارتباط واسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباطا وانما  
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما الارتباط بينهما معنوي تام وذلك تهاجروا موصول وهي جملتها في بقدر مفرد  
هو المصنف إذا هي حرف مصدري فكان أن وصلها بعض حروف ذلك المقدر بخلاف أن الكسرة فاعلها جملتها  
ليست بفعل المقدر هذا هو المصنف من مذهب النعم اعني أعمال المفعول ففقد في حال لغائها لفظا وقد أجاز سبويه  
أن يكون الفاعل فيها كالألف في الكسرة اعني لا يكون لها عمل لفظا ولا مفردا فيكون كالصلة في مع جملتها في  
فعل المقدر مع أنه لا ارتباط بها لفظا ولا بضر ذلك وهما المبتدأ ليس بسبب واعلم أن أعل الضمير ارتباطا  
ضمير المتكلم ثم الحافظ ثم الغائب بغلب الاختص في الاجتماع نحو أنا وأنت وهو فلنا وأنت وهو فلنا وأنت  
ما وضع لشار التبر وهو خمسة ذلك المذكر ومثناة دان وبن للموت ناوئي ونه ووه وذي ومثناة دان وبن ومجموع  
أولاء ما وقصر أو نحوها حوالا للتبني ويتصل بها حرف الخطا في خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي  
ذلك إلى دان وذلك إلى دان وكذلك لولاء ويقال ذلك في ذلك للبعد وذلك للموسط وذلك وذلك  
ولذلك مثله بن وأول ذلك مثله دان وأما تم وهما فاعلها خاصة أعل اعلم أن الاسماء الإشارة يثبت عند  
الأكثرين لضميرها معنوي كمن وهو الإشارة لأنها معنوي من المعاني كالأسماء فكان حقا أن يوضع لها حرف

بغير خبر ان يرفع خبر جملته في باب المبتدأ

في باب المبتدأ

في باب المبتدأ



هر يك من هذه الالفاظ الست بلا وهذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمى بها ولو كان اصله ثلثة لقلنا  
 ذاتي رقا الى اصله ومثناه وان يجزأ لآلف للساكنين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قلنا لا يكون ان المثنى عيني لهما  
 على التثنية فيه كل في العذر والجمع واذن صيغة مجتلية غير مبنية على احد والافضل ان كان ثلثة صيغة التثنية واذن صيغة  
 للتثنية الجوزة قال بعضهم انهم عرب لا يخلو لآلوه باختلاف العوامل ودعوى كل واحد منهم صيغة للجمع وبعض  
 من انصافه خلاف لظاهره ان نزاج لم يبن شي من المثنى في ثمة فصد وان يجري اصفاء للمثنى على علم واحد  
 اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عامل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنى اذ اعرا باوينا ولا خلاف  
 الجمع فانه يجازى الف بعضه وبعضا والجمع في اللذان والذين كما في ذان وفي ذاء ذان وذان والذان والذاتان  
 في الاحوال الثلث وعليه حل بعضهم قوله ان هذا ان والوثن فاوذي يقال في ذاء ذاء حتى صار ذاء فلبا الله باوذي  
 صار ذى وذلك لان التاء والياء قد يكونان للمثانيث نحو صارت ونضرب فاما في ذاك فممن الذي ذى من ذاك  
 من هوولى بالجمع بين التاء والياء ولا يقولون التاء والياء هم ناعلة للمثانيث بل يقولون متحسبا براء لهما باوذي  
 دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامى للمثانيث كما في لخت وبيت وكلتا فان ذاء الهاء ثلثة علامى  
 المثنانيث وده بقاء باوذي هله كما قالوا في قسمة فبهم لان الهاء يكون عوضا عوضا عن ناعلة للمثانيث التي هي التاء  
 فتشبه التاء والتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وفيه بقاء باوذي هاء وقد يكسر لهما وان باختلاص شي من  
 صلحونه ونرفا وصل صلتهم وهو قليل ولا كثيرا وفي بقاء ساكنه في الوقف فكسر التاء وتحدف الباء كما تجرى  
 في باء واشباع نحوذه ونرذهي ونمى تشبه لهما الفصحى الاشباع اشهر وفي الوقف ونرسلون الهاء في  
 منه من يقول ذهي وفي بقاء ساكنه كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذان وثناء وان وفي عن الحذف في المذكر  
 في ذان وفي ذين والجمع هما اوله عاقلان كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة التوى والعرب بعد ولان لا يرام وقد يكون  
 مكسورا والوثن في التشبيه كما في صوان كان اوله معرفة فيكون فاعلم بها البعد حتى يصير لهما التاء كما في مكسورين  
 اوله كاوله لك وقد يصير فيكسب بالياء لان الفصحى لا يوصل على الباء لاستئصال اكناف فقلبن للكثرة وهما الفصحى  
 في افضا والواو في اخرها ولهذا يكتبها الكوفة الفصحى نحو الفوى والضمي والياء مع ان اصلها واو ولهذا يلقى بعض  
 العرب مصحوم الا من من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفصحى واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اوله هاء  
 فيقال هاء وقد يصير الهمزة لاجزئة نحو اوله ونما اشيع الضمة قبل اللام نحو اوله على وزن طوتا وفاقولهم هولا  
 على وزن وراي قال بجدة لا يقل هولا وهذا مكي لما يلقى اسفا وعقبا فليس بلغته بل هو تخفيف هولا بجدة الفصحى  
 هاء وتب هولا واوله ويلحق بها حوالا تشبه معنى هاو هي كما يجي في الحروف يلحق الجمل في نحو هاء ان ناعز  
 على خلاف فيها هل هي مفصول من اسم الاشارة او كما يجي ويطعن من المفردات اسماء الاشارة كبر لان نرفعا اسماء الاء  
 في اصل الوضع باقرن اليها من اشارة المتكلم بالبدلية وكما جازى الى المشار اليه في اوابه الحروف بنية  
 بها المتكلم المخاطب حتى يلفظ اليه ويظهر الى شئ يشبه به من الاشياء الحاضرة فلا يخرج لو ثبت بها الا فيما  
 يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضرة والمؤنث طالا في البعد الغائب كان يجيء في الحاضرة اكثر منه في المتوسط فهنا  
 اكثر استعمالا من هذا لان تشبه المخاطب لا يصار الى الحاضر الذي سهل ابصاره اولى من تشبهه لا يصار للمؤنث  
 الذي ربما يحول بينه وبينه جائل ولم يدخل في البعد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا يبينه العاقل احد لئلا يلبس  
 في مرأى قلنا ذلك قالوا لا يجمع هاء مع اللام قوله وبفضل بها حوالا الخطاب فلا يستدل لنا عند ذكر الفصل على كون  
 هذا الكاف حوالا اسما او يبدل ذلك من حيث اللفظ امتناع ونوع الظاهر موقعا ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما  
 في كاف وميك ويك وقد ذكرنا هناك فانه لما قلنا ذكر هاهنا علة تخصص المتوسط والغائب البعد هما دون  
 القريب لان فاعلمنا ذكرنا عند الفصل نقول ان وضع اسماء الاشارة للحاضر والقرب على ما قلنا اننا لشار اليه  
 حشا وشار بالاشارة الحسنة في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اختلفت كاف الخطاب  
 بما خرجت من هذه الصلاحية اذ لا مخاطبا ثانيا في كلام واحد لان كجها في كل الخطاب نحو ازيدان فعلمنا  
 وانما علمنا لا يعطى احد على الآخر نحو ان وانت فعلمنا مع ان خطابا يعطى لا يكون الا بعد لا ضرر  
 عن خطابا يعطى عليه فصار ذلك مثل علامى اعنى اخرجه الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو  
 علامى لا يقول باهنا ذلك كما يقول باعلامك ولا علامك فلك كما قال الكاف بوجب كون ما ونبهه غلبا في الغيب  
 عنه نحو علامى قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما يقول هذا مع حضور غلام الخطاب فلما اوردت الكاف



# في أحكام اسم الإشارة

في اسم الإشارة معنى التعييد وقد كان كاللوضوع المحض ومن حيث كونه موضوعا للمشار إليه الفرب صار مع  
الكاتب بين الحضور والغيب وهذا هو اللفظ الواسط فاذا اريد ان يصبص على البعد جئت بعلا مته وهي اللفظ فلفظ  
ذلك ثم تقول لفظ ذلك بضم نون وشاربه الى الحاضر عن كان او معنى يحكى عنه او لا ثم يوفى باسم الإشارة لفعل  
في العين طه رجل فذلك كذلك النزل وفي المعنى فصار بواضعا بلغا فها في ذلك الضرب وانما يؤخذ بالاشارة  
بلفظ التعييد لان الحكم غير غائب يجوز في هذه الصورة على قلنا ان نذكر اسم الإشارة بلفظ المحاضر الفرب يجوز في  
النزل وهما في هذا الضرب اي هذا الذي كور عن فرب لان الحكم عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جوى عن فرب  
فكان حاضرا وكذا يجوز في المعنى الحاضر اذا انفرد ذكر اسم الإشارة بلفظ الغيب البعد كما يقول الله تعالى  
انما لك ذلك قسم عظيم لا فاعل قال قد كذلك يضرب الله للناس امثاله مشبه بذلك في غير المثل الحاضر المضم  
وهو قوله ذلك بان الذين كفروا واليهوا الباطل وان الذين امنوا واليهوا الحق من ربه وانما لفظ ذلك لان ذلك اللفظ ذلك  
شاعرة فصار حكم الغائب البعد والاعلى مثل الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا قسم عظيم وكذلك  
يجوز الا بان بلفظ البعد مع ان المشار اليه شخص فرب نظرا الى عظمة المشايخ المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المشار  
بشيء ما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الخاضعين ذلك قال كذا وكذا وكذا بعضهم ذلك السلطان فيقول بكذا ومنه  
قوله نعم عند لكن الذي لا يفتي فيه ويجوز ان يكون قوله نعم قد لکن الذي لا يفتي فيه ويجوز ان يكون قوله نعم ذلك الكتاب  
من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعد بلفظ الفرب فرب كذا وله حضوره نحو هذه المسافة فكذا من وجوه  
ذلك فيقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه الاشارة حسيه فاستعماله فيها لا يدرك الاشارة الحسية كالشخص  
البعد ولما كان مجازا في ذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع  
للبعد اعني ذلك ونحوه اذن كصاحب الغائب يحتاج الى مد كقول فيل ويحسوس فيل حتى يشار اليه به فيكون كصاحب  
راجع الى مقدم وقد يلقى كاني الخطاب كخبر فيل وابصر وانظر وكذا ولير ونعم وبش وحسب وكذا وريد والنجاء  
حبل ولاريت بمعنى اخبره كما يجي قوله ويقال واللفظ الى اخره كما راي المصنف في استعماله في الفرب من اسماء الاشارة  
في موضع ذي البعد منها والعكس لضرب من التأويل كما ذكره ناسخ الحاشية في اختصاص بعضها بالفرب وبعضها  
بالبعد فلم يخاله من هذا ولم يقطع به بل حاله على غيره فقال ويقال واللفظ يعنى لم يخلق ذلك عندى  
واقول انما ارى بغيره خلافا في اختصاص بعضها بالفرب وبعضها بالبعد فاذا اريد معرف ذلك فاعلم  
انهم من ههنا ذهب بعضهم الى انه لا واسطه بين الفرب والبعد كما في حرف التاء وعلى ما يجي فيقولون اسماء  
الاشارة الخيرة عن اللفظ والكان للفرب المظهر بهما او بالكاف وحدها للبعد وجهوهم على ان بين الفرب  
البعد واسطه فقالوا اذ لم ذلك في ذلك وبعضهم يقول الك والواو في وادوى وده وله بسكون الهاءين و  
بكرهما ايضا اقامه اخلا من وقع الشباع كما ذكرنا واذ لم يتم وهي كبر في الاستعمال فاك وهي وهما وما ذك  
فقد اوردوها الترخيضي والملائي وفي اصطلاح النفاذ بك فانه خطأ ثم تلك وهي كبر وذلك بضم الاء وسلك  
ولذلك لثبته فليد وما تحرك اللفظ بالكسر في ذلك وسكنت في ذلك لان اللفظ خفيته فلم يفسد واحدتها في  
اللفظ بالكسر للسكينة وكذا في ذلك لأن الاء التي بعد اللفظ فرب من الالف في الكثرة واما تلك فادخل اللفظ  
التي فيها على قوله تحرك اللفظ بالكسر لاجتماع الكسر بين الاء بل يثبت على سكوتها وحذف الاء للسكينة واما  
تلك بعد في الالف فادخل اللفظ في الالف في الكثرة واما تلك فادخل اللفظ في الالف في الكثرة واما تلك فادخل اللفظ في الالف في الكثرة  
اللفظ في ذلك وتلك كانهما ادخل اللفظ مكتوبة بعد التون التثنية لان اللفظ يدخل بعد تمام الكلمة كانه ذلك واو  
لك فجميع الثلاث فقلت اللفظ تونا والقياس في اللفظ فلي في المثالين الى الثاني لان المراد بغيره عن حاله  
بالادغام في الثاني بغيره بالقلب في واو ثانيا فلهما المثال الى الاولى بسبب التون الدالة على التثنية ويجوز ان  
يدخل اللفظ في التون فصبغ ذلك فقبل اللفظ تونا وادغم فيه كما هو القياس والاول الى يكون اللفظ بعد تمام  
الكلمة وايضا ادغام اللفظ في التون ليس يعنى كادغام التون في اللفظ كما يجي في التصريف لشاء الله تعالى في غير  
المرجع ان الشد بعد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا الى انهم قالوا ايضا في التثنية الذي والحق الذي  
والثلاث مستثنى التون عوضا عن الاء المحذوف وايضا لو كان الشد بد عوضا عن اللفظ ولم يقل هذا  
بالشد بد مع هله كما يقال هذا ذلك وقال لا تدرك في هذا اللغوين بين المشقة والمخفف في الفرب والبعد  
والنفاذ فربا بينهما وذلك بناء على مذهب النجاشي فالبعد في الوسط عند غير المشايخ واتباعه في التثنية بلفظ واحد

في

في

في

في

في

في

في

في

في



فهذا يصلح دليلا على اشتباهه شأن الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها  
 للتكتم على المعلوم عند الحاجة هذه خاصية المعارف وليست بخاصية الموصولات بل هي خاصية المعارف  
 بصلته وهي جملة فعالا تعرفنا النكرة الموصوفة به في نحو جاني رجل غريب لان الغريب حاصل فكان ينبغي ان لا  
 يكون في قولك لفت من غريبه فرفي بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لاننا نقول كما سبق ان تعريف  
 الموصول اذا كان بصلته وهي جملة فعالا تعرفنا النكرة الموصوفة بها في نحو جاني رجل غريب لان الغريب حاصل فكان  
 ينبغي ان لا يكون في قولك لفت من غريبه فرفي بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لاننا نقول كما سبق ان  
 تعريف الموصول موضع معرفة مشارا به الى المصروف بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلتهم فلفظ لفت من  
 غريبه اذا كانت من موصولة لفت الانسان المعبود بكونه مضر وبالك فهي موضوع على ان يكون معرفة بصلتها  
 واما اذا جعلها موصولة فكانت تلك لفت انسانا مضر وباللغة تدان حصل لفظك انسانا فمخصص مضمون المخاطب  
 لكنه ليس بمخصصا صريحا لان انسانا موضوع لانسان لا يختص به بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعها  
 على ان يختص بمضمون صلتها والمخاطب بين المعرفة والنكرة المخصصة ان يختص بمعرفة مضمون وهو  
 المراد بالتحريف عندهم وليس المراد بالتحريف مطلقا بل لا يرى انك قد تخصصت النكرة بوصف لا يتاخرها  
 فيه شيء اخر مع انها لا تتبين بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما نقول رابث اليوم رجلا سلم عليك اليوم  
 وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد المخلوق السماوي والارض ويتخذ ذلك فان قيل ان الجمل كان كذلك فكيف  
 تعرف الموصولات وتخصصها بالفت لانك لم تنكر الجمل كما يقدم في بابي لوصف ولو سلمنا ان المخصص في الحقيقة  
 هو اجتماع الموصول والصفة كان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فان ذلك رجل طويل يختص رجل بالاجتماع  
 مع طويل فثبت ان التام يختص بجمل مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعها وقيل بغيرها فانما كانت  
 الصلة معرفة بصلتها التي هي معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الصلة فغير ذلك الموصول  
 فلا يجوز ان الجمل التي فيها خبر عنهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الصلة لم يكن الصلة مختصة للموصول  
 لانها لم يكن لها ماذن لتعلق بوجه نحو بالذي غريب وعرف فيصير وثانها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للمخاطب  
 في اعطاء المتكلم فلا ذكر للموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يتناول المتكلم في المخاطب  
 انه يصلح حصوله للموصول ولا نقول انا الذي وضع المبدأ الا ان بعضا من علم ان شخصها ونحوها لم يسمعها لا  
 يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان خبرا عنه فقط لان الخبر يجب ان يعرف بغيره وليس ينبغي انما لا  
 لان وضع الموصول كما ذكرنا فاعلى ان يكون مضمون صلتها معلوما للمخاطب اعطاء المتكلم وهذا مظهر للمخبر  
 عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر قد لا يكون معرفة لا يختص بوجه فاشترط في الصلة ان تكون معلومة للمخاطب  
 يكون جملة لان الحكم على شيء ينبغي ان مضموناته الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فعلها والمصدر مع فاعل  
 ولما كان افشاء الموصول للحكم وضعها اصلها لم يستعمل في جميع ما يضمن الحكم الا ما يكون تضمنها أصلا  
 لا بالشبه وهو الجمل ويعتق الجمل ظرفا وحدا منوعا معه فعل وفاعل هو العايد والمتعلق العايد ودفعها انه يجب  
 ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا ان يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما للمخاطب في حال الخطأ  
 والجمل انشائي والظائفة كما ذكرنا في بابي لوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صفتها واما قول الشاعر جاني  
 لوج نظرة فيك التي اعلى وان شئت فواها زورها فمثل قوله جاني لوج نظرة فيك التي اعلى الى قوله  
 لعل زورها قد يقع التشبيه صلا قال ق و ان منك لبطائن وسعد بعضهم ولا يرى منه ما عاودا فلان جاني  
 ونوع التوجيه صلة من دون افعال القول نحو جاني الذي مالحسنه ومنعدين بالاشارة وسائر المناخرن وهو  
 لكونها انشائية كما يجب وناسبه ان لا يدب الصلة من خبر عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق  
 بالموصول لانه اما محكوم عليه هو واسبيه ومحكوم به هو واسبيه فلا بد من ذكرها في الموصول في الصلة بل في حكم  
 اجتنابا عن لا ان الجمل مستغنى بانفسه اول الرابطة الذي فيها وفاء يغنى انظاره عن العايد على فلذ نحو ما علم  
 زيد الذي غريب زيد قوله صلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة اسند  
 ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول علم انهم اختلفوا في اللام اذ اختلف على اسم الفاعل  
 والمفعول فقال لما في حرف كانه سائر الاسماء كجاءت نحو الرجل والفرس وقال غير انها اسم موصول في  
 هذا الخبر تجري انها من مضمون من الذي واخوته وذلك لان الموصول مع صلتها التي هي جملة خبرية

مبحث في الأصول  
 في بيان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول  
 في بيان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول  
 في بيان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول

في بيان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول

# في بيان الموصولات

اسم مفرد من ألف ما هو كالكل الواحدة يكون احد جزئها جملته تخفف الموصول ثارة يحدث بعض حروفه فاقالوا  
 في الذي للذ واللذ يسكون الذال تم افتصر وامنه على ألف واللام وثارة يحدث بعض الصلة اما الصلة الموصولة  
 للشيء والمجموع نحو الحافظ واعود العشرة كما ينبغي والاو ان يقول الموصولة غير علم الذي لان لام الذي  
 زائدة تحذف في الموصولة فالواحد دليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في الصلة نحو الموصولة زيد  
 اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقتضى يعني الضارب غلام زيد الشرا للضارب غلام زيد وفيما انكبه  
 بل يمتدح دوران احدها اعمالا لاسيما الفاعل والمفعول غير معد بن ظاهر على احدها الموصولة نحو الموصوف  
 وفي الحال والابتداء وحرف النفي وجوزوا لا سنفهم وعلمي ما من غير اعتماد على شيء مذهبا لا خفص والكويين  
 بعد هبة في هذا غير مهمهم وانكبه رجوع الضمير على موصوف مقلد فان قالوا لا اعتماد على الموصوف المقلد و  
 والضمير راجع اليه كذا فدل على أنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لا عائد على الموصوف المقلد والضمير  
 في نفسه راجع اليه فانك الموصوف المقلد بعد تخومهم وفيهم كائنا ظاهر لقوة الالة عليه كذا كذا في باب الوصف  
 في خوفه وقع ومنهم دون ذلك وقوله كان من جبال بني ابيش البيه وايضا الجار والمجرور بكيفية راجع معنى الفعل  
 واما قول النحاة باضرا بعلامه وباحسن او وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقلد فقال لهم غير مستند الى المشاهد  
 من كلام من يشهد بقوله ولا يقال في السعة طلة الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقلد ولا في  
 بين الالام عنده كالا يقال طلة حسن وجهه في الاختيار على طلة فيكون فاعلمها ونحو كذا في باب الوصف  
 وصغر زواياها وبشجره ودها ولو كان ذوالالام اسم فاعل او مفعول لما لا اعناده على الموصوف المقلد كذا ذهب  
 اليه بل عمل بمعنى لما في كماله على المجرور منها بل كان هو الاول بشرط العمل الفعلي لا في ذاته بل عمل عليه ما هو من  
 خواص الاسماء واعق لام التعريف فيساعده عن شبه الفعل بل هو لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحدف الفون كما  
 في نحو الحافظ واعود العشرة كذا يحدث مع الجوز عنها فيقول بناء على هذا من الجوز عنها ان اصل الضارب والمضروب  
 الضارب والضرب فك هو دخول اللام الاسمية في المشابهة الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل لفظا فظاهر واما  
 معنى فاعلمه اللام مع ما دخل عليه معرفة كحرفية مع ما يدخل عليه فاعلمه والاعلم في صورة الاسم الفعل الحية  
 للفاعل في صورة اسم الفاعل والمسمى للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب  
 زيد ضاربا وبضرب زيد مضروب وايضا فيكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم علمت بمعنى لما في  
 ولو كانت اسم فاعل او مفعول فمقتضى العمل على المعنى لما في كماله على المجرور من اللام وكان نحو الاعراب ان يكون على الموصوف  
 كانه ذكر فاما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل الاعراب الى صلة ما عارية كذا في الاضافات بمعنى جبر  
 على اذ كذا في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب اربط الضارب ومررت بالضارب فان قبل ما حكمك على هذا القول  
 وهذا ظلم ان صلة اللام ليست بجمله بل جعل صلته ما انضمت من المفردان الحكم المطلوب في الصلة واما في قوله  
 لا على وجه الاصل وهو اسم الفاعل للمفعول فضاء نحو الالف اللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام  
 لا اعتمادا على الموصول كما يعلم ان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا يحتاج الى ان نفعلوا انما عمل بلا اعتماد لكونهما  
 ضلعين في الحقيقة فاجوب بان علمها بمعنى لما في كماله على المجرور من اللام دلهم على انهما في الحقيقة فذل ان الاثر في اسم الفاعل  
 والمفعول اذا وقع اعني حروف لا سنفهم وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول كما يعلم ان  
 معنى لما في كماله على المجرور من اللام بالصفة المشبهة مع نعتها الحكم لنفسان مشبههما للفعل لكونها في كماله على الموصول  
 لانه لا يخلو بالفعل الا مع ضمهما ان كما في باب الاضغرة وهو ما يقبل والمفعول والصفة لا تكون الا جملة فاقول  
 في صورة الضمير بالجملة الاسمية وقد وصلت بعض الضمير بالضار في قوله بالشيء الذي يتنصع وصوت الجار المقتضى  
 وقد دخل على الاسمية غير الضمير على ما حكى في قوله قال ان رجلا قيل فقال لا اخرها هذا فقال السامع نعم ارجوها  
 وقله هيا هل لكونه اني لا يجوز ان يكون الاسم الجمال المعرب باللام موصولا في قوله فقلت اني لا اريد البتة الاكره  
 اهلها فقلت في قوله بالاصل بالاذن والضمير لان الذي اكره اهلها كذا موصول غير مهم كما في الاسماء الموصولة  
 وعندنا يصير اللام غير مفعولة فصد والضار في صفة كذا في قوله ثم قلنا لا مري على اليك فيسبحها واما جازم  
 بالمثل فاعلم ابواه لا الفاعلين ولغيره بالمثل فاعلم ابواه الذي بعد الاستثناء المقتضى في الفاعلين وظهور  
 في الذين قبلوا وخفاء الموصول في الفاعلين وظهوره في الذي فعلنا كما نكف فلت مررت رجل فاعلم ابواه لا فاعلم  
 واعلم ان نحو الاعراب ان يمدح على الموصول لانه هو المفعول والكلام وانما في الصلة فوضي والدليل على عدم الاعراب

في قوله فاعلم ابواه لا الفاعلين

في قوله فاعلم ابواه لا الفاعلين



# في الموصول

من نسائهم ويقال اللاه يحد قائله وقد جعله اللاون رضا والذين نصبوا حوا جمع التي اللاون على وزن فاعل من لئ  
 ومما سمع جمع كالحاصل والبار في اللاه بالهزيم كان التأء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي اللاه واللاون كانتا  
 جعلا الجمع وقد يحد في الهاء من الاربعة يقال اللاك واللاو واللاو وقد شتهل الهزيم من الذين الهزيم  
 واليه لاكونها مكسورة على ما هو قوله ورش اللاون من وقد يقال اللاه بهاء ساكنة بعد اللام من غير هزيم كقوله  
 يدعوه والذين فلا يكون عري الهزيم يش كاتهم حد فوا الهاء بعد الهزيم ثم ابدلوا الهزيم باء من غير هزيم ثم اسكنوا الهاء  
 اجزاء للموصل بحرف الواو وقد يقال للواو الجاء الهاء والتاء معا وقد يقال التاء كالتاء مكسورة التاء او غير  
 اعراب المسلمات والاولى جمع التي ايضا لان لفظة الذي والتي يشتركان في الاولى واللاوي الا ان الاولى في جمع المذكر  
 اشهر واللاوي بعكس ومعنى الذي وفروع من المشي والنجوع والموتش من وما وائ مضاعفا للهزيم ليكون معرفة  
 والاضافة اما ظاهرة فتواضعا اليهم في التدار ومقدرة نحو لفيت باخرة قال الكافي يجب ان يكون عاملا في مستقبل  
 وقد ورد غير علم يمكن مستقبل ان قال كذا خليف بعني كذا وضعها الواضع فقال لما سئل استجبت لك باسبح يعني  
 ان هذا ايضا من شأنه فيه وقد علل الذين بان في موضوعه على الابهام ولا يهجم لا يتحقق الا في المستقبل الذي  
 لا يدرى مقطوع ولا مبدل بخلاف الماضي والحال فانها محصورة بان فلما كان الابهام في المستقبل اكثر من غير استعمل  
 مع اى الموضوع على الابهام وليس يشترط ان الابهام من مختلفان ولا يعلل واحد هيا بالآخر وعند الكوفيين بانهم ايضا  
 تقدم عاملا عليه وخالفهم البصريون في الموضوعين لعدم الدليل على الدعوى وان اريد الهاء الموتش جازا في التأء  
 به موصوفا كان واستفهاما او غيرها نحو لفيت ابني لفيت وابني لفيت قال لا بد لى التائب فيه شاذ كما شذ  
 في كتابين وخبر الناس وشتر الناس ويعضل العرب بئنها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغير نحو اياه اخواك وايوم اخوك  
 وهما الشذ من التائب ويجوز هاتر فمما في باب الاعراب قوله وذو الظانية الاكثر ان ذال الظانية لا تصرف نحو جاني ذو  
 فعل نحو فعلا وذو فعلا وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلا قال ويرثي وهزيم وذو طوبى الى التي حفر ثوبا لا عرب ايضا  
 قال قوله لهذا المزدوج ساعيا هاء فان المشرع انما يرض وله يرض الى جاو في ذال الظانية اربع لغات اشهر هاء ماضية  
 عدم نصب فيها مع بنائها والتائب حكاهما الجزوى ولم يرد المذكر ومنشأة ويجوذة وذات مضبوطة لغير الموتش وشاذ  
 ويجوذة والتائب حكاهما ايضا وهي كالتائب الا انه يقال يجمع للموتش ذوات مضبوطة في الاحوال والتائب حكاهما بان  
 الذهان وهي نصب فيها اضيق وذو معنى صاحب مع اعراب جميع مضبوقة فاجل الموصول على التي بمعنى صاحب  
 وكل هذه اللغات طائفة قوله وقد بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جمع اسماء الاسماء موصولة  
 بعد ما الاستفهامية موصولة كانت او لا استدلالا بقوله تع ثم انهم هؤلاء يفتلون اى يتم الذين وقوله عدم  
 لقيام عليها مارة يجوزون وهذا التحليل ظلي يعمق الى الذي مجملته وقوله وما املك يبينك اى التي يبينك ولم  
 يجوز البصريون ذلك الا في ذال شرط كونه بعد ما ومن الاستفهامية اذ لم يكن زائدا كما في قوله تع من ذالتي يقرن  
 الله تعالى من ذالتي وماذا الذي صنع اى ماذا الذي يوزن في الموضوعين زائدا بعد موصول ويجوز ايضا  
 في تخوم ذالتي ان يكون زائلا او موصولا كما يجي وعند ذوا عن الواضع التي استدلال بها الكوفيون بان اسماء اوقا  
 فيها ما يثبت على اصلها لا في الاشارة الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج في ان تكون ما المصدر  
 حقا وجعلها اسماء بعد ان في صلتها بغير الجمع الهاء وما كان من المصدر فقول تع لما جئت الى والرب الذي  
 رجبته وليس بوجه اذ لم يبعد هذا الصبر بارز في موضع الاصل عدم الاشارة وسبغ الكلام عليها في الحروف والمصدر  
 وقد انما المصدر للقول يجوز حذفه عابدا للام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا كخفاء موصولتها والضمير اصله قبل  
 موصولتها كما في الخلاف مع ذال الذي ولا يجوز حذف احد العابد اذا اجمعا في الصلة نحو الذي ضمير في داره زائلا  
 اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالذات ولا يقوم عليه دليل ثم انهم يفتلون ان يكون منصوبا او مجزوا او مفعولا فالتصوب  
 يحد بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد لا نحو جاني الذي ما ضروب الابهام واما في غير فلا منع كقولك شيع  
 الذين ان الذي اعطيتهم اى اعطيتهم اياه وكذا الذي انما ضارب زيدا ي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف هم المجرور  
 في محل انصب كما يجي الى الذي انما ضارب والشرط الثاني ان يكون مفعولا ان متصل بالفعل نحو الذي يجرى زيد لان  
 الضمير اذا فصل بظاهر الضمير الذي فصل بالمحذوف الناصب فلا يجوز في نحو الذي انه مطلق واما المجرور فيجوز  
 بشرط ان يجرى باضافته ناصبه فقد راي نحو الذي انما ضارب زيدا ي ضارب كالتاء او يجرى بحرف جر متبني واما  
 شرط التبعين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يجرى حرف جلا يجرى وقد يفتنون ان يبين نحو لا

في والى الثانية

منه في الموصول

وماذا لايق

في نحو جاني الخليل

# فيما يتعلق بالموصول

لا ينبغي لهذا الخلاف بغية كقولنا تع استبعد لما نأمرنا في ما نأمر به أي ما كرامه وفولدت فاصدع ما فوثر أي نوصر  
 بدأي مظهره وقال شعر فقلت لها والذ الذي حج حاتم أخوك عهدا انتي ثم جوان أي حج حاتم إليه وبعث  
 حرفا بحرف فاسا إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف. ومثله في المعنى وتماثل المتعلقان بخميرت بالذي مررت  
 أي مررت بمررت بالذي مررت متماثلان والمتعلقان بالذي مررت متماثلان فمثال الموصوف  
 مررت بمررت الذي مررت وبما يتخلف الجرد بحرف وان لم يتبعين نحو الذي مررت به أي مررت به وان احتل  
 مررت معه أو لا يتخلف ذلك في مذهب الكائن في مثله التذييل في الحذف وهو ان يتخلف حرف الجر ولا حتى يتخلف الضمير  
 بالفعل فضمير منصوب بافصاحه ومذهب سيبويه والاختصاص حد نهما معا ان ليس حرف الجر بما ساء كل موضع  
 والمجوز له هنا استطراد الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحد نهما معا الجرد بما ساء الصلة للمربوع فلا يتخلف لا إذا  
 كان مبتدأ وانعبر أما خبره وكوف الضمير خبر المبتدأ مثل فلان فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو  
 المخدوف بل يجل ذلك على ان المخدوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا وأما فاعل ولا يجوز حذفه وتأخير ان ولو اظها  
 ولم يثبت حصة الأفعلة ولا يكون ذلك بصفة الأغلب إذا كان ظاهرا كحجي وايضا هو في أصل خبر المبتدأ وأما  
 اسم المالكانيه فلا يتخلف صلا تضعف عملها وبشرط في المبتدأ والمخدوف ان لا يكون خبر جملة ولا ظرف ولا جار ولا  
 في ودا إذا كان احد هاتين بعد المخدوف نعت في الجملة والظرف يصلح ان مع العاقل فيهما لكونهما صلة  
 واد حصل المبتدأ المشروط فالضربون قالوا ان كان في صلة أي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تع انهم  
 على الرحمن عتبا ومثله على انهم افضل لموصول الاستطراد في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة  
 وقال اندلسي ان لها من التمكن ما ليس لها في الاضافة ونعير ونصرف في صلتهما الاصل بحذف بعضها وان لم  
 يكن في صلة أي لم يتخلف الا بشرط استطراد الصلة كقولنا تع وهو الذي في السماء الذرة والارض لظان الصلة بالاعطف  
 عليها وأما الكوفون فيخزون الحذف بلا شرط مطلقا في صلة أي كان أو في جملة ما مع الاستطراد أو يدونها كما  
 في الشوا على الذي احسن وروى ما نأمر الذي بل لك شيئا واعلم انه إذا كان للموصول أو موصوفه خبر عن متكملة  
 جاز ان يكون العاقل به غايها أو الأكثر لان المظهر ان كلها غيب نحو ما الذي قال كذا وجاز ان يكون متكملا حلا على  
 المعنى هل على ما الذي يمتثل في جملته قال المازن لولا سمعته لم يحوه وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا  
 عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الأكثر او ط كذا حلا على المعنى هذا كذا اذ لم يكن للنسبة اتمام  
 فليس الا الغيبة كقولك اتعالم الذي وهب لها ان أي مثل حاتم وان كان ضميرا جاز لك في خبر النسبة حلا على هذا  
 على اللفظ وحل الاخر على المعنى نحو ما الذي قلت كذا ووضوب زيد وانك الرجل الذي قال كذا ووضوب عمرو وان  
 كان الموصول أو موصوفه محذورا عنه بل المتكلم والمخاطب لم يتجر الخجل على المعنى فلا يجوز الذي خبرت ما والذ الذي  
 انت اذا فداه في في الاخبار فانك اذا قلت الذي خبرت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم في خبر الاخبار بان  
 لغوا منك ان الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول الطائي انتا فالتب وجه والوجه ان هذا لا ينافي انما فاوله واذا  
 اخبرن بالذي صدر منها وجعلك موضع الخبر عنه ضميرا لها واخر خبرا فاذا اخبرن عن زيد من ضوب زيد قلت الذي  
 ضوبه زيد وكذلك الاق واللام في الجملة الفعلية خاصة ليعبر بناء اسم الفاعل بالفعل فان تعدد امرتها تعدد الاخبار  
 ومن ثم اشنع في ضمير الشأن والموصوف والضمير والمضمر والمخاطب والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه  
 هذا باب شتى في النجاء بابا لا اخبار بالذي ولا لفظ اللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تميز العلم فيما علم في معنى  
 ابواب النحو من المساقاة ان ذكره انما هو كماله بل كماله معرفة ان الحال والتبعية لا يتجزئ عنها انما يجب تنكيرها بمعرفة ان  
 الجرد يمتثل وكما في النسبة لا يتجزئ عما لا يمتثل بها بل يمتثل بها بمعرفة ان ضمر ان ضمر ان ضمر ان ضمر ان ضمر ان  
 لغرض ان يهمل قبل التفسير فقول معنى قولهم اخبر عن الذي في حتم الجملة الفلانية ب الموصول أي صنع من هذا  
 الجملة اخبري اسمها واخره الثانية باعتراف منصفه بانماضت بما في الأولى معبر عن تلك الذات ب الموصول ولا يغير  
 الأولى عن وضعها الا انه ما يصيد هذا الاخبار المذكور ولا بد ان ان يجعل في الثانية ب مبتدأ مصداق ان السؤل منك  
 ان تخبر عن تلك الذات اعني وبالمختص في الاستبصار مبتدأ والمبتدأ مرثبه المصدر ولا بد ان يجعل مكان اضمه لاجبا  
 الى ب لان للسؤل ان نصف بالوصف الذي كان لا يغير شيء من الجمل الأولى ولم يكن ان يكون ب مكان المصدر  
 ب مبتدأ فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العاقل اليه مكان ولا بد ان يوضح في الجملة الثانية خبر لان للسؤل ان  
 يخبر عن ب باوفاة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعمل هذا الخبر عن بيا الموصول بل لا شك في الخبر

ع



# في الموصولات

عن ب يا وليد في المعنى هو الخبرى بطلق على ما يطلق عليه فاذا خبرت عن ب فقل خبرت عما يطلق عليه فكما ناسخ  
 خبرت عن آ وانما ذكرت الخبرية باسم اذ هو لان احوال المذكورة في الجملة الاولى التي هي الموصولة المرفوعة منها المعلوم  
 اجزاها دون ب ف هو المسمى بمراد من صوغ الثانية واما اولها في السؤال بيل لموصول فليس معناه اجعل ما خبر ايه  
 بل اياه فيه للاستعانة كما في قولك كبت بالعلم اذ المعنى اخبر اخبر المذكور بان يجعل لموصول مبتدأ ومثال ذلك ان  
 يقول العالم للمعلم ليدري ما يلحقه من خبر عن زيد في قولك خبرت زيدا بالذي قاله في اجعل الذي مبتدأ خبر زيد  
 واجعل تلك الجملة الاولى وهي خبرت زيدا صلة للذي بلا نصب شيء منها الا ان يجعل مكان زيد خبرا عما جاء الى الذي  
 ويؤخر زيد خبرا عن الذي فيقول الذي خبرت زيدا فالتقريب بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت خبرت زيدا خبرنا  
 مخاطب من لا يعرف ان لك مضمونا في الذي بناوينا لمخاطب من يعرف شخصا بمضمون ويبتك لك لا يعرفه من زيد واما  
 قولك الذي خبرت زيدا فلا مخاطب له الا على الوجه الثالث اي مخاطب من يعرف ان لك مضمونا وان مضمون الصلة  
 يجب ان يكون معلوما لمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرفه من زيد فلو عرفت ذلك لوضع الاخبار عنه بان زيد صاعدا في الجملة  
 الثانية فنحن لمخاطب الثالث الجملة الاولى قوله صدر منها اي جعلت الذي في الصلة مبتدأ وقوله واخبر خبرا لنفس على الحال  
 اوضح من اخره معنى جعلت اي جعلت خبرا من انما اوله وكذا الالف في الدام في الجملة الفعلية لا يجب بالالف الدام الا عن اسم  
 في الجملة الفعلية خاصة قوله اجعل بناء اسم الفاعل للمفعول منها فاذكر ان صلة الالف الدام اسم فاعل ومفعول وذلك  
 لا يمكن ان يسبقك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذ ان كان الفعل مبتدأ للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسبا  
 فعل وبفعل يجوز زيد صار ياي خبر وبمضمون واسم مفعول مع مفعول اذ ان كان الفعل مبتدأ للمفعول او بمعنى المفعول  
 مناسبا لمعنى فعل وبفعل يجوز زيد مضمون ياي خبر وبمضمون واسم فاعل ومفعول مع مفعولها اسم بيان  
 في نحونا زيد زيدان وما مضمون ياي خبران لكن في اقسام خبر فان ههنا من مفعولها صلة الدام كما ينبغي بعد في  
 يجب ان يكون الفعل الذي يسبق منه صلة الالف والدام مضمون فاذا خبرت بخرق فخرق مضمون وبمضمون وعسى  
 لا يجب من اسم فاعل ولا مفعول فلا يجوز بالدام عن زيد بل خبرت بخرق فخرق مضمون وبمضمون وعسى  
 حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كما سبق وسوف وجوف التفرع حرف لا يستفاد من قوله فان بعدد امر  
 منها بعدد الاشياء اي امر من الامور والاشياء وهي قصد الموصول ووضع عابدا في الموصول مقام ذلك الاسم واما خبر  
 ذلك لا يجب خبر ما الشرط الاول وهو قصد الموصول بعدد الاشياء عن كل اسم في الجملة الانشائية والظلية لان الصلة  
 كما تقدم لا تكون الا خبرية وبنوعها ايضا عند لكونه خبرا في الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون  
 دخول الموصول على الموصول اذ انشقا لفظا واما قوله من انظر الذي الذين اذ امرها ان للنام حضرة الباء مضمون  
 خبر من انظر انتم الذين والاولى يجوز ان يابوا في الاولى لانها من باب التكرار للفظي كما قلنا من انظر الذي الذي  
 فان لنا انما الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لا يجرى في كلامهم وانما  
 وضعه الفخامة بياض للمعلمين ويدن بياض نحو الذي الذي في دار عمر زيد فقولك في داره صلة الذي لا خبر وعابدا  
 مستثناة الظرف وعمر خبر الذي الاخبار والذي الاخبار مع صلته خبر صلة الذي الاول وعابدا الاول الهاء المجرور  
 في داره وزيد خبر الذي الاول كان ذلك الذي ساكن داره عمر زيد ويقول الذي الذي الذي انما هو فاعلان لهما  
 كما بان عن برة عند حسن لندى بالموصول الاخر فهو بصفة من الصلة والعابدا والخبر لا يستفاد من جملة خبر فاعله  
 واجتاج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فيقول ابواها فاعلان صلة اللذان وعابدا الضمير المجرور في ابواها خبر كرهان  
 وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته خبر صلة التي والعابدا التي من صلة الضمير المجرور فاعله فاعله مبتدأ  
 مع صلته المذكورة وعمر خبر خبر الجملة اعني التي مع صلته خبر صلة الذي والعابدا من الصلة اليه الهاء  
 المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبر حسن وهكذا العنان راوت الموصولات ولا يفتق على حد  
 واحدا لفظا واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العابدا في الموصول مقام الخبر عن خبر  
 الفعل والجملة والجاء والمجرور والحوادث لا يضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التذكير كالجرم وبمضمون واسم الانثوية  
 وخبرها والحال والظن المتصوب ويذكر فيصير ما لا يستفاد من المعارف كالنفي في انما جرح والاستغناء في نحو  
 كل رجل وانفصل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزم النفي بخلاف واحد ولا غريب ولا كنع ويخرج ايضا كل اسم جاز  
 نفي عنه لكن يلزم اطلاقه فاعله على خبره والمعارف لثادة مسددا للحال كالعلة ووجهه وسائر ما ذكرناه  
 في باب الحال لانها بالفظها تدل على لفظ الحال ولا ضمير يربطه والمصدر العاقل لا يجوز نحو مري بزيد

مفعولها خبر بخرق فخرق مضمون وبمضمون وعسى





في المصولات

لها وبوقف المبتدأ على ارتباطها به كان رابطا الضمير الواحد وليس بضمي إذ لا يلزم بقاء ما عاد إليه الضمير الخبر  
عنه بعد الأخبار على حاله قبل بدل محل خبر الأخبار عن ناوصوب ونحوه فلا يوقف المبتدأ على ارتباط الضمير به  
بل يكفي أحدهما بقول الأولى جواز الخبر عن كل واحد من الضميرين إذ لا يلزم وكذا يجوز الأخبار عن ضمير عاقل  
ما هتد من استغنى لنا المتقدم عن ذلك الضمير بأن يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر الضمير في جملة أولى لا يخلو  
لها ما ثانية كما يقول زيد الخول ثم يقول قد غوبته فمضى الخبر عن هاو غوبته وبالشرط الثالث وهو ناخر الخبر  
يخرج كما لا يهمل ناخر كضمير الشان إذ لو أخرته لم يحصل الإبهام قبل المنصرف وهو الغرض في الأتيان به كما مر وكذا  
مبهم مقترن بعد المنصرف كضمير نعم وليس ووب ويخرج كل اسم فيه معنى لشرط والاستفهام كن وما أو أنهم وكذا  
كم الخبرية وكانت لتضادها لما فيها من معنى الإنشاء ويخرج أيضا كل ما لا يجوز وقوعه كالظرف غير المتكتم نحو عند  
وسوى وذات مرة وبعد ذلك بين وكذا سمع وعشا وشام عبات وكذا المصادر اللازمة ضمير أكسبان وليكن ونحوها فالأول  
وان أخبر عن ظرف متمكن حيث في ضمير بقي كما إذا أخبر عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت  
فيه يوم الجمعة لأن يكون الظرف متواليا فيه وهذا القول منهم مبنى على أن الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما علم في باب  
المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الأخبار عن المفعول بخلاف الذي عوب له ناديب هذا والضمير الغايم مقام الخبرية ان كان  
الخبر يخرجه ردا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضمير إما مستتر كما إذا أخبر عن زيد في جملة ما جاز في الإبهام وأما بارز متصل  
الضمير عن الشريكان في خبرنا زيدان وأما متصل كما إذا أخبر عن زيد في جملة ما جاز في الإبهام وبفصل الضمير مرفوع الفصل  
الذي كان في الجملة قبل الإخبار بالخبر باللام وجرى صلته على غير من هو له كما إذا أخبر عن زيد في خبر زيد باللام  
فانك تقول الضمير نا نأيد هذا عند الحاجة وقد تقدم في باب الضمير ان الفصل في مثله نأيد الاستعارة فاعلم  
مواقع كل واحد من هذه الثلاثة في باب الضمير على المستزاد والبارز والمفصل فراجع إليه وإن كان مشغوب  
ففيه إما بارز متصل كما إذا أخبر عن زيد في خبر زيد أو منفصل كما إذا أخبر عن زيد في ما عوبت الأزيد كما مر  
من مواقع المتصل والمفصل وإذا أخبر عن أي ضمير كان فلا بد من ناخر مرفوعا منفصلا لا تخبر المبتدأ ثم أعلم  
أنك إذا أخبر عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد أن يكون الضمير الغايم مقام غايم الرجوع إلى الموصول وهو غايم  
كما إذا أخبر عن أحد ضميري ضريك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في ما الذي سمعنا في جملة لعدم القابل ولا يقول  
في الأخبار عن ناء ضريك الذي ضريكنا وأولا في الأخبار عن الكاف الذي ضريك انت فليس أن قوله الغايم انما  
يصح على ما قلنا من الإشارة إليه وإنما اختار الأخبار بالذي دون من وما وى سائر المصولات لأن الما والباب وهو أكثر  
استعمالا لا يكون الأوصولة أما الأخبار بالالف واللام فاختار أيضا لكثرة الضمير مع بسبب الفعل اسم فاعل ومفعول  
وإبراز الضمير كما في نحو الضمير نا نأيد في خبر زيد حتى يحصل للذاتية فيما أكثر وتذكر حكم الأخبار في باب الشائع  
أن لا يهمل الترتيب بل هي ترتب للثلاثين على حلها ما أمكن لما مر في بيان حقيقة الأخبار من أن لا تفرق الجملة المنفصلة  
لخبرية إلا إذا انت حذرت الإثراء فاجمعوا العاملين من جهة الفاعلية وأعمال الإثراء تخوضوب واكرم زيد فلت خبر بالذي  
عن الشائع في الذي خوب واكرم زيد ثم مقام زيد ضمير فاستمر في اكرم والضمير خوب أيضا يرجع إلى الذي وقد  
كان قبل رجعا إلى زيد فلو لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير الغايم مقام الخبرية كان في الخبرية لما ذكرنا  
في باب الشائع أنه لا تنازع في الضمير المتصل ويقول بالالف اللام عند الترتيب وإن الترتيب وجماعه من المتأخرين الضمير  
واكرم زيد عطفا على الفعل الضمير وهو اكرم على ضاركية تذا بصرف فعل لكن في صورة الاسم على ما قلنا وأما انقش بدخل  
اللام في مثله على الفعلين وبأنه بالخبرية في الخبرية عن الموصولين فيقول الضمير والمكرم زيد كما يقول العاقل  
والكريم زيد وكان في الأصل من باب عطفا الضمير على الضمير لأن العاقل موصوفه مفرد فهو مثل قولنا الملك الفهم  
وإن الحكماء وبأنه بالكيفية في الترتيب وعن الترتيب في الممازق وليس في كتابه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الأصل  
فعلتين لأن المبدأ والخبر يندم الفعل والفاعل فيقول في مثلنا عند أعمال الثالث الضمير هو والمكرم زيد وأول  
المفاهيم ولي لا تأخر في خبرهم ثم أتت الأولى من الثالث مثل ذلك وما ذكر من فساد التشاكل بالبيان بالاسميتين  
في الفرع مكان الفعليتين في الأصل فيما لا يرجع به على المذهب الأول لأن عطفا الفعلية على الفعلية فيه باقية  
الخصف مع فلة الضمير وأما أو الحسن فلان يقول الجملتان في الأصل صارنا كالأوصاف من حيث لم يستغن  
أحد منهما عن الآخر لئلا يخل الشائع بينهما في اسم وان عملنا الأول في مثلنا فلت الأخبار بالذي الذي  
خوب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضمير فاستمر في ضريك في الخبرية فاعلم وكذا في الأخبار بالالف واللام نحو

إذا

كان بين بعض الأسماء والضمير في المصولات

في المصولات  
بالالف واللام



# في الموصولات

هند وعند المانف الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربى هند وان اعلم الاول فليخبر بالذى على الماء  
 او الماء الذى ضرب وضربه هند انا وبالع لالام الضارب وضربت هند انا والتنازع بانهم ما بعد الاختشاق  
 هند والضاربى هي انا بقدم هند الى جنب عامل لما مرفوع الماوى مخبر عن اناء الضارب هند والضاوى هي  
 انا وانما الضارب وعن ابناء الضارب هند انا والضاوى هي انا بقول مخبر عن هند بالتي التي هو بها وضربى  
 هند وبالع لالام الضاربى انا وضربى هند وعند الاختشاق الضاربى انا والضاوى هي هند وعند المانف الضاربى انا  
 والضاوى هي هند وعند خبر الضاربى ونقول في اعطيت واعطيت زيد درهما انا وبالع لالام المعطى واعطاه زيد  
 درهما انا والتنازع بان في الصورين وعند الاختشاق المعطى والمعطية زيد درهما انا وبالع لالام المعطى واعطاه زيد  
 حذف منه في مفعول الاول نحو المعطى زيد درهما والمعطية هو اياه انا وليس بوجه لخالفة الاصل في الفعل الاول  
 بوجه مفعوليه وفي الثاني فانه الضمير من ملهم معموله الظاهر ب بلا ضرورة ولسلك في هذا الباب سبيله في المعطى  
 الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقول المعطى زيد درهما انا والمعطية هو اياه انا وانما خبر عن زيد فليكن  
 واعطاني درهما زيد انا وبالع لالام وبعض المنفذين يجوز حذفه لطابق الاصل كما مر في باب انما تجرى الضمة على  
 غير صاحبها وعند الاختشاق المعطية انا والمعطى اياه كاي جملتين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى  
 انا مرعاة للتخلص للمانف بقول من اظهر الضمير في المعطية اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان انا الضمير لا محل  
 الالم فانه لا يجوز عايد كما مر وليس على من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان ردنا مفعولى  
 الاول كما هو مذهب المانف قلنا المعطية انا درهما والمعطية اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربى اياه  
 وضربى ولو قلنا المعطية انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما الضمير المفعول قبل الذكر  
 في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وانما خبر عن الذهب فليكن ذلك الذى اعطيت واعطاه زيد  
 وعند الاختشاق المعطية انا والمعطى اياه ويجوز في الضمير والمعطية المعطى اياه زيد درهم تضربى اياه واما في  
 بوجه الحدوف نحو المعطية انا زيد والمعطية اياه درهم ونقول في ظننت وظننتى زيد اشاك مخبر عن اناء او اياه  
 بالذى الذى خلق وظننتى زيد اشاك انا وبالع لالام الظان وظننتى زيد اشاك انا وبالع لالام الظان وظننتى زيد اشاك انا  
 وعند الاختشاق الظان والظان زيد اشاك انا وبالع لالام الظان وظننتى زيد اشاك انا وبالع لالام الظان وظننتى زيد اشاك انا  
 والظان هو اياه فالتخلص ضمير الالم والمفصل ضمير اشاك وهو ضمير زيد بوجه لاجرى الضمة على غير صاحبها وان  
 الخبر عن زيد فليكن الذى ظننت وظننتى اشاك زيد والظان انا اشاك وظننتى اياه وظننتى زيد نحو ظننتك  
 وخلقك اياه على ما مضى في المضمرات اظهر ضمير المفعول في الظان لانه ضمير الالم فلا يحذف وبعضهم يحذف  
 مرعاة للاصل واظهرت فانه مفعول الظان لان افعال القلوب يحذف في الغالب بذكر احد مفعوليه وذكر الاخر  
 واورث انا تجرى الضمة على غير صاحبها وعند الاختشاق الظان انا اشاك والظان انا وظننتى اياه زيد وانما خبرت  
 عن اشاك فليكن الذى ظننت وظننتى زيد وظننتى اياه اشوك والظان انا زيد انا وظننتى اياه وظننتى اياه  
 اشوك واجاز بعضهم الظان انا زيد والاولى انه يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمير ان ثلث المفعولين يحذف بعضها  
 عند اللباس باولها وعند الاختشاق الظان انا زيد اياه والظان هو اياه اشوك والظان هو اياه وظننتى اياه  
 فاجاز الضمير في الظان هو اياه والظان هو اياه لان الضمة للالف واللام التي هي الاخر والضمير لزيد وزيد وان كان  
 من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ويقول في اعلمت واعلمتى بدمر وانما ظننتى مخبر عن  
 اناء او اياه بالذى الذى علم واعلم زيد عمر ما مطلقا انا وبالع لالام المعلم واعلمتى بدمر وانما ظننتى مخبر عن  
 المعلم والمعلم زيد عمر ما مطلقا انا وبالع لالام المعلم واعلمتى بدمر وانما ظننتى مخبر عن  
 من يجبر الاقتصار على الفعل الاول وعند سببها المعلم انا واعلمتى عمر ما مطلقا واعلمتى اياه زيد وعند  
 الاختشاق المعلم انا وبالع لالام المعلم واعلمتى بدمر وانما ظننتى مخبر عن المعلم واعلمتى بدمر وانما ظننتى  
 والمعلم اياه اياه زيد فاهم الاول لعمر والثاني لتعلقا ويجوز للمعلمية اياه زيد نحو ضربت وضربى اياه وان  
 اخبر عن عمر انا بالذى فليكن الذى علمت واعلمتى زيد منطلقا عمر وبالع لالام المعلم انا فاهم اياه منطلقا  
 واعلمتى اياه عمر اوروث انا تجرى الضمة على غير صاحبها اياه ضمير الالم لم يجز حذفه لان عايد الالم لا  
 يجوز على الاخر وجعلته منفصلا اذ لو فتمت ووصلته بالمعلم فقلت المعلم انا لا ليس بالمفعول الاول كما  
 مر في مفعول ما لم يتم نعله وانما ذكرنا منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب بوجه كمال الثالث قبل وجوب

في باب انما تجرى الضمة على غير صاحبها

في باب المانف الضارب

في باب المانف الضارب





والمذكور

من الموصوف والمبتدأ نحو قوله الربدان الضارب غلامهما وموئث خدامهم ليخبر بها خبر عنها من الضارب  
واسم الإشارة مرادها لفظها وان كانت صالحة كمن وما للفرق والثنائي والجمع كالموئث باقظ واحد وذلك  
لحفظه موصولة لهما وكونها كلام التبريع في نحوهما الحسن غلامهما فكان القسم راجع الى صاحبها لا اليها وان لم  
يجز بصلحها جاز مرادها لفظها القول او تصبغ في الظاعن المولى اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراد  
لكونه صفة مقدرة مفعول لفظها اي في الجمع الظاعن قوله واذا كن وهو معرب وحدها اذا حذف صدر صلتها  
فذكرنا حكم اي في التذكير والذات والافراد والكتبة والجمع فاي الموصولة نحو ضربت بهم لفت والاسنفها منه  
نحو انهم اخوك وانهم لفت والشرطية نحو ايا ما نذر عواذلا الاسماء الحسنى الموصوفة نحو بانها النجل ولا اعلم  
كونها معربة موصوفة لانها اذا جازا لا يخفى كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باني معجب لك قبل جاء النكر  
نكرة موصوفة نحو الذي يحسن اليك واي صفة اضافية لا تضاف في اخلاق كالمشرك الذي لا يدرى له من المص  
هم باطل جعلها كمن التي لا يقع صفة وتعد راي ان الصفة اصلها الاسنفها منه لان معنى رجل اي رجل ورجل عظيم  
بال عن حاله لانه لا يعرف كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاسنفها منه الى الصفة وعنه على اعلم الموصوف  
واي معرب من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان والذات وفي رد الظائفة ومن بين اخواتها المنفصلة  
للاسنفها والظروف وانما ذلك لانهم لها الاضافة المترجمة كالمصروف وليس كل مصروف بل ما هو لازم  
الاضافة فمستعشرك معرب وانما كرجل فانه قد ينصب ما بعده كمن الخبز وما لا بد فانه يضاف الى الفعل  
ايضا لا اضافة اليه كلاضافة نواتر موهبا الاضافة لان وضعها ليند بعضا من كل كاتر في باب الموصوف فاذ كانت  
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لمعرب كما في التمداد وان كان مقدرا بغير على اعلم كما في قوله انا ما نذر عواذلا  
كاتب فانه مقطوع عن الاضافة مع اعلم بذلك لانه كالمبتدأ على ما يجي في الكتابات قوله اذا حذف صدر  
صلتها امان ان يكون اسمها وتعد ولا يحد منها شيء فلا يفتي اي معها ولا اسمية قد يحذف صدرها  
اعلى المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا ارجا الى اي ولا تحذف المبتدأ نحو ضربت بهم غلامهم وانهم زيدوا فاحذف  
لكونه ضميرا وايضا وكثيره الحذف في الصلة وبقاء ما هو معتدلة لقابله اي يجوز لهما المضاف اليه مفاد ولكن  
اي في نفسها فاذ كانت المبتدأ صار مبتدأ كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لغايب  
فهو شبه بالترجيع اليها فادعى سبب يرجع اليها وبقي على القسم شيئا بغيره وبعد لانه حارف من بعض ما هو  
ويشبه اعلى الصلة لانها المبتدأ للموصول كما في كحذف من قبل وبعد المضاف اليه البين للمضاف هذا هو مذهب  
سبويه وهو الاكثر اعني كونه مبتدأ على القسم عند حذف المبتدأ فالسبويه والاعراب مع حذف الصدر لغرض  
جذبه وجماعة الشواذ انهم انهم اشد ينصب بهم وذلك لانه لو حذف الصلة بكتبا لم يحذف جزء منها وقد يجي  
ما هو معتدلة لقابله اي الخبز فالبحر خرجت من الكوفة حتى اشدت مكره فلم اسمع احدا يقول في نحو ضربت بهم  
افضل الامتصوفا وان لم ينصف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ابا افضل كلام العرب واجاز بعضهم البناء فاسلاما  
فهو قول اكرم اي افضل مضموم بالثنون والتخيل ويوش يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكايات والتخيل  
كما يجي من مذهبهم فالسبويه لا يرفع نحو اضرب ابا افضل ولا يفتي ايض على القسم فاسا على اضرب انهم افضل  
لان ذاك مخالف للقبول ولهم مع العرب لا ابا افضل منصوبا ولو قالوا فلاننا اي لورفعوا وضمتها فالبحر  
اعراب مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معرب لان حذف المضاف اليه ترجح حاشي  
كما في قبل وبعد وهذا كالمفوت والتخيل لان نحو انهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على المبتدأ وما هذا  
خبرها وهي اسنفها منه موصولة قالوا وهي لانه مبتدأ خبر اشد ومن كل شيعة معول يترجم كما يقول اكلت  
من كل طعام قال الله تعالى وثبت من كل شيء فيكون من للشيعة والكلام محكي عن انهم اشد صفة شيعة  
على اخبار القول اي كل شيعة معول بهم انهم اشد كقوله حاوا بمد في هل رايت الذئب قط قال الجبل نحو  
فوق اضرب انهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلب انهم افضل كما قال الاخطا ولقد ابدت من الفناء بمنزل  
فما كنت لا اخرج ولا اخرج ولا اخرج ولا اخرج اي هو لا يخرج فالسبويه لو جاز اضرب انهم افضل  
على الحكايات جاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجي في ضروره  
الشعر لانه سعة الكلام ومذهب يوش في مثل ان الفعل الذي قبل اي معلق على العمل ويجوز التغلب في  
غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب ابا افضل انهم افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس شيء لان المعلق

خلاف  
الاعراب



ان يكون زائدة وان يكون اسما إشارة فيما يتعلق بالوصول

الذي يكون زائدا وان يكون اسما

يجوز ان يكون في صدر جملة والنصب نحو اقرب وافضل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او توقيا واكام الابداء والى  
بعد نحو افضل واقرب لا يكون استفهاما اذ لا معنى لها الا على وجه المحكاة كما قال الخليل بل هو موصولة بعد و  
قال الاخفش في الاذن من فيها زائدة كما هو مذهب من زياده نحو لوجب وكل شعبة مفعول لشريع وانهم استدلوا  
مسانفة لثقل لها بالفعل وقالوا لم يرد اتم فاعل شعبة اي لشريع من كل فريق فثمة اتم هو اشد واى مجزئ  
الذى وعندها في غير اية اذا حذفت منها ما مضى فالباقى منعنا الصواب لغيرها فاقال فخرها بالصلة والثاني  
فرد على مذهبنا بغيره الموصولات في التثنية المنافع من الصورتين غير بصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت  
وجها ان احد هاتين الذي وجوابه رفع والاخرى شئ وجوابه نصب اعلان ذلك لا يجزئ موصولة زائدة الا مع ما و  
من الاستفهامتين والاولى في ماذا هو وفولك من ذا خبر منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي  
اي ما الذي هو على حذف المبتدأ نحو ما انا الذي قابل واما قولك من ذا فاما بقا فاسم اشارته على فوترع ان  
هذا الذي هو جندكم وهما التثنية تدخل على اسم الاشارة وقد جاء زائدة بعد ما الموصولة فانه على اذ اعلم  
ساقية ولكن بالعتيب ينشئ لقال ان يمنع مجي واما موصولة مطلقا فيجوز ماذا صنعت زائدة واما رفع  
المجوز في نحو قوله تعالى فاعلم انك ماذا بنفقون فل العفو وقع البديل في قوله الاشارة الى ماذا بنفقون فافهم  
ان صلا في اطلال فان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المبتدأ خبره على حذف النصب من الجملة التي هي خبر ما والذى  
حليم على ادعاه كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب البديل في القصص المشهور ولما كان بدعي الجواب نفعه مطابق  
للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز عوى عدم التطابق بين البديل والمبتدأ منه فوجب ان يكون ما ذا  
بحال جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية نعم حذف النصب من الجملة الخبرية فليل زاد كما ذكره في المبتدأ ونحو الجملة  
الخبرية في نحو ماذا بنفقون فاعلم انك ماذا بنفقون فاعلم انك ماذا بنفقون فاعلم انك ماذا بنفقون فاعلم انك ماذا بنفقون  
من النصف وسدنه اكثر من حلف من الخبر كما ذكره في المبتدأ او فاعلم انك ماذا بنفقون فاعلم انك ماذا بنفقون فاعلم انك ماذا بنفقون  
الموصولات للزومها للاستفهامية ومن لان ذلك يكون موصولة او قبلها ما ومن وكان التقاطع الحاصل ايضا  
الصلة بالموصول اكثر فكان التحقيق بحذف النصب الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صلة اتم فلا شبهة  
دون صلة غيرهما وذلك لثلاثها بالصفة لا لغيره كما ذكرنا وانما كان الجواب اولى ولزومها اذا كان موصولة  
لان ما اذا فن جملة ابتدائية ما مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعيد بوجه ما مبتدأ مع تنكيره واخره على  
ما ذكره باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقا للسؤال لرفع الاسم على اخره مبتدأ بخبر وف ذلك المبتدأ خبره  
راجع الى الموصولة مفعول تقع اساطير الاولين للبرج جواب لقوله للحكايا ماذا انزل ربك اذ لو كان جوابا لكان المعنى  
هو اساطير الاولين الذي انزل ربنا اساطير الاولين والفا بالون بهذا كانوا كفارا غير مفرين بالازال هو اذن كلام  
مسانفة اي ليس ما انزعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا خبرية فامصولة المحل مفعولا للفعل المتأخر  
فالسؤال اذن جملة فعلية تكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على افعال مثل الفعل الذي نصب به ما  
في السؤال حذف لانه لا السؤال عليه فقولنا في ماذا انزل ربكم فالواجب ان يزل خبرا وانما الزم ههنا النصب  
ليكون خالفا لجواب الحكايات لان النصب يصح بتقدير الازال والترفع كان محذورا لان تقدير الوصول المذكور  
في السؤال مبتدأ محذوف قوله في العفو وان يكون المبتدأ خبر والكلام مسانف كما ذكرناه في قوله في اساطير الاولين  
وان اشغل الفعل بعد ما ذا بنصبه منصوب نحو ماذا تفعل او يعلف نحو ماذا انقض حقه فكون ما مبتدأ اولى  
وان كان مفعولا ايضا لان الترفع في زيد لزيد اولى من النصب كما ذكره في المصوب على غير بطل النفس مرفوع  
الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكونها زائدة واما نحو ما ذا قبل وماذا عرض وماذا احد  
فما كان الفعل فيه لا زادا في جملة اسمية سواء كانت ذا خبرية او موصولة فرفع البديل واجب لرفع الجواب  
مختار على كل حال ومثله قوله في وماذا عليه لو اتموا فقولنا في اعراف ماذا عسى لو اتموا ان ينجذ فاعلم  
ان يقولوا اني لك عاشر قبل ان يفر زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس خبر هذا بل هو  
في خبر المبتدأ ايضا فان قبل خبر المبتدأ فاجابوا عليه فقولنا في بل اني لامرجا بكم فها خبره بل الصلة ايضا  
جاءت لعل مع خبرها لقوله وان لا راج نظرة قبل التي لعل وان شطك نواها ازورها وتغشى وعلل متعارفان  
فان نذر القول ههنا لاجاز المتعارفان بقدره ايضا في خبره ابتداء ويجوز ان يكون ماذا مفعول ان نخذها  
لكون ان موصولة فالتقدير ان ينجذ فوابه هذا ولا بأس ان تذكر بعض ما اهل المعص من احكام الوصول و











# فإنما والأفعال

بمعنى كذا لكن كذا ويجوز على الفصح ويحذف بحذف ألف فقال ابن علي بن كرم ولا يمنع أن يقال أصله  
 الفصح ثم ما يكون عربياً مصدره في الأصل كالتنزيرو والتكبر ثم جعل اسم فعل وكان القياس أن لا يقال أتم  
 الفعل الذي هو في الأصل جار ومجرور نحو الملك وعليك اسم فعل لا تقول مثل صه ورومداً اسم بالظن في  
 أصله والجار والمجرور لم يكن اسماً إلا أنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول للمعنى الفعل لا يقال عظم وعظم  
 في نحو رحل الله ولله بصير ففتحوا أن يقال في نحو كذب العبق بالضم أن كذب اسم فعل كما يجيء ثم أعلم أن بعضهم  
 بدعوا أن اسم الفعل لا يقال مرة واحدة بل على أنها سداً لآخرها كما في أقام الزيدان وليس بشيء لأن معنى أقام معنى  
 الاسم وأن شابه الفعل أي ذو قيام ففتحوا ون منسداً لآخرها فأنشأ اسم الفعل فأنشأ معنى لا يشبه فيه ولا اعتبار  
 باللفظ فإن في قولك سمع بالبعدي تتبعه مبدأ وإن كان لفظه فعلاً لأن معناه الاسم فاسم الفعل إذن كان  
 ذلك والفصل عند من قال أنه حرف كان كقول واحد منها محل من الأعراب لكونها اسمين فلما انتقل إلى معنى  
 الحرف لم يبق له ذلك لأن الحرف لا أعراب له وكذلك اسم الفعل كان له في الأصل محل من الأعراب فلما انتقل إلى معنى  
 الصلته والفعل لمحل من الأعراب في الأصل لم يبق له الأصل محل من الأعراب كما ذكرنا في اللفظ المطلق وما ذكره بعضهم  
 من أن اسم الفعل لا ينصب في الموضع على المصدرية ليس بشيء إذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال كلها مقذرة  
 فلم يكن فائدة مقام الفعل فلم يكن مبدئية ولا قول في إمامان بمعنى فقدم أنه منصوب بفعل مقذّر بل التصحيح  
 صار كنهه فاه جعفر وكذا لا تقول في عليك وإليك اسمي فعل إنما جاران متعلقان بمقذّر بل المضاف والمضاف  
 إليه في الأول صار كنهه وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوراً إذا كان اسمي فعل مثل الفضل وسير  
 عليان فكان وصار المضاف والمضاف له والجار والمجرور في نحو إمامان وعليك اسمي فعل كنهه الله فأنشأ مثل عليان  
 فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل فقل الأعلام وليس ما قال بعضهم أن صه مثلاً اسم لفظ اسكت الذي  
 هو دال على معنى الفعل فهو عمل للفظ الفعل لا معناه شيء إذا عرفت الفعل لم يبق صه مع أنه لا يخطأ به لفظ  
 اسكت وإنما لم يسمعه أصلاً ولو قلنا أنه اسم لا سكتاً وامتنع عن الكسرة أو غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى  
 لصح فعلن أن الفصح ومنه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كمال غيره كذب العبق وما عشت باري  
 أن كنت ساهلي عفوفاً ذهلي ذاروي بنصب العبق وكذا في قول من نظر إلى بصره فقول صاحب كذب عليك  
 المزول والوأي بنصب البزق إلى محل إن الشبان مضى بنصب وإليه من يقع فعنى كذب عليك البزق أي الزمعة وحده  
 ووجه ذلك أن الكذب عندهم في غاية الاستعجاب ومتاعبه يصاحبه وباحته المكذب عليه فيضار بمعنى كذب  
 فلان الأعراب الزمعة وحده فأنه كاذب فإذا قرن بكلمة صارا بلغ في الأعراب كأنك قلت أفترى كذبة ثم استعمل  
 في الأعراب بكلمة شيء وإن لم يكن مما يصد عنه الكذب كقولهم كذب عليك لعل أي عليك بالفسلان قال وفيه ما بينه  
 أوصت بئها بان كذباً لفرط الحظ والعرف أي عليك بها وكذا في الجاي عليك به فكما جازان بصير نحو عليك وإليك  
 بمعنى فعل الأمر فينصب جازان بصير كذب وكذب عليك بمعنى الأمر فينصب كما ينصب بالز قال أبو علي في  
 كذب عليك البزق أن فاعل كذب مضى كذباً لسمي أي لم يوصد والبزق منصوب بعلبك أي لزمه ولا يشأنه  
 لأنك في قول غيره كذب العبق على وإيه نصيب العبق وما ذكرناه أولى واسم الأفعال حكمها في التعدي والتركز حكم  
 الأفعال التي هي بمعناها إلا أن الباقين أوفى منقولها أكثر نحو عليك كذب عبقها في الفعل فتعجب عاده نبال اللفظ  
 في اللفظ ولا يفتح عند البصريين منصوباً عليها فنظر إلى الأصل لأن الأغلب فيها إتمام مصدره ومعلوم ما شاع  
 فأنشأ معونها عليها وأما صوت جملته في نفسه منقول إلى المصدر فهو منها إلى اسم الفعل وأما طرف وإجاء ويجوز  
 وهما ضميران فيل أنشأ أيضاً لكون عليهما لفظتهما معنى الفعل ويجوز أن يكون ذلك اسماً لا لا يقول بالإنها  
 الماخ ولوى دونها قال رأيت الناس يحدون ويكادون عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لا يجر  
 أي دلوى فلما لم تكن هاواً كذا اسماء الأفعال بمعنى الأمر لا كذا ما يكتب فيه بالإنشاء عن الظن بل لفظه  
 تكلف لا يكتب بل بلفظ فاهم مقامه ولا كذلك الخبر معناه اسماء الأفعال مر كائنات وأغتر بالبلغ والكم من معاني الأفعال  
 التي يقال أن هذه الأسماء بمعناها إمامان مصدره في الأصل والأصوات القصيرة مصادر من اسماء الأفعال  
 فلما ابتدئ في اللفظ المطلق إنما وجب حذف فعله فباساً وأما الظرف والجار والمجرور فلان نحو إمامان ودونك زيد  
 بنصب زيد كان في الأصل إمامان زيد ودونك زيد ثم حذف فعله فباساً وأما الظرف والجار والمجرور فلان نحو إمامان ودونك زيد  
 الصريح من الشرع يسأروا إلى الامتثال فإلان ينهاه عنه زيد وكذا كان أصل عليك ونهاى عليك

بمعنى كذا  
 على ما في الأصل  
 في الأصل  
 في الأصل

في الأصل  
 في الأصل



# قَابِلَانِ مَعْلَمَاتَا

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

ابن انقلب الالف هاء ومنها لم يدرى ع فعله مصدر واسم فعل كما ذكرناه فقال بلزب بالاضافة الى المفعول كترك  
 زيد زيد بلزب كترك زيد اسكن او عمل عن الاختصاص والحق بمعنى كلف فرفع ما بعد وينشد قوله شعر زيد  
 البحر ضاحكها ما لها بلزب لا كلف كانها لا تخاف من نصب لا كلف فرفع وجوه واذا كان بمعنى كيف جازان بدله  
 من حلى ابو زيدان فلا تا لا يطعن ان جعل الفهم من لكان بان بالاضافة الى كلف ومن ابن وروى من عمل على الظاهر  
 وذكر الاختصاص بلزب الاستثناء فله اعطيهما كلفه معنى كلفه ما اسع ان يلزج من كلفه ارضا بمعنى جري من لكان  
 قوله عليه السلام بلزب ما اظلم عليه ومعهما بلزب لا الى مهله وحكى المصنفون بذلك زيد قال بلزب على احد  
 لحاف الكاف بلزب قال وفيما س قال من جعل اسم فعل جواز لحافها به فعل ما قال كان جعل لحاف الكاف الحرفية لجميع  
 اسماء الافعال فيما س وفيه نظر كما مر او بلزب من التؤدة فليس لو اذنا ما يد لك الحشر باد حكي سبويه ليس  
 الجزية بشئ النحل ومنها زيد بلزب وهو في الاصل تصغير اربوا ومصدر اربوا رغب وتصغير الترضيع اربا رغب  
 ورفعا وان كان صغرا قبله لا يجوز ان يكون تصغيرا وروى بمعنى الترفع على الى المفعول به مصدر واسم فعل تصغير  
 الامهال وجعله بمعناه وتجي على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل اليا بين نحو وريد زيد بالاضافة الى المفعول  
 كضرب زيد القاب وروى بدله اكثر زيد بالثالثة ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما تصغير المصدر نحو ضرب زيد  
 رعبا الى مر فدا واصل نحو ضرب زيد الى مر يربى ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تع امهال رويد  
 بجعل المصدر وصفة المصدر والحال والثالثة ان يستعمل المصدر الى اسم الفعل كلفه الاستعمال بان يفهم المصدر  
 مقام الفعل ولا بعد الفعل بلزب نحو وريد زيد انصببت بدلا ونافع وعامة مصل الحكة الاعرابية وقوله وريد زيد  
 بجعل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما ذكرناه اعلو وريد اسم فعل كما قال بعض  
 العرب لصاحب فلان ان لا يرام لا يعطيك وريد الشراى دغ الشعر ومن الاثره صه الى سكنت وهه اى كلفه اهر  
 اى زنى كلفه وفي الال صه دمه يشعلان متونين وغير متونين والكسر مع التثنية للتاكيد وزعم الاصمعي ان  
 العرب لا يستعملون الا المتونا وخطا في التثنية وقوله وقضنا فقلنا ابن عن ام سالم قال ان الشراى تروا اذ التثنية اذ معنا  
 هات حد يثا الى حد يثا كان عن ام سالم فكر في الضرورة ومنها ابهاى كلف عن الحد يثا وقطعه ويستعمل المطلق  
 التجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبداء فانثون اذ كان صه وكذا كل ثوب بعد المفعول من هذه الاسماء بجعلها في  
 نحو وريد وجهها ووجهها ويجوز ان الشراى في اها الضم من غير ثوبين على فله واجب غير ثوبه وقوله بلزب اهر ابها  
 هاه فقل اهر وبها ومنها فاده الكسر مع التثنية قال مهلا فله لا لا فوام كلفه وما اهر من مال ومن ولدى لطفه  
 ومنها هب مفعول الهاء مثلك اثناء كلفه وفيه لغة رابعة وهي كلفه الهاء وفيه الهاء ومعناه اقبل ويقال وفاد  
 التجر شراى سجع واذا بين باللام نحو هب لك فهو صوت فاهم مقام المصدر كلفه لك الان ان يجر زاعل بلزب  
 المصدر نحو قال هب ولجبا لثناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا الوي بين باللام فهو صوت فاهم مقام  
 مصدر فاهم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا فله بناء المفعول المطلق ان جميع الاصوات الغاية مقام المصدر  
 التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال بها فاهم على مصدرتها وبنائها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقو  
 في نفي اذ لا ضرر ولا ملية الى عوى خر وجهها عن ذلك انا بيا هناك فالاولى ان ان يقول انا فاهم صوت  
 المصوب نحو انا فاهم صوت على الضم والتثنية فيه كلفه لان الاصل فاهم كل شئ على ما كان عليه ومنها دغ ودغ  
 وعدد عالوا الى نغش وعدد عالوا جرع للتوكيد وفدا شق من المصدر راعى المذمعة بمعنى قوله دغ على العجز  
 ومنها هاهلا ومعنيان اسكن واسرع قال شراى لاجبا ليل ونولا فاهلا فله كلفه اهر ان يجر زاعل الى اسرع منها  
 هيا فله يلى الكاف نحو هيا فله يلى كلفه فله كلفه الكاف نحو هيا فله يلى كلفه هيا فله هيا والمعنى اسرع  
 ومنها اذك وفطك ويجعل وكان الاصل فذك وفطك اى فطع هذا الامر فطعا فهو في الاصل مصدر مضاف  
 الى الفاعل واهم مقام الفعل فينى فخرى لدم في تخفف فاهم فاهم ان وضع اسماء الاعمال على التخفيف كذا جلك  
 اى كلفه اى فاهم لاجبا الى كلفه الان المضاف الى فله يلى من بجعل بخلاف فله فطع فاهم فله كلفه  
 ومعنى فله كلفه فاهم فاهم من فاهم الحبيب فله فاهم الامام الشيعي المحدثي وقال ومضى اهلك ولا احظه  
 بجلا الان من العيش بجلا ولم يصح سجع ان كان فاهم منها في المعنى اسم فعل له وهو عرب مشهور بفتح مشارة  
 وحالا كلفه بابا لاضافة ويجب ان الوقا فله فله فطع دون بجلا في الاعرف لكونها على حزين ودغ كلفه بابا فله  
 ومنها فاهم اى قبل بعدى بلزب نحو على الصلوة اى قبل عليها وغر الى الخطا ان بعض العرب يقول اجعل

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي

نَجْمِي











# في تعال

وإخوان من الحرف وموالف لم يجمع هذه الألف للثقل على الجفر لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحسب  
 علماء كاصطنع ونحوه على أي في الأعلام وأما على لونه للثقل وهو على ضربين أحدهما ما إذا كانت عليه عالما جنت  
 وهو لا أكثر من ذلك نحو خلق وحياد الله كانت في الأصل صفة عامة لكل ما خلق ويحيى أي مخلد ثم اختصت بالخلق  
 المتناهية وكذا حاد ويراجع للشمس من الحنن وهو النقي والبراح وهو الزوال وكلام وازام وجداء ليست صيغاً للبناء  
 في إبدان من الشعر السطو ومنه كبر في الحرف والقي فوجد بها المزمزوحا سميت كرايتها أكثر أي خرج أي زرعهم  
 يقال بالكرز كبر أن أجدوان البلاء فيهم وفتاش وجماد وصالح للذهاب لها فتشراي تخرج ريح الكبر فيجد أي تبتدئ  
 سميت بها لقولها وقصته أي شغل يقال فتشراي من استلها أي أخرج ريح الكبر من استمع فيه ويقال جدد  
 جدد أي أخرجها وأجدد بها الصبي صام أي استندى بأشياء أي يزيد في الشدة أو يفي على ذلك كأنه يبدل  
 في نوعه أي أجدد الصواعق المستقيمة ويعملون عند طالع من بكرهون طلع حرة حرة أي ما داهب الحاد أي المانعة  
 ويهاج الكلاء يقولون في حياح أي الشجر على منتهى على أي صام ويقال كونه وقاع وهي علم كونه على الجاردين و  
 انصب على الصاع من كونه أي كذا وقصته على كونه ويقال طار لا كان للرفع كذا طار أي راية ويقال للضبع  
 قنم وجعل وقصاع من الغنم وهو الجمع ومن الجمر من الفصح وهو نزع ما بين الجبلين فهذه أمثالها أعلام الجنب  
 دليل وضعها بالمعنى نحو حذات الطالق ولو لم يكن معارفه لم يجز جف جف من الشدة معها في خوف شرا في شدة وحلاد حية  
 وجدى حاد كافر في ما لا تداء والضمير في ثلثة من غير اللزوم للثقل ما يفي على وصفها نحو فطاط أي فاع كانه قال  
 اطلت فاع لم يحاد ما أنك سائرهم كانت فطاط وسيدته سبعة يكون زام أي زمة ولا يبل فلا ناعدي بلال أي  
 بالذهب بعد عكدي ندى ولا صديق صلة قال في الخبر بعد الذي الصبيد ما ذاق مبداه منقذه وهو حال والراجح  
 الأعلام الشخصية وجميع أفعالها مؤنثة وإن كان المتيها مذكر أيضا أو ما أوله نكث حاكم أسود خفيته فاذا  
 لضاف بغير فيه كونه مذكر فغير الراجح إلى لضاف فلما أوله بالوضع ويروي بلبص فيها ولضاف منزل من منازل  
 بغيرهم وخصاف محل في المنزل بغير من خاصي خصاف وذلك أنه طلبه بعض الملوك من صاحبه الخيل الفقد وحضا  
 وكذا حصار كونه ففاز مبدته ففاز شتي نحو هذه الوتيرة رجل كاهني نحو سعاد وزينب قطام وحلام ويهان وغلاب  
 وجماع نسوة مقبته وسكابر مكر وكليب وخطافا كلثين وسباع وملاع هضبين وديار وشرافا لاهذين ودار  
 ليعرف موطأ الله به وجميع المصادر صفات مبنية على الفاعل وقد اختلفت في علم بنائها قال الكوفي في المثلثة أسباب الثابت  
 والعدل والعلية قال بسببين بسبب الأسم بعض الثكن فليست حق بالثلاث فإداه السلب ليس بعد منع الضم والالاء في  
 قول فظ وذلك لأنه لم يتركز دليل على هذا ولا على غيره المصادر ولا على جميع الأوصاف بل قام على بعضها كاهض  
 ولوليت الثابت في المصادر لم يتركز دليل على العلية ولو سلمنا أفعال الثقل فهو مفوض إذ يجيئان وينجو عن ذاتي موش  
 فأنزاد معر في ثقل مع اجتماع الثابت والعدل والعلية وعلية الثابت فأنزاد الثابت والعدل عليه بقدر فاع  
 الثابت في المصادر وهو مفوض بنحو هذا فاعروا ما لا يحصل في المص المشاهدة قال زينة فورد على نحو صاحب  
 وكلام وجعل من العربان فضع إلى الوزن العدل وإن ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وشوق الفجر وسفلا  
 ندل على كونهما ووصاف معدلين عنهما أذن الحارث ووقف لفظين في معنى لا يكون أحدهما معدلا عن الآخر  
 وإن ادعى العدل لا خطرا وجودها شقين لأنه لا كذا ذكرنا لمع صفة غير وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون زلال  
 الذي هو الأصل معدلا وقد قلنا ما قبله وإن قدرا العدل في الأصل أيضا فهو تكلف على تكلف والاطن يقال  
 بوجه المصادر والافتان لشابهة المفعول لا يري زينة وما لا يتجلى في خيولان وكلام ومعضاة فأنزاد ما لا يغير  
 فيها وأما الأعلام الجنبية فكلام وحلاد فكان حتمها الأعراب لأن الكلمة للجنبة وأدنى في الحارث في ذلك لفظها في  
 كاهني ما من شخص على ما يجمع في باب العالم فعلى الوصف في جميعها أدمي أوصاف غالبة وأما الأعلام الشخصية  
 كحرام وقطام فتبين جواربها على القياس على علمها غير مضمرة وإنما الأعراب على علمها عن معنى الوصف ما علم  
 انصرفت فاعلمنا من العلم والناث ونازاهلها بخلاف للباس إلا معنى الوصف به باحترام  
 البناء الذي كان لها في حال الوصف ككبر أو فاعلا انصافين الوصف في العلية من حيث المعنى ككفر في باب  
 ما لا يوصف في غيرها بناء أو الأوصاف وإن كانت من غير مضمرة فاعلا الأوصاف جواربها على العلم المنشوع في الوصف  
 لأنه أكثر من غيره أو فاعلا الأعلام الشخصية على الجنبية في البناء فاللقب هي معربة غير مضمرة في عند  
 لهم لجماع العدل والعلية بها وبغيره فلك باجماع العدل أو الوصف في نحو فاعلا الخاء والعدل والعلية

في تعال

في تعال

أن يكونا

في تعال

# فالمكتبات

في يتوفا شئ من نباح ونحوها من الاعلام الحسنة مع انما هي على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل في الانشاء الاربعه نظر  
 كما صي هذا مذهب لا فطن من يقيم وامام مذهب لاكثر منهم ففصلهم فانهم يتبعون حرف الاعلام الشخصية كما كان  
 اخرون له كخضار فانهم يدعون ذلك لان تقدير الاعراب الشافعي جميع الشخصية مشبهان لكن قد يبرز احد القدر  
 لغرض عرض تخصص انشاء مذهب المرء فصد الاما اذ هي امر مستحسن والمصلحة لا الهنا كذا انهم ودع يحصل الا  
 بتقدير عدل البناء لا تار اعرب منع الضور بل كبر اذ انهم كذا ان كان تقدير عدل البناء للضور المد كذا وادى من  
 تقدير عدل منع الضور وان كان ايضا مستقما لومنع واما القليل كثر من يقيم تقديره وادع على من منع الضور في  
 الجمع دون جبال انشاء وقال المصنف في القسم الاخر على العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز عدل تقديره بالجمع مشا به  
 باب تال في وجه العدل والوزن فيحصل وجوب البناء اذ لو كان في الوزن وجوب بناء وسلام وكذا قال وانما كان العدل  
 تقديره بالادس انما ظاهر وسادس عدل العتمة بما فطام وحذا كمال ليس لنا عاملا المعدل عتمة قول وعند فصيح في غير  
 نحو حصار العدل التقدير والوزن وفي نحو نظام الثابت والعلية فياخره في منع الضور في العدل اذ  
 الكثرة حاصله في الثابت والعلية قال وبعضهم يقدرون بها بعض العدل لا تين باب حصار العدل في تقدير العدل  
 اي من باب العلم الشخصي في تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطره بعض ائمة المرء هذا وعدل الكلام  
 على تقدير العدل قول الامامون كل لفظ حكمي هو صوت بل هو كلام فالا في الثاني كذا اعلان الانشاء في العلم  
 الضاه اصولا لثلاثة اقسام احدها حكمية صوت صلا لثلاثة اقسام الحيوانات التي كذا في الحيوانات كذا في الحيوانات كذا  
 مثل الحكمي وهذه الانشاء كذا من حروف محكية كذا في الحكمي كذا في الحكمي كذا في الحكمي كذا في الحكمي كذا في الحكمي  
 الفصل الحرفي لسان الانسان كذا في العلم الحيواني الى اوصافها التي هي شبه الحكمي من الحروف في بناء كلامهم في  
 بناء كلامهم في انشاء الكلام اعطوا حكميا كذا من نوكيها من حروف محكية لا نه يتصرف بهم ولا يتصرف مثل تلك الا حروف  
 الصادقة منها كذا في العلم الشخصي مثل الكلام الصادق من جنس الانسان لا في النادوي كذا في البغايا فخرجوها على ادنى ما بين  
 من التبين بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كذا في تلك الاصول وثانها اصوات خارجة عن فم الانسان  
 غير موضوع وضعها له بل طبع على معان في نفسها كذا في وف فان المذكور في حرج من صدره صوتا شبيها باللفظ  
 ومن يبرز على شئ مستمر بقصد منه صوت شبيه بلفظ وكذا في التجميع والمشي فكذا وشبهها اصوات صادرة  
 منها طبع على كذا في العلم الحيواني لا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 ونحوها واما التي هاب كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 الذي يتفق بالكلية مع الادعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان بقصد لفظ بعض الحيوانات التي من هذه الاعمال  
 في صوتها اما بصوت غير مركب من الحروف كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 معتدلة معنى بخلافه من حروف مفارقة ذلك لتصويت على ذلك الامر اما بصوتية وفاديه واما باناسيه وطعامه فكان الحيوان  
 من قبل المرامته اما عليه من الصوت وغيره في ذلك لا يركن بتكرار مفارقة ذلك لتصويت لذل لا في الصوت والبر الى ان  
 يكون القابل من ذلك الصوت عن الصوت والبر لا يركن بتكرار مفارقة ذلك لتصويت من ذلك الصوت ما يصحبه من الصوت واما  
 به تشابه الصوت عادة وروية فصار في ذلك الصوت المركب من الحروف كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 هذا الفرض صوتا كذا من الحروف ولديفعا بواجب الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشبهة لافراد ونحوها  
 لتقطع والاعمال على الخارج سهل بل كان الاعمال المطلوبة من الحيوانات مختلفة وارادوا اختلاف العلمات الدالة  
 عليها فتركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب بين من كيفة لفظ الحيوانات كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 هذا ولا اري منعنا من تركب صوت في هذه الاصول المفارقة في الاصل للصوت والبر لا استغنى عن الطلب عنها  
 اسماء لافعال كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 بمنزلة اللفظ فلا يراى ان يحاط بكلمة باللفظ لا يتم بقول اناسه في الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها  
 من الكلام ايضا اصواتا لان هذه في الاصل اما اصوات سلاصج كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 مقطعة معمل على الخارج كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني كذا في العلم الحيواني  
 الثالث ليس في الاصل كلاما اذ ليس موضوعه فتمت باسم سادس الصوت فقبل اصوات ثم جعل الاقسام

لأنه ليس الكثرة من نوكيها

لأنه ليس الكثرة من نوكيها

وعنه ذلك

# في الاصوات

أشغل بعد هذا الأصل أجل حجابهم على دخولها في ظاهر إسماء الكلمات فصرعوها فصرعوا لا يملأها فدخلوا  
 النون الذي هو من اختصاص علامات الأصل في بعضها نحو غان وان والالف اللام في بعضها نون للثاني فأنصبت  
 لفظ الصوت ليعلمه باسم الماء وقوله كان عت باليوت فهو كقولك ما نية بأضربا في هذا اللفظ وجعلوا  
 بعضها معاني المصادر نحو أن لا نكي كراهة لك وتصوبا بعضا بضم الصاد ونحوها التي طبها هذه الأصول  
 من الكلمات كالنساس من الناس وروها صورها وماهيتها ما عت ما هبتها أذلفت موضوع في الأصل معنى الكلمة  
 فالتون فيها دخلت نون الإحقاق ونون المقابلة كما قبلت نون مسلمات وليسوا فال بعضهم من نون غان التكرار  
 بنون لا معنى للتعريف والتشكيك فيه ولا معنى بقوله في خصوصه وإنما مثل هذا لما تقدم في أسماء الأفعال أن نحو صر  
 كان صولا في الأصل ونسج أذن من تكلفه فيها التوجيه النون على ما سبق من الوجهين وأما نون أسماء الأصوات  
 لما ذكرنا من أنها ألفت في الأصل كلمات فصل اسمها لها في الكلام فممكن في الأصل منظور إليها إلى تركيب الذي هو مفقود  
 الأعراب وإذا وقع مركبها كان نون عت باليوت بالتركيب العارض وهذا إذا جعلها بمعنى المصدر كما هو في الكلام وإذا قصد  
 الفاظها ليعلمها في الأصل أصوات سادج غير مستقلة التركيب الذي هو مفقود في الأعراب ولكون وضع بعضها موضع  
 الحروف على حرفين كما قبل وإذا وقعت مركبها كان نون عت باليوت العباس في نون عت باليوت عت باليوت العباس في نون عت باليوت  
 والتكرار في نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت  
 على الحكاية مع الالف واللام ونقول نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت نون عت باليوت  
 ولا يحد باب على ما يجوز في الأعراب مع الالف واللام من البناء نحو من العاج والتكرار بالجر وباسم التشبيه لكونها  
 علامة الاسم الذي أصله الأعراب هذا كما يحكي عن بعض الغداديين كل من الابن وكل الابن معروبا وبسبب ما مع الالف  
 أكثر من البناء نحو من العاج والتكرار بالجر وباسم التشبيه لكونها علامة الاسم الذي أصله الأعراب هذا كما يحكي عن بعض  
 الغداديين كل من الابن وكل الابن معروبا وبسبب ما مع الالف واللام من البناء نحو من العاج والتكرار بالجر وباسم التشبيه لكونها  
 كان وذكرها عن الأعراب فقال استعمل الالف واللام لا يحد باب على ما يجوز في الأعراب مع الالف واللام من البناء نحو من العاج  
 إذا دخلت النون في هذه الأسماء فإن فصلت بها الفاظها لكونها نون عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت  
 وان أدخلها في غير هذا الفصل كان نون عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت  
 عليها الجمال أما الفصل فقول من الأصول التي هي حكاية عن أصوات الإنسان والعجاوان والجمادات والنج وهو  
 حكاية صوت الضاحك ويطبق حكاية صوت الضاحك إذا ضحكوا في اللعب غان بكسر الغاف ونون عت باليوت عت باليوت عت باليوت  
 الغراب وشبه حكاية صوت الضاحك إذا ضحكوا في اللعب غان بكسر الغاف ونون عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت  
 سادج وهم مفتوح صوت الطيبة إذا دعت ولد ها وطان بكسر الطاف وطو بكسر الطاف وطو بكسر الطاف وطو بكسر الطاف  
 وقع الجماد بعضها على بعض فبث حكاية وضع السيف على الضربة ومن الأصول التي هي حكاية صوت الهلاليات هلا نون عت باليوت  
 أي توسع في الجري وقد نون عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت  
 وهذا تخمين طلق يجهل الأمر الآن الوفاء على الشين بقوى كونه زجرا وبسبب زجرا لا بكسر الجاء وحقق ما وكذا  
 الدال بلا نون فصار ربع لغات وهذه بقية الدال معناه وفدا عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت عت باليوت  
 الدال فأن طابعها يقال لهيد ولا هاد أي لا يمنع من شيء ولا يزعج عنه ويقال إنهم قالوا لهيد ما لا نكي لم  
 يسألوه عن حاله وسع وجهه زجرا هاد يقال للشيخ أيضا وجوب مثل الماء لثوب وودون زجرا لثوب أيضا  
 وكذا حي وعاي ساء مكسورة بعد الالف مؤنثة نوع مؤنثة صلو وعاء هجرة مكسورة بعد الالف مؤنثة وعزم مؤنثة  
 وقد يفترون يقال إذا ثبت الفعل منها حاجت وعلمت بابل الالف جاء وأصلها حاجي عا ي كما يقول  
 لا يث لث من فؤاد لا لا وحي وجوت يعني الشاء وعالها إلى الشرب وصل زجرا للثاء وكذا هي بقى الهاء وك  
 الجهم وسكونها كذا حاج بكسر الجهم مؤنثة فموتون وجب سكون الماء وكسرهما مؤنثة زجرا لثوب وكذا كسا مكسورة  
 لها مؤنثة فموتون وهذا في الشين لصغار الأهل والفتون ودون بكسر الجاء وكسر الجاء لثوب ونون عت باليوت  
 ولشد بكسر الجاء مؤنثة لا مكسورة وقد تخفف مكسورة صوت الفاء البعير كذا هي ونون عت باليوت عت باليوت عت باليوت  
 في الحان الكسر والسكون ويقال لثوب الفم أم مكسورة الهجر ساكنة الشين وكذا هي وقيل بفتح الهاء وفتح الشين  
 المشددة وكذا هي بفتح الهاء وسكون الجهم ويقال أيضا في الشين ساكنة الشين وكذا هي وقيل بفتح الهاء وفتح الشين  
 مؤنثة وكذا هي بفتح الهاء وسكون الجهم ويقال أيضا في الشين ساكنة الشين وكذا هي وقيل بفتح الهاء وفتح الشين

أولى سبيلها في الأصل  
 بالاصوات  
 والجمادات  
 والنج وهو

من سبيلها في الأصل  
 بالاصوات  
 والجمادات  
 والنج وهو

في الأصل  
 بالاصوات



# فان التركيبات

وكانت  
الاولى

كرب ويعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما مركب للعلة او كان مركبا لهما والاول على ضربين اما ان يكون في الجزء الآخر قبل التركيب سببا لشيء الا فان كان فالاول والاشهر ان يكون في الجزء الآخر على ان يكون له اتصال ويجوز ان يارب ما لا يتصرف وقد يجوز ايضا على هذه الاضافة صدور المركب الى الجزء لشيء بها الصافي والمضاد اليه شيئا الصافي كما جاهد في معدي كرب كاجبي فيجوز للمضاد اليه الصوف وذكره كاجبي لا يستلزم اتصال الفعل والحرف ولا الاضافة اليه الا انها خارجا بالضميمة عن معناها الما من من الاضافة هذا هو القياس على ما جاهد ان لم يسمع في نحو سبب ولا اضافة واما الجزء الاول فواجب لانه ان لو يصفه على المثال لكونه محال الى الثاني فبما جاهد في هبط على العنق ان كان معرفة الاصل ومبينا على غير الفع و يجوز حكمه جزءا من الجزء فيكون من صكون وهذا النوع من الاضافة لان المثال ما اسم والاول اسم نحو سبب ولا فعل نحو جاء وسبب وحرف نحو من وفيه واما اصل علم من الضميمة والاول اسم نحو الاضرب ولا فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما من حرف والاول اسم نحو من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو من وان لو يكن في الجزء قبل التركيب سببا لشيء كعدي كرب ويعلم ان فالاول بناء الجزء الاول لما ذكرناه وهو انما هو الى الثاني لجعل الثاني غير متصرف وقد يبنى المثال ايضا شيئا بها ما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونها ايضا كائنين بعد ما عطف الاخرى وهو ضعيف لان المضاد والمضاد اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى الجزء فبما ان الضميمة العوامر لا يوصل كعدي كرب فان حرف العلم يفي في الاحوال ساكنا والجزء ما له معنى من الصوف وذكره بعضهم ولا يصح في المضاد اليه وان كان قبل التركيب متصرفا اعتدنا بالتركيب القصور كما اعتدنا في مكانه معدي كرب وهو ضعيف يفتي على وجه ضعف اعني على الاضافة واما ضعف فلان التركيب الاضافة غير معتد به منع الصوف واما ضعف الاضافة فلانه البس حقيقه لشيء بالمضاد والمضاد اليه شيئا لفظيا من حيث هما كائنان احدهما عطف الاخرى ولو كان مضادا حقيقه لانه ضمه نحو معدي كرب بالضميمة والثاني الذي كان مركبا قبل العلم على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلم معرفة مستحقا للاعراب معين لفظا او قبل العلم فان كان وجبا لبقاء حرف ذلك الاعراب لمعين وكذا يبين الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان لم يبق ذلك كلمة المحل لاسمته والفعلة اذا كان الفعل معرفة او من الاعراب لتمام ان كان كذلك قبل العلم كما مر في المضاد والمضاد اليه نحو عبد الله والاسم العامل على الفعل نحو ضرب زيد وحسن وجهه ومضروب غير ذلك انما هو انما يخص بالاعراب وعومره وان لم منه دون الاعراب على الجزء الاول الذي هو كعضو الكلمة كذا يبين الجزء الاول على حاله ان كان في الاصل مبتدئا كلمة الفعلية اذا كان الفعل مبتدئا وكذا في سبب ضرب وسوف يضرب ولن يضرب لوضوء وكذا في نحو زيد وفيل وفيل في الابدال والاسم لو بعد هذه الحروف مبتدئا في الظاهر في سبب من المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون الشبوح واجبا للحكمه اذا العاطف كالاعمال وكذا كل اسم معول الحرف نحو ان زيد لا يزد ولا زيد ومن زيد لا ان الجزء يرفه فبذلك لا يزد الا ان يكون اتحادا الا فان كان قصد سبب في التحليل قبل الحكمه لا غير لا يجوز جعله كالمضاد كانه المثال والثاني وقال في الجراح يجوز جعله كالمضاد بان زيد علم حرفين من جنس حركة مدحهما الحكمه في الاخرى فغير اعراب المضاد كما زيد بها علمه اذا استثبت وهو معرفه كاجبي في باب العلم هذا قوله والاطن ان زيد جاز لان الحرفين انما هما علمه في حال الاضمار فلا يفظ حرفا للذين الساكنين فيبقى العرب على حرف ومع الاضافة فلا نوب حتى يلفظ ساكنا وان كان على حرفين فبذلك التحليل وهو ظاهر مذهب سبب ولا يجعله اربا لالاعراب المضاد فان كان فانه ما حرفي مدح علمه حرفا من جنسه كما في قوله المسمى في زيد يفتي زيد مشددا والباء كما زيد في الافراد على اجماع في باب العلم والاولى زيد الزبده لانه من من بقاء العرب على حرف سبب الاضافة واجبا في الخارج الحكمه في المثال ايضا وكذا الصراف في المثال حكمه واعرابا نحو مند شهر وان لو يكن الاول حرفا حكمه كما ذكرنا في الاخر انما منه نحو ان زيد ولا زيد واما اخذ حرفا في الجزء كذلك لكون الجزء بعد التثنيه في صورة المضاد اليه وللمضاد لا يكون حكما كالا يكون الفعرك حكما كذا في سبب وهذا وجهه هذا وجهه صدره ليجعل المسمى بها مضافا الى الجزء اذا لم يكن الضميمة لشيء بالجزءين بالمضاد والمضاد اليه كما مر والاول ان يجوز ايضا اضافة الضميمة لجزء من معناه لو ثبت ضاعف الفعل والجزء بعد التركيب كما مر وكذا يبين الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا للاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبتدئا على حركة مشابهة للاعراب كما في زيد ولا رجل فتحكم الجزان على ما كان عليه قبل التثنيه جاز للجزء التثنيه مجرى ما شاع من الاعراب وان لو يكن الثاني قبل العلم مستحقا لمخصص اعراب ولا يخلو من ان يكون قبل العلم مطلقا اعراب مع التركيب لا فان كان وهو في التواضع المنع مع مبنوعاتها لا يغير في التواضع







# بحث المركبات

او يجوز مفردة كما في ثلث عشر فاصل فذلك حاشي ثلث عشر حاشي واحد من ثلث عشر عشر معطوف على ثلث عشر احوال  
ثم جعل لفظ ثالث مقام فذلك واحد من ثلثة قطعوا عشر على ظاهر هذا المقام مقام المجموع لما اضطر اليه  
فان قبل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر ليجوز ان يضاف الى ثلثة عشر فيها ثالث عشر ثلثة عشر يكون  
المعنى واحد من ثلثة عشر فذلك هذا كما يضاف ثلث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلث فبذلك ثالث ثلث واما  
اضيف في الموضوعين لاحد ان لو ادين ثالث عشر لربو يضاف الى اصل ثالث عشر عشر من اوجسب او انا وبقومها  
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشق هو منه والى ما هو في افعالها فقول  
الحسين ثالثا لثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرفت نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف  
في بقائه على ما له في لغة علماء البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشر مثلا ففي اعرابها خلاف كما يجيء في باب  
العدد فان قلت فليجوز اعرابها مع اللام المرجح بها على الابهة كما ذكرت في باب الاصوات فتشكك الا ان ثلث  
لان الجزء الذي يشار اليه من المركب لا يحدده بعشر اعراب بل يروم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخر لربو  
اللام قبله فرب يرب بخلاف كل الاين فان اللام يشار فيه ما كان مبدئا ويضاف الى اضافتها في ثلثة عشر ثلثة  
عشر نريد فلها اجزا لا تخفى اعرابها كما يجيء في باب العدد فلو ان ثلثي عشر جهم والفتحة على ان ثلثي عشر معربا لعدد  
لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان وتحتلوا اعرابها كما يجيء وقال ابن درسي هو هوسبي كسا واخا من القصود  
لكن تحتلها احوال الجزاء في مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثني عشر مبنية على كسرة في هذان وهذا  
والذان والذين واما اعراب عندا فيجوز ان يصدق منه لانه عرض بعد دخول علامة البناء فيها اي وكتبه الثالث  
كون الاعراب لو اعراب كما حصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالعدد ومن ذلك انهم لما ارادوا ارجح الاعراب حذروا  
الواو المؤذن بالافصال ويجب حذف النون ايضا لانها قبل ذلك تمام الكلمة كما ذكرنا في صمد الكلام ولوحدها  
النون لاجل البناء نحو بازديان وبازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون  
مقامها وسد مسداهما والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلها كالكلين في وسط الكلمة لانه  
دليل تمام الكلمة وبقي الاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب في المثنى والمجموع كما يختلف فعل  
المثنى وفعل المثنى عشر كما تاننا والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كذا يضاف اخوان تقول  
ثلثة عشر لثني عشر عشر ولا تقول اثنا عشر لانه كما تاننا ويجوز ان يقال صار اثنا عشر بعد حذف النون كالمضاف الى  
عشر لان نون المثنى والمجموع لرب بعد حذفها في موضع الا لا يضافه فصار كانه مضاف الى المركب الاضافة في جواب  
البناء وليس قول من قال انه عوم لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية الى الالف التي جعلها اعرابا فلم  
يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينه بل يدل بناء بازديان وبازيدون مع ان هذه العلامة انما كانت ماضية حذف  
علامة التثنية الى الالف لاجل التركيب فلذلك العلامة اعرابا لم يسقط الاعراب يعني لان نحو بازديان وبازيدون في  
اتفاق مع قيام هذه العلامة بالذات فصدق بناء المثنى في هذه العلامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والا  
اعراب المثنى كعيلان وبني الاوالة الاضغ في بغير شرحه وان بعضهم يضيف صمد هذا المركب الى بغير مع ص  
للمضاف اليه وتكون المركبات فويلم يادى بدى فالاول فاعل من بدلت الشيء اي فعلته ابتداء وانما فعل بغير  
مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانما يعمل الحال اي اعطى فعلا ابتداء لما يجبان بفعل ابتداء  
والمراد بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء مثلا انما فعل هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه بغير  
ان يكون كل واحد منهما مفعول كذا استعمل الحق استنبه من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كل واحد منهما  
ما دى بدى مبدا واذ لك كما قلنا في قولهم فاعلموا فليكن ويعنه بدلا بدى بدل الحال فنية المضاف للمضاف اليه  
لانهما معا افعال الاصل فادبهما معنى المفعول في نحو خبره عشر فانه مركب مفيد معنى المفعول اذا فادبها لانه اي العدم  
المعين كاداة عشر ليعلمنا هبة الاول لكونه جزء الثاني ولحاجته اليه وبقي الثاني وان لم يفتن الحرف شيبا بما  
فقتنه نحو خمسة عشر وبعث بدى كما ذكرنا في معدي كرت لو بين الجزان ولا حدهما في نحو بدلا بدى ونحو شاة  
ودرهان افاد افادة المفعول ولذا اعرابا لهما اعراب المفعول الذي يبعدان معناه كما بين في باب الحال فلو  
انفكلا الجزين من صاحبه بالحرف فالحال وكان بناء ثلثة في بدى بدى شيبا بما خمسة عشر اكر من بناء  
ثلثة معدي كرت ليعلمنا هبة الاول لكونه جزء الثاني ولحاجته اليه وبقي الثاني وان لم يفتن الحرف شيبا بما  
على غير الشبان لان الكلمة تخفف ما يابا ليجرد عن النون والاعراب انما لم يبق الجزان ولا حدهما في الاعلام للمفعول

في باب

في باب  
في باب  
في باب

الاولى بناء

في باب  
في باب  
في باب

في باب  
في باب  
في باب

كما يجيء



التركيب قال فلولا يوم يوم ما رزقنا خروا والفرض لها جزاء ونقول بل يشاء في كل يوم يوم وفي صباح ومساءل لان كل  
بناء الاسمين مركب من فاعلها ظرف كمن حسن فاعله ذلك وقوعها موقع ما كثر بناه وهو الظرف وموقع الحال البنية  
به فاذا لم يقع موقعها لم يقع ذلك واستعمل الخمسة عشر وجوبا لحوال لا تستر للحال بخلافه فواشترت بغيره وشأنه مبدئ  
بضم فاء الكلمات وكسر هاء صنع مع مدح كسر الفاعلين والحوال نحو كل ما بمعنى منتهين وركبهم حيث يثبت في مقرون  
ضامعين وسقط ما بين اي بين الجمع بين المبتدئين والناية زائدة كما في فوطه المال بدني بفتح واو وليم في هذه  
الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكرة وويل مع انتم كمن ان لا يقد فيها ابصار حول العطف كما في الاول فتعبر من  
اشترت عليه صنعنا في انشئت ولم تضبط ويعبر بغير النعم اي جميع المطوشرة وشذ من الشذوذ في التثنية  
ومع من المبتدئ وهو الاصل في العلم بدل من الباء ويقال شذوذ بدل من الباء على الاصل ومن مديف البصير وادوية  
وضاع من الخراج وهو القطع ومدح من فوطه فلان مدح اي كذب يقتضوا الاخبار وبشرها حيث يثبت في بيان و  
قد يقال حيث يثبت بكسر الفاعلين واصلا ما حوت بوث وقد استعمل على الاصل مع التثنية وعد متحوون بانواعهم  
الاستعمال والاسماء وهما بمعنى يقال استخفنا الشيء اذا ضاع في انزاع طلبه وقد جاء حات مات بغيا فانما بين  
وحات يات كسرهما ايضا شبيهة بالاصوات بخوفاش ماش وخاف ياف وجاز طلب او اواء والافلا لا تستعمل الا حاصل  
بالتركيب ومن نوما فلان في انشاء كما في خبره يثبت وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونهما مشتق من كذا مع  
وشذ من ذلك على استعمال الجمع التركيب بغير مثل هذا التركيب في غير الظرف والاحوال لما قلنا ان فاعله بالحرف في مثله  
غير متعين وانما خمسة الحاله والظرفية وذلك تخوف فوطه وفعلها يخص بغير اي في فته عظمه بفتح الضامين والافان  
مكسوفان ومفتوحان والحرف هو الحرف البوص السبق والظرف اي فعلوا في حرب وسقط بعضهم بعضا العظم العظم  
فعلوا او اواء لا رواج وهو اولى من العكس لان الباء اخف وقد يقال حوص بوض بفتح الواو واو اواء بنون الخزان  
مع كسر الفاعلين وفتح ما يكونان معربين والناية ابناء كما ذكرنا وقد يقال جين جين بكسر الضامين والافان مفتوحة  
او مكسورة فان شبيهة بالاصوات وجلسا حركت يات بفتحها اما الخزان فانه مركب من اسم فاعل خزان اي فاعله طلب  
ومن فاعل زعي اذا ساء لم يقع كانه قبل هو الخزان في الما في كذا وجعلنا اسما واحدا وضوء في سبعة اوجزا فاعل مجد  
البائين وبناء الاسمين على الكسرة شبيهة بخمسة عشر فكان اصله الخزانى وابناى على عطف احد التثنيين على الاخر وخاز  
باز على ان يكون كجعليك ويكون الاول مبتدئا على الفتح او الكسرة كما ذكرنا ههنا اختلاف تخويلك نظر الاصل الزاود  
انما مع الصيغة في هذين الوجهين للعلمية والتركيب انما هو علم الجسور كما ساء فاذا دخل اللام انكر التثنية كما في ساو غير  
المصرف وضاع في فاعل بهما على اضافة الاول الى التثنية كما قلنا في بعليكم فيوضه واداءه واداءه كفاضا فواشترت  
كفرطاس وليس لآخران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صريح من اسمين كامل بعفتي في عبد الفجر اذا دخل  
اللام على هذه اللفظ لم يعبر ما كان مبتدئا عن بناء كذا في خمسة عشر قال ونحن الخزان باز بواو لها خمسة معان غريب  
من العشب ذباب يكون في العشب وصوت الذباب واداء في الهوام والتصور واداء في التسخيل وفاش ماش للفاخر  
وكل واحد منهما اسمي يصورونه فاعله بناه ما واما الخزان فانه مركب من الصاف والمضاف اليه شبيهة بخمسة  
عشر فاعله ذلك بامدي سبوا وادى بواو انما هي عن ثمة هما اضافة معانها الى الباء بان كما انما ذلك عن حرف ابدى  
سبلا ان الاعلام المنقولة براعي اصلها كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير تلج للاصل والاختصاص  
ذلك بناء بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فاسما عن من حيث المعنى فغير انما هو بغير من حيث اللفظ  
لمكون فاعله على الاصل المنقول من اصله فاعله في اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصل  
المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ابدى سبامتها في النفي فالاصل موزون بالنفي البليغ الكمال  
الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى فاعله كثير جوز وافتقر اللفظ عما كان لان المعنى يكون في المبدأ بالاصل  
المنقول منه فاولا الكلمات كدوك كالدرد وكبت وكبت للحديث الكمال في اللغة والاصطلاح ان بغير عن شئ معين  
لفظا كان او معنى بلفظ غير صحيح في الدلالة على ما لا يهاجم على بعض التامعين كقولك جال فلان وانت زهد زيدا  
اي جاععت في الاصطلاح الحديث لولم تخصص ذلك لغيره بالترجيح المفضل من اول نوع من الفصاحة فيقولك لشيء الزباد  
للكثير الغزالي ولغيره ذلك من الاعراض والكنى عنه ان كان لفظا فاعله يكون المراد معنى في اللفظ كقولك كان فاعله  
لأنها مواكبتها وباركك ولم تخلف ولم يفتي اي حولا وكقولك مديف رجل فعل اي حولا وقد يكون المراد خبر ذلك

لان من يفتني  
شئ من

الفاصل وكذا  
مع فتح الضامين

الاضافة في التركيب

اللفظ كالانفعال على نحو الكفر فكذلك في معناه وكذا الاوزان المعتر بها عن مؤلفاتها في اصطلاح النحاة كقولهم انفع  
صيغة تصريف هو عيان عن كذا انفعالها مؤنث وابداء بعد هاء ساكنة بعدها عيان مفتوح بعد هاء لام وكذا غيره من الاوزان  
كما يحكي في ابداء الاعلام فيكون على هذا كذا الاستفهام كانه لا ينافي للسؤال عن عدد معين وكذا من وما واكتب وغيرها  
من اسماء الاستفهام لان كذا سؤال عن معين غير موصوح باسمه من سؤال عن ذي العلم العتيق غير الموصوح باسمه  
ولو صحت فلان زيد غير محذور ذلك لافعال اسم دللنا لاجلها وان كان كذا سؤال عن مكان معين غير موصوح باسمه وكذا اسما  
شرط كذا كابات وذلك لان كذا لا شرط والاستفهام بمعنى انما لا يتووع للمعنيين شرطا كان الاستفهام اما كياتي بعد  
الاسماء شرطا الاستفهام ما عن العتبات غير المحصور والخصار اذا كان يطول عليك فقلت مكان ابن زبدية الدار  
في السوف انما الخان لا غير ذلك من العتبات غير الشرط وحول الاستفهام مقدر لان قبل هذه الاسماء كما هو مذهب  
سبويه كابات عن العتبات التي لا ينافيها كياتي فلو لم يلحق بها من وما واكتب كانه ممنوع اذ كياتي ما يحكي في كلامهم  
ان من كياتي عن الفعل وهو ما عن غيرهم وقلت وانما لا ينافي كياتي لانه نصير بالمراد وصفه الغائب كانه زاد هو وال على العتبات  
بواسطة ما بعد وابداء غير موصوح بظاهرة وبقال كياتي عن كذا كياتي كياتي قال ولبي كياتي عن كذا وبقال غير موصوح  
اجابا بانها فاصح ما كياتي في هذا النصير لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكتابات ليست بمثبتة بل فلان كياتي منها  
بالانفائ واليهام معربان واليهام كذا وكذا وكياتي وكياتي وابتداء اسماء الاستفهام والشرط بعد هاء لان كياتي بها اذ  
هي اختصه فان كياتي لا تظرف فيكون كل واحد منها مشعر معربا ومشتبا فالله بالكتاب والكتاب بالاسماء فالغالب همه بعربها  
عن ما وقع في كلام منكم مفسر انما لا ينافي على الخطاب والنبهة فكذلك يكون من هذا الفصل على ما اثر به استفهامية كانت  
او غيرية لفظ كذا في قولك عندى كذا اسما لا يلحق كياتي اذ وقع في كلام منكم مفسر ولا كياتي وابتداء في قولك كان  
الامر كياتي وكياتي وابتداء في قولك قال فلان كذا وقال كياتي وكياتي داخل في حذو فقط وكان خارج عن نحو قولك  
كان برجل عتدي واما ابتداء كياتي في الخبر فكلوها موضوع وضع الحروف على ما قبل وشبهها باختها الاستفهامية فالله  
ولا ندر لى واستفهامية معنى الانسان الذي هو بالحرف غالب الخمر والاستفهام وجوز التخصيص وغير ذلك فاشبهت  
ما نصته معنى الحرف فان قبل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موضوعا في احد الاضمن مطابقا لما يتكلم  
به فان ظاهر سمي كلام صدق والاولا كذا ولا ابتداء كياتي به ذلك الخارج يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك  
الكلام والكلام المصدر بكم او برب في بدية من قصد المتكلم مطابقا لخارج نحو كياتي رجل لغز وبت من التفتيح عظاما صدر  
فيعني ان يقال ما قبل كياتي في تصحيح صدق واحد وجوز التصديق والتكذيب بل على كياتي ما خبر في الجواب ان معنى  
الاستفهام كياتي الاستفهام في بدية الاستفهام لا يقصد المتكلم ان المعنيين خارجا بل هو الوجود لم يكلمه بل يقصد  
في الخارج كياتي اول الاستفهام الاستفهام لا يقع ان يقال لا يكتفي ولا يصح ان يقال ما عين ان يقال ما عين من كياتي وليس  
كذلك نحو ما قام زيد فاعني لا يقصد انك بعد قيامه مقصدا لهذا الكلام كما افاد رجل ففهم انك بعد لقائه كياتي هذا الكلام  
بل الغرض انك حكته بانسان في الخارج وبان تمام القول فيه في فعل الملح والذم انشاء الله تعالى واما ابتداء كياتي في قوله  
لنقصود به الاشارة دخل عليه كياتي في النشبه وكان في اشارته الى عده معين في فن المتكلم منهم عندنا لتسمع ثم صار  
الجميع بمعنى كياتي عن الخبرين معنى النشبه والاشارة كياتي في هاهنا الفعل وابدى سببا فصار اذ كان كياتي كياتي  
طرحه وكذا تقولون كياتي في رفع مال على الخزان ولا تقولون اسمان كياتي لا سببا لانها عند سبويه لا تكون اسم  
الا لتصرف كياتي في حرف الخبر فيخبر على اصله كياتي في قوله كياتي في قوله كياتي في قوله كياتي في قوله كياتي  
كياتي فهو كياتي النشبه دخل على التي هي غايه الايهام اذا قطع عن الاشارة فكياتي مثل كياتي في قوله كياتي في قوله كياتي  
اذ ان في الاشارة في الاصل لما في فن المتكلم يخبر الى فانه للعدد المبهم والنشبه بعد كياتي في الاصل عن الكاف  
لا عن ذواتي كياتي مثلك تصلا لانك في كياتي كياتي في كياتي كياتي في كياتي كياتي في كياتي كياتي في كياتي  
المبهم حتى يكون النشبه من ذواتي كياتي في الاصل كان معربا كياتي عن الخبرين معناه انما لا يروى وصار المجموع كاسم  
مفرع بمعنى كياتي في قوله كياتي اسم بمعنى على التوكيد اخوه فون ساكنة كياتي في لا يوفون تمكن فذا كياتي بعد الباء  
فون مع ان النشوب لا موصوف لها حفظان لجل التركيب ايضا فون برفقيل كياتي في قوله كياتي بعد الكاف بعد هاء مذكورة بعد  
فون ساكنة ل بوش هو اسم فاعل من كان وزنه المجرى وهو الاو لى فيهم بنوا من الكليات لم يركبوا اسماعلي فاعل  
فكفك فاع الكليات والمجرى انى كانت فاعى صارت عينا وحذفتا حدى البين وبقيت الاخرى لا ما وقال الخليل  
العلماء الساكنة من اى فوم على الخبر وجرى مجر كياتي في فوعها موقعا وسكنت الخبر فو فوعها موقعا لاء الساكنة

فإن جمع  
الكلمات  
لشعب

نبیاء اکبر  
له کذبت فاکن صخری ما اس

لَكَ دَبَابَاتٌ فَالْتَبَسْ لَهُنَّ صُورَةً مِمَّا رَزَقْنَاهُ وَأَرْسَلْنَاهُنَّ فِي الْبُلَادِ فَخِرْنَ حَزَنًا أَلْهَيْنَهُنَّ لِيُحْزِنَ عَلَيْهِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا إِلَهُكُمُ الْمُجْرِمُونَ



فان على كل من  
طاعته

المفهوم

الزَّيْتُونُ









# القول في قبل وبعد من ظرف الغائب ونحوه

الظرف

وهو من باب من ينادي غائبا

ان اضافة اليه اليك بظاهرة اذا اضافة في الحظيرة الى صاد ولان الجواب كان المضاف له محذوف ولما ابدل في بعض وكل النون من المضاف اليه لم يبدلها اذ المضاف اليه كما تراه ثابت بثبوت بدله وانما اخذنا البناء في هذه الظرف دون التعويض لانها ظرف فيلها التعريف او عاده منه على ما تراه في المفعول فيه بعدم التعويض بناسب البناء ان حناه عدم التعويض في الاعراب ويجوز ايضا في هذه الظرف لكونه على فلان يعوض النون من المضاف اليه فيجب قال ونحن فلان اذ ان شئت فقل غير هو بعد على الله خروا قال فساغ في التراب وكنت فلان اكد اعرض بالمااء الفرات وسما الفراءه الشاذة فلان لا من قبل ومن بعد ويقال بالباء ولا فعل هذا لا في المعنى بين ما عر بين هذه الظرف المفعول وما بين منها وهو الحق ويحل بعضهم بل انما عر بعد لعدم نقصن معنى الاضافة فعنى كنت فلان اي قد با وبدا به ولا اي مطلقا وما تراه لان من زائد بهك ويجوزون هذه الظرف المضموم والقوم والقوم وقوة الشعر مرغوة ومنصوبة تخرجك فلان وبلا كما قبل في المادى المضموم بامطر وبامطر ويجوز ان يكون قوله فاشترى بعدا وقوله وكنت فلان من هذا وسبب الظرف المفعول عن الاضافة غايات لانه كان حقيقها في الاصل ان لا يكون غايتها المعنى التي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف في النون اليه وضعت معناه استغنى به زيد لها خا به لانه قد ذكر ذلك لوصفها فسميت بذلك الاسم الاستغناء به ولو ثبت كل وبعض مفعول في الاضافة غايتها في حصول العوض عن المضاف اليه ونقول جئت من على معراج ايضا كرم ومن على كفا من معال كرام ومن على كفا من معال كرام ومن على كفا من معال كرام الغاء مثله الا ان كان لا يثبت على على القوم وجب حذف اللام اى البناء منسبا اليه اذ لو لم يزل الاستغناء القوم على البناء ولو وجد فلان وكنت من على لم يثبت كونهما منسبا على الضم كما خا به وانما هو با فاضح فلو اذ الضم في البناء على كذا في مرشدا اليه واذا فصلت بناء علوسا كذا العين وجب فتح فاعلم وكان مع الاعراب يجوزته وكسر بقول علو الفاء كما يقول سفلهما اما جواز بناء علو على الفاعل نحو من دون سائر الغايات فلنقل لو او المضموم وما اما الكسرة نحو من علو فاعلم انما لفظه المضاف اليه كلفه قوله خالط من سلك خاشع وفا ونوهم ليس غير بالفتح على اشارة الاستثناء فعل هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جاز قبله او مع الاضافة الى باء الضم واما البناء على الكسر فيستغنى عن الاضافة واما الضم نحو من علو فاعلم فاس ساوا الغايات وروى بيت اعنى هذه الى اننى لسان لا اترها من علو لا عت منها ولا عرغتم وادها وكسرها وفخها وبناء الغايات على الحركة فاعلم ان لها في الاعراب على الضم جازيا نونى الحركات لما كلفها من الزمن بجعلها المحتاج اليه اعنى المضاف اليه لا يوجب الحركات لافعاله حال الاعراب كانت في الغالب غير متوفرة فكانت اما مجزوة من او منصوبة على الظرفية او لخالص حركة بناها حركة اعرابها قوله واجري مجزاة لا غير وليس غير وجب شبرا بالظرف لغايات لشدة الابهام الذي فيها كلف الغايات لكونها مجزا غير محصور ولا بهام غير لا يعترف بالاضافة وهي شدة الابهام من مثل فلان لم يبق مثل على القوم ولم يحد منها المضاف اليه الا مع لا التبرير وليس نحو فعل هذا لا غير وجازي زيد بل في كثر استعماله في غير بعد لا ليس غير الذى بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يجعل مستثنى بعدا لا الذى بعد ليس والمضاف اليه المحذوف ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو فلان جازي زيد ليس الا فاعلم ان المضاف اليه يثبت على الضم لما فيها للغايات بالابهام وما حسب فجاز حذف ما استغنى به لكثرة الاستعمال ويبقى على الضم شيها بقى اذ لا يعترف بالاضافة مثله كما تراه بالاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الى الالف المحذوف الاكثر اعلم ان الظرف المضاف الى الجمل على صوبين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة فقط حيث في المكان واذا واذ في الزمان على لانه اذا هل هو مضاف الى الجمل الذى فيها اذ كما يحى وحيث واذ ايضا فان الالف والاسم وما اذا فحق جواز اضافة الاسم اليه خلاف كراهية المصوب على شرطه القسبة وانما جاز في الاضافة الى الجمل ولا يكون الا زمانا مضافا الى جمل مستفاد منها احدا لا زمانا الاكثر ويشترط ذلك لئلا يضاف والمضاف اليه في ذلك لا على مطلق الزمان وان كان الزمان مختلفين وانما اجمع الى هذا لئلا لان الاضافة الى الجمل على غير الاصل اذ المضاف اليه في المحذوف هو المصدر الذى ينشأ عنه فعل الجمل فعلى هذا لا يجوز مكان اضافة الى جمل لان الجمل لا يستفاد منها احدا لا من مبعثها كما يستفاد منها احدا لا من مبعثها كما يستفاد منها احدا لا من مبعثها فلما اذ انظر هذا فلما الاصل ان يضاف الزمان الى الفعل لانه

من الظرف

الفعل على احدا لا زسته وضعا لهذا كان اضافته الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف  
 اليها اما ان يستفاد الزمان منها يكون ثاني حيثما اخلا كقولهم يومهم على القار يقتنون ويكون مضمنا  
 شبهه بالواقع في احد الا زمانه الفلكه وان كان جواها اسمين اما في الماضي نحو انكبت حين الحجاج اميل  
 في السنبلة حتى اخذت من لحيته لك قال الله في يومهم بارزون قال البرزخ في الكلام لا يضاف الزمان لها  
 الاضافة الى الاسمية الا بقرينة كقولها ماضية المعنى جملة على اذا الواحده الاضافة الى الجمل في قوله تعالى  
 على القار يقتنون وقوله تعالى يومهم بارزون ويخو ذلك بكذبه هذا الذي ذكرناه كله الاضافه الزمان  
 الى الجملة هو في المعنى طرف مصدرها كما ربت فان لم يكن الزمان طرفا لمصدره لكان اما قبله وبعد  
 فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ويكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدره كان  
 وان وما قبل الجملة قال الله تعالى فيل ان نظرس جوها ومن بعد ما كان بزيع فلوب فرب من بعد  
 ان يلقوه ويخو ذلك واما اضافته الى الجملة الفعلية نحو توقفت ربت خرج اليك فلكونه مصدرا فيض  
 البوط مضافا مقام الزمان المضاف والاصل زمان ربت خرجي مائة ان يفيخر خروجي حتى يدخل  
 في الوجود والمعلق الى ان اخرج فهو نحو انكبت خفوفي لتيهم فلما قام مقام الزمان جازا اضافته الى الفعلية و  
 كذا به بمعنى علامه يجر اضافتها الى الفعلية فبما بينهما الوقت لان الاوقات علامات فثبت بها الحوادث  
 وبعضها بها الافعال لكن لما كان ربت واهم دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في اغلب مصدري  
 بحرف مصدره قال شاعر في هذا من الجمل بعد ان كان على سابكها مداما قال الاس مبالغ عنى بها بانه ما يحجب  
 الظاعما ويقول ان ربتا اخرج فاذا جازان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدره على انظر الكون  
 كما يحى فكيف بابنا شاعر ونضاه و ايضا مع كاعرابه في خوذ مال بالواو والالف والهاء الى الفعلية فيقول  
 اذهب بدنى شلم واذهب بدنى شلمان واذهبوا بدنى شلمون وقال بعضهم وشاد وذي صفة لا اراى  
 اذهب مع الامرى لتلاهم اى مع الامر الذي شلم ثابا بمعنى مع وقال النبل في الموصوف بدنى لوف  
 اى اذهب في الوقت ذى لتلاهم اى مع وف شلم فيه والابا بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان  
 المضاف الى الفعل قال بعضهم هوذا الظا ابريت وهو بعيدا في الموصولات انها بالواو والهاء  
 على الاشهر واما استعماله في الاضافة الى الفعل استعمالها مضاف الى الاسم نحو بان وفعلا فلا  
 يذوق فعلها واثان فعلك وذا وانا فعلنا وذا واث فعلن ويحتمل ان يكون طابيه على ما حكى ابن الزمان كما سمي  
 في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب من فعل الى الفعل شاذ او قال سبورا اذا كان احد جزئى الجملة  
 على حيث واذا فعلا فصاحبه ذلك الفعل اولى لما بينهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى حيث يجلس ذلك  
 اولى من حيث زيد يجلس في ما ذكر من ذلك في اناظر لذكره نحو قوله في اذا التما انتفت واذا التما  
 انقطرت واذا الكواكب انثرت واما الكلام في ما سبقت فسيان بعد وقد يشبه غير مثل يا نظره ولفظا  
 الى الجمل لزما اعوج حيث انما اذ ذلك لانها استبان مشددا ولا في الاصول فبما كانا غير محصور محدود  
 حاصره يحصل نحو اليوم والدار فبما فان الى الجملة لكن لما كانا شبهتين بها فبما بعد ما يضاف الى صريح  
 الجملة اضافتها اليه الى جملة مصدرة بحرف مصدره كقولهم تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لربيع الشرب  
 منها غيل فطقت حامض غصون ذلت وقال وقوله غرائي فدا سمين على العلم اذ اخف والثوى الجواء واما  
 صدر ما اضيف اليه الزمان الجاز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كل القسمين خبرا لانه في الجملة المضاف  
 اليها الزمان في ثابره المصدا ايضا لان التماس بين الزمان المضاف والجملة المضافه دلالة على الزمان وكوئ  
 الزمان طرفا لمصدره المضاف اليها مضافا من الحرف الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدري في الزمان واما  
 بوجوده في مثل هذا حيث معها الى الحرف المصدري مع ان فعل الكوفون عن المراد انها منصبة لظرف ايضا  
 الى ان الشدود والخفة نحو عجبني يوم انك بحسن ويوم ان بغوم زيد فان صح التقاطع في ذلك الظرف الاعراب  
 والبناء كما في مثاليكم وغيران تطفن عليا بان واختلف في كون الظرف مضافا الى ظاهر الجملة او الى المصدر  
 الذي تضمنته والشرع في الحذفه منف لان الاضافة الى اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى  
 مصدرها لان معنى يوم فدم زيد يوم ودوره ولو كان مضافا الى الحذفه الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم  
 هذا خبر المعنى وايضا الاضافة الى المعنى لخصيص الزمن ولا بد في الاضافة اليه لخصيص من حخته فقدر

وش

باب

اي يمشل

بحرف مصدره  
دونها انتفت

في  
الظروف

الام التخصيص واللام بعد دخولها على الجملة قال صاحب المعنى يترتب الظرف المضاف الى الجملة فيقع ان  
 يقال جئتكم يوم فدم زيد الحار والبارد على ان يكون صفه لوم اقول ومع غايه هذا استعمال وعدم استعماله  
 ان لا يترتب المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والبناء في الاستعمال فلو كان استعماله مع استعماله  
 اذا المعنى يوم فدم اميرهم علم انه مضاف الزمان او جئت الى الجملة وان لم يكن ظرفا لى مضافا فانه قد  
 فاعل هذا لوم لا يظنون وهذا يوم نفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو معقول  
 به يعلم معناه وقال شعر باذل حيث يكون من بينك اقول ابو علي كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين  
 صفه لا مضاف اليه قال لان حيث مضاف فخره لا اسما للمعنى حيث يجعله حيث يكونه اي يجعل فيه ويكون  
 به والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرفا الى الجملة كما في ظرف الزمان واما نحو  
 يومئذ وج ساعدت فقالوا ان الظرف مضاف الى افعال المضافه في المعنى الى جملته وفيه مبدل منها  
 الثبوت وفي ذلك نعت من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك  
 غريبه لا استعمال مستحسن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما  
 قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في النجاشي ان الوقت بمعنى الوعد كان معنى قوله ثم يفتان به  
 ثم بعد اذ به يوم بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضع النهار واما  
 به من الزمان ولو قلنا انه يراد بها الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالتمهيد كما لا يريد والى ان  
 هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافه الى ذلك مضافه اليه بل الى الجملة المحذوفه الا انما لم يحذفوا  
 فلا الجملة للدلالة على ان الكلام علمها اليقين ان مبدلها من ثبوت لا حذف هذه الظروف كما يدل على كل واحد  
 واذا ذلك كله واخراجه لانه لا مضافه معنى فليست بل بالمعنى على حذف المضاف اليه وتبين ذلك المحذوف  
 بالغيرية المحاصله من سابق الكلام فيكمل الملهد كقولنا في وكذا انبأ وروينا بعضهم في بعض وقوله فينشد  
 عن طلائعنا عمر بعافية وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافه ولا وجه لتوبته الا ان يكون عوضا بعد معنى  
 التشكيك والتعجب منه واما هذه الظروف فليست ملازمة للاضافه معنى فلو كانت حاق زبد وكنت جنتا وكأنا  
 فصدف حذف المضاف اليه وبالدل ثبوت جنانته اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه  
 ان الثبوت به التشكيك فمما خافوا الياس ثبوت الموضع يوما وجنا وساعة يفرها من ثبوت التمكن والتشكيك فلو  
 لا لانه لا على الجملة المحذوفه المضاف اليه ما هي في الاصل بان امدلوا من تلك الظروف مبدل لكل ظرف لازم  
 للاضافه الى الجملة فمما خافوا لفظ صاحب الجيمه انواع الاقسام من الساعة والحين واليوم والليل وغير ذلك  
 كحذف الجملة المضاف اليها فلو لم يلد الثبوت منها كما في قوله وانت اذ صحيح فيجوز به بعد هذه الظروف بدلا منها مع ثبوت  
 العوض يكون الثبوت كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل كل معنيها مقام المبدل منه في المعنى مطلقا  
 على ما اطلق عليه فكان هو واخر اذ هذا الكسر لا لغا التشكيك يكون كما به ممكن مجرد مضاف اليه الظرف الاول  
 حتى لا يستشكل حذف المضاف اليه منه بدلا من على الضم ولا ثبوت عوض لانه لا بد في حذف منه المضاف اليه  
 من احد هما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الاعلان او بادهر ساج هذا الخراج  
 ولما توصل ما اذ العزيم المذكور وكانت الظروف المذكوره قد تكون مستقبله وماضية مجرد اذ عن معنى  
 الماضي وصار مطلقا لظرف فيجوز استعماله في المستقبل اي كقوله فيقول يومئذ للمكذبين ونحوه والحق  
 ان اذا حذف المضاف اليه منه وبالدل منه الثبوت في غير يومئذ جنتا فيجوز كقوله فيقول يومئذ للمكذبين  
 من الضالين اي فعلها اذ يرتفع اذ لا معنى للخروج منها كما قبل في اذا انما الجواب والجرم وكسر الدال في نحو  
 لا لغا التشكيك لا لغيره لولا ان لا يفسد في ان مجرد ولا اضافه وبناء اذ يجمع جرح وايضا نحن نعلم ان في قوله  
 وانت اذ صحيح لئن مجرد وهو مثله في حق كلهما ما انما الزموا الكسر يكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول  
 ويجوز في غير افعي اي كقوله في ولا انا اذ من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان  
 ظرفا لمصدر والذي تضمنته الجملة علم ما في فاعل لا يجوز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال انما كان  
 فدم زيد به لان الرطب الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافه الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لغيره  
 فيكون كانه كان ذلك يوم فدم زيد فاعل اي في اليوم وذلك غير مستعمل واما وجب الرطب لما لم يكن الظرف مرتبطا  
 بان كان متونا نحو يوما فدم زيد قال الله تعالى يوم توفى النور وجهه وقد بقول العوام يوم توفى النور وجهه ونحو

ومن قوله

وهو شاذ ولندن كشرح قوله في آخر الباب الثاني والاضافة الى الجملة قد يجوز بناؤها على الضمير وكذلك مثل مع  
مع ثمان ههنا فنحتاج اليه لبيان بناء حيث معمولان نظرا لزمان المضارع الى الجملة انما يبين منه المفرد  
والجمع اذ ياتي ولا ينفك المتعدي لما ذكرناه في نحوها فان واللدان والظروف المضافة الى الجملة على غير ما ذكرنا اما  
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلك اذ واما اذ في ما خلا على ايحي هل هي مضافة الى الجملة او لا واما  
جاءت الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء والاضافة الى المعقوف الى المصدر  
الذي نقصته الجملة كما ذكرناه وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافة اليها كالاضافة فشا بهل للعلما  
المخدوم ما اضيفت اليه فلهذا بينت حيث على الضمير كالغابات على الاعراب واما جازة الاضافة اليها فليس  
ضربين لانها انما انضافت في جملة ما ضيفه المصدر نحو قوله على حين عاتيك المشيب على الضمير فذلك المضاف  
والشيب ارفع فيجوز ان لا تعلق بناؤها واعرابها اما الاعراب فليعلم ان ما عاتيك المشيب على الضمير فذلك المضاف  
اذن عارضه واما الثاني فليعلم ان العارضة بوضع المبتدأ الذي لا عراب له لفظا ولا محلا موضع المضاف اليه  
الذي يكسبه منه المضاف حكمه من التعريف والتذكير وغير ذلك كما ضي في قوله الاضافة واما ان الاضافة  
الى الجملة الى كونه وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله في هذا يوم ينفع الضاد من  
الاولى لا يثبت سواء كان صدرها مفعلا او مبتدأ في اللفظ نحو جئتكم يوم اسرا فلا بد منه من الاعراب بخلاف  
فبعد بعض البصريين لا يجوز مثله الا الاعراب في الظاهر المضاف لضعف علة البناء وعند اللغويين و  
بعض البصريين يجوز بناؤها اعتبارا بالعلامة لضعف ولا يجزئ فيها ثبت في الشج من فجع قوله في هذا يوم  
ينفع لاجتماع كونه مفعلا والمفعول هذا المدرك في يوم ينفع ولا في قوله يوم لا تملك نفس لنفس شيئا لم يؤمنه الفصح  
لا محال كونه بدلا من قوله قبل يوم الذين واما علة المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره  
ما يجوز بناؤها لانفاق منهم اعلم بها بناؤها قال فيجوز ان يكون منصوبا كونه مصدرا نحو تخفوا مثل حبيبتكم فقال لم ينع الثوب  
او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا كونه مفعلا بفتح فاعلا لفتح ويجوز ان يكون بناؤها لضعف في  
الاكثر في باب الاستثناء وعلة بناؤها مثلها مثلها اذ ولذا وجبت لانها مضافان من حيث المعقوف الى صدر  
ما وليها ولان فيهما الابهام مثلها لفظا كحصى كاتر والمبتدأ وهو ما وان واقع موضع ما اضيف اليه ولو  
ثبت ما قبل الكوفون من اضافة الظرف الى ما صدره ان المشددة والمخففة لجازا على ما بناؤها نحو مثل  
وغيره كما يجوز انشاء بناء الظرف في المفعول على انه نحو جئتكم واعرابها في قوله في من خزي يومئذ يفتح  
يوم وحي اما الاعراب فليعلم علة البناء اعني الاضافة الى الجملة اذ المبتدأ هو موضع المضاف اليه  
لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتيك المشيب فثبت ما بيننا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز  
بناؤها ليس يفتح ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل وغيره مع ما وان وحي مثل مع ما وغيره مع ان مشددة و  
تخففة وهذا تمام الكلام في الظرف المضافة الى الجملة وقال المصنف في حيث لانه موضوع لمكان مصدره  
كان في الجملة مشابهة للموصولات في حجابها الى الجملة وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في اذ ان يفتح لان وضعه  
وضع الحروف كما يقول بعضهم وبني حيث على الضمير في الاظهر تشبيها بالغايات لان اضافته كالاضافة على ما ذكرنا  
وقد يفتح الثاني وتكرره في مختلفا واما واما ومثله البناء ايضا واعرابها لضعف فضعفه وقد رث اضافته الى مفعول  
فال ونظمتهم حيث لكل يفتح في بعض المواضع حيث في العام وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم  
يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل وجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير  
فليس مع الاضافة الى المفعول بعينه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر يقال على بناء  
لشذوذ في الاضافة الى المفرد ولو كانت اضافة حيث مطلقا الى الجملة ولا يفرق اندروظ فيها غالبة لا لازمة قال  
لدى حيث انشئت صلها ثم قسم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله ثم الله اعلم حيث  
يجعل رسالته وحكي هو احسن الناس حيث فقط ناظر اي وجهها فهو يفتح في الاخص فديره المبحر كما في  
قوله للفني عجل يعيش به حيث هدى سانه فديره ولا يمنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذ هي للسبيل  
وفيها مفعول لشرط فلان الاخص بعد هذا الفعل قد تكون للغايات فليعلم البناء بعد هذا لما مضى وبع  
بعد هذا الجملان قد تقدم ههنا علة بناؤها وقد ذكرنا في المنصوب على شرطه التفسير الكلام في وقوع الجملة

بناء الظرف على

في موضع المضاف اليه

وم الظرف اذا

# في الأصل في استعمالها

الظرف

في الأصل في استعمالها

بعد ما نقول انه يكون اذا لم يكن الاضطرار في قولنا نحن حتى اذا لم يكن بين الشرطين وحققا في دأواي وحققا في جعله  
 ناديا كان ان يكون المستقبل كذا كانه قوله نعم واذ لم يند وانه منسب فقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليل  
 وكلما في قوله نعم ضوف يعلمون اذا الاعلال في اعناهم ويمكن ان يكون من باب نادى اصحاب الجحيم وقد يكون  
 اذا مع جملتها لا استمرار الزمان نحو قوله نعم واذ اضل الى لا نفسد في الارض فلو اوى فلو اعادة نعم المستغرق  
 ومثله كثيرا نحو قوله نعم واذ افعلوا الذين امنوا واذ اما انك للجهلهم فكذلك لا جدوا في استعمال اذا ان  
 يكون لزمان من ازمة المستقبل بخفض من بينهما بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه اعفاء التكلم كان اذا  
 لزمان من ازمة الماضي بخفض من بينهما بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا  
 في الاعمال الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس قوله نعم اذا الشمس تورت ولهذا اكثر في الكلام الغرض  
 استعماله لقطع علم الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلما في الشرط ما يطلب مجئها بلزم من وجوده  
 اوجها فضا حصول مضمون الثانيه فالضمان الاول مفروض لازم والثاني لان هذا المفروض وجوده  
 قد يكون في الماضي فلان كان مع قطع التكلم بعدم لانه فيه فالتكلم الموضوع له لو وان لم يكن مع قطع  
 التكلم بعده فيه استعماله ان اعلل انها موضوعه كما يحجى فلهذا كان لولا انشاء الاول لا ينفك الثاني  
 كما يحجى في حروف الشرط لان مضمونه جواب العدم لازم لمضمون شرطه وان انشاء الثاني بلزم من المفروض و  
 قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بقتض من معناها فلو موضوعه  
 شرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع التكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع  
 في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كانه حقتا او لم يثبت كان الواضحة في كلامه نعم وقد  
 يستعملان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز التكلم بوقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقولنا  
 ان كان قبضه فذمن قبل فصدفت واما على ان يقطع بعده فيه وذلك العلق الموضوع له لو كقولنا نعم ان  
 كنت ثلثة فصدعتك واما على ان يقطع بوجوده بخلاف وان كان غيبا لكنه يجبل وان وان اعطيت جاهها  
 لئيم واستعماله في الماضي على خلاف ومضما ولا يستعمل فيه الاغلب لا يشرطها كان لما ياتي في الجواز و  
 قد يستعمل لوجه المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاسماء كذا ذكرنا في اذا قل عليه الصلوة واسلم لو  
 ان لا يردم وادبين من ذهبي يعني اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده واعفاء  
 التكلم في المستقبل لم يكن المفروض وجوده نشأ القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى الشرطية لان  
 الشرط كائنا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقها فاطلبين بوجوب  
 على خلاف ما نتوقه جنونا فنصين اذا معنى ان كان كانه متى وسائر الاسماء الجواز فيقول القائل اذا  
 جئت فانت مكرم شكافي على الخاطب غير مرجح وجوده على عده بمعنى متى جئت سواء لكن اخبارا بل من  
 وسائر الاسماء الجواز علم ما هو مذهب سبويه في اسماء الشرط صاوي بعدا لوضع عريفا فاما اذا لم يوضع في  
 لزمان يقطع التكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت الله تعالى في ان يخرجه عن اصله من الوفاء العن جاز استعماله وان لم يكن فيه  
 الواقع فيها واما اذا قلنا كان حدث الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يخرجه من معنى ان الدال على الفرض بل  
 صار عاذا صاعلا في الزوال فلهذا لم يخرج الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكثيرا بمعنى متى فل يرفع في تخريف  
 والله يرفع في ما اذا اخذت خبرا في غير فعله في ان افترضت اسبابا كان وصلها خطانا في اعدا نشأ فضا رب  
 ومن جبره ويضع معنى الشرط فيها بلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما كثر في المنصوب على شرطه  
 التفسير وما اكثر دخول معنى الشرط في اذا وخرجه عن اصله من الوفاء العن جاز استعماله وان لم يكن فيه  
 معنى ان الشرطية وذلك في الامور المقطوعة استعمالا لا في المقتضية لمعنى ان وذلك في جملتين بعده على طرف  
 الشرط والجزاء وان لم يكن في الشرط والجزاء كانه قوله نعم اذا جاء نصر الله والفتح في قوله نعم كانه لما كثر وقوع الموصوفين  
 متفتحا معنى الشرط في ان يدخل الفاء في خبر جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما  
 في قوله نعم ان الذين امنوا والذين امنوا في قوله نعم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى  
 قوله فما وجعهم لان الفاء في الافاء متخففة في الماضي فلا يكون لهما معنى الشرط الذي هو الفرض  
 ومنه ايضا قوله نعم وما يكرم من نعمه فذا الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما رتبها في الموصوفين  
 في الايات المذكورة والجزءان بعدهما ترتيبا كسبي الشرط وجملا في الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

# بعض الكلام في اذا

بدل على هذا الذئب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلنحصل هذا الغرض  
 عمل في اذا جزاءه مع كونه بعد حرف لا يعلم ما بعده فيها قبله كالفاء في قسم وان في قولنا اذا جئت فقل ملك ولا  
 الاستدانة نحو قوله تعالى اذا ما مات لسوف اخرج حيا كما علمنا بعد الفاء وان في الذي قبله في نحو ما يوم الجمعة فان  
 زيد انما وما زيدا فاني ضارب للشرط الذي في هذا الذئب كما يجوز في حرف الشرط فاذا قلنا هذا العالم في  
 متى وكل ما فيه معنى الشرط شبهه على ما قال الاكثرين ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما في بعضهم كما لا يجوز في غير  
 الظروف لا ترى ذلك لا تقول انهم جاءوا فاضرب نصب انهم على ما مضى في الكليات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اذا  
 الشرط لكان الشرط اولي لانها مفعولان فوجه الى مفعول والا فربا الى بالعرف على ما هو مذهب البصريين ولو كان  
 العالم ههنا الا بعد كما هو اخبار الكوميتين لكان الاخبار شغلا في الذئب بعضهم المفعول عند اهل البصر من مكانه ذلك  
 وندره زيد مكان الاول ان بفعل متعلقين به او متعجبين به مع وما الاستدلال على كون الشرط في مثله  
 هو العالم في الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاء نحو متعلقين في ذلك مكره فانت مكره وفلات  
 مكره فاما ان لا يقدّم الاسم لغرض وهو متعلق بشرط الذي لا يصح يجوز مثل هذا الشرط كما قلنا في  
 واما العالم في اذا فلا اكثر من على انه جزاءه وفعل بعضهم هو الشرط كما في في واخوانه والا في ان تفصل وتقول  
 ان نفس اذا مفعول الشرط فالحكم اخوانه من متى ونحوه وان لم يضمن نحو اذا غرقت الشمس جئت بمعنى اقبل  
 وقت غروب الشمس في العالم فيه هو الفعل الذي يشغل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاءه في الحذف ومن ذلك  
 اذا اقل شخصه للظفر ويختص به له اما لكونه مفعولا او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استغناء لا يجوز ان يكون  
 مضافا لو كان مضافا لكان الا في الايمان به بالضمير كما تقدم في الموصولات وله في في كلام مختص به  
 ان لكونه مضافا اليه كانه سائر الظروف والمختص به بعضهم في الجملة التي بعد هالا على سبيل الوصفية كقولهم  
 يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه مفعول لا يجوز عمل الضمير في الموصولات كما لا يعمل المضاف  
 اليه في المضاف وفعل ان كل كنهين او اكثر كانه في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يرفعان معا وكلام يجوز ان  
 فعل لهما في الثانية كالمضارع في المضاف اليه ولا يجوز العكس لانه بعد كلمة واحدة بعض جزاءها مقدم من  
 آخر فكل ذلك ما هو بمنزلة المعنى في ثم لم يعمل بلفظ موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة  
 الشرط اذا دخل فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة اذا دخلت في موضع المفرد كفاعل للمفعول والبناء  
 ونحو ما يجوز عمل في واحد منهما في الاخر نحو متى نذهب ذهب ايتاما نداء مفعولا لاسماء المحسنين وان لم  
 يعمل الشرط في كنهه نحو في ثم فث جازا بقا عنها في موضع البناء على ما هو مذهب بعضهم فانما يفرق هذا  
 فلما ان الفاء نحو قوله تعالى فمضج زابدين زيد فيكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للعرض المذكور وانما يحكم  
 بزيادة لان ما بعده التعليل كما ذكرنا التعليل لا تخلو من معنى التعليل في اذاه ظرف للتشبيح ولا  
 يكون التشبيح عقيب الجواب في وقت الجواب في المص في شرح المفضلان فحين الوقت في اذا يحصل مجرد  
 ذكر الفعل بعد وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا ما ناطعت فيه الشمس فيه نظر لانه انما حصل لفهم  
 به لكونه مفعولا لا مجرد ذكره ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لخصيصها لخصيص متى في متى  
 فام زيد وهو غير مختص بقاء منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى اذا ما مات لسوف اخرج حيا  
 وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا واث الموت فكان يدين ان لا يكون الا اخرج والموت في وقت  
 فاجواب ان العطف مع والواو العطف بخلاف في الامم لقيام الغيرة والمص في اذا ما مات وصرت بها ابست اى  
 مع اجتماع الامم في كما قال تعالى اذا مشنا وكنا عظما وما وانا في خلق جدد وكثيره القرآن مثلا واستدل  
 بهذا نحو قوله اذا جئت فقل يوم اكرمك عدا والجواب ان اذا هاء بمعنى متى فالما شرطها ونقول المعنى  
 اذا جئت فقل يوم كان سببا الا كرا في لك عدا كما قبل في نحو جئت في اليوم فقد جئت لسان المعنى ان جئت في  
 اليوم يكن جزاء الجواب لاس ولعدم عدا في اذا الشرطية وروى فيها جازع من كون الشرط ان يكون جزاءها  
 احبته بغيره كانه قوله تعالى واداء صومهم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البقيهم يقتصرون ولا منع  
 من ان يكون هم في الايمان فاكيد اللوا في انهم المصوبة في اصابهم ولعدم عدا ايضا جازع ان كان متنا  
 بجواب التعليل عن الفعل بعد هاء في قوله اذا تخف في ما بل للزاس انك قبل ليس في اذا في نحو قوله  
 والليل اذا بعثي معنى الشرط اذا جواب الشرط اما بعد او مدلول عليه بما قبله وليس بعد ما يصلح للجواب

مؤخر

لا ظاهر ولا مفرد لعدم توفيق معنى الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على الشرط قبل ذلك إلا القسم فلو كان  
إذا لشرط كان المقدم بلذا بعشوا قسم فلا يكون القسم متجزأ بل معلفا بعشيان الليل هو هذا المقصود إذا القسم  
بالضمود حاصل وقت الذكر هذا الكلام وإن كان لها راعية متوقفة على دخول الليل فإن قبل فاذ كان ظرفا متجزأ  
فانظر ما يصير ذلك قال المصنف صاحب حال من الليل أي والليل حاصل وقت غشيانه وفي غيره فظن أن لا شيء هنا فنفذ  
عاملا في حاصله إلا معنى القسم فهو حال من مفعولا قسم فيكون الأقسام في حال حصول الليل كما أن  
المرد في قولك مررت بنجد صار خاف حال صواحه وحصول الليل في وقت غشيانه لأن وقت الغشيان  
ظرف له كان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول الظلمة فيكون الأقسام في حال  
غشيان الليل وهو فاسد كما ترى وفي قوله تعالى والعرا إذا شق يلزم كون الزمان حالا عن الجملة ولا يجوز  
كما يجوز أن يكون خبر لعنه ويشل إذا بدل من القسم به مخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفي نظر  
من وجهين أحدهما من حيث أن إخراج إذا عن الظرفية فليس والثانية أن المعنى بحق الظرف متعلقا بحق وقت  
انشاء الظرف وليس ببعضه بل يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظيمة لليل لا لأنه لا يقسم بشيء  
إلا حاله أنه لا يقسم بشيء فاعلم أنه المصنف للمفارقة على ما ذكرنا في المعقول لمن جاز علمه مفردا وعند فوه الكماله  
عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي بالوجه الفعل ونومه كاهو مشهور في الظرف فاعلم أنه إذا شق فهو كقولك  
عجبا من زيد إذا ركب أي من عظمته والظرف مهنا لا يصلح أن يكون مفعولا لإنشاء التعجب كما لا يصلح هاهنا  
لأنه مفعولا لإنشاء القسم فاعلم العظيمة إذا لا يتجلب إلا من عظمته في معنى من المعاني وأما جاء إذا بدلت كقولك  
نع خذ إذا هلك فلزم هو باق على ما كان عليه من طلبه ليلتين من نصب باق بهما كما ترى وحتى يكون معناه  
البناء على ذلك معنى كونهما حرفا بناء على أنه يقع البناء بعد ما فقط بل معناه أنه يشانف بعد ما الكلام سواء  
كانت الجملة اسما أو فعلا كقولك نع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سرح حتى ينكح الناس قال بعضهم يجوز أن يخرج  
بعد حتى عن الشرطية ويخرج حتى ولعله جاز عليه قوله حتى إذا أسلكوه في ثنائيه شلا كما نظر في الجملة الشرا  
وهذا البتة آخر الفصيدة ويجوز أن يقال إن جوابه مفردا يحافظ على غلبه جواهرها وفي المبدأ إذا فإيد  
ولما عن التكبير زاده مند وحذا حذو في الجاه للغير الأمير غير بركا في قوله تعالى والشماء انشقت أي يكون أمور  
لا بعد رعلى صفة بها وعن بعضها إن إذا الزمانية تقع اسما صوحا أو مفعولا فإيد إذا بعد عمر أي وقت تمام  
نيل وقت فعود عمر ونا والاعاءة على شاهد من كلام العرب وأما قوله تعالى إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم  
شخرجون فإذا الأولى زمانية والثانية للمفاجأة في مكان الفاء كما يحسن في باب الشرط قوله وقد يقع المفاجأة قبله  
البناء بعدها وقد ذكرنا الخلاف في إذا المفاجأة في باب البناء وإن الأقرب كونه ظرفا فلا محل لها والتوقع جوابا  
للشرط للمفاجأة كما يحسن في وفاء الجند والكوفون يجوزون يتخرجون فاذن بالقيام بنصب القيام على أن زاده مرفوع  
بالظرف كما في نحوه الذي زاده لأن إذا المفاجأة عندهم ظرف مكان وأما نصب القيام ففعل لأن إذا المفاجأة نيل  
علم معنى وجئت فعمل جملة لأن معنى مفاجأة الشئ وجدا نك له فجاءه فالظرف خرجت فوجئت فبذل القيام  
والقيام نال مفعوله ومنه قول الكافي في المناظر التي خرجت بين وبين سبويه في مثل قوله كس أظن أن العرب  
استدسعة من التبريد فاذ هو أباهما يجوز أن لا يأها وقال سبويه لا يجوز أن فاذ هو لم أن إذا المفاجأة يجب  
البناء بعدها قال الزجاجي مشعاعا للكوفين فاذ عندهم كالقيام قبلها الحرف في أن ظاهره قبله لظرف  
فالتا داخل أن كسا بالظرف في قولهم إنهم ففعلوا بعد ما أسما وحلوا لأن عملها على وجئت طالبانهم  
بفعل مفعولين قال بل يجوز فاذ عرو فاما على أن إذا خبر عرو فاما على أي في المكان عرو فاما فاما مع الجملة  
فلا يجوز عند البصريين أن الرفع على أنه خبر عرو وفعل فاعلم عندا للكوفين في نحو فاذ هو أباهما هو عماد  
وإذا كوجئت مع أحد مفعوله كانه قول فوجئته هو أباهما كقوله في شئت ولو كانت حسان دونها رها  
مكان السوف أو هي أريا أي لهاها فرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفين ولا البصريين قال وأصل الحكمة  
في هذا عن فاعلم غلط لأن العماد عند أهل مصر من لا يكون الأفضل به يجوز أسما طها ولا يجوز أسفا طهو  
في مسئلتنا أصلا هذا التحول الزجاجي ويمكن أن يقال أن الفصل لم يصح في كلام العرب لأن إذا كان خبر  
البناء معز باللام وأصل الفصل وفيه لبيان به مع غيرها فظن كثر في باب القضاء وفلما هو إذا بمعنى  
أوهي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع إذا واذ في جواب بنينا وبيننا وكنا هاهنا إذا المفاجأة والاعمل

البناء على القسم  
البناء على الظرف  
البناء على المفعول  
البناء على الظرف  
البناء على المفعول

فلا يقسم إلا بغير  
في معنى حرام

إذا المفاجأة

فالتصا الجرم

# ومذلفظ البين وبينوا والتحقيق فيه

في ذلك جواب بيننا وانا في جواب بيننا قال فينا صورنا وانا امرنا اذا نحن فيهم سوتة متفقين ولا يجرى  
بعدا في المعاجاة الا الفعل لما وقع بعد ذلك المعاجاة الا الاستحباب وكان الاصغر لا يستعمل الا في المعاجاة  
وبيننا الكثرة على وجهها بعد وبنما والكثرة لا تدل على ان الكثرة غير صحيح بل تدل على ان الكثرة اخص الا ترى الى قول  
ابن البراءة فيهم وهو من الفصل بحيث هو بيننا هو بيننا له جوة اذا عطفها لا تريد وقاية ولا اضمارا  
اضمارا الا ان بيننا اضمارا الى الفعل في الجملة ولا اضمارا الى الجملة كذا اضمارا على ما تقدم ولذا عطفها ماء الكثرة انها  
التي تكلف المضاف عن الانضمام واشتبعوا الفتح فلو كان الف يكون الا في عدم انضمامه للمضاف اليه  
لان كذا تدفع عليه ولا في تدبوقها للوقف كما في انا واقفوننا واصليان ان يكون مصدرا بمعنى القاري فغدير  
جلس بينكما اي مكان فراكما فغدير فعل بين خروجه ودخوله اي زمان فراكما فخرج ودخولك فراكما  
المضاف والمضاف اليه مقامه بين كما سبق مسئلة في الزمان والمكان واما اذا كلف ماء او الالف واضمح  
الى الجمل فلا يكون الا الزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان  
مضاف الى الجملة فراكما الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد فاما اي بين اوقات فاما زيد فراكما فراكما  
لقيامه لتبينه عليه وهي غلبة اضافة الزمان الى الجمل ومن الامكنة وغيرها مبادر الفهم في كل مضاف اليها الى  
الزمان فصاحب المضاف الى الزمان زمانا لان بيننا مضاف الى المكان او حيث غيرها فهو مكان نحو من الغدير  
وبين زيد وعمر وان اضيف الى الزمان فهو الزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحد  
نحو بين يوم زيد وعمر والان لا يجرى محال للمكان نحو قولك زيد بين الحروف الزجاج استعيرت لما بين الحروف  
مكانا فلهذا وقع بين جمل عن الحقيقة فيبينها المضاف فقدم الى زمان محد وفيه خلا الى جملة مفردة والحديث  
لان ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافة الى الجمل وكل ما قلنا في بيننا بطريقه في كل ما من جى ماء الكثرة لبعده  
عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فراكما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كذا مضافا  
من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما واما في كل ما من معنى لعموم والاستغناء الذي يكون  
في كلمات الشرط نحو من وما وفي ثنائيا اكثر من مشابهة بيننا فلم يدخل الاعلى لغيره بخلاف بيننا  
وبيننا ولهذا اتم جاز ووقع الماضى بعد كذا بمعنى المستقبل لكنه ليس لك بجم في كل ماض كما كان  
في كلمات الشرط المستعملة لعموم وكذا في كل ماض وقع بعد حيث حدث الماضى والاستقبال للعموم  
الذي فيه كذا في الشرط بعده في كل ما في الشرط واما جملنا في كل شرط فجزم ونقلب لما من مستقبل فكل ما وفي  
فالعامل في كل ما في الشرط محل الجواز الذي في محل الشرط كذا اذا انما في الاغلب يستعملان في الفعل المفعول  
بفعله نحو كذا طلب الشئ من ان يكون حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المفعول به نحو كذا جئتني  
اعطيتك وحيث لم يثبت زيد فاكبره كما يستعمل الاسماء المستعملة لعموم في المتحقق ووجوده نحو من طلع الشمس  
التي لم تكن في ذلك على خلاف الاصل وما يدخل بيننا وبيننا وكذا في الماضى وفي المستقبل وان تركب بناء بيننا وبيننا  
وكذا على العنق ليكون اضافة بينهما كذا اضافة كذا كذا في حيث لا تقابل على الفعل الذي كانت تستعمل حاله  
الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حاله اعرابا هي منصوبة فيها حتى في جملتها العربية وانما رتب بيننا وبيننا  
وكما مع جملتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية ولا وفي لزوم  
الجزاء للشرط ولهذا دللنا على ان اضافة المعاجاة في جواب بيننا وبيننا لا تدل على ان مضمون الاول بالناظر معاجاة  
بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كذا انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مفرد فجزم  
ادعاء مثله في بيننا فان دخل دا في المعاجاة في جواب بيننا وبيننا فان قلنا كما هو مذهب المتحرران اذا المعاجاة  
طرف مكان وكذا ينبغي ان نفعل في انا المعاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبيننا و  
بيننا ظرف زمان لا فاعلى بيننا فاما اذرى هكنا بين اوقات فاما في ذلك المكان اي في مكان فاما وان  
قلنا انهما ظرف زمان كما هو مذهب الزجاج فيما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخارجا عن الظرفية  
مبدلان خبر فيما بيننا وبيننا والمضى وقت رتبة زيد هكنا حاصل بين اوقات فاما والى ان يقال فجزم  
كل في المعاجاة كما هو مذهب ابن زبي في العالم في بيننا وبيننا ما بعد كل في المعاجاة ويقول انما اذ في  
وليس المعاجاة في جواب بيننا وبيننا كما في الجوهرى وابن فنيه وابو عبيدة في زيادة اذ في نحو قوله فاذ  
واعدا نأى اذ في قوله حتى اذا اسئلوه في فنانا في البهت والكلام على مثل قوله فاذ فاذ اصاب

حالة  
الان  
في  
نحو  
فجاء  
نحو  
نحو





استفهاما كفى الاستفهام ان كان هو اكثر استعمالا وايضا ان كان مختصا بالامور العظام نحو قولهم ان كان مرسلها  
 ط بان يوم الدين ولا يقال ان كان كنت وكسر هـ ثم نفعه سلم وقال لا ندلس كسر نفعه الفاعل ولا يلقى الفاعل الجار  
 الاف وكسب الجهر سأكبر عن كونه الشطر واجاز ذلك بعض المناخرين وهو غير مسموع ويختص بان في الاستفهام  
 بالمستعمل بخلافه في انه يستعمل في الماضي والمستقبل لان بن جوف بنحو ان يكون ان من لفظ اي لا من ابن  
 لان ابن المكان ولغز فقال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سبقت لها لوصفها قال لا ندلس بنحو ان يكون اسمها  
 اي وان فخذ من لفظه مع الاء الاخيرة فعمل بان فادغم بعد القاء قبل اصله اي ان ادى حتى تخفف  
 بحد فلهمة فافضل الاف والقون باي وقبه نظرا لان غير مستعمل بغير لام التعريف اي لا يضاف الى غيره  
 قوله وكيف الحال استفهاما اتعاذ كيف في الظرف لا تبع على الى حال والبحار والظروف متغايران وكون كيف  
 ظا من مذهب الاخضر عند سبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انتا صحيح ام سقم ولو كان ظا لا  
 لا بدلت منها القار وبخو متى حيث ايوم الجمع ام يوم السبت ولا تخفى ان يقول ويجوز ابدال الجار  
 الجوز منها نحو كيف زيد على حال الصبح ام على حال المساء فكيف عند سبويه مفذوفون على الى حال  
 وحاصل عند مفذوف فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب محل الحال  
 فجوابها والابدل منها منصوبان بقوله الجواب متكلمة اخرا ومعناها في ابدال كيف يقوم زيد معناه  
 لا ما كانك قلت ماى صفة موصوفة يقوم زيد معناه ام لا يعنى يدل من موصوف مع الجار المتعلق به ويجوز  
 ان يكون كيف في مثلهذا الوضع وهو ان بلى قول مستغنى به منصوب محل صفة المصدر الذي يفتنه ذلك  
 القول فكان معنى كيف يقوم زيد فاما حاصله على الى صفة يقوم زيد ولا يجوز نيل هذا الاستعمال لسقوط  
 الاستفهام عن رتبة المصدر لكن لما كان الموصوف بكيف الى المصدر مفذوف اجاز ذلك تجواب نحو فاما  
 سر بها والابدل منه ابا ماسر بها ام بظا وان جاء بعد كيف ما الاستغنى به نحو كيف زيد فهو مفعول محل  
 على انه خبر المبدأ فيقول في جوابه صحيح ام سقم وفي ابدال منه صحيح ام سقم فان دخلت فواسخ الا بدلا على غير  
 المستعمل الذي بعد كيف نحو كيف سجدت وكيف تعلم زيد فهو منصوب محل خبر ما ثابا او مفعولا ولا استفهام  
 بكيف عن التكرار فلا يكون جوابا لا تكرر فلا يجوز التصحيح في جواب كيف زيد ورشد دخول على عليه كجاري على  
 كيف بفتح الاحوين واما قوله انظر الى كيف تضع فكيف فيه خرج عن معناه الاستفهام لسقوطه عن الصدر  
 والكونيون يجوزون جزم الشطر والحواء بكيف ما ثابا سالا يجوز البصيرون الاشد وذا فالسبويه انها  
 في الجوز مستكره وقال الخليل جرحها مخرج الجزاءه يعني في خوفه كيف يكون كون لان فيها معنى العموم الذي  
 يعبر عنه كليات القطر الا انه لا يسمع الجوز بها في الاستفهام في كيف في قال او اعلان ليعلم ان شرب لنا كذا نجشنا  
 من بعض اسائر قال لا ندلس في لفظ فيها او يقال حذف فاء كسر ووجه قوله من بعد مفذوف معقول والمدة فيها  
 المفذوف المعرفه ومعنى الجميع فيلها المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعلان فبعد زمان مضاف  
 عند النفاذ ان اصل مذهبنا تخفف بخلاف القون استنالا باثبات لوسيت بمد صغرة على من وجعه  
 على انما ذوبوا على ان لا سمية على هذا اغلب الحذف وهو مضاف فيعيد عن الحذف فان الحرف لا يدر منه  
 حيز الا المضعف بخويرة وبهذا كانا بعضهم في انه مفعول ومن اذا منع منه صاحب الغنى وقال  
 فويل منبذ وانما ذ غمر مغول عن العرب واما تحريك اليموم بالضم للساكنين اكثر من لكسر الابدل  
 ايضا على اصله مذهبنا ان يكون للابناء وضم ذال مذهبنا وكان بعد ساكن او لا نفع غنة فعلى هذا  
 يجوز ان يكون اصله اليموم تخفف فاما الجوز الى الكويرة للساكنين وذال اصله كان نحو اليموم وكسرهم مذ  
 منذ لفظ سلمية قال الاخضر منذ لفظ اهل الحجاز ومنذ لفظ بني بتم وغيرهم وينار كنه اهل الحجاز وحكي ايضا  
 ان الحجازيين يجوزون بهما طلقا والتمهين برفعون بهما مطلقا وجهه من العرب فاستعملوا منذ الذي هو لفظ اهل  
 الحجاز على احكام الاكثر من بهما معا في الحاضر والقارة والاختلاف بينهما في المعربهما في الماضي لا يستعملان  
 في المذهب الا انما قال القارة منذ زمين من وذو فعل اللغة السليمة غير فالرفع عند في نحو منذ يوم  
 الجمع خبر مبتدأ محذوف في الذي هو يوم الجمع اي من الوقت الذي يلحق الموصوف وذو طائفة يفتي  
 ان يكون اللغز عند في نحو ما من منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل  
 الموصوف ليسمى المعنى قال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فربما وضم الذال للساكنين فالرفع عند فاعل

فما صدر عن اخضر يقول ان على الى حال

والجار والجزء عند لم كالظرف فهو متعلق بان فاعل مفذوف اي كان كيف محذوف

الاول

فما صدر عن اخضر يقول ان على الى حال

والجار والجزء عند لم كالظرف فهو متعلق بان فاعل مفذوف اي كان كيف محذوف

فصل مائة في التقدمة من يوم الجمعة من اذ يفتر يوم الجمعة اي من وقت مضى يوم الجمعة وبتبقي ان يكون  
التقدم معتد في نحو ما رايته من يومان من اذ ابتداء يومان اي هذا ابتداء اليومان اللذان قبل هذه الوقت  
بدونهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المدحسين ظاهرا لا يخفى بتبقي ان يكون منذ  
البحر على المدحسين مركبة اذ يتعدى النار بلان المدحوران فيها يكون حرقا موافق للفظ للفظ هذا لاسم  
الركب وقال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعل الاضافة وعكس البناء عند هولا واما  
في حال رفع ما بعدهما فالتأني من كون المضاف له جملة كما في حيث واما في حال حرة فلهما معنى الحرف  
لان معنى مذ يوم الجمعة من جذ يوم الجمعة ومن ناسخه فهما بمعنى الحرف المضاف الى الزمان مفتحا معنى  
من ومعنى مذ شهر راي من اول شهر راي ومعنى مذ شهر راي من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجي انه لا بد لمد  
وعند من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتها فاذا نظر في هذا قلنا اذا انجز ما بعدها فغيرها ما مدحسان  
البحر على انهما حرفا جزو وبعض البصريين على ما ذكرنا على انهما اسمان واذا انجز ما بعدها فلا خلاف في كونها  
اسمين لكن في انقطاع ما بعدها اقول الاول كيهو والبصريين انهما مبتدان ما بعدها خبرهما على ما سيجي في  
والثاني في اول القسم السجاني انهما خبر مبتدأين معتدات فان قدر الزمان من مبتدأين اول المدح وجميع المدح من  
مرفوعين كما يجي من تفسير البصريين فهو غلط لاننا اذا قلنا اول المدح وومان كانت خبرين الاول باليومين  
وابضا كيف يجزي عن التكرار المؤخر في معتدات الزمان المقتضى بتكرير المبتداء المؤخر اذا انصب  
على الظرفية نحو يوم الجمعة فقال وان فتهما يظرف كما يقول مثالا ما رايته من يوم الجمعة اي مع انهما هما  
اي انتهاء الزمنية يوم الجمعة وفي ما رايته يومان اي بعد ها اي بعد الزمنية يومان فله راجع مع تعسف عظيم  
من حيث المعنى والثبات والرباع قولنا لقراء وبعض البصريين كما تقدم ولا بأس ان يركب مدحها خامسا  
من هذه المداهي كما قال المالك فيهما فنفقوا انهم ارادوا ابتداء غير الزمان خاصة فسخن والغرض من ذلك  
هو مشهور في ابتداء الغاية وتكرير اذ الذي هو الزمان الماضي واما حمل على وركب وكبير من الكلبيين  
وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواضع منذ كما يجي وتعلم معنى من واذا تغلب على الظن وتكرير منها مع  
مناسبة لفظه لفظها واورا الخبر اكثرها ظن فنقول حذف لاجل التكرير ثم زبد في معنى مذ بنون وذلك  
ساكنين وجزا اذان مضاف الى الجمل والاضافة اليها كالاضافة كما مر فتهما الال الى اخرجوا الى البحر بكها للسان  
لشبهها بالاعمال المتكثرة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف قبل والركب فانه وان  
كان واجبا لاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه القامات المعبر بها لاسيما كما شابهها ما حيث فكلمة  
حرف لاسم مضاف وذلك لان اكثرها مضاف اسم على ثلثة احرف واكثر في ضد كما هو لفظه السليمة ثم استغنى  
الخروج من الكسر الى تنوع مع ان يذهب ما حرا غير حصين فتهما اليهم ابتداء للال ثم انهم جروا التخفيف  
بجذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الال الى السكون الاصل اذ الخبر بل انما كان للساكنين الغرض من هذا  
التركيب تحصيل كلمة تعيد بعد زمان فعل مدح ومعنيين ذلك الزمان كخبر بد زمان عدم الزمنية في  
نحو ما رايته من يوم الجمعة ويحد بد الزمان مع تعينه تحصيل ما بان يدر مجموع ذلك الزمان من اول  
الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مدح يومان ومذ اليومان ومذ شتان ومذ قيد فاما اذا امتد فاما مدح  
وقت التكلم واما ما يدر كراول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعريف لذكر الاخر للعلم بانضاله وقت  
التكلم مختصا للال الاول لا يشار فيه غير ما هو بعد نحو مدح يوم الجمعة ومذ يوم فليت فيه ومن  
قام زبد بعد يوم الجمعة الاضرب الى وقت التكلم اذ لا يشار فيه في هذا لاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان  
اصل مدح من اول اذ لم يحد من وقت المضاف الى ذمركب من واذا من كذا وكذا لان معنى مذ زيد  
فانهم من اول وقت نوم زيد واما في الثاني فلا يخلع فيه الى تقدم مضائق حذرة اذ معنى مذ فام زيد  
وقت فام زيد فنقول مضاف من الى طشعين انا لا يسميته الجزئين نحو من زيد فام والمعنى بها جميع  
المدح ولا عليها هذا العهد مستعلا لاول المدح واما الثاني اسد جريهما فعل لان كان الفعل ماضيا نحو من  
فام زيد ومن زيد فام فهو اول المدح وان كان مضارعا نحو من بك زيد ومن زيد بك فكيف فان المضارع  
حالا فهو جميع المدح وان كان حكاية حال ماضية فهو اول المدح ولا يكون مستغنيا لان منذ لوقت  
الزمان الماضي فقط لتكرير من اذ الموضع الماضي قال لا يخفى لا يجوز من بعد لزوم مجازين كون

جبهه

طرية

اذا

كان

كان من يومان الزمان الماضي فكلما كان الماضى بالماضى وهو كذا

بقوم مقام فام وحذف زمان مضاف على ما يجب في تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل جواز ان يفهم  
كما قلنا حال احتكاكه حال وليس المضاف محذوف كما اخبرنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجمله المصدرية  
بحرف مصدرى لتعريفه بالتركيب عن صورته التي كان معها واجلها لاضافة الى الجمله بكون كرت وابنه  
على ما ذكرنا ان يجوز مصدر الجمله التي بعدها بحرف مصدرى لكونها غير محيين في الظاهر فيقولون منذ  
ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى الجمله وفي احد جريتها كما يجب في المصدر الضمير  
تخومند سفرتم تقول يجوز حذف احد حرفي الجمله المضاف اليها اذا كان الياء في مجموع زمان الفعل من اذله  
الاسم المفضل زمان التكلم معرفة كان انكر تخومند بومان ومنذ وجعل ذاكت في وجبت منذ من غير فيه  
وعند شهرنا وكان الياء في اول الزمان المفضل آخر زمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان انكر تخوافه  
منذ يوم الجمعة ومنذ يوم فام فيه زيد ومثله هذا الجحد يجوز ثبوت الفراء فيه ويجوز استغناء جمع  
وذلك بجواز دخول الحذف في الجحد ووجهه منه وما بعد الحذف بكون ثبوت الفراء فيه بلا ريب يجوز كون الياء  
المراد به الاول معد واما ايضا فشرط ان لا يكون الرفع مقصودا بل يكون المراد به مجزأ الزمان المخصوص فيكون المراد به  
منذ سنة الهجره ومنذ شهر رجب منذ يوم لظايل ومنذ عشر ذي الحجة واما ان فصدت العدة كقولك في الغيبة  
منذ عشر ذي الحجة واثربان الزمنية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني والآن وكذا اليوم الثالث  
الى اخره فمفعول الان لا ينافي انقطعت في الاول الى الان فكيف يجوز حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها  
انقطعت قبل العشر ان لنا ما يدخل الحذف في الحدود وان لم يقل في فالعنى انها انقطعت في يوم غيبة من  
انام العشر لان ايامها اذ كان ساعات يوم الجمعة في يوم الجمعة اريد ان تقصاها ويجوز ايضا حذف احد حرفي الجمله  
اذا كان الياء في مصدره والا على احد الزمانين المذكورين بغيره في الحال نحو يوم من زيدا فان وقت الكلام نائما  
منذ خروج زيدا وامضى خروجه واما جحد فاحدا يخرج في موضع الغيبة ما ذكرنا وان لم يسهل مسئلة الحذف  
يخرج انضمام الزمنية مع كثرة الاستعمال وقد بدلا في اول من ابتدأ بومان على حذف الفصل اى من وقت ابتداء يوم  
اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او بومان مستكنا على حذف خبر المبدأ ويجازى ابتداء والتكسر لاخصاص  
يومين من حيث العنى اليومين المذكورين على وقت التكلم واما استغنى عن التفسير لان من العلوم  
منذ موضع لثبوت الزمان الذى آخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان مفعولا ومفعولا  
كان المفعول او معرفة وقد بدلا في ذلك ان يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة بومان اى من وقت كون يوم الجمعة وجاز  
ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد فاما المصدر الدال على  
احد ما ينفع في العنى الاول مذوم وماذا كان وقت الكلام نائما اى من ابتداء يومه او من وقت المبدأ وفي الغيبة  
اذن في ما يخرج به اى مذان خروجه واخر وجهه كان الظاهر يجوز ان يكون مذكرا فام في العنى في الاول ومذان  
الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقول نأخذ ايضا من مذان الظرف المذكورة للمصادر نحو مذومين اى من  
وقتا ابتداء يومين ومنذ يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كس الايام اى وقت ابتداء يومين منها واما جحد  
تخرج اذ بالتركيب عن كونه واجلا لاضافة الى الجحد ويجب مع هذا مرعاة اصل من حيث الفقه اذ اضافة الى المفعول  
طارة كما لو فمذ جحد مع اضافته الى المفعول ولا فرق من حيث العنى بين فمذ الظرف ورفعها اصلا ولا يضع  
الى ما في بعض الكتب ان بين الجحد والرفع في المعرفة فاما معناه نحو مراد به مذوم الجمعة وهو جواز الزمنية في يوم  
الجمعة مع الجحد معها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى مر اصله منذ تمام ثم قد يوقعون بعد ذكره عجزه لذلك  
على طول الزمان نحو مذومين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ انقضت الزمان وهذا كوضع حتى لغيره في الزمان  
ثم قبل جحد جحد وجنى مدة وهذا الذى ذكرنا وان كان في بعض مواضع اذ في نقصان ذلك مضمرة فصد جحد  
في جميع استعماله راجعا الى اصل واحد وعلى ثروا وحذف وزجر الى المخرج ما في الكتاب من احكام مذومين ومنذ هو  
مذهب جمهور البصريين فان منذ معنى في المرة قبلها المفعول المعرفة مذهبهم ان اذا رفع الاسم بعدها  
فهما اسما في محل الرفع بالابتداء ولهذا معنيان اما اول مدة الفعل الذى قبلها فمذنا كان او منقبا نحو ما  
وابنه مذوم الجمعة اى اول مدة انقضاء الزمنية يوم الجمعة فاذا كان هذا المعنى وجب ان يلبس به اسم الزمان عجز  
معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الجحد مجرد نحو مراد به مذومين اللذان عاشتا فيهما اذ لا يمكن العدة مفعولا  
لكن يجوز ان يكون نكرة نحو مراد به منذ يوم الغيبة فيمذ المقصود بيان زمان تخلف واما جحد مذهب الفعل

في

فَقَدْ ارْتَدَّ اَنْ يَجُوزَ الْفَرَاةُ فِيهِمَا وَيَجُوزُ اَنْتِفَاقُهُمَا فِي جَمِيعِ اَحْزَانِنَا

وَمِنْهُمْ مَن مَّاتَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَمْ يَرْسُلْ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَهُمْ فِي أَمْنٍ مَّا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ ذَٰلِكَ مَتَّعْنَاهُمْ وَلَمْ نُخَبِّرْكَ بِهِ ۖ إِنَّ خَطِيبًا مِنْهُمْ لَقَدْ أَخَذَ مَن لَّهُمْ وَلَٰكِن مَّا رَدُّوا عَلَيْهِمْ ۖ قُلْ لَّيْسَ لِي بِشَيْءٍ مِنْكُمْ وَلَا أَرْسِلُ فِي أُمَمٍ مِّثْلُكُمْ ۚ وَلَوْ كُنْتُ فَاعِلًا لَّعَجَّلْتُ بِالْكَافِرِينَ ۚ





لا يضمن لغيره شيء من الحوادث كالتعريف ولا يمكن ان يقال في

البناء الان فطحيها سندكم بخلافه وبنينا اسفل فط بدون التعريف فط معنى نحو كنت اراه فط  
اي انما ولا سند عايد وانه لفظا لا يعنى نحو هل رايتك فط واذ لم يعمل عوضا للمعنى المعاصر مع  
البناء ايضا فال ولوا دقاي عن عقاوي مشهدي هون يعقاف عوض غناء مغرب وهو متفق معني  
لكنه في جواب لولا وبناء عوض على الضم كونه مفعولا عن الاضافه كقول بعد بدل اعراب مع القضا  
البر نحو عوضا لاجل من اى هرا الداهرين والعايض الذي يبقى على حجة الدهر فكان المعنى ما يبقى في الدهر  
داهر يبقى فط ففهم الضمته لام الاستغراق لزوما لاستغراق جميع الماضي واما ابدال التثنية الاستغراق  
لازما للمعناه الا ترى الى فط على الابد على بدوي فط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته  
اعني مفعول الفاعل مضموم الظاء المشددة وقد يتخفف الظاء في هذه وفيهم القافا لباا انضمة الظاء  
المشددة او المتخففة وشكوك فط ساكنة الظاء مثنا فط الذي هو اسم فعل لاجل عوض في الضم  
وكسرهما ايضا واكثر ما يشك على موضع الضم كقوله رضيبي لاني نكرا لم بطاسا ما يوجب عوض لا تتغير  
ومن الظروف المبينة اسم عند الجاحزين وكذا بناءه نفعتم في التعريف وذلك ان كل يوم مفاد في يوم فهو اسم  
فكان في الامر كذا ثم لما ابدل اسم يوم النكح وحذف لام التعريف للبعد كما هو عاد مكل اسم فحصل الى واحد من بين  
الجامع المتأخر كما ذكرناه في باب غير المصروف ثم حذف لام اللام وقد ثبت لباد في كل من يسمي اسم مطلقا من لاء  
الى اسم يوم النكح فصار معرفة نحو فلانة اصل الاحداث ولو بينت صباحا وساء واخاها لهما العشرة مع كونها ايضا  
معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون فربطه في وفي اسرنا انك اظلم كلمة  
صباحا وساءا فحصلت صباح يومك وساء ليلتك ولو بينت فربطهما كايين في قولك ليلتي اصل اما صرفة  
مشكل سواء قلنا بدنا ثم او بنز صرفة لانه غافل لخالته من صباحا وساءا وصحي متبينة اذ هي غير متصورة وهو  
شاو من بين اخوانه ميتا كان او غير متصور انما هو بدو اذ مع فصد غد يوم النكح كما في من يفضيلا للماطر  
في الوجود في باب التعريف والتعريف على المقتضى وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده دق في  
تعريفه بخلاف اسرنا فحصل له وجود وان كان منتفيا حال النكح فغيره يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض  
الاعراب عرابا مع صرفة كعد وليست بمشروطة واما بنوهم فالذي يقل عنهم سببوا بغير صرفة فط  
الترفع وبنائه على الكسر الجاحزين في حاشي النصب الجرح في سببوا بعض بنيهم يعقون اسم بعد هذا  
البناء واما فلو اذلالهم فيكون صرفة وما بعد من ترفع ويخفف فلما ترك صرفة من ترفع ثم نحو مثلا من  
ترك ايضا بعد الجرح فكان مشبه بانفسه قال لعدايت عجا مزا مثل السعال جسا وهذا لفظ لان  
الحض بعد ذلك ليل قال سببوا ان سميت باسم حملا على لعدايت الجاحز صرفة كصرفة عاذا واستجبت واد  
ان كان مفرد مبتدئ في شخصه اولا ج مع الضم كايين في باب الاعلام على التعريف فيهم صرفة ايضا  
في الاحوال لانه لا بد من صرفة في النصب الجرح لا تسمى على الكسر عديم فيهما واذا صرفة في الجاحز وجب الضم في  
الترفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصوف في النصب الجرح غير منصوف في الترفع ووجه منع الضم في اصل اعتبار  
العلة المنفردة كالمقتضى باب غير المصروف اختاروا منع صرفة وفعوا وبنائه نصبا واد اختاروا وبنائه نحو حضار و  
ترك صوف نحو حضار و فطام مع ان الجحيم من باب احد والوجه في هذا مثلا الوجه في ذال وذلك انه جائز ان يغير في  
علل البناء كما هو مذهب الجاحزين وعللا منع الضم كايين في باب الاعلام على التعريف فيهم صرفة ايضا  
اولى بالبناء واخيرا استعمل اعراب واشغره وهو الترفع فصار في حال الترفع مع ما غير منصوف والحال ان البناء ان  
اعق الجرح والنصب مستوفيان حركة في غير المصروف فاراد وان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاسنوا فلو  
جعلوا مستوفين في الضم بين اعرابهما رعا الكا ففهم من حيث في الاحوال ولا سوى بينهما في الضم  
بين بناءهما اذ كانت فط كايين في باب غير المصروف فلو اكرسا واية اولى ما بين على الكلمة بعد السكون الكا ايضا  
يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي يثبت عليها عداها الجاحز وقال انشجشري وجماع من القضا  
ان اسم من عند بنيهم مطلقا في جميع الاحوال ولعلهم في قول بعض بنيهم لعدايت عجا مزا مسا واد  
سببوا ان بعضهم يعقون اسم بعد من فصد هذا القول بقوله بعضهم وفعوا بعد من فكيف يطلق بان كلام  
يعقون في موضع الجرح عداي جاحز كان فان لم يكن اس كقولك كعد صبر مسا وكل امر يصبر اقل من اصل وبنائه  
نحو مولى مستنار واصل اللام نحو ذهب الاس ما يند اعرابا ثانيا لولا ان عدا البناء وهي فط بل اللام وبنائه

محل النظر

محل النظر في قوله تعالى

ويعقون

معاها

في

في

ان

في

في

في الحروف

في الحروف

في الحروف

في الحروف

في الحروف

الفقران اللام وعلل ذلك لغيره فإداه اللام فالسبويه لا يصغر من كلاً يصغر غير ذلك أي لا يجمع فالاعراب  
لأن اللام إنما تذف لبساً للذهن إلى واحد من الحسنيين من بين أشباهه فاذن لا يجمع له سبق ذلك الواحد  
المعين فظهر اللام لعدم شهرة التثنية المخرج من هذا الجنس فهو الواحد وليس بأمر على الضم لغيره كما قال  
الزجاجي غفلت لغيره رأيت عجباً مداماً ومما ألقاه قال الزجاج بنى لضمته معضلاً لا إشارة بمعناه هذا الوصف  
وهذا مذهب من بناء امرن فيه نظر إذ جميع الأعلام هكذا منضمة بمعنى الإشارة مع إعرابها وقال السجستاني  
الحرف بلزومها أصل الوضع موضعاً واحداً وبما هاء في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الأسماء  
بكونه في ذلك الوضع موضعاً واحداً وبما هاء في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الأسماء بكونه في ذلك  
الوضع نكرة تعرف ثم يندكر ولا يبق على حال فلما لم يتصرف فيه بنوع اللام شابه الحرف في أن الحرف لا يتصرف  
فيها وقال كوفي بنى لضمته اللام كاس واما اللام الظاهرة فليس للتعريف في شرط اللام المعرفة أن تدخل  
على النكرات فغيرها لأن لا يجمع نحو واعها وقال الفراء أصله الفعل من أن يأن: أدخل عليه اللام بمعنى الذي  
حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله في عن قبل وقال فلما فعلان استعمال استعمال الأسماء  
وترك على البناء الذي كانا عليه والحواريان قبل وقال الحكيان والمغربيان عن قول قبل كذا قال فلان كذا يعني  
نكرة المظلات ولأن ليس يحكى كذا من هذا لفظة امرن من امرن يعني قد يقال في أن لا يكون وهو من باب تخفيف  
المعرفة ومنها ما هو ظرف بمعنى داسم عندى على استعمال استعمال لشرط كما يستعمل كلاً وكلام سبويه فقلت  
قال لما لوضع امرن غيراً فاما يكون مثلاً ونسبها بلو ووجوه فقال ابن خروفان لما حرف وحمل كلام سبويه على أنه  
شرط في المعنى كما هو الأول لا تنفاه الأول لا تنفاه الثاني ولما الثبوت الثاني لثبوت الأول وقال لو كان ظرفاً لم يجر  
لما سلم ودخل الجنة والحواريان على التأكيد والتسوية فكانت دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف دل وضع وضع  
كلها لشرط مع جعلها للعرض الذي ذكرناه في ذا وفيه فعل ما من لفظاً ومعنى ولم يفعل وجوابه أيضاً ذلك لا  
يحلل اسميته معرفة بماذا المفاجأة قال نعم فلما كتب عليهم الضال لا فخر بين أومع الفاء وركان ماضياً مفرداً ما بقاؤه  
ومد يكون مضارعاً وفريق من الظرف والمبني فوله على أي أنه أول لأن أصله جار مجزوع وحكم الظرف عندهم  
حذف اللام لكثر استعماله وفقد لام التعريف فبقوله كذا قال لا ابن غيل انضمت في حسب عني ولا انت  
دعاني فخر في بنى لضمته الحرف ثم قلب اللام إلى موضع العين وسكن الفاء لوقع موقع الانفاس كما رجعت  
الانفاس إلى أصلها من الياء لسكون العين كما هو أحد مذهب سبويه في الله وهو أن من لا يهمل يهمل فينصب فحذف  
الفعلية إلى إبداء دون الكسرة الضمنية وفقد بجذبه فبقوله كذا قال لا ابن كسره لم يهمل في الله لا لئلا يهمل الجرح الذي  
هو أصله فإبداء التثنية على فقه الحرف بالبناء على حرف غير متبني بالاعراب وهو قالوا لا بل فليكن بالنسبة إلى  
في نحو مكان بالنصب امتنع فهو ظرف بلا خلاف لعدم التصريف لأنزمت النصب ظاهر كلام سبويه أنه مبنى  
قال سألته يعني الحبل عن معلى لا يثنى تصديها يعني لم يثنى على السكون هذا اللفظ فن قال أنها مبنيته  
قال لكون وضعها وضع الحروف ولما يهمل الحرف فقله التصريف فيها إذ لا يكون إلا منصوب ولا يولى الحكم  
بإعرابه لدخول الثبوت في نحو كما معا والجر في نحو حيت لمعنى من عنده وإن كان دخول من عليه شاذاً وليس  
موضوعاً وضع الحروف في أن الحرف ليس حرف اللام كما يحكى مع أنه قد تقدم أن وضع الاسم وضع الحروف بسوق  
بالنظر من الواضح إلى مشابهة في الاستعمال المعروف فلا يكون سبب بناء الاسم وتبليغ عنها لغزيبه يقولون  
مع زيد فالذي ساكنه كدراً عية نحو كسفت مع القوم قال بعضهم وهو الخوحي في هذه الفظة حرف ج  
إذ موجب للبناء على فقه الاسم لا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان أيضاً كذا وكان وضعه كذلك  
موجباً للبناء لئلا يثنى من دون الإسكان أيضاً وإن ذكر قبل المصطفيان لم يهمل ما بضاف إليه فينصب وتعالى الفظة  
نحو جدينا معا في زمان وكذا معا في مكان وقبل مضارعاً على الحالية أي مجعدين والفرق بين فعلنا معا  
وفعلنا جميعاً أي معا بعد الاجتماع في حال الفعل وجميعاً بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أولاً والفرق في معا عند  
الحبل بدل من الثبوت إذ لا لام له الأصل عنده وهي عند بوش والاختش وهو الحوشل الفرضي بدل من  
اللام استنكار الأعراب لوضع حرفين تقع عندها على نحو قوله ما هاء في غير الأصناف ويجوز في الأصناف  
لقيام الصنف إلى مقام لا مها قوله الظرف المضاف إلى الجملة وأخو بنا وهما على الفصح وكذلك مثل وغير  
مع ما وإن وقد مضى شرح في ما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لئلا يهمل وهي المصنوعات والأعلام

في الحروف



واللهما من معارف بالالف اللام والذات والمضاف لهما معا معنى قوله بعينه اخلز عن النكرات ولا يريد به  
ان الواضع في حال وضعه واحدا بعينه اذ لو اورد ذلك لم يدخل تحت الا لا اعلام الا ان الضمير والبهما قد ورد  
اللام والمضاف الى سدا يصلح لكل معنيين فصدقه السمع للمعنى ما وضع له سمع له سمع له واحد بعينه سواء كان ذلك  
الواحد مفصودا الواضع على الا اعلام الا كما ذكره اولو النام واوضح الاستعمال في حق بعينه لكان اصرح  
وانما جعل اللام موضوعا كاصطلاح والقرص وان كان مركبا لم يمت في هذا الاسم ان المركبات في موضوعها والناس  
الذي ذكرنا هناك وجعل اللام من حيث علمه استقلاله وكونه كجزء النكرات كقوله موضوع مع ما دخل عليه نفع  
افراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكس بخورية سعاد وزينب لعينهما الا انهما وضعتا في معنيين ويدخل الفصل  
في بخورية ونعم رجلا وبش رجلا والحق ان منكره ولا بعض على هذا الحد الغير الواضع الى انكره فخصه فدل بحكم  
الاحكام نحو جاني رجل فصوره لان هذا القصر بهذا الشكل الجاني دون غيره من الرجال وكذا واللام في حق  
جاني رجل فصوره الشرح واما القصر به رب شاة وسخنها فذكره في رجل لانه لم يخص المنكر الموعود  
البه بحكمه اولا والا صرح في اسم العرفان بفعل ما شئتم الى خارج محض اشارة وضعه فدخل فيه جميع الضمائر  
وان عاد الى النكرات والمعرف باللام العينية وان كان الموعود نكرة اذا كان النكرة الموعود اليها او الموعود  
مخصوصه فدل بحكمه انما شئتم بهما الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يخص الموعود اليه بشئ بل  
تخارص قائم بوجهه وان لم يكن انما هو حاد كما في البحث فبقي باب كان ونخورة رجلا وبش رجلا ونعم رجلا  
وبها فاضته ورب رجلا واجبه فانما ذكرها لذكره اذ ليسوا اختصاصا لموجع اليه بحكمه ولولم كان رجل كرم  
اخبر لم يحز وكما اكل شاة سودا وسخنها بادهم لان القصر بصيغة مرفوعة الى انكره فخصه بصفة ويدخل فيه  
الاعلام حال اشراكها نحو محمد وعلي اذ يشاء ويكل واحد منهما الى خصوص عندا لوضع ويخرج منه النكرات  
المعينة الى انكره نحو فوك جاني رجل غيره او رجل هو اخوان لان رجلا لم يوضع للاشارة الى الشخص بل اخصته  
هذا الاستعمال بصفة وكذا يخرج نحو فوك رجلا اذا علم الحكم المطلق ان القصر اشارة الى استعماله لا وصفا فقولنا  
اشبهه بشرك فجميع المعارف ونخص اسم الاشارة يكون الاشارة فيها حادثة بالوضع كما في قوله وبه وانما لنا الى خارج لان  
كلامه فهو موضوع للدلالة على اسوعه الخاص يكون ذلك الاسم والاعلم من ان لا يحسن ان يتطابق بلسان من الاسم  
الاسم سبوقه من ذلك اللسان فعل هذا لفظ فهو اشارة الى انبث في حق الحاطل ان ذلك اللفظ موضوع له  
فولو نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها وتكرارها فبين ما ذكرنا ان قول المعنى نحو فوك شاة الماء  
واسم له وقوله نعم ان باكل ذلك ان اللام اشارة الى انبث في ذهن الحاطل من ما بين العلم والماء والذنب الذي  
لان هذا الضمير بقوم بها فاض الاسم المجرى عن اللام نحو ان رجلا للام من مثله لفظي كان العلية في نحو اسامة  
لفظها كاسمي في الاعلان فقولنا وان السنون في كل اسم ممكن غير بعينه التمكن والشك معا ومعنى تشكيك الشئ  
شيئا غيراته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الواجب نحو ما جاني رجلا فانه لا استعمال في الجرح وكلامه وحظ اللام  
لا يكون به علامة لكونه بعضا من كل ذلك العلامة هي السنون وهو لا يجامع اللام كما في اول الكتاب فنظر في ذلك  
الاسم فان لم يكن معه فبينة الاحاطة ولا مقلبة والدلالة ان بعض مجهول من كل كافر في قولنا اشترى العلم فان  
الشري فربما ان المنشئ بعض لا دلالة على ان بعض معنيين كما في قوله واجيد على انما هدى في اللام التي اجبى  
بها للتعريف اللفظي والاسم الحلي به لا استعمال في الجرح سواء كان مع علامة او لا كالفقرين ما وقع علامة في النشئة  
او الجع كالفقرين والعلما او يخرج جميع تلك العلامان كالقرب والماء وانما واجب حله على الاستعمال لانه  
اذا انبث كون اللفظ فالاعلم ما بينه خارجة فان ان يكون لجميع افرادها او بعضها ولا واسطه بينهما في الوجود  
الخارج وان كان يمكن تصورهما في الذهن خاليين عن الكثرة والبعضية لكن كمالنا في الشخصات الخارجية لان  
الافعال موضوعه بارائها لانه ذهنية فاذ لم يكن للبعضية لعدم دلهاها في السنون وجب كونه لكل فعلى  
هذا قوله عليه الصلاة والسلام الماء طاهر الى كل الماء والنوح حدث الى كل النوح اذ ليست في الكلام فبينة العينية  
لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان فليلا وصفه لغيره بالجمع نحو قوله اهلك الناس اذ بارأصقه والذم  
البعض على الحق الا خضع لغيره في مثله جميع الفقر والمنشئ جميع المنشئ فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولنا  
ان الرجل جرح من المرأة الا ان الرجل يدين الى كل واحد منهما وقد نعت ان الانسان لغيره الذي انما الى كل واحد  
منهم ولا يجوز ان يقول الرجل وقد فعل هذا الرجلين معا لا التثنية مع ما يجوز ذلك اذا كان الاستثناء مطلقا

فصل ۲۰

1

ذلكم

فرض على الحاكم

في بيان التعليل

وكذا يستقيم الشغل الاستوفى فعلان التحليل برهان هذا الجواب لا يثبت من ولا يجوز التحليل برهان  
هذا الجواب لا يثبت من ولا يجوز على الانقطاع واما الجمع فيجوز استنباط الجمع والتمتيع والتمتيع والتمتيع والتمتيع  
الترديد والابتداء وذلك لان الجمع الحق الالف واللام في مثل هذا الموضوع يستعمل بمعنى متصا ولا يثبت من  
وجوز بعض لفظ العلماء الا يثبت اى كل عالم وكل عالمان وكل علماء وهكذا حال الفرد والتمتيع والتمتيع في غير موجب  
هـ عليه الصلوة والسلام لا يثبت اى كل واحد من هذا الجواب كذا لا يثبت اى كل اثنين اثنين من هذا  
الجواب لا يستقيم من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع فهو ما لفظ العلماء فهو بخلافه ما هو  
بمزية منكزه سببا غير موجب مفرد وغيره في استعماله اى ما لفظ احد من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فبطل استنباط  
الفرد والمثنى والجمع من مجموع ما لفظ العلماء الا يثبت اى كل واحد من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فبطل استنباط  
لا جمع الا بصار كل واحد منهم في حال الجمع في الوجه عطف على حال الفرد والمثنى كل ما ذكرناه ما هو هذا هو  
العلوم من استنباط كلامهم واما التكرار المستغنى فهو ما لفظ رجلا ورجلين ورجالا فلا يستقيم من واحد او  
مشتاها وجوزها اياها فقولك ما لفظ رجلا اى كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا  
الجواب الا التردد من معا ويقول ما لفظ اخوين متصا فين الا التردد من ويجوز الا يثبت فلان اى الاثنين منهم  
ولا يجوز الا يثبت ويقول ما لفظ بسلا الا التردد من ولا يجوز الا يثبت ولا الا يثبت الا على الانقطاع لان الحق  
ما لفظ جماعة من الرجال وان كان هناك فبرهنة والذات على انه ليس المراد به الاستغنى فان كان هناك عهدا فلازم  
عهد غير علمي في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة واحدة او اثنين فيكون ما اعطيا الا التردد في التردد فلا فرق  
بين الفرد والتمتيع كذا في ثلث ما اعطيا الا التردد في التردد وان لم يكن فيه علامتها ما يحتمل ان يكون التردد في التردد  
فالفرق بين ذى اللام والحدوثان الحدوثان التثنية الذي فيه التثنية في بيان ذلك لا سم بعض من جملة بعض التثنية  
ثم لا رجلا لا يثبت من التردد وجماعة من الرجال بخلاف الفرد باللام فان المراد به انما فيه تجوز عن البعض لكن  
البعضية مستغنى من التثنية كالتثنية والتثنية كالتثنية فلفظ هذا الجواب هو كالمعنى  
الفردية فالفرق بين اللام واللام اذن بالنظر الى الفردية بمعنى بالنظر الى نفسها ما تحتلفان في تم حاز وصف الفرد باللام  
من هذا النوع بالتميز نحو قوله ولقد امر على الهم يستحق وكذا امرت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خبر منك  
كأمرية بابا لوصف فعل هذا الكلام تعريف لامع للتعريف فيها الا انى الهم هو الخارج قوله وهي المصنوع فلفظ  
ذكرها بمعنى المهورات سواء الاشارة والوصول وقد فقه ذكرها وانما ثبت مبهما وان كانت معارف لان اسم اشار  
من غير اشارة حشبة الى المشار اليه منهم عند الخطاط لان حشبة المتكلم اشياء مختلفة ان يكون مشار اليها وكذا الوجه  
من دون الصلوة بمزية عند الخطاط لانه يقولوا المضمرة الغائبة لان ما يعود اليه مستغنى ولا يكون مبهما عند الخطاط  
عند الخطاط وكذا اللام الهديزة وهو قوله وما عرفنا اللام هذا من هـ سبب من اعوان حرف التعريف هي اللام وحدها  
والهـ للوصل ففتح مع ان اصلها لا لوصول الكثرة استعمال اللام التعريف والذات على ان اللام هي المعرزة فقط ففتح  
العاملا الضعيف بابها نحو الرجل ذلك علامة من اجلها بالكل وصير رها كجاء منها ولو كانت عاج في لكان لها  
نوع استغلال فلم تحطها العامل الضعيف اما نحو ان لا يفعل فاما تحط ان ما هو عاج في لفظة لانه عاج في  
السطر والمجاز معا على المدح الضعيف واما نحو هذا فبما حجة فان الفاصل بين العامل في القول لا يرفع معنى ما يثبت  
ولا معنى ما يبعد فالفصل بينهما كالفصل والامتناع التام بين اللام وما دخله كان الرجل مغاير الرجل حتى انوا لهما  
في فائتين ولكن بطلان هذا ما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما نوع اللام سائبة لتعظيم الامتناع وايضا  
وللشك في الذي هو هذا التعريف الشون على حرف هو التثنية فلا وان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل  
ال بكالها التعريف نحو هذا فلا يستلزم بعض الفرق وتسبق العدة وبما توقف عليها في ذلك نحو قولك  
اى اذا تذكرت ما فيه اللام كالتكرار غير ويفصل ما عن الكل والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف عند  
نحو قوله اربنا الرجل عذري ركبنا لمانر رجلا وكان عذري ذلك قوله ما حليل اربنا استعمال الرجل الدارس  
من اهل المحال وانما حلف عند قوله القطع في الذبح لكثرة الاستعمال وذكر المبرزة كتابا لاشارة ان حرف التثنية  
لفظ المفعول وحدها وانما فعل اللام اليها لثلاثية التعريف بالاستغنى وفي لغة غير ونعم من على ابدال  
الهم من لام التعريف كما روى الترمذي قوله عند صلى الله عليه واله وسلم لكس من اصابه معيظا في اسفر  
لام العهد اللام التي عهد الخطاط مدلول مصحوبها في كذا اى لفظ وادركه بقال عهدت فلا نا

في بيان الحق

أي إدراكه وعهدنا ما يجري ذكره مفاد ما كان في تولد ق كما أرسلنا الخ عون رسولنا تصح عون الرسول وصلى الله  
به مثلاً لا ذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الأمير أو الفاضل أو ما يشبهه أو ما يجرى فعله  
فد يزداد اللاحق في العلم كقوله أما وقد ما وارت غطاها على فقه العري والمفسر عند ما وفي الحال الخ الجاه العفري  
الفقه نحو الإصاحد عشر الألف على فتح كائناً في باب العلاج وقد يكون الترتيب لا زمة كالأدب ومضرة فانه يكون  
اللام عند الكوفيين عوضاً من الضمة كانه يحوم ريث ويحل حسن الوجها وجهه وعندا يصر بين لا بعوض اللام  
من الضمة في كل موضع شرط من الضمة كالضمة والضمة التي هي حلة والحجر الوصف للشيء ويجوز غيره كقولك  
لحاو لصفه والبريد وقال الكوفيون قد يكون اللاحق للتعظيم كانه الله وفي الأعلام ولا يعرفها البصر فيون واللام في  
اسم الإشارة وصفه لنادي نحو هذا الخيل وبها التبريد الخيل كانه في الإشارة اليه وفي غير هذين الموضعين  
لغيره في كتاب خصوصاً في الخيل ونقض اللام المهدية الغلبة كالضعف والبيت علم ما يذكر في الأعلام قوله والنداء نحو  
يا صبل ومن لا يعرف من في التكوين في المعارف فلكونه فرع الضمة لأن نعرفه لوفوعه موقع كالمخاطب كانه في باب  
الثناء قوله والمضات لا احدها معنى احراز عن الإضافة اللفظية وأما يعرف بالأضافة للعبودية ما ليس من الإسماء  
الموخره كغيره مثل علم ما في الإضافة لوله العلم ما وضع لثني بعينه غير مثاولة غير موضع واحد فلو غير مثاولة  
غير يخرج سائر المعارف لأن الميثاق والمضمار وهذا اللام وضعه الواضع لظن على أي ميثاق واد جلات  
العلم فان وضعه لوضعه لا ينبغي مع ولا نظره إلى مثاولة ميثاق أو كان في سائر المعارف قوله موضع واحد  
مفعول مثاولة أي مثاولة غير للمعنى بالوضع الواحد بل كان مثاولة الأعلام المنكرة فاما مثاولة ما وضع في  
أي بنية أو نحو بالبناء الذي كذا سمي شخص يزيد ثم سمي شخصاً فانه كان مثاولة بالوضع لمعنيين  
لكن مثاولة لمعنى الثاني موضع آخر غير الوضع الأول بخلاف سائر المعارف كالميثاق فاما ذكر قوله موضع واحد لانه  
يخرج الأعلام المنكرة عن فعل العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامه عن هذا الحد علم ما ذكر لهم وذلك انه قال العلم  
الاجناس منعت أعلام الحفظ في اللفظية المتعاطفة كاسم باللام في حواسن العلم إلى الحفظية اللفظية فكل واحد من  
هذه الأعلام موضوع الحفظية في اللفظية متعاطفة فهو ذات غير مثاولة غير مثاولة وأما اطلاقه في من الألفاظ  
الخارجية نحو هذا اسامه مفعول فليس ذلك بالوضع بل مطابقة الحفظية اللفظية كلفظ خارجي مطابقة كل عطف  
تجريباً لانه الخارج نحو قولهم الإنسان حيوان تاطق فلفظ اسامه موضوع حفيظة كلفظ من أفراد الجنس في الخارج  
على وجهه لا يشترط وأما موضوع الحفظية اللفظية حفيظة فاطالة على الخارج ليس بل مطابقة الحفظية وله وجه  
المصو يكون مجازاً ولا بد من كونه مجازاً على ما في الفقه الخارج على ليس موضوعه علم على ما اختار وقال أن الحفظية اللفظية  
والفقه الخارج مطابقة لكالقواطين قال اندرجوا على يقول في اسامه مع في الخارج اسامه كانه يقول الاسد لأن  
المطابقة الحفظية اللفظية في الخارج ليس في الاسماء من هذا الجنس مطلقاً لواحدها لوصف الاسماء المعرف وكما يبين  
عنه ان لا يقع اسامه على الجنس المستعفي خارجاً فلا يقال ان اسامه كذا الاسد فلا يقال ان الحفظية اللفظية  
ليس بها معنى الاسم في كالمعنى فيها التبيين والحامل للقاء على هذا التكلف في الفقه بين الجنس وعلم الجنس فهو داو  
نحو اسامه وفيه الروايا والمصنفين وأما عامر في اسامه الحكم الأعلام لفظاً من منع حروف اسامه وروايات اللام على نحو  
أولها ضامة في الام والين وبنت الغر بها كانه في اعلام الاناس في معنى اسامه الاحوال ووصف بالمعارف مع هنا  
كل بطون على المنكرات نحو اسامه في صبيح فان ذلك لا يجري بجري الأعلام في الاستحكام المذكورة وأقول ان كان  
لنا ثابت لفظي كلفظ وبشرى وسحر ونسبة لفظية نحو كرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي لاسم باللام كذا كانه  
قبل وانما باللفظية كانه اسامه وشعاً لفظية هذا الاعلان اللفظية وضعها لغير الاناس من الظاهر بالوحي والحق  
الارض والمعارف موضوعا لبعضها اسما وكيفية نحو اسامه وابو الحارث في الاسد وبعضها اسما وكيفية كلفظ لبعضها  
وبعضها كلفظ بلاسم كانه في راسخ ثم بعضها مضافاً لاسم جنس له نحو من مفرد وحارثان وفي كذا هذا الاعلان بعض  
نساء سبيل المعنى كصاحب لفظ بطما وابو ذابره لوفوعه على دابة ليعر ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمعنى شعوب وام  
شعب والمبشرة والمكينة زهير وللفرد كيسان وقالوا في الألفاظ عديدة وكثرة قالوا ومنه سبحانه على المشيخ والادب  
على غلبته لا تذكر اسامه ليعمل ضافاً فلا يكون علماً واذا قطع فقد جله مثلاً في الشعر كقول سبيل ثم سبحانه لوفوعه  
ولنا ما في الجودى الحمد ورواها باللام كقول سبيلنا الله والسيحان فان الاول عليه لوفوعه سبيلنا من علمه العنق  
ويجوز ان يكون حذفاً لضافاً اليه وهو مراد العلم به وايضاً لضافاً على حاله مراداً لا غلباً لوفوعه العنق من العنق

في الجاه

في الجاه



هو الذي لم يكن مع الموزون نحو فعله كذا وهذا القياس الذي ذكره فیه نظر لان مثله هذا الوزن اذا لم يكن مع  
 الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معقوف وزن اصبع افعل فزن اصبع هذا الوزن فليس  
 في الحالين كما سائر في حاله اي كونه جنسا وكونه فزا من انفراد فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اساسه  
 لكونه علما لما هيته معينه كما ادعى ليسا سائلا لم اذ به واحدا من الجنس مجازا عنها بحولا عليها في العلية كما بينا بل  
 تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا متشاعا وليس قياسا فصار علة والاولان يقال انا ذهب اليه  
 لكونه منفولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او موزون كما كان الاول منفولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون  
 او موزون لا ومع اجمع لم يزل هذا يجري لا اعلا يتون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضارب على وزن  
 فاعل بفاعل مفاعلة وهو شوبن المعامله عند الاشوين الضرب والضم الذي هو كما يرمزون مع اعتبار معناه  
 حكمه عند سبويه في الضرب وترك حكم الموزون قال المثلبي كان فعله لم يزل مواكبها وباركركم لخلع ولطرب  
 فغصه الضرب لان موزونه نحو له وبقولك رجل فعل اي اجن وقال المانفي ليس في فعله علة ولا في فعله فاعل معنى الموزون  
 فهو وزن ينظر الى اللفظ الكناية الى الموزون المتوخ عنه فلا يصرف نحو فعل مفاعلة لانه مفاعلة سبب منع الضرب  
 ويصرف نحو موزون رجل فعل اي اجن وفعله اي حرفة ومذهب سبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والتمسك به  
 عن العلم جارية اللفظ بحرف دليل ترك ادخاله اللام على فلان وفلان ومنهم من يزعم ان كايحي واما ان اردت  
 بالاولان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها فاعلم ان حركة وسكونا ونحوها عن التثنية كان الموزون معناه او نحو قولك افعل  
 امره اسفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل بفاعل شعرا لا يكون مفعلا في الفعل الذي ينظر الى الضرب  
 ولا في كذا مع ذلك علم وصفه بالمعزة كقولك فعل الذي هو مفعول امر لا يطاع في فعل الكلام ان الاولان اما  
 ان يراد به الموزون فانا والا الاولان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كون علما وان كان وزن  
 الاسم فان كان كايحي موزونه ومعناه معناه فليس يعلم الا اذا كان كايحي عن العلم ولو كان فعله لم يكن معناه  
 اليك وفي جرحه بحرف موزونه في الضرب عن خلافه في سبويه والمانفي وان لم يكن معناه معنى الموزون  
 بل المراد به بحرف الموزون فقط فالكل اعلام لا يصرف وان انتم الى العلية سببا فان تذكر في حكم الحكم التكرار  
 في الضرب وتذكر وان لم يرد بها الموزون بل واما الاولان فيقول اعلام واما كايحي والله وقال ابن جني في سرائر القضاة  
 وكذا في بعض نسخ الفصل معناه ان الاعداد افاضل بها مطلق العدة لا المعدد كذا في اعلامه لا يصرف  
 ان انتم الى العلية سببا فحكمه كذا سنده ضعف فلا تفرع من مفعول ومائة ضعف خسين قال المصنف الظاهر ان  
 جاز الله كان انتم ثم اسقطه لضعفه قال وجها فبان ان سنده مبتدأ فلو انه علم لكان مبتدأ بالانكسار من غير  
 تخصيص ايضا المراد به كذا سنده فلو انه علم لكان مستعمل مفردا فذكر في الجواب للعلوم قال ونعم ما قال وجهه  
 انه قد عالج ان يكون اسما والاجناس كلها اعلاما اذ ما من تذكرو الا ويضع استعمالها كذا في نحو رجل خبر من امرأة  
 لما خبر من معنى انما في كل رجل وذلك جارية كل تذكرو فاستعمله على ان الحكم غير شمس بعض من جنسها حتى  
 جاز ذلك في غير المبتدأ كقولك علمت نصر ما احضرت فمحقق الانبلا والتكثرة هنا كونها للعلوم وقد حاول التكرار غير  
 المبتدأ ايضا في الجواب للاستعارة لكن فليلا كقولك علمت نصر ما اذمت وتقول ونصر ما سواها واعا اذ افاضل كذا  
 ذلك اللفظ ومن معناه كذا ان كذا اسفعلهم وضرب فعل اض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لثمن بعينه غير  
 متناول غير وهو مفعول لانه نقل من مدلول هو المعنى المدلول هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام متناظرا  
 نصيب علما بل وضع واضع معين بل لاجل التخليد وكذا استعماله في فرد من افراد جنس ثم اعلم ان اسم الجنس ما يطابق  
 على بعض افراد المعين والاولى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضافا واما اللام فالاضاف نحو ان  
 عباس غلام الاضافة على عدل الله من بين اخوته وكذلك بان عمر طرفة لك وفي اللام كايحي والاضاف على الاصل  
 للتعريف العهد وقد تقدم ان العهد هو الذي يكون محرم فكذلك العهد قبل وقد يكون يعلم الظاهر في قول الذكر في قوله  
 التي في الاعلام الغالب من القسم اذ ان كان معنى التبع في العلية الذي هو المشهور والعلوم المتسامية من النجوم لكونه  
 هذا الاسم ابق من امثاله وكذا اليك في هذا الله لا في غيره كانه بالنسبة اليه ليس يديا وكذا المضاف نحو ان العباس  
 لان التعريف بالحاصل لا بالاضافة المحاصل بالام العهد سواء فاعلم ان هذا الاول في علمنا لانه لا يكون كونه اعظم  
 او اختص به بل بالحق لا في غيره بل هو حق كان غير ليس غلاما بالانسية اليه فالمحاصل ان المضاف في الاول والعاد  
 في الثاني يجب كونهما اشهر من المضافين منهما في سائر افراد التي شاعا فيها في العلية فاعاد صاعدا على انفا

اذا لم يكن مع الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معقوف وزن اصبع افعل فزن اصبع هذا الوزن فليس

الحالين كما سائر في حاله اي كونه جنسا وكونه فزا من انفراد فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اساسه

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

فاعلم ان ما صنع العلوم رحمة من الله تعالى في انما يعرف باليسر فلا يغل العلم عن المركب كما سيأتي في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت  
 التفتية لشي من اللفظ فان كان ذلك اللفظ مشتقا من مجموعا على جهة كضاريان وضاريون واجبا بالجمع كما كان في  
 عرب اربا باطلا فليعلم انه لا يجوز ان يجعل التون في كلهما معنفا لاعراب لفظا اربا باطلا وحرفا ككلمة سبعة لان  
 لان تحريف حرفا لانه غايه على حرفا فلا يجعل التون في مسعينين ومسعينون معنفا لاعراب فاذا امرت  
 التون الزم المتون لانه وفي البابا الحذف منها ولا يسهل في المفردات ما اتخ به ونون زائدان وقيل الباء فخره فل  
 الابداد باوحي بالستين والجمع البادون والاولى ان الحذف منها وقد جاء البحر في المشتق على خلاف الفياس فل  
 هذه البحر في بضم التون ودخل البحر في الازهرى ومنهم من يقول البحران على الفياس لكن النسبة الى البحران الله  
 هو الفياس اكثر بغير اى اكثر من بحري وان كان استعمال البحرين بمحو لاونه معنفا لاعراب اكثر من استعمال البحران  
 كذلك وجاء في الجمع الوافل مع الباطن فليس من وينسرون ونصلبين ويصلبون ويبرين ويزينون لان مثل يبرين  
 موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلنا عن المبرد يجوز الواو ويلون الجمع اذا كان معنفا لاعراب فها سائل وان  
 احسن سبقت الى هذا قال ابو علي ان شاء الله وهو بعيد عن الفياس فل له بها بالمطرون اذا اكل الفل الذي جمعا  
 بكسر التون ان اسم اعجمي هو في شرح كتاب سبويه بالهم واظاءه المفتوحة وفي الصحاح الساطرون بالتون والظا  
 المكسرة وقد روي في الشعر المدكور بالتون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان يكون اللام للتعريف اذن لم يكن  
 غام الاسم الاعجمي والاعكس في موضع البحران لظنا عرف فليس التون معنفا لاعراب لا تفناحة فكان الفياس الساطرون  
 بالهاء ففي جعل الواو مكان الباء اشكال وطولون وجبرن والعجميان واذا سميت بالجمع بالالف والثاني قد هلك البحر  
 اعرايه كما كان قبل التسمية مع التون لانه تونون المعاملة لا تونون الفكن وعند المبرد بعرا لاعراب الاول ولا يدخله  
 التون فيرى تونون فها من اذ دعاء بالكسرة بعض التقوين بعرا لاعراب ما لا يصرن ويخفى حالة البحر فمردى من  
 اذ دعاء الضم ومذهب بصيرتين اسم الفولوع من عرفت وقد مضى هذا شرحا في اول الكتاب اذا نقلت الحكم المبهمة  
 وجعلها علما لغير ذلك اللفظ فالوجوب لاعراب وان جعلها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسم او فعلا او حرفا  
 فلا اكثر الحكاية لكونك من اسمها ما به حالها كذا ونوب فعل ما تروى حرفا من ومدحج معرا نحو لم ينصب  
 وتوقع فل بيت شعري وابى على لسان لواء وان لسانا من اوله باللام كرا لفظ فهو منصرف مطلقا وان اوله  
 بالكلية او اللفظ فان كان ثلثا ساكن الاوسط كلبت فهو كسنة في الضروف وتركه وان كان على اكثر من ثلثا و  
 ثلثا متحركا الاوسط فهو بمنصرف فطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلها علما للفظ ونصبت الاعراب بضعف  
 الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكذا يختلف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف لثاني الضم على  
 نقول جادو كروايت متناخفتين فيجعل من باب ما حذف لانه ثنائية وهو حرف علة كيد فلما ضمير على كيد ثنائية  
 وانما جعلها من باب الحد واللام لان العرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعل الحد حرف علة لانه اكثر حد من غير  
 وانما جعلها من باب بدائي فاما حد لانه ثنائية من باب عصا لانه ثنائية لانه ثنائية في اللفظ وكان جعلها من باب بدائي  
 جعل لانه ثنائية في اللفظ فلا يأس بغير لفظه بضعف ثنائية بصير على اقل اوزان العربات واما المتون بالكلية  
 وانما جعلها من باب لفظ الى اللفظ فلا يأس بغير لفظه بضعف ثنائية بصير على اقل اوزان العربات واما المتون بالكلية  
 اي المجموع علما لغير اللفظ فلو غير لفظا ايضا بالضعف لكان بغير لفظا هر في اللفظ والمعنى اذا كان ثلثا الثاني  
 حرف علة وجب بضعفه اذ اعربته سواء جعلته علما للفظ او غير نحو لوفى ولا وهو يحي يقول هذه توقي واوردت  
 على الفاخر وجعلته هر في ثبتهما وراه وكساء وانما جعل بضعفه لانه ثنائية لواعرب بد زائدة حرفا في سقط حرفه  
 العلة للتون فيبقى العرب على حرف واحد ولا يجوز لكا لواء لانه ثنائية بصير على اقل اوزان العربات واما المتون بالكلية  
 فيبقى التون اذ وحكى من بعض العرب انه يجعل الزيادة الخالية بعد حرف العلة ثنائية هر في ثبتهما وراه وكساء وانما جعل بضعفه لانه ثنائية لواعرب بد زائدة حرفا في سقط حرفه  
 فله والاولى الى الضعيف اول لكون المتر بد غير اجتنى ولاجل الخوف من بقاء العرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء  
 حرف الجمع الكائنة على حرفين نحو انا وانا وان لم يكن العرب منها علة اوردت عليها الفاء وقلتها هر في ثبتهما وراه وكساء وانما جعل بضعفه لانه ثنائية لواعرب بد زائدة حرفا في سقط حرفه  
 هذه باء وناه ودليل تكثيرها وصعها بالكثر نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والهاء وانما راي فهو  
 على ثلثة احرف اخرها الباء كالا واء وينا وندر في ثبتهما اخرى في نحو كذا فاذا ركنها واعر عليها فلت كبت زبا نحو  
 كذا لا يجوز الحكاية بقاء اسماء حروف الجمع مع التركيب مع غامها فلا نقول كبت باحسنة كالجاز في نحو من وما  
 وليك اذا جعلت اعلما للفظ لانها موضوعة لستعمل في الكلام المركب مع البناء في ذلك حكمه لان المحال

في قوله

لا تخف

ذلك



# بحث العلم

في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فتمت العرفه في الالف كعلم الصبيان ومن يجري مجرى علم موقوفه عليها  
 فاما العلم كتركيب علمها فمثل خروج عن حالها الموضوعه فاما لا يمكن ان تارجل غراب الكلبه المدينه اذا سمي بها  
 غير اللفظ ولا يجرى مجراها كالجنان اذا سمي بها اللفظ لانك لو اذنا اصل معناها الذي كانت بسببه مدينه اصل  
 بالخرجه ما عدا بالكلية وانما اذا جعلها اسما للفظ فانك تارجل معناها من وجهه وذلك ان معنى ان ترفع اى  
 ان اللفظ معناها العطف في نصبه ترفع طلقا فانظر الى اصل معناها والذليل على ان المدينه ترفع طوقا ههنا باء مزيد  
 وله يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد بانها بلا مده وما وضع على فلا تتركز بدو عمرو يكون في حال الافراد  
 ايهما كذلك وسببه جعل باجاء وهو ان جعل باء مشدده عطف في ان منصوبه وجعل معصص وكلمون و  
 فرشات الخبيات فلا تصرف للجر والعلية وانما جعل الاول عطف لان الباء مثل الباء وكلمون من الجود وهو العطف  
 وهو ان من هو الزميل اى ما وحط من حط يحط وقال المدينه يجوز ان يكون كلها الخبيات قال السري لانك ان  
 اسما العجبة لانها كان يقع عليها تعلم الخط والتدبير وشيات بدل كلها النون كما في عرفات ونهر بنها من حبش  
 كونها اعلما للفظ اذا ركبت مع العامل كقولك كلمون اى هذا اللفظ وهذه الكلمه واذا سمي جوف قال الخليل  
 نقول في ان العرب كمنه ان هذا اللفظ افردوه فضا لوانهم قد بدل اللفظ مكانه لاول ولا ذلك لعلنا نعرفه وقد اختلفت كما هو  
 مذ هب سبويه في ذواته سمي به فانه يقول هذا ذوى كفى وذوى ويرث بدوى بناء على ان عنده منفرقا  
 وذلك الخليل بل نقول هذا ذوى فعل قبله الواو باء لسكون العين على ما مر من مذهبى على ابي الاضافه والاضافه  
 في نواز سمي به ان يقال فوه رد الى الاصل ولا يجوز تشديد حرفه لانه كما تشد في قولان اى من اجل ان  
 وان سمي مؤنثا هو كان كالمؤنثا يريد على الخلف الذى مر به بل غير المضرب وان سمي ما به فهو كالمؤنثا  
 لانه في التصريف وذكره وان سمي بحرف واحد فان كان يكون حرفا او لا وان كان يكون منفرقا في الاصل كواو  
 العطف ولا الحرف وباء الاضافه على قول اوله فان كان منفرقا ككل ثلاثة الحرف بضعف بجانب حرفه فانه الى من  
 غيره مناسبه فكم وانما جعلوه ثلاثة لانهما لم يجمع من الضعف فجمع في المسمى بباء الحرف ولو زود حرف واحد  
 من جنس حرفه لسطفت بالنون فضا للمرب على حرف واحد ونقوله في المسمى بلام الابداء لا وان كان الحرف ساكنا  
 كلام المقرب على مذ هب سبويه وباء الاضافه على قول بعضهم فكمه عند سبويه والاضافه حكمه في الكلمه كما جرى  
 وعند غيره من ابدال الهم بالكر ثم بضعف بجانب الكسراى فاما في ذلك لانه لا بد ان ارد ما زاده حرفين علم  
 من غير ذلك هذا ساكن الابداء وبوا الساكن اذا حرفه كمال كسراى فاما الابداء فبضعف لثقل الكسره ولا يرفع عند  
 الاضطراب في قول ما يى ثم بضعف بجانب الفتح يقال باء وان كان الحرف الواحد حرفه كلمه فان كان يكون منفرقا  
 ساكنا فالظرف عند سبويه بكل ايهض بضعف بجانب حرفه كاذكر فانه بالهش بعضا والاولى بكل لفظي من تلك  
 الكلمه فالبعض بكلمه باء اجمع ما حرفه في المسمى واحد حرفه ولا يجرى ولا يجرى ولا يجرى فلهذا فوه فان كان  
 ذلك الحرفه فكل العين يورج في المسمى براه ويحل وان كان عينها كل ما لفظا فها لوج ايضا في المسمى بجمع وحل  
 ولا يكون بالهم لان الكلمه المحذوفه الهم اكثر من المحذوفه الفا او العين وان كان ذلك الحرف المحذوف المسمى  
 فاما في ذلك بكلمه بالعين لكونه اقرب نحو في المسمى بلا مدخل فيكون متلحذف فاه كده والافخض بكلمه بالفاء نحو  
 ذلك يكون فاما حرفه عند سبويه وهذا الى لان الحرف الفاء لا يمد من بدل كانه عاده فان كان الحرف ساكنا  
 كعين فكمه وسين عاده فلهذا بكلمه بالهم الحرفه اعني رد الكلمه الى اصلها وسبويه بكلمه فلهذا الوصل مكسوره  
 بجوابع واس واوا وصلها فاما لسطفت الفهم لكونها الوصل بهذا الاس ودم اس وقال عدلى بعض الاسماء  
 على حرفه وانما وصل بكلمه ونحو من اب بضعف فلهذا في الهم وكان الكلمه على حرفين بخلاف حذف همزه الوصل فانه  
 لان همزه العرب على حرفه وبعده ايضا ما منع اجلاب همزه الوصل للمحذوف والترجاع به بالهمزه كما زاد سبويه  
 بقطعها بها راجع الى سبويه ولان همزه الوصل في الاسماء الضربه قبل وانما يكون في الفعل والاسم المحذوف جراه  
 اعني المحذوف في الحرف فلهذا اذا سميته بفعل فبه همزه الوصل فطعها لكونها بوحرا صحت واما ان سميته  
 باسم فبه همزه الوصل كاي واسم ابينها على حالها بعد نقل الكلمه من قبل الى قبل ومنه فبه همزه الوصل كاي  
 التجرى بضم نون ذلك الكلمه كاذكر فانه في الحرف المحذوف بالعين بكل بالفاء واما الهم فكل ما بالعين عند الما ترف  
 واما بالفاء فلا اخفض وان كان ذلك الساكن فاه قبله همزه وصل فان كان ذلك في انفصل كضاد صرجه  
 بالهمزه مقطوعه عند اذكره وان كان في الهم كون انطلاق كل بالحرف الذي بعد هاهنا قول انط وان سميته بفعل

ورفعه للمدحمان  
 تحيض الهمزه

[illegible]

مُخَفِّفٌ وَيَقِيلُ وَمَعَ وَهْفٍ وَتَلَّوِيهِمْ فَتَقُولُ جَاءَ فِي غَيْرِهِمْ وَيُخَفِّفُ الْغُرُورَ وَالْحَسَنَةَ

مُعْزِزُ الْفَتْحِ

وَفِي الْمَكِّ  
فِي مَسَاجِدِ الْمَكِّ

# بحر أسماء العدد

نفس ما قلنا مثلاً دليل على كون في الموجب مجازاً في العموم بخلاف المعروف باللام فربما لفظاً الكافي نحو الذي سار  
 خبر من الذره من الاستغراق ببدأ والى الفهم بلا مزية الخصوص مع اللام وعلى الاستغراق بلام والنسبة  
 الى الفهم بلا مزية من الفهم لا قل الحفظه قولاً لاسماء العدد ما وضع للكتابة احاد الاشياء مفصولة بمحمد بالافلا  
 العدد ولا ما فيه العدد وكثير الشيء عدده المعين لان الكتابة ما يجاب به عن السؤال ويك وهو العدد المعين كما  
 ان ما هبته الشيء حصة للكتابة التي يستفهم عنها ما الموضوع للاستفهام عن حصة الشيء وكيفية الشيء  
 وصغر المعين الذي يسل عنه وكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين اخرازا عن الجمع فانه وضع  
 لعدد غير معين ويخرج منه الثالث والاولف وتولد احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من اللفاظ  
 العدد لان واحداً موضع لكثرة احاد الاشياء لانه يقال كودهما عندك فمقول واحد فليس هنا احاداً شيئاً وكما  
 اذا قلنا اثنان في جواب كودهما ولودخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضاً فتم اوضاع لكثرة الشيء  
 وان كانا موضعاً مع ذلك لما هيبة ذلك الفق ايضاً ولو قال العدد ما وضع لكثرة الشيء فحسب له يدخل نحو  
 رجل ورجلان ولو خرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من الفرد والشيء وما هو  
 ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكثرة في خلاف عن النفاذ ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد  
 وعند المحسب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الترادف على الواحد ومع بعضهم كون الاشياء  
 من العدد فاولا لان الفرد الاول الى الواحد ليس بعدله فكذلك ينبغي ان يكون التوزيع الاول والفرع عنه راجع  
 الى الترادف بالعدد فعلى نفسهم العدد يكونه زائداً على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه  
 وعلى نفسهم النفاذ الى الموضوع لكثرة يدخل الواحد والاثنان قوله واصولها اثنا عشر كلمة واحدة والعشرة  
 ومائة والالف يعني ان اللفاظ التي ترجع اليها جميع اسماء العدد اثنا عشر كلمة وان كانت تلك الاسماء  
 غير مشاهير وما عدا تلك اللفاظ منفرجة منها بثنية كانا والالف او بجمع والكلمات الحارم بحري الجمع  
 او بطف كثلث وعشرين وكاحد ومائة والالف وكذا احده عشرة احواله لان اصلها العطف كما قلنا  
 واما ما صار نحو ثلثه وثلثه الا ان لم يدخل العطف على جميع هذه اللفظ سوى العطف نحو ثلثه  
 وثلثه الا ان نحو ذلك ثم شرع في كثره ثبوت استعملها للذكر والمؤنث فقال واحد واثنان واحدة  
 اثنان اثنتان يعني ان واحد واثنان للذكر وواحدة واثنان اثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في الذك  
 واثنان على الفاسد واثنا للمؤنث والجرء عنها للذكر والواحد اسم فاعل من وجد وجد واحد اي الفرد  
 فالواحد بمعنى المفرد اي العدد المفرد ويسمى العمل في المعدد كسائر اللفاظ العدد فقال رجل واحد ونوم واحد  
 والتكسر ومخلد واحداً كسائر وشبان والمفرد يدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه واحد بفهم الحاء  
 وكسر ووجد ويدل الواو في هذا التركيب ههنا امانة احوال ففاسد الواو والضمير يجرى ابدالها ههنا في الاول  
 كان كوجوه واجوه ورونت ومنت وفي الوسط كعوس واما في احد ههنا عند الجمع واما في احدى فهو نياس  
 عند لما في ابدال الواو المكسورة في الاول ههنا كالدولة ووشاح واشاح شاذ عند غيره ولما سئل  
 في اعداد المنفعة اخرازا لفظ احد واحك واحي وواحد يتخففان وقد يقع في التثنية واحد واحد ايضاً  
 لكن فليسا فقال واحد عشر وواحدة عشر وعشرون وواحدة وعشرون وواحد وعشرون وواحدة وعشرون  
 احد واحك في غير التثنية ايضاً مضامين مظهر او نحو احدهم واحد من ولا يستعمل احدى في التثنية او  
 مع الاضافه واما احد فاستعمل مظهر او نحو الهاء بعد نفي او نهي واستعملها او شرط نحو ما حان احد  
 وجزءه الانفرد والتذكير قال الله نعم لسنن كاحد من النساء ان الفبين ونرى بهن نادود يستغنى  
 عن نفق ما قبله بنوع بعد ان تضمن ضمير نحو قولك ان احداً لا يقول كذا كمره باراً لاستثناء لا يقع  
 احده في الجواب براديه العمى فلا يقال لفتى حاكماً الا ان بدا خلافاً للبرء ويسمى واحداً ايضاً نحو العمل  
 في غير الموجب لكن يوثق نحو ما لم يثبت واحداً منهم ولا واحدة منهم وقال ابو علي ههنا احد المستعمل في  
 غير الموجب للاستغراق اصله لا يدل من الواو واما في الموجب نحو قول الله احد فهدى به لا تناف  
 كانه المسمى في نحو ما جاء في احد معنى الوحدة انك تكون الههنا اصلاً والاولى ان يقول ههنا في كل موضع بدله  
 من الواو ومعنى جاء في احد ما جاء في واحد وكيف ما توفى وقد يستعمل فليلاً احده في الموجب بلا تثنية  
 ولا اضافة استعمال واحداً في قوله نعم فل هو الله احد ويد يقال في المذبح ونحو المثل هو احد واحد من وهو

من اسماء العدد



2000

على الوصف









# في كون العدد مؤنثا واللفظ مذكرا والعكس

معر

في ان العا  
والاثنان مؤنثان

والفعل يجعل حرف المربك عند الاضافة اعراضا لضافاته لانه لشيء به انضافا بالضم المضاف اليه فيكون خمسة  
عشر بكلام عربي من غير قيد وتلك اذا كان العدد مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان جمع مثل قولك  
شخص اطلق على امرأة وقولك نفس انا اطلقها على رجل ففي الاول العدد وهو المراء مؤنث ولفظ الشخص  
مذكور وفي الثاني العدد وهو جرم ذكر ولفظ النفس مؤنث فلان في غير اللفظ وهو الاثنان في كل ايام  
لما ذكرنا في الموصولات فنقول ثلثة اثنان شخص وان تعني اثنان وثلثة نفس وان تعني اثنان ويجوز اعتبار المعنى كثلثة  
انفس الرجال وثلثة اشخاص للنساء قال وكان بحيث دون من كنت انفي ثلث شخص كاعيان ومعه فكل واحد  
بغير واحد واثنان استغناء ولفظ التثنية عنهما مثل رجل ورجلان لا فادناه النص المقصود بالعدد انا المعين  
واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجل  
لرب عبد م ولو قالوا ثلثة وامرئ وامرئ ما هي فلما كان يجوز رجل ورجلان بغير العاين معا استغنى عن  
ذكر لفظ العدد معه فلم يبقوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظه رجل واحد فاشبه  
الوجه والمعد ويعرفوا اثنان رجلين ولا اثنان رجلين ولا اثنان رجال لان لفظ رجلين بغير الاثنان بغير قولك خضيه  
من النادل طرف مجوز فيه ثلثة اخطأ ضرورة قوله استغناء ولفظ التثنية عنهما لا يفيدون واحد رجل ولا اثنان رجلين  
لان التثنية الاول بغير الوجه والثاني بغير الاثنان بغير وجه ولا يستدلان لا بغيره في نحو واحد رجال واثنان رجال وثلثة  
حظيل واذا قصد بغيره بعد فان كان مقدر اي غير مضاف ولا مركبا دخل اللام عليه واحدا كان واكثر كان اشتر  
رجلا وثلثة واثنان رجلا وان كان مضافا فعل المضاف فعل المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعل المضاف اليه  
فالاول كثلثة الدرهم وما زاد درهم وثلثة المائة واربع مائة والآخر ثلثة مائة الف وثلثة الف درهم و  
ثلث مائة الف الف درهم ولما دخل حرف التعريف على المضافات المضاف اليه معاش وزا نحو ثلثة اثنان  
وعند الكوفيين هو عباس كانه باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كاحد عشر درهما ويجوز قولها على التثنية  
لوجوب تنكيره على اثنان حرف المربك لا يربكون كانه داخل في وسط كلمة ويدخل على الجزئين بنصف نحو واحد  
العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخص فباسم ند يدخل على الجزئين والتثنية بنحو واحد العشر الدرهم وهو  
باسم عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز عند كونه مؤنثا معا ما ان يكون مقصودا بغيره ما بلفظ من  
اوبين اولا فان كان فالعلة لذلك كونه مؤنثا اشترط عشر بين عبد وامرؤ وليت خمسة عشر من القوق والجمالا  
ان يكون المميزان يوما وليلة فالعلة اذن للتأنيث قال قاطعت لثلاثين يوم وليلة وكان التكثيران نصفين فجاءا  
اذ التانيين مبيت على اللبالي كالحج فلهذا اذا اجتمعت ولم تكن كراياهم ولا اللبالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك  
العام فلان خمس الف بترخص بانفسهم اربعة اشهر وعشرة افاغلب التأنيث لذلك والفضل اذا كان مع الفصل  
مربك كالميزان سبعمائة بنحو الفاس خمسة عشر بين يوم وليلة لكنه ليس بخد كلام العرب وان لم يعص  
بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالعلة للاسبق نحو خمسة ابد وامرؤ وخمرا واعداد الاضافة اليه فبعد  
فضل الاضافة كذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة واما رجل وامرؤ وثلث والقب فادناه  
جل وان كان العدد منصوبا على التثنية فان كان المذكر من المميزين عاقل سوا كان المؤنث عاقل اولا ولا عاقل  
لذلك نحو خمسة اشهر ورجلا وخمسة عشرين فادناه رجل الاحرام الذي كبر المغارن للعقل وان لم يكن كذلك  
منهما عاقلان فالاعبار باسبغها نحو ثلثة عشر رجلا فادناه واربعة عشر دينا وصفة واربعة عشرين يوما وليلة  
هنا وان كان المميزان يوما وليلة ههنا وان كان المميزان يوما وليلة نحو ثلثة عشر يوما وليلة فادناه اربع  
عشر ليلة واربعة عشر يوما لان مع اللبالي فاما بعد ههنا وكذا نحو اشترط عشر بين عبد وامرؤ خمسة  
عشر رجلا فادناه بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز  
ان يشاءوا بان يكون خمسة عبيد وخمسة اماء ويجوز ان يتخلفا وانكرا المضاف اليها بين في مثل هذا في موضع  
التقسيم بقصد به الجنس والفظ من مستعاره من الظرف المكاني فيقول المكيان بين رجل وامرؤ اي الى  
بنا رجلا من هذين القدمين ومن هذين الجنسين كان ما يكون بين التثنية لا يكون خارجا من المكان  
الموسط بينهما واعلم ان اللبالي في تاريخ العرب مقدر على اليوم لان التثنية عندهم مبني على التثنية واللفظ  
وذلك لكون اكثرهم أهل البراري الذين يفتخر عليهم معرفة رجول الشهرة لا ما سهل فاذا ابصر والحلال  
ع فواجبوا الشهر فاذا اشتهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في ذل الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

واويع وعشر وعاش  
ونون













ثالث الحذف واللفظ

ولسبحنا،

امداد الفعل  
المعروف







# بحث المثنى

في بيان المثنى

قال في بيان المثنى

من قبلنا الصالحة  
والواو والياء اذا تحركا  
مع انفتاح ما قبلهما  
لم قبلنا اذا كانا  
بعد ما الفتح والياء  
رما وتليان وتو  
كما يحكي الضمير في

او ارباعا فافوضه

او ارباعا فافوضه

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

الضمير في

ذلك وجعل المفعول في المثنى واضاع شبه من بلفظ واحد لا على وجه المصطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع  
على المفعول بل يجمع الى اعلانه المثنى بخلافه بدنه انما يجمع عند التثنية الى اعلانها وليس بالواحد وكذا نفعول جعل  
المفعول في المثنى جمع استلزامه وانما على شبهه كلفظ كل فجميع الاعلان المجمع ونصا للثنية فان ثبت هذا لنا لم يرد  
مفعول بلفظ على كل جزء من متساوا والعطف لا يوجب بناء عشر وخمسة وغيره لك من الفاظ العدد ويحكي كل جمع  
ويجاء بل بلفظ ونوع اللفظ على المجرى من المتساويين في نسبة الحكم اليها وعلى الاجراء المتساوية في مفعول وجب انما  
يواو والعطف ظاهر نحو جاني زيد وعمر ومعد والجماع في خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بلفظ  
المجموع وضعا وهذا على غير ما انما نوضع الكلمة للمجموع بعد منها المفعول كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع او لا  
ككلا وكل جمع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة وبطل مذهبنا في جاز اعراب نحو سلمك وجعل انفا  
مع انما ما ذكره فيهما ايضا فلو لم يلفظوا ان كان الفرض وارو هو ثلاثي ثلث واواو الا فباء والممدود ان كانت  
هز ناصلة ثلث وان كانت ثلثا ثلث ثلث واواو الا فباء واما الفرض وارو هو ثلاثي ثلث واواو الا فباء والممدود ان كانت  
زيدا والوفى وبني مفصولا لا ضد المد ودلا في نحو من الحركات والفرض الحبس فان كانت الفرض عن واواي  
عوضا عن واو وهو ثلاثي في المفصول ثلاثي ثلث ولو اعلما ان الكلمة قد يلحقها التثنية عند التثنية فتعزى المص  
الذكر ذلك وهو في نفعول في المفعول والممدود والمجدد في آخر اعيانها في المفصول ان كان ثلاثيا والفرض بدل من الواو  
رد الى اصله ولم يترك في التثنية لثلاثين لثلاثين بالهز عن عطف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمك واواو الا فباء  
نغلبا لاننا لا نعد الى ما فر منه واما حازر واواي من الثلاثي الى اصله دون الواو فمما نضعه في الثلاثي في الاستفهام  
مع الواو وان كانت لا فالف الثالث اصله غير منبذ عن عرشه كلى وعلى ما اذا اعلما ما ان الالف في الاحكام التثنية البناء  
اصل وان كانت مجعولة اصله وذلك بان يقع في الاصل لم يعرف اصلها فان سمع فيها اما لوله يكن هناك سبب  
لان ما لا غير فبالا لالف عن الباء وجب لهما بان وان لم يسمع في الواو لانه اكثر وقال بعضهم بل بان في المثنى اول  
جمعنا لانه لا ولا لكما ان من الواو في الاكثاني ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضموه الا اول  
كالضمي ومكسورة وكان يوجب لهما بان الالف في الاكثاني في الجمع مع الضمة والكسرة في التصدير في مثل  
هذا الالف وكتبها باء وبعثوا بلفظ كذا لثلاثه اصلها باء واذا شمر لوله والا فباء وان يجمع الشرحين وهاكونه ثانيا وعن وار  
وذلك اما بان يكون ثانيا عن باء كالف في الشرحين واذا بدل في الثلاثين واو كالف في المصطف والمنصفي وعن باء كالف  
والمرحى والمنصفي واذا بدل في الثلاثين زايها المثنى كالجحى والفرضي والخلفي والاولى كالف في المصطف والمنصفي  
او التثنية كالف في الشرحين والكسرة في المثنى وهذا يوجب في الالف لثلاثه حاصضا عدا في التثنية والجمع والفاء والاء كافي  
زيمري وبغضري ولا يقاس عليه خلافا للكونيين واما قبل من رلان لادن وانما انما يلقون الالف  
الثانية في المفعول باء عند التثنية وههنا لم يثبت الف فطحق تغلب باء اذ هو مشتق لم يستعمل واحد قوله وان  
كان ممدودا والهمدود على اربعة اشرف لان ههنا ما مبدل من الف الثانية في تحريكه والاولى كالف في المصطف والمنصفي  
منقلبه عن واواو واصلها ككاه وروا واصلها ككاه كجدا لثلاثه فالف الثانية تغلب في الاكثاني والاشهر واواو اما الغلب  
فلكل بنازاده محضه في ابدال الذي هو اخو الحذف واو في غير فاع قصدا لفرق واما قبلها واواو دون الباء  
فلو لم يجرها بين الفين بغا في المجرى من اجتماع امثال لان الباء اثر في الالف من الواو ولو كان الواو والمخرجه  
منفرد بين في الفعل وبما يحكي فقبل حراما وحكي المبدل عن المان في قبلها بما نحو حراما وان الاعرف في الاصله بلفظها  
في التثنية هز وحكي ابو علي عن بعض العرب قبلها واواو نحو قران واما التي لا لالحاق والمنقلبه عن الواو واء الاصله  
يخوض فيها واواو بقاءها هز لان عن هز بما ليست باصله فشا لثلاثه هز حراما واحد بها منقلبه عن اصله  
والاخرى عن واواو واصلها بلفظ الاصل في التثنية هز فزاء الا ان ابدال المصطف والاولى من نفعولها بالباء ليست  
اصلا وعوضا من اصل بل هي عوض من واواو مبدل الى الاصله بعدد واما المبدل من اصل فصحها  
اولى من ابدالها لفرق بينهما الاصله بالباء بدل من اصل وقد تغلب المبدل من اصل باء ولا يقاس عليه خلافا  
للكسائي واما صحى انما بان لانهم انما يلقون الواو واء المصطف في بعد الالف ثرايه هز كافي كشوا واء في التثنية  
انما يصحى المخرجه او بغيرها واواو ههنا لم يغير في الباء حتى تغلب ثرايه اذ لم يستعمل واحد وثانان فالا لثلاثه  
ههنا لزمان كلمة من رلان فشا باء كشاه وبعثه واواو حذ في ابدية التثنية اذا كانت واواو او اربعة نحو صعد  
وحققنا للقول وليس يقاس بخلافه للكونيين واما ما حذ في آخر اعيانها فان كان الحذف رد في الاضافة















وفاؤں کا  
م

مجموع الفتاوى  
سنة ١٠٠٠  
الجزء ١٠٠٠  
الطبعة الأولى

جمع انفس من كثر  
وكما ساق  
والكسوف ثوبه في  
الكسوف من حين  
من  
معرفة الطيبين  
من عرق

المجلس  
العلمي  
البحري

المؤنث

وطوالقائد

حواضين ويتجفن ومطاف وان كان صفه الموشاة فيخرج من العانة سوادا اشترك فيها الدم والموت واذا خلصت  
 الموت تخاسب اسبابا بحرف كادرجا والماء والارض الصلبة والاراة الحجر صحت بالاف والانا لا سكره لكعبه وانما الموت  
 مصلوبات بحرف شات ويجمع ايضا هذا الجمع مطرا حاشه الدم كذا الذي لا يفعل سوادا كان مدركه فيها كالاصلها ان  
 للذ كرو من الجبل ورجال يجلون اي يخلطون ويضطربون اي طواف على وجه الارض وكذا نبات البون ورجال ذوات  
 عثابين في البون وجلد وعشون او غير جففي انما كذا بالام الحظايل وكذا صفه ولا يفعل الجبال بحرف كعبا  
 كذا المصفر فيه معنى الوصف وان يخرج على الموصوف وانما جمع الدم كذا في الموضوعين جمع الموت لانهم قصدوا فيها الغرض  
 من العاقل غير وكان غير العاقل في الحاط على الموت في الموت فرع المدركه بالحق غير العاقل الموت ويجمع جمع وفولان كان  
 صفه ولم يذكر ان يكون اي فهو ان يكون والصفه بالحق المبدأ الذي هو شرطه والجملة التي تتبع الجماد على حشره  
 ومعنى هذا الكلام ان الموت اذا كان صفه على ضرب من امان يكون له مدركا وان لا يكون له مدركه فان لا يكون له مدركه  
 عن التام كايضا وان كان له مدركه فشرطه ان يكون ذلك المدرك جمع بالواو وان خرج هذا البطل فعلا فعل وفعل فلان  
 الامثلة التي يسوقها مذكرا ومؤنثا كقولهم ورجع وبذلك شاذ ويحذف اسمها بحاشه بحال انما الموت كبد وشبه  
 وخرج منها ايضا الوصف ذوات التي يشترك فيها الدم والموت كبد وعلاهم ومطوا وتحوها ولا يجوز ان يجمع بالاوله  
 والاء ويقول في جمع بدت وابذنبات ويجمع اسمها بالان كقولهم بان يجمع اصل من ثم يؤخذ حذف الاء نسبها  
 في الجمعين وكذا الخواص جمع اصلها في قوله يجمع حذف الاء واخون جمع اصلها حذف الاء نسبها اثنان الحين ونسبها  
 المعوض منها الناعلة ثلثة اعربا ما متفوض الغاء ورد الاء في جمعه بالاوله انما الدم كمنوت وسنوت وضعت في  
 وسنوت وصغير وذلك تحذف الفتحه وسواء يجمع في الاء ايضا كمنات وذوات وسواء منه ما يجمع في السالمة لا بالواو والنوع  
 ولا بالاف والناما سبغا ويجمع الكسبر في ذلك تحذف واؤه وشقه وانما سبغا الغاء وركب الزمير كركبات وركب الزمير في  
 الكسرة ويدل على عضواؤه وانما صغرواها ولم يرد فيه بالزركبات وبذلك وكذا تكون الضم نقل الحركن وحاشه ويجمع  
 الثبات فيادى من المحذوف فيه فخرج الثاء في حاله النصب فالواو سمعت لغاها في وادى في شاذ وانما وادى في ذلك لا جأ  
 فجمع ناء الجمع عوضا عن الاء كانه في الواو والواو في كركب ونون والواو على بوهوا والواو الواحد والواو  
 طيله الاء المدروسة فعلى سمعت لغاها في قوله انه وادى انما يجمع وحل كمنوت في غير حركن والاء اسنادا لصل  
 غرها في بعض الثاء وكذا شمر فاما ان يقال انه مبدى والاف لا يحل في مدحهم او يقال ان جمع ناء شاذ فاعلم ان  
 كالبوان مذكر لجمع مكسر وهو العربي يجمع بالاوله الاء مثل وركب كركبات احكاما لجمع الاء الثاء وان كان  
 الصن يدرك في ضم الضمير فقول كل ما هو عرلة فعلا وهو موشاة بله مذكرا وانما وكذا كدع وحشيه ان كان  
 كعبها ومثناه فاعلم انه ومنه العين كبد وبوره وجب ساكن عني بالجمع بالاف والانا وخالص من هذه الاشياء وجمع  
 فتح كركبات وركبات والزم في جمع يجمع كركبات يجمع العين لان في كركبات العين يجمع العين وسكانها والفتح كركبات  
 الفتح المشهور واصل الماتم انما في كركبات كعبه الموت كذا الذي لا يفعل سوادا كان مدركه فيها كالاصلها ان  
 في تخويفه ورفضه وبما المراد اسكان عين كركبات فاسما لاسماء على الفتح يجمع ويجمعون بعضهم في ضم عين  
 واصل انها كاث في اصل تمام وصفه فلو حذفت الاصل كايضا لجمع امرأه كايضا لجمع كركبات يجمع العين نظرا الى  
 الصفه وسر جمع كركبات كركبات يجمع العين وادى على غير تخويفات وصحبات خلافا لقطر ويجوز اسكان  
 الضم عن عين كركبات لضرورة فالواو لم يمتد في كركبات في اخذها عليه حذوفا ووضعت الهوى في الفاصل معوا  
 الغشغل انما الخواص صديقات يكون عني بالجمع بالاوله اسمها في الفاصل لغيره لاجل نقل الخاص من اسكان الاء  
 ويجوز ايضا في الفاس ان يقال كركبات اسكان الضمعه فاصدا كايضا لجمع صديقات يجمع العين اذا سميت بصعدها  
 في الاصل اسم دخل معنى الوصف فعليه حقه اهوان واودعه الاء فاعلم انه والواو والواو في كركبات يجمع العين نظرا الى  
 انما في كركبات يجمع العين وادى على غير تخويفات وصحبات خلافا لقطر ويجوز اسكان  
 الضم عن عين كركبات لضرورة فالواو لم يمتد في كركبات في اخذها عليه حذوفا ووضعت الهوى في الفاصل معوا  
 الغشغل انما الخواص صديقات يكون عني بالجمع بالاوله اسمها في الفاصل لغيره لاجل نقل الخاص من اسكان الاء  
 ويجوز ايضا في الفاس ان يقال كركبات اسكان الضمعه فاصدا كايضا لجمع صديقات يجمع العين اذا سميت بصعدها  
 في الاصل اسم دخل معنى الوصف فعليه حقه اهوان واودعه الاء فاعلم انه والواو والواو في كركبات يجمع العين نظرا الى  
 انما في كركبات يجمع العين وادى على غير تخويفات وصحبات خلافا لقطر ويجوز اسكان  
 الضم عن عين كركبات لضرورة فالواو لم يمتد في كركبات في اخذها عليه حذوفا ووضعت الهوى في الفاصل معوا  
 الغشغل انما الخواص صديقات يكون عني بالجمع بالاوله اسمها في الفاصل لغيره لاجل نقل الخاص من اسكان الاء

شیخ الاسلام

معاملت واردة ثبت سرقه

والله اعلم

الفتح الكبير  
في اللغة العربية

والله اعلم  
بما كنا  
نعمين

ضمیمہ ایک: شیخ عظیم رضا  
العضدہ

ولم يحى فيه إلا نزل الوء

على عصفور

...

قال وذلك لان سبوه  
قال ان فاء الحمد لا يفتح

في موضع وبغافل

نظران کے  
فی سہیت

لغام

چند قیام

1.

حرف خاء و هاء

تشیع و صلح

سابقہ  
از انکسار و  
تبدیل سے  
جوز: کلمہ

فوقه

میرتب معروف

دوسا بھڑکے

والاعلام

والاجنباء  
والاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض غدا

الشيخ محمد بن عبد الله

4. 3.





على كل حال فغالباً تقدم المصوب على الفاعل بعد الوضوح في العلم بخطه، ثم بعد ذلك يرد على الفعل انما يخص به  
المفعول لا الفعل من بين ما يمكن شمله به كقولهم بل الله اعلم بما بين يدي من دون الانعام ان يكون ثلثي الفصل الاول  
منه اسماً ما شاع في نحو بنات صوب وبكر وعمره انما يرفع بالفعل انما ذكره، ثم وما تجوز الفعل الفعل به والفعل  
ثالث هذا القول ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مستند الى شيء مذكور بعده لفظاً يخالف نفس المصدر  
فانه ليس موضوعاً على منتهى ما دل على اللفظ وانما وجب كذا الموضع بعد الاستدلال ان منتهى ما كثر في المنطق في  
التقدم على منتهى ما كان حتى الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعلل الا به لا يرد به موضوعاً عليه كما طلب لكثرة على  
في غير المسند اليه من المفعول انما في الرفع مقام الفاعل شاعاً لفضله للفاعل وضعاً عليه فانه لا يعلل الا به لا يعلل  
فما لا الفعل أصل الفعل في المسند اليه وغيره الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة للمنتهى فوضع عليهم  
وان كل واحد منهما ايضا على المصدر الذي سببه كان الفعل فاعل الفاعل والمفعول وبطلان ذلك لان طلب الفعل  
للموضع وضعي وطلبه للمصوب تابع للموضع كما بينا وانما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما طلب وضعي كالموضع  
للموضع بل هو فعل في الرفع على الفعل اذ لا حكمه لان الوضع نظيره المصدر في ما هو الحكم في الالف ما لم يطلب  
اذن في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم الفاعل ان نظره دال على الفاعل لا يطلب لفظاً اخر ولا عليه وكذا اسم المفعول  
فانه وضع دال على المفعول فكان حتى هذه الاشياء ان لا تعلق في الفاعل ولا في المفعول لكنها شاع في الفعل فثبت علمه في شاع  
اسم الفاعل والمفعول اثنى من مشابهة المصدر لفظاً ومعنى كما في باب الاضانه من علمه فجمع الوضوح على الفعل والشيء  
المستند اليه كالفعل يجوز الاضانه فيها كالفعل والاصل في اخبار المسند اليه الفعل اذ طلبه كذا ذكرنا وضعي فجاز ان يضل به غايه الاضانه  
وهو اضانه مستنداً ولما لم يكن المصدر شاعاً به لا مشابهة اسماً لفاعل المفعول لا لفظاً بالاضانه ولا معنى لا لانه يقع موقعه  
بلا شبهة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يباح الى تقدير ان لم يرد على الفعل لا يلزم على المسند اليه بعده ولا يجوز الاضانه  
فيه وانما اشتراط الحال والاشياء الى نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلهذا في باب الاضانه فان قلت  
فاذا كانت مشابهة للفاعل فافضل لفظاً ومعنى كان حقاً ان لا يعلل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عضلاً  
فما كان يطلب لهما وضعاً اعني الفعل يحل ذلك الوجه لكان في جاز ان يطلبهما ويعلل فيهما وان لم يكن ذلك القلب لازماً  
كافي حتى الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانها فثبتها المصدر فطلب المصدر عضلاً  
من طلبهما وقد شرط صاحبه من ههنا في باب الاضانه فلهذا في باب الاضانه من علمه فجمع الوضوح على الفعل والشيء  
المستند اليه كالفعل يجوز الاضانه فيها كالفعل والاصل في اخبار المسند اليه الفعل اذ طلبه كذا ذكرنا وضعي فجاز ان يضل به غايه الاضانه  
وهو اضانه مستنداً ولما لم يكن المصدر شاعاً به لا مشابهة اسماً لفاعل المفعول لا لفظاً بالاضانه ولا معنى لا لانه يقع موقعه  
بلا شبهة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يباح الى تقدير ان لم يرد على الفعل لا يلزم على المسند اليه بعده ولا يجوز الاضانه  
فيه وانما اشتراط الحال والاشياء الى نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلهذا في باب الاضانه فان قلت  
فاذا كانت مشابهة للفاعل فافضل لفظاً ومعنى كان حقاً ان لا يعلل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عضلاً  
فما كان يطلب لهما وضعاً اعني الفعل يحل ذلك الوجه لكان في جاز ان يطلبهما ويعلل فيهما وان لم يكن ذلك القلب لازماً  
كافي حتى الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانها فثبتها المصدر فطلب المصدر عضلاً  
من طلبهما وقد شرط صاحبه من ههنا في باب الاضانه فلهذا في باب الاضانه من علمه فجمع الوضوح على الفعل والشيء  
المستند اليه كالفعل يجوز الاضانه فيها كالفعل والاصل في اخبار المسند اليه الفعل اذ طلبه كذا ذكرنا وضعي فجاز ان يضل به غايه الاضانه

الفعل  
المستند اليه  
بغيره  
المستند  
مطلقاً

هذا هو الوجه  
في قوله  
فما لا الفعل

اسم الاشياء لأن المادوية الفعلية ويجوز ان بعض الفعلية وبين معموله واجتنب على هذا فلا يقدر الفعل يقول نعم انما معد ردا  
وكذا يجوز ان العمل المصغر مع مباء الدليل عليه قوله ولا يصح فيه بمعنى كما يصح في الضعة وقد ذكرناه وقد دللنا على ذلك الا ان  
في المصغر ويجوز فرب وهو انه لو انما لا ختم المثنى والمجموع ابصارا وانما فيه المثنى والمجموع فيجوز للمصغر وقوعه في  
المثنى والمثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثبت المصغر وجع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك لان باعتبار  
مدلوله لم يحل من ان يكون فيه بعلا على المثنى والمجموع وهو مستعمل فيكونا احدهما وهو موزون للبرق لا يأن ذلك في اسم  
الفاعل والمفعول وغيرهما ذما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه من وقوعه وكذا اسم المفعول والصفة المثنى فيه احدهما  
وجعه بغيره الاخر وجعه والفاعل ان يقول يجوز ان يحل المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف قوله ولا يأن  
ذكر الفاعل لم نذكر عليه له المعنا ذلك لان الزامه كان يؤدي الى الاختلاف فيه اذا كان الغالب من مقدم ذكره فباسا على الفعل  
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المثنى به والفاعل ان يمنع الفاعل او لا والاختلاف فيه الى الاختلاف المتبع عليه غير محال في الفعل  
وغيره ويجوز ان يكونا في الفاعل وعملوا لا كذا في قوله الذي يقوم به فيجعله معه كلفظ واحد باصانه بالاولى من وقوعه  
له ومن جعل مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديدا من حيث الفعل لا كذا في قوله الذي يقوم به وعمله ضعيف  
لضعف مشابهة الفعل فانه في الاضافة والاولا والاختلاف الى الفاعل عليه في المصغر ومن اسم الفاعل ويسمى الكلام فيه في اسم  
الفاعل وليس موزون شام المصغر في العمل المتون كما قبل بل الاقوى ما اضبط الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالحجر من  
المصغر كما يكون في الفعل يكون ذلك اشتد بها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا ما من الغريبة كونه مفعولا اما في  
ناهي لم ينصوب حلا على العمل بل يجمع ضرب زيد انكم او يجر الفاعل بعد حرفه كقوله من رستم وادريه في وعصبته  
بمهلك من ملأ الشئون وكيف تحو حبيبي كما في الخبر المثنى واذا اضبط الى الفاعل جاز ان يهل بها بعد وفعا ونضاحو  
يجب من حرف الهمزة في خبرها في قوله وعمله باللام قبل في انما استعانة لغيره في قوله لا يأن على ما قبل للمصغر لا العمل به وهو  
المصغر وليس كذا في اللام التي في اسم الفاعل والمفعول انما موصولة داخله على الفعل واما اللام التي في الضمة المثنى  
فلم يمتنع بها من عملها مشابهة اسم الفاعل كما يجر المصغر في الفعل قبل ولم يأت في الخبر ان شئ من المضاد والمعرفة  
باللام عامل في فاعل ومفعول صحيح بل قد جاد معد في يجوز ان يكون قوله نفع لا يجنب الله به بالسر من القول الامور  
علم ويجوز ان يقال ان غلاما على المصغر ان يجر بحرف الابد للفاعل ولا الاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان الغلام  
ان يجر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف الى الاجم من علم  
وسببه والمحال في قوله على المصغر لا يعرف باللام مطلقاً نحو قوله ضعيف التكاثرة اعداءه في الفاعل والاولى الاجل  
وقوله فقد علمت وفي المصغر ان كثر علم امكن عن الضرب ميمناً فينبغي على هذا ان يجوز نحو حيث من الضرب  
زيد على ان الكاف مفعول والمتر متعذر لا يستعمل الا بغيره في قوله اعداءه اى في اعداءه لا في اعداءه لا في اعداءه لا في اعداءه  
بمصلحتك معك في اى ضعيف التكاثرة بكذا اعداءه فصح المصغر لقوة الغريبة القاذرة عليه قوله وان كان مطلقاً اى  
مفعولاً مطلقاً لعل للفعل انما كان للفعل المصغر المذكور ان من نفعه لغدير المفعول المطلق بان مع الفصل  
سواء كان الفعل ظاهراً ومضمر جاز في الظاهر واما ان كان واجباً لا اختيار فيجوز الكلام فيه وهو قوله وان كان بلا منة  
فوجه ان العلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل فله كما تراه في باب المفعول المطلق  
فلم ينسب بل يكون بدلاً من الفعل اذ اصابوا فعل كما تراه في انما يقال انه بدل من الفعل بجاز اذ لم يجر اظهار الفعل فكانه  
بدل من المصغر ان يجمع بينه وبين الفعل لفظاً كما يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذر من الفعل جزءاً لا زماً فغند  
سببه انما تصب هو المصغر لكونه كائناً في مقام الفعل نحو قولك زيد اى ضرب زيد ضرباً ما لم يصدر عن الفعل  
لكونه كالفعل لا لئانه بان والفعل ودل كونه كالفعل مثلاً استعمال الفعل معه وذلك باصانه الى الفاعل كما ذكرنا  
في المفعول المطلق وقال السري في انما هو ذلك المصغر في عمل مذهبهم يجوز تقديم المصغر على المصغر لانه اما  
عاملاً في خبره ان وهو المانع من تقديم المفعول واما خبر عامله في المصغر وان لم يكن الفعل جاز في لزاما كما في قوله زيدا  
اذ يجوز اضطرره كقوله لعل للفعل المصغر والظاهر من كلام القضاة ان المفعول المطلق المحذوف وصل لزاما كانت  
الحدف واجازة في خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل والاولى ان يقال لعل للفعل على كل حال اذ المصغر لم يجر  
بطام مقام حقيقة بل هو كالفاعل مقام كما ذكرناه في الضمير يجمع المصغر عن العمل كما يجمع اسم الفاعل والمفعول لضعف  
معنى الفعل بسبب الضمير الذي لا يدخل في الفعل ومن ثم يجر الوصف تارة من العمل ويجوز ان يجمع ما اضبط  
المصغر على اللفظ وهو الراجح لفصله بالمشكلة ظاهراً لا عراب وانما يصار الى المحل اذا قلنا ان المحل على اللفظ والظاهر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر

فجوز ان يكون المصغر  
في المصغر في المصغر  
في المصغر في المصغر









# بحث اسم المفعول

يُجاء دون انشئ عليها اي كذا وجاءه وقد شئ ايضا المفعول نحو معطل الذي لم يعمرو وكما جاء في المصنف نحو قولهم  
 شئنا ولا دم شر كما هم من عطفك على الخبر ويا سم الفاعل فان كان بمعنى الماسي نحو هذا ضارب زيداً وسم وعينه الخمار  
 خبر يعطوف على حلا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل مفعول لفظا اسم الفاعل وان لم يعل ذلك نفع لا يكون  
 ذلك المفعول اما ضابطا لفظا لان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيداً وسم وعينه وان كان  
 بمعنى حال والاستقبال جازا للنصب الجرمع ان الحمل على اللفظ اولى وبقي ههنا الخلاف فان النصب جازا على  
 الحمل او يعامل مقدراً فان كان يعامل مقدراً كما هو مذهب سيونيه فمفعول باسم الفاعل اولى من تقدير الفعل لموافق  
 المفعول الظاهر في انشئ سببهم ههنا باعني بنار كجائنا او عديرت اخا عاون بن خزان قوله اسم المفعول ما اشترى  
 من فعلين وقع عليه وصيغته من الثلاث على مفعول كضروب ومن غير على صيغة الفاعل لهم مضمون  
 ما قبل الاخر كسخر ومارع في الفعل والاشترى كما رام اسم الفاعل نحو زيد معطل غلامه درهما قوله وقع عليه وقع وقع عليه  
 او جرى مجرى وقوعه عليه ليدخل فيه نحو واحد وثلاثة فهو واحد وعلمت عدم خبر جاز فهو معلوم وسم اسم المفعول  
 مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصنف لهذا المراء المفعول به يقال فعلت به الضرب او فعلته عليه كذا خبر جاز  
 نصنا الفهم بكونه عاون سخران الجوار والمجرى كان ما لم يعمرو عليه وكان فاسمان يكون على زينة مضارع كما اسم الفاعل  
 بهما في ضرب يضرب فهو مضمون كذا لما اذ اتم حلفا لم يعمرو في باب الفعل ان مفعول فسد الضمير احد المفعولين فمفعول  
 لما قبلت الضمير خبره وهو اسم الفاعل لان كان في مطلق الحركات والسكان كضارعه لكثرة الضمير في موضع  
 الشبهة ولا الحركات وان كان كما هو في نحو ضارب فواسم ويجعل فهو واحد واما اسم الفاعل من افعال فهو كضارعه  
 في موضع الزيادة وفي عن الحركات تغييره بزيادة الواو ففعل الميم لا يؤول شيئا بعده واو وهو مستقل فله المعززة  
 وتكون وحده وسم اسم المفعول من الثلاث بعد النصب الميم كذا كذا في باب الفعل ان مفعول فسد الضمير احد المفعولين فمفعول  
 كوفه انشأ من الاشباع كملوا في مفعول وصيغته من جميع الثلاث على وزن مفعول ومن غير الثلاث على وزن الميم الفاعل  
 من الاقرب ما قبل الاخر لان ذلك في مضمون وهو الذي يعمل على المضارع للبق للمفعول وقد شئنا بعضنا انشئ  
 مضمون انشئ جملته مضاعفا قوله ومارع في الفعل والاشترى كما رام اسم الفاعل على غير فعله الذي هو المضارع الميم للفاعل  
 وحال في انشئ المصنف والاستقبال والاشترى على صاحبها وسم في الاقرب في اسم الفاعل في باب الفعل ان مفعول فسد الضمير  
 معطل غلامه وسم ومارع في كذا في باب الفعل ان مفعول فسد الضمير احد المفعولين فمفعول فسد الضمير احد المفعولين  
 ما يدل على شرط الحال والاستقبال كاسم المفعول لكن المناقش في كمال على ومن بعده نحو ما يشترط ذلك فيه كذا الفاعل  
 فان كان الفعل مشعرا بآي اسم المفعول شيئا من خبر كذا في باب الفعل ان مفعول فسد الضمير احد المفعولين فمفعول فسد الضمير احد المفعولين  
 لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول من ان المصنف لا يذلل من المشدائد فلا يقال المذهب كالمشاهد ذهب ان نعتي الى الجور  
 جاز بناء اسم المفعول منه مستند الى ان الجوار والمجرى في الميم هو مسهل البنية وكذا في منعت حذف منه ما هو المفعول  
 به وعدى نحو في كذا خبر جاز عن الفهم في خبر عنها والميم في هو الشخص منه فويل اسم المفعول في المفعول المفعول  
 هو المصنف كذا قال وان استندنا الى النطق فلا يبطان عليه الا مع الحرف نحو سهر اليوم فخر خافه يوم مسهر وكذا  
 الفهم وان استندنا الى المصنف فلا يبطان اسم المفعول عليه فلا نقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضمون  
 ثم ان اسم المفعول ان اشبهت في مضمون مفعوله سواء كان مفعول مالم يعمرو فاعله كذا في الجرام او لا نحو زيد معطل وسم  
 غلامه اي معطل في زمانه غلامه فاضافة غير حقيقيه كذا مضاف الى مفعوله فان لم يصف الى مفعوله فاضافة حقيقيه سواء  
 كان المضاف اليه معلوما من حيث المعنى نحو زيد معطل وضرب عجز او لا كقولنا المحسن عليه لم يفتون لفظا في انشئ  
 فاعله فاعله المصنف المشبه ما شئت من فعل ان لم يعمرو فاعله معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لا يعمرو  
 اسم الفاعل للمفعول المفعول بن قوله فاعله به يجر اسم المفعول لا يعمرو المفعول بحرف كذا كملوا عنه واسم الزمان  
 والمكان والاول قوله على معنى الثبوت اي الاسم والاول مضمون يجر اسم الفاعل لا يعمرو كذا مضمون من كذا مضمون  
 لن فاعله على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضارب وضارب وطال وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل الحدوث  
 وذلك لان مفعوله على موضوع الحدوث ولهذا اقر نحو في المصنف المشبه الى فاعله كذا مضمون فاعله فاعله المفعول  
 على الحدوث والذي اري ان الصفة المشبهة كالمفعول في المصنف موضوعه الحدوث ثبت ايضا مفعوله للاستعمال في جميع  
 الاوصاف لان الحدوث والاستمرار في الصفة ولا دليل على انها على مفعول في موضع الا وحسن سواء  
 كان في بعض الاوصاف جميع الاوصاف ولا دليل على اللفظ على احد المفعولين في مضمون في المفعول المشبه بها وهو

اسم  
وخرج

التي تسمى في اللغة  
 والجمع فنية مشددة  
 والفرق في قوله  
 والمفعول في المفعول  
 في باب الاوصاف وهو

اسم المفعول مذهبنا

اللفظ المشبه  
 على المصنف

واللفظ المشبه  
 اسم مفعول  
 بناء على اللفظ  
 في باب الاوصاف

في المصنف

في باب الاوصاف









ان كانها من الفعل الاول فاذا وكذا لو لم يكن من جنس الحان لم يسعمل من فعل على ما قيل بسبويه وقال الجوهري ابدأ بالـ  
 ابدأ من شريكين ينكس شكاسة اذا لم يمتص في الابل وهو افرس من غير من القربى ولم يسعمل منها ايضا فعول ونولنا  
 نام احراز من الاتصال الناصب فكان وصارفة تولا يقال كون واصبر كما قبل ولعل ذلك يكون مدلول الناصب لزمان ود  
 الحدث كالوقوع بعضهم والاول من موضوع التفضيل في الحديث والحكاية اذ لا على الحديث ايضا كما سيجي في بابها فلا  
 منع وان لم يبع ان يقال هو اكون منك مطلقا وهو صبر منك غبا اي شد اتفعا الى الالف النقي ونولنا غير لازم للنقي  
 احراز عن نحو ما قيل بكلامه تولا يقال هو انيس منك لانه صبر مستعمل في الايات ان يهلل انيس فلان يهلل انيس  
 لنفي الحديث الذي هو المكنى وبسبب موضوع له بل هو لنفي التفضيل في التكلم واما متصرفنا احراز عن مثل ثم تكتب الا فلا  
 انم وابا وتولنا فل معنى للكثرة احراز عن نحو غرسنا التمرين طلعت تولا يقال التمر اجم اعرب منها اسروا  
 اطلع وايقع ان يجر من بعض الجيوب الظاهرة كالنعور والعلى فولا تلاق احراز عن الرأى نحو خرج فولا جرد  
 احراز عن ملاقى ذي زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها اوله ايسر الى ان يكون ثلثا بل كان واجب اخرج  
 اوله بجر كذا واستخرج واخرج لو يكن بناء الفعل منه امان اورد بناءه من غير حذف شيء منه فواضع الاستعمال ان  
 افضل لاني من زيد من الفعل والافعال لافعال واما ان اورد البناء مع حذف حرف واحد فبانه يلبس المعنى الاول في جميع احوال  
 له يعلم ان من تركب حرج وكما لو قلت اخرج اخرج مجد الحفرة فلا يلبس اخرج من الحرج وكذا في غيره من التشبيه وكذا  
 بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افضل واغاضى واعلى واخصا واخول له بلون ولا عجب من هذا ايضا فعول ملاقى فوله  
 لان منها الفعل ليعني غادر من باب لا لوان والعبر ولا تخرج منها ما افضل من غيرا غيرا لانه اراه على غير فلو يبنى منها  
 افضل للتفضيل لان من احدها ما لا خلاف في ان يكون على التفضيل لا يعمل ان يبنى دوسا او بمعنى التزايد في التوارد  
 هذا الفعل لانه ان افضل اذ يبنى ان افضل اذ يبنى مقدم شأوه على فعل التفضيل وهو كذا لان ما قبله على ثبوت مطلق التفضيل  
 مقدم بالطبع على ما قبله على زيادة على الاخر في الصفة والاولى ما وافق الواقع ما هو بالطبع وبني ان يقال من الاولان  
 والعبوب الظاهرة ان اباغنه يبنى منها افضل للتفضيل نحو فلان المدين فلان واحسنه واما في واو عن واو هج واهج واهج  
 ولان واو كسر اعني ابي واو كسر ان بعضها يبنى منها الفعل التفضيل كاجح وجفا واو عن وزعنا واو هج وهو جوا وحق  
 وشاع واو عجم واو كسر وبها ولا يطرأ ايضا فليعلم بان منها افضل لغيره لاني لا يقال لابي افضل للتفضيل من  
 الاولان والعبوب الظاهرة لان غالب الاولان انما اعطاه على افعال كاستخرج واستخرج واستخرج على كل ما جاء من  
 انما في عليها واما ان يبنى محسوسا فليس الغالب فيها المذهب فيه لكن بعضها الزيد فيه اكثر استعلاء من غير كقول واعوذ  
 فانما اكثر استعمالا من قول واعوذ ولذلك لا يطرأ وما حلا على الالح واعوذ وما يجر منها افعال افعال كالحج والتمتع والفرج  
 والعلى لم يبنى منها لكون بعضها مضافا لغيره والافعال كالعوى والواو نحو على الضمير المذكور في الاشباع واجاز الكون  
 ببناء افضل للتفضيل من لفظ التوارد والافعال الا ان الاولان وهما ايسر من احدث بين ابي وقال لاث اسودت عيني  
 من الظلم وما عدا البصر بين شاذان فولا فان قصد غير معنى قصد التفضيل من معاني الاشباع التي تعود بناء الفعل  
 المتعصب لم معاني الاشياء التي تعود وبناء افضل للتفضيل منها وهو في الزيادة والزيادة في الاولان والعبوب الظاهرة باني  
 الفعل من فعل يبع بناء افضل منه من حسن او كثر او غير ذلك على حسب معنى ذلك الذي قصد ثم يوق بمصادر تلك الافعال  
 التي منعت بناء افضل منها فبالتصويب على التميز لتحقيق معنى التميز عن التسوية فيها نحو افرع عوارا واشد باضا وسرع  
 انظلافا والزوج من زوجا وذلك عند سبويه هو فاس من بابا فعل مع كونه دازا باردا وبوبه كثر التماع كقولهم  
 هو اعطاهم للذبح والاولام لا يعرف انت اكرم لي من فلان وهو كثر مجوده فله التميز لان كل طرف منه الحفرة ويزه  
 الى الثلاث ثم يوزن من افعال التفضيل فكل من افعال التفضيل ههنا الانفعال وهو عند غير نحائي كثرية ونقل عن الاخفش  
 والمبرد جاز بناء افضل للتفضيل من جميع الثلاث المذهب فيه كالفعل واستعمل نحوها فلها سادس بوجه لغير التماع  
 ونحو التوجيه فيه فاختار فعل قوله وقياسه لا يفاعل يعنى لسانه ان يكون التفضيل الفاعل على غير في الفعل كاقرب  
 اى سائر لسانه من سائر افعالها ومن لا يقال اقرب بمعنى اقرب اقرب من سائر افعالها من سائر افعالها من سائر افعالها  
 الفاعل في الفاعل دون المفعول لانهم يوجبون مشترك بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشياء لا طرأه وانما سائر الافعال  
 المشتركة لا يفرق فيها الاشياء لعلها الكون بما عتبه وادوا جعلت في احوالها اظهر من الاخر فجعلوا في الفاعل لسانا كونه  
 اكبر من المفعول لان المفعول الاول فاعله لا يمتدح وانما لما في الاعقاب احراز عن نحو جردون وهو هبوت  
 فلو جعلوه حصة المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر من باع معنى التفضيل لا بالظن بل باللفظ الدال عليه حقيقته

ما ليس بكلام  
 اى ما حكم وما قبل  
 شدة برك

بلفظ  
 بنا افضل  
 مثله

يجر كونه للتفضيل  
 الالهة التي لا تغفل  
 الحاجبين في العلم

الله  
 والاولى من  
 العفو والفرح والفرح  
 عين

انما الذي يبنى على كسر  
 الاصح تمام ينادى كسر  
 ضار من فعل  
 يعنى واو كسر  
 يبنى على  
 وسرع  
 المذهب في  
 التمييز

قوله عوارا واشد باضا وسرع

ونحو سائر



# بحث فضل التفضل

الفضل عليه

المفضل عليه

الفضل عليه

الفضل عليه

الفضل عليه

الفضل عليه

وهذا استعملوا في الفعل لا يضر غير الفاعل من نحو اعز ولوم واسمه ما شغل الى اكثره بعد وزنه ومنه ومنه ومنه  
 ومنه ومنه اعني في قول سيبويه وهو قوله اعني قوله وتفضل على احد ثلثة اوجه مضافا الى ان واعيا باللام  
 هذا اضيف قلمه مضافا الى احد هما وهو الاكثر ان يفصل بينه وبين قوله وتفضل على احد ثلثة اوجه مضافا الى ان واعيا باللام  
 الناس كما يجوز يوم احسن اخوته يوم عظمهم باضافته اليه الثاني ان يفصل بينه وبين قوله وتفضل على احد ثلثة اوجه مضافا الى ان واعيا باللام  
 يوم يفصل احسن اخوته ويجوز في الاول ان يرد في الاصل بغيره من قوله ولما الثاني والعرف باللام فلا بد منهما من المطا بغيره  
 من مفرغ مذكور لا غير كما يجوز في الفعل من غير ولا يرد في الفعل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال فعل التفضل مع احد  
 المذكورين فلا يجزى عن الجميع ولا يجزى اثنا من الا نادوا وانما الرجل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من و  
 الاضافه بذكر المفضل عليه ظاهر ومع اللام هو فحكم المذكور ظاهر لا ثم يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا واحكا  
 كما ذكرنا في اللام العهد يرفى بالها فيكون اللام اشارة الى الفعل المذكور مع الفضل عليه كما اذا طلب شخص الفضل من زيد  
 عني الفضل الى ذلك الفضل الى الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فلهذا هذا لا يجوز ان يكون اللام فاعل التفضل  
 في موضع من المواضع الثلاثة بل لا يجرى عن ذكر الفضل عليه راسا ولو خلا عن ذكره لانه يتجلى من ذكر الفضل عليه  
 راسا ولو خلا عن ذكره لانه يتجلى من ذكر الفضل عليه فلا بد من فهم المصنوع من وضعه واذا فعل المفضل جازعته  
 غالبا ان كان افضل جلا كما يقال انت احسن ام انا فيجيب بقولك انت احسن ومنه قوله الله اكبر فلهذا ان الذي  
 سلكه النحاة بطلانها ببناء دعائهم اعز واطول وقوله تسلمع انا للوث ادنى اذ الذنب في الاصل الجواز لا يجوز ان  
 بطلانها مثل هذه المواضع ان الحدوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائه ولو بعوض منه التوثيكون  
 افضل غير مصروف فاستشعر في ذلك اما نحو جوار فلهذا ذكرنا فاضد لم بعوض التوثيكون فيه يجوز ان يقال  
 ان متعبروه عند ذمها واكبر من كل شيء وبهذا الحذف في خبر الخبر نحو جاني رجل افضل في جواب من ذل ما جازك رجل  
 افضل من زيد كما نبهنا ان حذف الخبر اكبر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضها  
 وانما لم يجمع من الثلاثة المذكورين شيئا من كل واحد منها يعني من الاخر في انه ذكر المفضل كما ذكرنا ولا في  
 واحد منها الا اذا كان ذكر الاخر اذا ذكر احدها معا وما قوله وليست بالاكبر منهم حق وانما الغرض للكا في فضيل  
 من كبرت فضيلته بل المتفضل الى من ليس من بينهم بالاكبر حتى وهذا كما نقول مثلا اريد شخصان من قبل الفضل  
 من عيسى بن ابي الحجاز افضل من غيري في افضل من عيسى من بين فريز بن جوزان يحكم من باده الام ومن فضيلته كما  
 في قوله وروى في هذا الخبر منه وهو انهم تفرق اليه بين علي بن ابي طالب بعد ان فعل اعز جارا من  
 الامم فبقوا بين اهل الكوفة اكثر منهم فيهم والخبر اخره من لا يمنع من اجتماع الاضافه ومن التفضيل اذ هو امكن المضاد  
 اليه مفضل عليه كقولنا اريد افضل البص من كل فاضل فاضل البصوة للتوضيح كما نقول شاعر يقول اكرمتم من غلبوا  
 لان هذه الاضافه والاعلان صاحب فعل مفضل على غير مطلقا اعني ذلك عن ذكر الفضل عليه ولا يجزى الجواز عن التفضيل  
 من شارة الفضل في المعنى ما يتجلى كما في قوله احسن من عمره واما نقول اقول عني علي بن ابي طالب لان اصوم يوما من  
 شعبان احب الي من افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الثلثة الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند الناس  
 فلهذا عليه عليه يقول الى نفسه ايضا من افضل اصوم شعبان عليه فكانه قد هبنا نرحب به عند ابي يصفه البصوم يوم من  
 شعبان احب من غيره فلهذا عليه عليه يقول الى نفسه ايضا من افضل اصوم شعبان عليه فكانه قد هبنا نرحب به عند ابي يصفه البصوم يوم من  
 ايضا ولا يلزم ان يكون فضله عليه والزم من قوله اصحاب الجند يومئذ من مستقر كانهم لما اخذوا ووجب ان  
 اخذوا والشارع وقاله الحكم انت اعلم من البحار مكانك فلان امكن ان يكون البحار علم فانت مستدع زائدة ولزم  
 المفضل بيان الزيادة بل العز في الشربك بينهم ما في معنى انما نقول عن البحار واما نحو قولهم ان اكبر من الشعير وان  
 اعظم من ان نقول كذا فليس المقصود بتفضيل النكاح على الشعير الخاطب على القول بل المراد بعد هاجس الشعير في القول  
 وافضل التفضل بغير بعد الفاصل من المفضل والجواز عن غير في مثله ان كنت تفضله بل هي في ما في قوله  
 بك من زيد والتفضل منه فلهذا فاعل المستعمل بمعنى مطا وزيان بلا تفضل يعني قوله انت اعز على من ان  
 احتوبك اي باق من ان احتوبك من قوله على وانما جاز ذلك لان من التفضيل متغاضا فاعل التفضل  
 بغير من هذا المعنى الا ترى انك انك ريد انقل من عمر فضاء زيد بطا في الفضل عن من عمر فضاء فضاء  
 فيه كما التفضيل في معنى التفضل ومنه قول علم عليه عليه وعلى ما بعدك من نزولك لانه بحسبك والتفضل  
 فونك اصدق وادنى من ان تكون لك او غير ذلك اي مجاوزة من فوط صدقها عن الكذب ويجب ان يلزم من التفضيل





## منزل و پی

# ثم الجب في علمه في السلك الكلي

منه في عين زبد حسن الكمال في عين زبد قولة مع انهم لو دفعوا اذ هذا تحليل سبويهم وهو ان اضرا اعمل  
 هم مع ضعف في افعالهم لا يضطر الى العمل لا تلو له فعل انهم لا يبداء ويكون الكل مبتدأ كما في قولك من  
 رجل احسن منه ابو برقع الحسن والجملة صفة لرجل لا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكل متعلق واحسن يكون قد  
 بين العامل الضعيف معوله باجوف لا يجوز ذلك لان يجوز ذلك في العامل الفعول يتصور ان كان غير ضار ما وانتهى منها  
 بالاجنبي ما لا يكون من جملة معولات ذلك العامل الذي كان له بذلك العامل بوجه كيف والكل مبتدأ وافضل خبر فله  
 تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائي والقصري البني الفعل هنا باجوف لان البشدا معول عند هاليج كما ذكرنا في اول الكتاب  
 فان قلت قد مر منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العامل المعول عند سبويهم باجوف قلت بعلى الضمير من راجع الى غير  
 المذكور لا يجوز ذلك سبويهم بقرع كون الكلام مبتدأ ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكمال من عين زبد وفعل  
 عن الزمان جواز ذلك في التثنية والسماع لم يثبت الا في التثنية لا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد التثنية وان يكن مراد به نحو  
 فقلنا بر رجلا احسن في عينه الكمال قوله ولان نقول يعني ان ذلك فعل هذا المثال المضبوط بالواو رابط المذكور وجها اخر  
 من الاول وهو ان يتحدوا المعول بالمرحوم ونحوها الجزاء الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه لا يخلو بل قولك من عين زبد  
 من عين زبد وهو على حدة الضمان في كل عين زبد لا ينفصل الكل على الكل لا الكمال على العين ومن التفسيرية تدخل  
 على المعقول قوله وان قلت ذكر العين اى تلك عبارة فالتاثير وهو انهم لا يبداء لانهم انما في الاول على الكل  
 التفسير والاعمال عليه كذا التفسير تحت ما هذا التسليم المرفوع من المعقول وغيره فقول ما راب كمن زبد احسن في الكمال  
 وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر او ردت فعلا لا يبداء الا تمارع الاولى لان من التفسيرية مع مجرد هاهنا  
 ايضا ابتداء التسليم المرفوع وقول احسن في هذه العبارة بدل من قولك كمن زبدى عينها العين زبد كذا من قولك احسن في ذلك  
 مع ما ثبت كمن زبدى كمن زبد ولا يلزم عليها ومع ما راب احسن منها اى احسن منها وانما مثلها الخلف المعطوف على  
 اعطاء على الشرح المعنى فقولك ما راب كمن زبدى عينها كل عين احسن من عين زبدى احسن فهذا الكل من الكمال  
 اى من الكمال لان الاول بهم ثلث ذكرت العين انفس من عين زبد وذكرا ان انفس من عين زبدى احسن فهذا الكل من الكمال  
 فيها الكمال صفة للقول كمن زبد لا يكون المعنى ما راب مثل عين زبد تحسن الكمال فيها زبد على عينها في احسن الكمال فيها وكيف  
 يكون مثل الشيء في الوصف زبد اعلمه لان ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنى في هذه العبارة عما قبله فوقع الكلام  
 قولك كمن زبد على كمن زبد كمالا ان كل عين زبدى احسن الكمال فيها وهذا هو المتعارف عنه من قولك احسن فيها الكمال  
 من عين زبد قوله كادى السباع واذا بالاضداد وادى على انه مفعول لا كادى السباع حاله لان صفة المذكور  
 اذا انفصلت عنها انصب على الحالة ويجوز ان يكون عطوف بيان لقوله كادى السباع كفا سببه ويجوز ان يكون ميمرا ككواله  
 عن كماله بديلا ويجوز ان يكون موصوفا باقيد كادى السباع كما كان احسن في عينه الكمال بل من كمن زبد والسباع في قوله  
 ركبهم بواو السباع واخرون ركبهم بواو السباع قوله ولا ادى الواو اعز اية قوله حين فظلم فربما في الحان اداءه باثنية ادى  
 السباع وضلالا وما في قوله ما قد الله مصدرة حذف المضاف اى وثق بقاء الله وهو ظرف لاخوف وهو عين المفعول كما فهم  
 واحد قوله ثانيا اية انشاؤه ونفاؤه وهو مفعول من كمن زبد على العين من ان كادى قوله  
 هو احسن منك ثوبا يكون في المعنى فاعلاما مضاعفا الى المرفوع با فعل اى احسن قوله واقل ثابته ركب اى هو ولو عرفت بالعبارة اذ  
 قلت ولا ادى واذا اقل بركبهم بواو السباع كقوله عليه والاضداد والتسليم ما من ايام احب الى الله منها الضمير من عين زبد  
 ولو عرفت بالعبارة اننا به قلنا لا ادى واذا اقل بركبهم بواو السباع فتم اسم الامام والجملة والى رب العالمين قوله الفاعل ادى  
 على معن في نفسه مفرق باحد الاثنتين والثالثة من خواصه دخول قد وسين وسوف والجواز ويجوز وانه اذا ثبت لساكناء فعلت  
 قوله في نفسه جرح الحرف وقوله مضاعفا باحد الاثنتين والثالثة الى الماضى الحال والاستقبال جرح الاسم وكل اعراض على مدح  
 الاعين على قولنا كادى السباع فهو مفرق اعراضا على بيان الضمير واسم الفاعل العامل فهو ادى على كماله فعله اى قولنا كادى السباع  
 فهو فعل وما راد على اعراضا على بيان الضمير فهو اس من الاعراض المضارع والاضداد غير المضارع كمن زبد  
 فهو ادى على مدح حاله اى على قولنا كل فعل فهو مفرق الجواب عن الاعراض كذا في هذا الاسم وانما اخبرنا بفعل  
 لا نه موضوع لظهور التثنية في الماضى مع الفعل في المضارع واما التثنية وهو ما فهمنا سبويهم في التثنية ومناه  
 فاجز الفاعل الى الزمان المتصل بفعل الضمير في الحال فقال نفث الحثان اى وسعد وسوقا كمن نفث من السبع ونفث  
 سون يحذف الفاء بفعل سون وقد يقال سى بفعل الواو واما الفاعل اى كان غير كماله لساكنين نحو  
 سى فلو كان السبع منغوص من سى ولا ينفصل الحرف على نفس الفعل اى انما الفعل لكونه موصوفا باللا

من الحزب وروفت

هذا التعليل

بطلان

الكلام مشبها

لما في

كونه مشبها

ان نفهم

وقولك ما راب

احسن من عين

زبدى واهب

من كمن ناقص

من عين زبد

في الحزب

ابى كجى

هذا الفعل

الفاعل

الحال

حليل

لا صاها في هذا الا عراب  
الحركة في ثالث وفضل  
افعل ففعل في الا سماء  
في اعراب الا يكون  
من علمه وهو الجذر  
فما ففصل الجذر  
جذر في في مال الجذر  
وبفتح غير ما في الكا  
وقوله في

على آخر الفصل من حال الالامساك واخصل حيوانه بالامعان لا ثم لا حرج في الاشوااد بالمدخله الى الحزن الاسم واسانده في الالام  
سقوط الحركات وارتدادان بقصاوا من الالام الغيرة بمساجد الاسم وحجرا للالام على نفسها فتنفسها والعكره التي لا يلبها والحق  
اذن بعد منتهى الحزن والنعيم ما بها الوجه ما في الفعل والفعول فلما انقضت الحزن بقي بقدر الرفع والانسج حركه اخرى  
بقوا لكثرة على اصلها من السكون فتجوز لذلك السكون الحزن ولو لا ذلك هذا الحرج من ارجاع النفاذ بحسن اعداءه كون المضاع خرج  
مبتدأ على السكون لان علم ما حيزه لم يظهر فيه الا لفظا لا نفعا ولا ذلك ان اصل كل كلمة اسماء كانت وفعلها وحقا ان يكون  
ساكنه الاخره ومن لا يظلم العلة لئلا على السكون وانما في العلم ما علم الكوثر غير اخر الكلمة نحوها اصله الى حاله الاخر لفظا  
نفعا ومن تعلم ان قوله يغز ويحجج ولده من متى كانا وادام واخفى وانما الاخر يكون من مرقب المضاع لغيره من  
شيء وذلك لان شدة الفعل على الاعراب اذا كان حرفا يوم سكونه انما تستغل الحركه عليه للنساء او حرفا لعله يكون  
عليه كمال الاعراب مضاعها من بعد واسم لروا على الاعراب في الاخر بلا علة لئلا يخرج ما يجي وكثير في ذلك فبقيت  
اخراب يكون الاعراب مفعة واهب في قبل الاستمران العامل ما يكون عامل الفعيل او الكلمة نحوها اصله بل ما يكون عامل  
الفعيل من مائة اخرى سواء كانت الحاله الاولى صلا او لا الكلمة الى السكون او صلا او لا على سبب حاله فلا بد دخول عامل ضمن انما  
جنسا الجانم عامل لفظه اى المضاع من الرفع الذي هو معمول وفوع معمول الاسم واخره عن العوامل الى السكون وذلك  
لان عامل الرفع في المضاع مفعة على عامل نصب الجرح اذ عامل الرفع هو الجرح وعنه اذ الحاصل عند الجرح هو مضاع وفوع  
الاسم فيكون الجرح طارضا على الرفع فلما لم يزل الرفع في الجرح واستمر به وهو ممتد الى ذوال عامل الرفع اى الوفوع  
والجرح على ما قبل ان هذه العبد العلة من قبل يكون فذل الرفع اذ زال عامل الرفع وذل الرفع الى الرفع والظان واذ لا  
اخره ذال الرفع الى آخر الجرح فلما زال عامل الرفع لم يكون في السالك به بل ان كان الناصب جازما نقي ما يكن في  
كلام النفاذ ان يقال ان الناصب يزل الرفع الى مدله وهو النصب الجرح ويزل الى مدله بقصاوا الناصب جازما لان تعريفه فاعه الوفوع  
الى من تعريفه باره العلى ولما لا يكن الجرح اذ وجوده في قوله بالعد في جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب نحو في  
وفي بقصاوا ولفظي جازما لا ذال الرفع الى مدله واخرها من هذا لكان وهو ان ارتفاع المضاع بحرف المضاعه يكون  
طالوى مسقط الرفع الثاني بثبوت عامله وما عاله بعد ذلك من ايجاد دفع فيسبب وال الرفع الى الجرح الى ذوال الرفع الى  
عامل الرفع ثابت مع الجرح فكيف يسبب وال الى ذوال عامله لغيره الاخر من المدكور ولما يكون ناه فعله معنى بالانفصال  
الرفع الباروا واخره من الفعل في الاسم بشيخه شتاء ومجوعه السبله الالف والواو فلو حيزه من الرفع الباروا لاجع في  
وقد لا يجمع وادان فان لم يكن احدهما استغفل وان حذف اليق فوله واه انما يندب السائكه انما كانت للفرق بينا وبين انما  
للازم وكانت الى ما يكون من الالتمه وفعل الفعل فوله الماضي ما دل على فاعان قبل ما عالج على الضم مع جرح الفعيل في الرفع  
والواو ما دل على فعله اى فعله اى لا ينفصله واسم ونحوه وانما لا ينجح الى الفصح بل فلفظ الفعل نفيه ثم لا الالتمه ذوال عامله بل  
رمان لفظه لفظا لا نفعا لان فعله الحركه لا ينفصل عن فاعه بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد  
على زمان قبل عامله لفظا لان فاعه لا ينفصل عن فاعه بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد  
الوقد ذال قبل ومن اصل خرج على ذال فاعه لا ينفصل عن فاعه بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد  
هو الماضي كحبيب واشترى والعرب بين بعد لا ينفصل عن فاعه بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد  
بغير هذا لفظ بقصد هذا لفظ مطا بقصد هذا لفظ فان حصل هذا لفظا لفظا فوعدوا فالكلام صدق والاف كقولك انا  
بعدم لا ينفصل عن فاعه بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد  
الانفصال لا ينفصل عن فاعه بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد  
خارج ككف يكون المطا بقصد هذا لفظا لفظا فان حصل هذا لفظا لفظا فوعدوا فالكلام صدق والاف كقولك انا  
كقولك على شىء النجى اخر امر فاعه اى جازم بقصد هذا لفظا لفظا فان حصل هذا لفظا لفظا فوعدوا فالكلام صدق والاف كقولك انا  
كقولك وقادى اصله اذ اوصاها بالحقه وسوى الذين بالعدله الموصيين من حيث ارادة التكميل فوقع الفعل فاعا كانه  
وقع ومضى ثم هو جرحه ومضى وبقصد هذا لفظا لفظا فان حصل هذا لفظا لفظا فوعدوا فالكلام صدق والاف كقولك انا  
بلز كره لا ينفصل عن فاعه بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد بعد فلفظ من خرج من عامله بل يقول زيد  
معناها ويدون عاد النابه عن الفاعه المضاع فاعه شارون ومادما السهوات لفضها معان الى ان كانت كبرار  
فلما ولد نبي معاه على كونه من كنه حلهام شهبها مادام فيهم وبجمل المضي الى استقبال بقصد هذا لفظا لفظا  
نحو سواء على انفسهم ففعلت بعد كنه او حتى لان في افك واجبه الشره وكما بعد من الغضب فوا ذبحنا الطل والفرع

فغزل

الحكاية ٣٥  
فيلزمها ٣٥

خونوں علم؟



المذبح على القمبيل







# بحر الفاعل

كما في قوله ثم وجبوا ان لا يكون نشأته في الرفع على ان الحسان ظن غايبا عن الناس بغير ما على هذا الذي نزل هذا الموضع وتسمى  
 النشاء هذه الحروف التي بعد ان المحقق جازى في النصب على انها كالنصب من احسن فون ان كما جاز ان يؤول الفاعل بانظن الفاعل ليس  
 من العلم بغير فعل المحقق وفي ذلك كبريائك فندشدل بحرف والرفع حتى يلقى اليقين بغير بعد ما يصبوا المحقق كونه  
 فلا بد من نتي ما قلنا في انشاء ما من ان لا اذ وفيها وجوب بعضهما ان يؤول العلم بالظن بما اذا يقال علمنا ان يخرج زيد  
 بالنصب على ظنن وجوب الفاعل وان لا يبارى في رفع المصدريه بعد فعل علم غير يؤول بجوز ان يكون قوله فلما راى ان يخرج زيد  
 ما رواه في موجودا وسبق مقادير من هذا وجوز ان يكون محققه من غير عوض كما سلك المبر عن البغلة ولا علمنا ان يخرج  
 بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فتقول ان ان الفاعل ليس بعد العلم ولا ما يورى معناه ولا ما يورى معنى القول ولا بعد  
 الظن في مصدريه لانها لو كانت بعد فعل الذي كسبه طمعت وجوب واروت او نعلها كقولنا في اوله بكن  
 ظهر ان ما قبله لا يجزى في وقت وما كان جوا فوسا لان اوله بعد فعل كقولنا في اوله ان كسبه طمعت وكان يقوم خبر من ان  
 بغيره ولم ينج المصداير ولا ينصب المضارع كقولنا في ثقلان على سلكه وكما سلكنا ان لا نصل السلك والى قوله ما بعد  
 لما اردوا ان يتم الزاعه وذلك اما للخل على المحققه او للخل على ماء المصداير والى بعد الظن ان كانت بعد ما عاين  
 حرفي العوض المحققه لا غير كذا ان كانت بعد ما اذ داخل على غير الفعل نحو طمعت ان لا مال لك وان كانت بعد ما لا  
 داخل على الفعل احملت المحققه والمصدريه والى بعد العلم محققه لا غير كذا الفاعل بعد ما يورى معنى العلم ان لو كانت  
 فيه معنى القول كحقت وظنن والكشف وظنن وان كان فيه معنى القول كما ومنزل وادى ونارى فان فيها معوا علم  
 في له معان فعمل ان لم يما فعل غير مصدريه كما وشر ان لم ينداش في معنى محققه وان ولها اصل مصدريه من  
 غير حرف عوض خلت ان يكون مصدريه وان يكون مصدريه ولا يحمل المحققه بعد العوض في ذلك كقولنا في قوله  
 بورك من في النار يعني ان يورى ولا يعنى بالمباركه ولو قلنا ان بورك معنى الدنيا في مصدريه لا غير وكذا في قوله ان لم  
 وذلك لان صله المحققه لا يكون امرا ولا يبارى لا غير لما تابه معنى الطلب جامعا فكذا اصله المصدريه ايضا على الصحيح كما  
 في قوله المصداير والمفعول واحدا سببه كون صله المصدريه في ذلك على ان يكون معنى امر ان علم ان في امر اي الفاعل اول  
 ابو على في قوله ما قلت لم الامر في بيان اعمد والله يجوز ان يكون مصدريه فيكون بدل ما ومن الهاء في امر او  
 خبره بانه محذوف في خوان اعمد والله وان يكون مصدريه في حكمه نحو نادى نادى باريد لم لان الفضل بالذا كلافصل  
 كان الفعل ولان واذا وليت ما فيه معنى القول ولها فعل مصدريه مصله بلا حاز كونها محققه ومصدريه وصله به  
 نحو قولنا امر ان لا يفعل او حمل المان لا يفعل ان كانت محققه ولا للنفى لا يجوز ان تكون للمنفى لان المحققه كالظلم  
 لا تدل على الظلمه برفع الفعل وان كانت مفسره جازكون للنفى او للمنفى فيرفع الفعل او يرفع وان كانت مصدريه  
 انصب الفعل خبر امر بان لا يفعل او وليت بان لا يفعل لا يجوز ان لا يكون لا يبارى في الفعل الاعمال على ما قلنا  
 فان وليت ما فيها معنى القول ولها فعل مصدريه ومصدريه لان حرفي العوض نحو او حمل المان لا يفعل المحققه او  
 مفسره وكذا قوله في نادى نادى بان لا يفعل فان صدق الشر بالان الفضل ابتداء فلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول  
 ولها فعل المصداير وليت ما اسم يرفع نادى نادى في نادى نادى ايضا مفسره ولا يجوز ان يما مصلدريه وجوب  
 فحوها على الفعل وكذا ان وليت ما اسم يرفع كقولنا في نادى نادى في نادى نادى اذا سمع وفولنا في الراجح الى قوله في  
 وان اولنا سقاها وارجاز الاخفش ان ينصب ان الزاعه وجوز الكوفون كون ان الشرطه بمعنى ان المكسوره كما ذكرنا  
 في قوله لانا انت مطلقا انظمت ونال في قوله في ولا يجوز متكم ششان نوم ان صدق ان نفع المجره وكسر ما مع واحد  
 ومع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المضوحه بمعنى ان المكسوره الثانيه ولا يرفع علمان الموصوله معول منها  
 كما نفعه بباري الموصولات والجاز الفاعله ذلك مستشهدا بقوله كان حرفا بالعضان اجلا ونوله وشاغبنا جابر ان لنا  
 وهما نادوان او قولنا لا ينبغي بالعضان اجلا خبر مشددا مقدر او متعلق باجله مقدر كذا جابر منصوب يستلزم  
 مقدره في قوله ولن مقادير في سفسيل في سفسيل يفسر بفسا وكذا وليس للذام والتايد كانه بعضهم في قوله انما  
 له ولان لا فاعل لا لاف في اوله احد هلا وبما في الاخر في التحليل اصله لان فاعل يرفع ما لا يبارى في وبعين دون  
 امره المطلوب اي ان يرفع في سببه انه مرفوع اي لا معنى للمصدريه في كون كما كانت في ان ولا يبارى في علم معول معول  
 عليه حكى سببه عن العرب عرو ان اضرب التحليل ان يكون لا يمنع ان يغير الكلمة بالتركيب من معناه فما معقول  
 انهم وضع سنانف ولا يفسر على قولنا نفعه ونفع المص في لا منع تقديم معول ما بعد علمها لا يجوز عرو ولا  
 اضرب الاصل جواز تقديم ما في خبر حرفي النفي علمها الا ما ذكرنا في النصب على حقيقه القسبر فوز واذن اقام

والنصب في رفعه

ان يرفع ان يرفع  
 كسبه طمعت  
 في قوله فلما راى  
 في قوله فلما راى

الفاعل في ان  
 في فعل مضارع  
 في فعل مضارع

لما نادى نادى  
 الموصولة  
 جابر





[illegible]

عليها  
معولاً بعد  
واخاذاً  
تقدم معول  
كي عليها  
الفضل  
مبلد

۱- در صورتی که در این صورت  
 ۲- در صورتی که در این صورت  
 ۳- در صورتی که در این صورت  
 ۴- در صورتی که در این صورت  
 ۵- در صورتی که در این صورت  
 ۶- در صورتی که در این صورت  
 ۷- در صورتی که در این صورت  
 ۸- در صورتی که در این صورت  
 ۹- در صورتی که در این صورت  
 ۱۰- در صورتی که در این صورت

[illegible]

احبابی کا حق نہیں استغور۔

الحروف التي تنصب الفعل بعدها

میں نے

[illegible]

53

مجلس

برای

33

1

Friday

کامیابی

5

34

2

7

3

اعمل

عن

الحمد لله

سید محمد علی

2

"





















[illegible]

فہرست کتب

عليها انقطع سوي  
انهم قالوا الاصل  
هو الامر فنجب  
الرمز الفصح الا انه كان  
الامر والامر مترادف  
الاستعارة  
سنة





وَقَالَ نَحْمُ





# بجمل الفصل

دخلت على جري النسي فيقبل الابيات وليس ما ذهب اليه الكشاف بعدد لوساعة نقل قوله مثال الاوصية يطلب  
 بها الفعل من الفاعل المضاف بحرف حرف المضارعة وحكم الحيزوم فان كان بعد ساكن وليس برأى في  
 همزة وصل مضبوطة ان كان بعد ضمة مكسورة فباسواءه مثل ان ضرب فاعلم وان كان ربا عبا مفتوحة مفعولة  
 اتكلم وقال صبغة يصبغ ان يطلب بها الفعل كان اموح في جوهه لكذا ما قبله الفاعل امرأه ذلك انهم يهتدون به كل ما يبعث  
 ان يطلب بها الفعل من الفاعل المضاف بحرف حرف المضارعة سواء طلب بالفعل على سبيل الاستعلاء وهو الذي امر  
 عند الاضوية بين نحو قولك ضرب على وغيره الاستعلاء اطلقت الفعل على وغيره الخوضوع من الله تعالى وهو الذي اعانوه  
 اللهم ارحم او من غير وهو الاستعلاء اوله يطلب بالفعل بل كان على الالباحه نحو كذا واشرى ولله الحمد بل دخول علما ما شئ  
 او غير ذلك من محامل هذه الضميمة وتاسى الفاعل جميع ذلك امر لان استعمال هذه الضميمة في طلب الفعل على وجه  
 الاستعلاء وهو امر حقيقه اعلم اكثر وذلك كما هو المفعول الماسد والضام اسم الفاعل لان استعمال هذه الضميمة  
 فيما هو فاعل حقيقه كما في اربك الفاعل اكثر ولكن الكوا في التهي فان قولك لا توافدني نحو الفاعل لا توافدني فاعل  
 في اصطلاح النحاة وان كان دعاء الحقيقه قوله من الفاعل المضاف بحرف حرف المضارعة فاعلم ان لا يخلط في مطلق الامر فاعلم  
 داما فاعلمت فاعلم على الاخص مبدؤ عليه الا مع ذلك لان الفاعل لا يخلط في اصطلاح النحاة اعم من ان الفاعل  
 اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق فاعلم من الامر الضام الى غير ذلك كما يقول الفاعل ان الامر المطلق يبعث  
 سلبه عن الضميمة فاعلم ان الفاعل على الالباحه انه ليس به مطلق قوله بجازي حرف المضارعة يخرج نحو الفاعل ان باب  
 خبره فريش وان كان ذلك لطلبه ومنه الفاعل ان الشاذ في ذلك فليست نحو بانام فوكه وحكم اخي حكم الحيزوم قال الكوفون هو  
 جزم بلا مفعول محقق قول حشا في امر الفاعل محقق فاعلم ان ما خلف من امره لا فاعله حرف المضارعة  
 مع علم الامر مظهر لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فاعلم ان استعماله يرفع نحو وما جلت لكم المقادير وقال الفاعل  
 هو مبدؤ على السكون الا ان جعل اخوه كاخ الحيزوم فحذف الحيزوم ونحوه لعله وان كان جاسر كما في باب الحيزوم  
 ان يكون جزميا بالامر كما في الغائب لكن حذف الامر مع حرف المضارعة لكثرة استعماله في الارباع الى اخره فخرج  
 الى اصله من الشاء وبعي اخوه محذوف والوقوف كما كان في الاصل محذوف الجزم فوكه فان كان بعد ساكن اي بعد حرف المضارعة  
 اذا حذف الامر مع حرف المضارعة عند الفريش ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارعة مفعولا ساكن فان  
 كان هناك متحرك فان كان حركه اصلية لم يقصر الى اجناب همزة الوصل بل بدأ في الامر بذلك الحرف نحو تكلم من تكلم  
 وفعال من شغل وفعال من مدح وفعال من نفاذ فان كان متفولة الهمزة من متحرك فاعلم ان كان حذف بعد  
 حرف المضارعة متحرك في ذلك الحرف لا قبل فقال علمه حذوه وحرف المضارعة وذلك كما مفعول في نعم ونسب الامر وايد ن  
 همزة اصل حذف بعد حذف حرف المضارعة انما في نعم فلا جتماع الفريش وفعال في نعم ونسب فاعلم ان في ذلك الحرف  
 حرف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة مفعولا ابتدئ بالتحرك بالحركة المتفولة نحو ولقد  
 وقع وهب ان قبل كاحد في همزة التحرك في نعم لا قبل حرف المضارعة حذوا والواو الساكنة في نعم وحذف الواو الساكنة في  
 العمل على بعد وهب الياء كما يجب في الضمير فاعلم ان الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما روي المتحرك قلت لا تروى  
 لا جليل همزة الوصل فقلت نقول او عين واذهب ثم كنت تعد اعلان الضارع الذي هو اصل حذف الواو وهو ان  
 الهمزة من المصدر نحو عذرة ومقدرة فكان يكون السبعة في الساكن صابعا وان كان ما قبل حرف المضارعة ساكنا كان  
 حذف لا قبل حرف المضارعة ردة في الالهة كما ذكر من تكلم وان لم يخلو هناك شيء اجنب همزة الوصل نحو ان  
 انشأ المطلق واستخرج وانما لنا اصل ضارع جعل الفعل في فعل لان فاس ما المضارع في جميع الاعمال ان يزدل حرف  
 المضارعة على الماص نحو كركم وضرب وضرب واستخرج ونظير بظلال فانما يختلف همزة الوصل في الضام  
 في الماص في الضارع استعماله كحرف المضارعة عبا فكان فباس بالهمزة لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة  
 لفتح فاعلم ان همزة الماص في اكثر الجمل همزة كبا في الضمير وهو امر حرف المضارعة عليها فاعلم ان  
 يمتدح ما قبل فعل وحذو فاعلم ان همزة الماص في الضمير ساكنة فاعلم ان همزة الماص في الضمير ساكنة فاعلم ان همزة الماص في الضمير  
 احرف قوله مضبوطة وان كان ما بعد ضمة مكسورة فباسواءه اعلم ان اصل حركه همزة الوصل الكسرة في الاحاد كانت وفي الاضلاع  
 اوف الحزوت ولا يبدل الى حركه اخرى الا لعله كما يجب في الضمير انما ما لعله وانما انقضت فاعلم ان في الاضلاع  
 اوف غير كذا فاعلم ان الشاذ واستغناء لا يخرج من اكثر الى الفاعل لان الحاجز غير حصين يسكونه واذا جازي الامر على  
 حرف واحد كنه وان وصلته بكرا وعين كذا وان وفقت عليه فلا بد من هاء التثنية كما يجب في اخي الكتاب قوله تعد

بالمعنى

فعل الامر

وكذا يخرج نحو  
 لا عمل ان فعل  
 خطا با لم فان قيل  
 قولنا الامر مع  
 من قولنا امر النحاة

جمع  
 في

الهي

كان كالمثل















# فرد كرم و در الاء و التعلیق

خوبی زید  
حسب عرفت

مطلقا

مطلقا

الجزء المصغر  
على الجملة المفعول

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

سوف وصحبهما يكون احب بغير زید وبين المعلوم والمعلوم عليه كذا زيد واحب عمر ونوكيل الملقى بمصدر  
منصوب بفتح اذا التاكيد لانه لا اعتناء بحال ذلك العامل الا لاعتنا بظاهرة ترك الاعتناء بينهما ما غلب الثاني واما نوكيد  
بالضمة باسم الاشارة الى انهما ما انصرفا فاسهل اذ لا يصح بين المصداق بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
فعل الفعل والامر يكن مفعولا مطلقا بغير مفعول فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
واما الاء فتوجب مع الوسط والآخر بنحو زيد احب ما احب فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
قبل فاعل ذلك في باب المصداق ما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فاعل للفعل كما في باب  
المصدر وكذا ان كان فعل الفعل جواز التعليل زيد احب ما احب فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
الفاء بنحو كثر من فاعل لا اعمال فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
فانما نعتل من ان لا كمال الفعل دون المصداق كما تقدم في باب المصداق وهو نحو جواز الفعل جواز الاء وسوطا  
ومثلا نحو في زيد نعتل مطلقا ومعنى زيد مطلقا فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
فال عامل هو المصدر فاعله مفعول الفعل لا يكون مفعول زيد وان الفعل بنحو الاء والاعمال فوطا واذا نيم ومصدر  
تقدم عليه هو الفعل المحظوظ لا المصدر ولا يجوز ان يكون نعتل نعتل مفعولا وكذا العرف كزيد من مطلقا ما  
قبل كذا في المفعول المطلق فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
الترجيح يكون كالتعريف المطلق لا مع الترجيح فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
من العمل جاز فاعل لا اعمال فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
الجزءين على الجملة المفعول فاعله مفعول زيد احب ما احب فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر  
الجزءين على الجملة المفعول فاعله مفعول زيد احب ما احب فاعل لا اعمال والتعليل نحو بنحو زيد احب ما احب واذا نيم ومصدر

لما ذكرنا

مطلبا

الجزء المصغر

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

مطلبا

الاول

# بحث الافعال

اولئك هذا الذي كثرت على ان اختلفوا اولئك هذا الذي كثرت عليه قوله لم يكن اختلفوا كل ما سئلت عنه ويكون  
 الجملة المقتضية للاسما جوابا للشرط كقولهم ان اختلفتم ان اختلفتم الا انه ومثله ارباب الذي متى عيدا اذا صلي قوله ارباب  
 وقوله ارباب ان كان كثر ارباب للثابت لا محل للجملة المقتضية لغيره لا ستمها الا انها ستمها لبيان الحال المتخبر  
 عنها كانه قد اختلف ارباب زيد اختلف اي شئ من حاله مثال فعلت ما صنعت همومهم فقولك اخبرني عنه  
 ما صنعت وليس الجملة المذكورة مفغولة فاما ارباب كما ظن بعضهم والمثل للكان الحرفية ارباب الذي بمعنى اخبرني  
 ما صار عني اخبرني كان كاسم الفعل المذكور الى الفعلية عن اي شئ شئوا لئلا تفسد فاستغن عن الكافي لمزيد جمعا ولعلنا  
 عن تعريب ما اذا خطب معنى انقضاء الاحوال الثالث مفغولة مفغولة سواء كان افعلت مذكرا او مؤنثا مفعلا او مفعلا او  
 مجرورا وعلى ارباب ان انقضاء الالف في قوله لا فمفعولة بمعنى منصوبة باي حال مع برونه بمعنى اخبرني  
 اولئك زيد ما صنعت فاصح من بقاء فاعله ايضا لان الفراء بل لا يزال الاستدلال عن الثاني الكتاب وهو سائل وزيادته والجار  
 كما مضى في اسما لا افعال اعوان الكتاب مرفوع الحفل فاذا اوزن جلت فعل الفاعل لكان لا المحجة به اسم بصرفه عن  
 المفعول الثاني وكذا اذا شئت من ستمها اخبرني ارباب زيد ارباب كما الزهري وارباب كما كان زيد وارباب هذا  
 اربابا كالتدوين والاولى ان الفاعل واعلم انك اذا قلت علمت من دم وجعلت اسما مائة فليس في الكلام ولا على  
 الفعل بل المقصود علمت في شخص حصل منه القيان بانك لم تترك لك ان الفاعل وانه زيد مثلا وذلك لان كل  
 الاسما انما تحصل كونها مفعولة لما تقدم فقط عليها لانها ستمها لكان لا يكون مفعولة علمت اذن مضمون الجملة  
 وهو مائة الشخص المسمى عنده عن زيد واذا كان كاسم موصولة او موصولة فاعلم وانه وعلمها فاعلم انك علمت  
 زيد الذي دم ويدين الاسما من غير شئ كونه مفعولة والفعل لا اسما علمت بهم ثم رفعى واذا كان موصولة فاعلم  
 علمت بهم ثم بنصبه وليس اذا الاسما التي على باب علم فمفعولة زيد بهم فام مفغولة لا ستمها بالتكليف في الزعم الشافعي  
 في نحو علمت بهم ثم واذ لان علمت الشافعي انهم مفغولة فاعلم ان هذا الكلام عارف بنسبة الفاعل الى هذا الفاعل المعين لما  
 ذكره ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان ان اسما المتكلم لكان ولا على انه لا يعرفه انساب الفاعل لان انهم فام  
 اسما علمت من مشكوك فيه هو انساب الفاعل المعين وما يعرفه انساب فانه زيد وعجزه يكون المشكوك فيه ان النسبة وقد  
 كان العلم هو تلك النسبة وموقوفة مفعولة اذا الاسما اذن فمفعولة لا اسما المتكلم والمقصود عن المشكوك فيه  
 الذي يشتمل عنه وهو ان نسبة القيان الى شخص هو ذلك الشخص في فرضنا زيد فاعلم عرفت فام زيد واما فام  
 باسم الفاعل ولم يعلم علمت بها فاما وعلمت فاما لان المتكلم قد يكون له ادع الى انها الشئ على الخطاب مع معرفة  
 كالمكون في ادع الى الشئ مع كونه ببارك وفاعلي واما ارباب كما علمت فام في ضلال مبن على ما يجوز وقوع الاسما  
 الذي جوابه لا اوتيم بعد فعل الغلب نحو علمت زيد فام والمتكلم فيه الذي يشتمل عنه ههنا انساب الفاعل الى زيد وعلم  
 انسابه كما كان المشكوك فيه مع الفهم واما ومع اسما الاسما بان انساب الفعل الى هذا المعين والى ان من انما يخص  
 الواقعة عليها كذا الاسما وكذا يجوز علمت زيد فام ثم علمت علمت فام زيد وعجزه وجوابه الى اوتيم والمتكلم فيه  
 المسمى عنه ههنا نسبة الفاعل الى واحد من المذكورين او على النسبة اليه فالمقصود في جميع ذلك علمت هذا الذي يثبت  
 فيه فمضمون عنه ومنع قوم من وقوع اسما جوابه لا اوتيم بعد فعل الغلب سدا لان مضمون الجملة الاسما  
 لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بالاول وهو يقال متعلقا بما يقال في جواب هذا الاسما الذي يقال في جواب  
 هذا الاسما لان في يقال في جواب الاسما فاما واسما الاسما شئ معين منصوبة بالجملة المذكورة في الاسما فاعلم  
 علمت زيد فام ثم علمت علمت احدهما بغيره على سعة القيان انه هو الذي يقال في جوابه لان ذلك جواب ما زائد  
 اي زيد فام واما عجزه واما اذا علمت علمت فام فليس جوابه نسبة الفاعل الى زيد بل نسبة الفاعل الى العلم  
 يتعلق بذلك النسبة ونفها واما جوابه فام ولا يليق به النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما اول الاسما  
 اذ ان مضمون الجملة الاسما مائة لا يكون متعلقا للعلم مضمون اسما المتكلم في بعض ان يكون متعلقا للعلم الثاني  
 المذكور في نحو علمت بهم فام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم اوله الجواب مضمون انساب الفاعل النسبة بينهما لان المعنى  
 بل زيد فام وما زيد فام فمضمون المتكلم وعجزه المتكلم به في الجواب هو المتكلم لعل العلم ثم اعلم ان  
 جميع ادوا الاسما تارة على الوجه المذكور في الجواب لا ستمها المتكلم به في كل ضلوك لا يخرج في الجواب  
 على الاسما فيبين المتكلم به نحو شكك ازيد في الدار ام عجزه وشكك ازيد في الدار ام ازيد فام ازيد فام ازيد فام ازيد فام  
 معنى العلم كعلمه ويثبت ودرج وتعد كل تظليل العلم كقولك واختلفت وولدت وسانت واسمعت جميع اصفا

والكتاب المتكلم  
 في معرفة الالف  
 في معرفة الالف

في معرفة الالف  
 في معرفة الالف  
 في معرفة الالف

وهو كذا  
 اوله زيد فام  
 وعلمت علمت فام  
 اوتيم

للعلم





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

১০৮  
 ১০৯  
 ১১০  
 ১১১  
 ১১২  
 ১১৩  
 ১১৪  
 ১১৫  
 ১১৬  
 ১১৭  
 ১১৮  
 ১১৯  
 ১২০

[illegible]

4

194.

لامفمولام

وَقُوعُ الْمَقْدِسِ فِي حَبْ  
خَمْسَةِ الْمَقْدِسِ عَلَيْهَا

عَلَيْكُمْ بِحِلِّ ذَٰلِكَ

المفرد

فأولاً السلام

مجمع

غیر معینہ















# التافص

كان حوله ام جنون وقد علمه البرهان بان اسم كان هو الضمير هو معرفه واجب البرهان عن سببونه بان هرة الاستفهام  
 فاطيت احسن اسكران دخلت على اسم مروج بعد الفعل فان رفع ذلك المروج بعضهم يقسمون ذلك الفعل انما هو  
 كان اذن نكرة وزنه الجواب بان ام المتصلة بها احسن الوين والاخر اظهر وقد ذكرت بعد خبره تعالى اولها السواب  
 واجب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوف وجوباً لاجل العشرة كانه معذوراً وبهتان اسولوا ما هم ما يكون  
 في هذه العشرة كما يحسن بانها لا تطف هذا ونحن نذكر في المصنف على شرطه النفس ان المروج انما يقسم لانه يظهر  
 اذا كان المروج بعد كلمة لا زنه للفعل بخوان امره هلك وفي قوله خاضه اطلق كان اما انما حار الاولى ان يخرج على  
 بكان مفقود لما يحسن بانها لا تطف بعد سوى ولا ما الى لا يقع هذه الشبهة ولا دخل على الفعل الجواب بعضهم المبرز  
 عن سببونه بان الضمير يرجع الى منكر يكون منكر او زجوا بان ان الضمير يرجع الى المذكر معزى بدل ولوعه مبتدأ  
 نحو من ثرجل وهو واكب وكذا نكرة الضمير وصفه والجواب عن الزمان الضمير اذا عاد الى نكرة تخصه وهو  
 معرفه نحو حالي وصل نفسيه والا فهو نكرة نحو اضل خبره امراه كما تر في هذا المرفعه وانكرت ان الضمير للضمير لا لاسما  
 التثنية غير محضنه لانهما اذن نكرات واعلم ان ليس من بين اخوانها تخفى بكثرة على ما نكرت لما فيها من الفخ  
 بجواز حذف خبرها كقولهم انما يخرج على الحق ليس لاجل ان لا يخرج بل لاجل ان لا يخرج على انصاره حزن عطف عليها  
 وجب هذا الاتصال منصرفه الاولى وما دام ولضامه فيها ما لها لا تسجل لما زال واخوانها ماضيه لادامه على انما من  
 لانها لم يهاجرنا الحق وهي لا تفضل على المرفوع وقد حذف لام يكن الجزم في شبه النون بالواو وحذف مع انه قد حذف  
 للبرح كنهنا وذلك لكونه استعملها لعل انهم لم يذكروا غير نكرة كحذف كثر لابل افضل لابل بعد ما حذف من الماء  
 لكثرة الاستعمال ايضاً لانه سببونه اذ لا في قول يكن الجزم ساكتا بعد ما هو مجرد فيها قال الله تعالى لعل الذين كفروا  
 لنفوسهم بالهجرة وخروجها عن شبه حرف المذبح اجازيوني الخاف مع ذلك انما انشأوا يوربد في وادو لعل فيكون  
 على ان فاجبه زمر وايدل تعني بالسر في هذا شاذ لانه سببونه تعدي الخبر اذا كان ظرف مستحق وبه  
 ذلك الظرف مستقر يصح الظرف وكذا كل ظرف عامل مفقود لان ناصبه وهو اسبق مفقود فقول كان في الفاعل  
 زبدى كان مستقر في الدار زيد في الظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال الموصول المحصول لعل في قوله لعل في  
 الظرف لعل هو موصوفه ناصبه ظاهر لا تاذن فقله ولا يتم بخوان زيد جالس عندك ولا مؤلفه ولا يمكن لكونه احد  
 في تمامه لانه مفعول فاعله انما ليس في الفاعل لعل في الكفو وظاهر لعل في الكفو لعل في مقدمه انما ما هو المقصود  
 مفعول وعادة لعل في لفظه فوالفعل المفاعله ما مضى لعل في الجراء اوصوله واخاذه الله انما في قوله لعل من  
 انفعال المفاعله ان عسى علم في حق عزه وما يمكن الظن بما قبل انما مع علو فوق من حصوله فكيف يحكم بدوامه او بوقوع  
 بحصوله او بغيره ان في معناه رجاء ودوا الخبر كما هو مفهوم من كل الجزم في المفعول ان الضامع يطرح في موضع خبر  
 فقول عسى الله ان يعنى مريض الى ان رجوب شاعره وذلك لان عسى ليس متجسماً بالوضع القطع في وقوعه  
 الخبر بل لفظ حصول مضمونه مطلقاً سواء برجي حصوله عن غيره بل قد ماله مد كما فقول عسى الله ان يخل  
 المجتزأ وعسى البقي ان يشفع في نادى لك عسى زيد ان يخرج فهو معنى لعله يخرج ولا توفى لعل انما في كذا في علم  
 طفق ومراره من انفعال المفاعله بمعنى كونها الدوا الخبر نظر لان مفعول زيد يخرج انما في كذا في علم  
 باول اجزائه لعل ان الخبر في حق من زيد لا في غيره لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 بهن شرع في التثنية في ثبات ذلك الشيء على ما فعل هذا ليس من انفعال المفاعله انما في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 مراد منه لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 فيكون فاعله لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 اولها انما في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 في الخبر بل في الخبر لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 حالاً من الخبر لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 لم يصف قوله حصول لان الخبر في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 ما لم يحصل بعد فوله ان لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 ان وانما في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم  
 لا تضاف ومثل يكون في انما في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم لعل في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم

و انما في كذا في علم





وہی کہ جس نے اسے  
ان کو زکات دے دی  
ان کو زکات دے دی  
وہی کہ جس نے اسے

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْأَفْئَالِ  
حَرَى

حصول  
افضل و اعظم مراد  
بمطهره  
توبه و استغفار  
آدمت ادرک  
آدمت ادرک

هذا المجلد من باب يوم  
الاعظم في تاريخ فلب  
لقد صدق













۱۰ افعال المدح والذم

[illegible]

لانہی

مفتاح المصباح

الف في باب

الرفد المأمور

المستأجر

الاحمد

يا دمنة المرنى

الحمد لله

5

5

11

زاد الحسب من

رُبع قليل

برغم مصيب الناس

خبرہ ص

فَالصَّفْحَ

...

بدر العشق مجاہد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مطابق

العلم والعقود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنه و هو ابو

فرض

11

١٠٠

العليه السلام عليه وعلى آله وصحبه وسلم



وعد الزندون  
سمايح و  
نزل بني  
افعت مد الارض ساواها  
في القليب قد شامخ  
مفتوح و

فیدان دافنی خبدا  
طربنی و طرب

فی ہم

وذكر الفصل في بيان ما ينبغي ان يكون عليه كلامه في  
الاجابة على ما ذكره في كتابه في بيان ما ينبغي ان يكون عليه  
كلامه في بيان ما ينبغي ان يكون عليه كلامه في بيان ما ينبغي ان يكون عليه

حد فالحجر

رسیم از ان کتابت بعضی از  
انجیل را بر خود

فألم يفتقد ديناً أبته من قبل  
الدار كبر الله من الرزق قال قل

امام حسن عجل الله فرجه  
مكتبة محمدية  
بازار كجلف  
ابو نوال

من على واثقة من على البيت والقبائل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ

نصف اسم بمعنى فوق العادة

من احد ما انما  
ان استعماله مضاف  
الى

بجای انداختن من علی

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
لنا حكمة وعبرة

عالمه وفتاوه  
الحاخوه  
الغالية

تشریح و تفسیر

الزمر

والتحسين الى غايته

والتسليم الى الله تعالى

القرم الى اللحم والوصم من

التي هي سنة  
المسلمين  
في

شبه  
عقود الشمل  
الحمل

والمعتمد على

ما يكون هناك شيء ظاهر هو بعض البرد عن كما في قوله ثم خدم من اموالهم صدقة

الحلل الفرجية من الشين  
والحمى الحلقية من



# معاني الى فاسمها لانا

وعني على طلبه والياء للاصناف والاستعانة والمصاحبة والمعاينة والتقديم والظنينة ورائد في الحرف في الاستعانة والبناء  
 وفي غير معناه مثل حبس زبد والحق به والدم للاختصاص والتقبل ورائدة بمعنى عن من القول وبمعنى  
 الواو في الغيب للنجيب **اقول** اعلم ان الى تشعاع انتهاء غابر زمان والكان بلا دخول نحو انما الصبا الى  
 الليل والاكثر عند دخول جدى الايداء والانتفاء المحرك فاذك مشرب من هذا الموضوع الى ان لنا الموضوع  
 فلو زمان لا يدخلان ظاهره انقضاء ويجوز دخولهما مع المقترنة قال بعضهم ما بعد على ظاهره لا يدخل بها لانهما  
 فلا تشعاع في جزا لا يجلان ويصل ان كان ما بعدهما من جنس ما قبلها نحو اكلنا لنعلم اننا لساها فلما ظهر نحو انما الضياء  
 الى الليل ولم يند عقب الاو فله ويغنى مع قبلها كما في قوله نعم لا ناكلوا اموالهم الى اموالكم والحققون انما بمعنى لا انتهاء  
 اي يضيء منوها الى اموالكم وكذا قوله نعم ابدكم الى المرافى اي مضافة الى المرافى والذند الى الذند وايضا فاعل الى الذند  
 وقوله وان لم يحد من شقيا بل الى داو طافى بلاد سواها اي مضافة الى بلاد ويصل بجي بمعنى الى كما في قوله فلا تفرق  
 بالو عبد كما في الى الناس على اليه الفاراجوس اي في الناس الوصية الفاراجوس فلذلك من معنى طافى الفاراجوس مكره  
 ببعض وانكره يهدى الى ان لم يكره اليكم الاكثر جلا على التقيد بالحق منقلا لانهما لم يوجب اليكم الايمان كما يلهى  
 من جلا على الشرب وروى على جلا على شحط فالذا وحدث على بنو شرب لعل الله اعجبى بضاهوا وبل الى ان على مثل  
 استل جديا وبعض جلا على بعض عند الاوى بقا وفاعلا اسما كما ذكرنا كما في قوله وان بلقن الحق الجهم لا يلفظ  
 الى ذنبة اليك الكرم الضياء بعض سنسب الى ذنوة لا بمعنى كامل فوله حتى كن الى ان انتهاء الغاية مثل الى ان  
 يبينها فراقا جى وعين بالغين لغة هذا فله على ثلثة اقرب حرف جى حرف عطف وحرف استئناف فاذك كانه حرف جى  
 عليها معنيان الى وى ولا يجر معنى الى لا مضى ومولا لا الفعل نحو املت حتى ادخل الجنة لا تقول حتى ادخل الجنة  
 وافنى بمعنى الى يجر ذلك نحو حتى انك تحسب حتى تغيبا للشمس بجر الاسم الضمى ايضا نحو حتى مطلع الفجر ويبنى ان يكون الجرد  
 لها مؤنثا لا جردا والضمير بالجهول لا بعد نحو قوله مذموم في غير حتى جى بمعنى الوقت اي جى اخذهم ومذهب  
 الكفا ان جى ما بعد ما الى لا يجر الى العامل يبنى ان يكون لازما لاجل العليلين وحتى يدخل الاساء والاضال فهى كما  
 في لغة بهم عاء ويذكر ذلك في التوامس اما العاطفة فيمثل الجارة ومعنى الانتهاء لا يكون بعقوب كيجب فوبت  
 ما بعدها كما في حتى الجارة ولا تقول جالى الفم حتى وصل الى جارة فلا بد في لغة في الجارة والعاطفة في ان لا يدخلها  
 مؤن الى جارة الا ان ذلك يجرها الى العاطفة حتى يكون معطوفا على قوله فم الجاح حتى المشاء وفي الجارة يجوز اظهار  
 كلمة العاطفة بضمير في الفوم حتى زيد ويجوز تقديم ايضا نحو حتى الصباح اي منك الليلة حتى الصباح ومثله ان  
 الجاهان العاطفة يجب ان يكون متاعلا هاجزا ما قبلها نحو حتى زيد ويجزى ولا اخذ لا نحو حتى لساها  
 حتى عبيد ام وجى ما لا دل على ما قبلها كما في قوله الحق الضعيف حتى جلا والذى حتى نلدا لما عاهد من قال ان نلدا عصف  
 على الضعيف لان معنى الحق الضعيف الف جميع ما معه لا نذا الف الضعيف والحق لا يمشى الى ما نلدا لول كل على ويجزى  
 ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فان قلت معنى الفوم حتى زيد لا ضرب وانع على زيد بضاهوا لما الجارة فلا كثر حتى  
 كون ما بعد ما مضى لا خيرا ما قبلها نحو منك البارحة حتى الصباح وصمت وصدان حتى لعل كما يكون جى من سدا  
 نحو اكلت السكر حتى لساها بالجر والشراى مع جماعه اوجب كون ما بعد ما ابط جى مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز وانك  
 البارحة حتى الصباح حتى انما لجر مضاهوا وهو مردود بقوله نعم سلام هي حتى مطلع الفجر ليس من الالبلة بل هو سدا لجر  
 اجزا لها وما قبلها الجرد بمعنى في حكم ما قبلها فنه انوار الله بالذخول مطلقا سواء كان جى ما قبلها  
 او مولا في اخر جى منه خلا على العاطفة ويضمر المص وجوز ان مالت الذخول وعاء الذخول مطلقا سواء كان جى  
 ونفصل عدا الفاهم الى زباني ولا ندبى وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة ولما في خبره داخل  
 في لا ندبى انما ذكرنا في قوله في الفوم في قوله ضربت الفوم حتى زيد الجزء من النظام والحقير  
 واستدل بان حتى لا تغيب لساها فاذ دخل في الاجال دخل في النقص بل اذا دخل في دخل ومذهب ابن  
 مالك قريب لكن الذخول مطلقا اكثر ياغلب اعلم انرا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة احدى اجزاء ما قبلها  
 حشا لا احدى دخول في الفعل بل قد يكون كذلك وقد يكون لكنه يجب بينهما ان يكون احدى اجزاء الا اذا دخل في الاجزاء  
 الا فوى فلا فوى فاذا ابتدئ بفضل من الجانب الاضيق مع عدل كان احدى اجزاء احوالها حتى مالى الى اس حتى جلى  
 صلى الله عليه وآله لم يلفظ ليس بل السام احرهم حشا ولا دخول المولى بل هو احرهم فوى فاذ ابتدئ من  
 من الجانب الا فوى مع عدل كان احدى اجزاء اضعفها نحو عدم الحاج حتى المشاء عطفها ويجوز وان يكون فاذ مذهب

في غير معناه مثل حبس زبد والحق به والدم للاختصاص والتقبل ورائدة بمعنى عن من القول وبمعنى الواو في الغيب للنجيب

في غير معناه مثل حبس زبد والحق به والدم للاختصاص والتقبل ورائدة بمعنى عن من القول وبمعنى الواو في الغيب للنجيب



































مجلسه اول

چون از کربان  
چون از کربان  
چون از کربان

مبلغ هزاره و ان بیست

[illegible]

عَلَّامٌ مِّنْ غُيُوبٍ  
فَتَكُونُ ذَا  
رَأْدَةٍ كَمَا  
قِيلَ بِمَاذَا

صفت  
لا زاجر  
بارة بعداهم

١٢٠

فانما لا غير لان المني  
في حق وفي جهل  
والجنت با ما نقلت

وَأَمَّا جَهْدُ الرَّابِعِ  
فَأَمَّا

المطبخ في  
الأسفل

6

مع اسما

1

[illegible]



تحقيق الحق في الدين

سینین احدها اخضران  
ایک و حکم و بیف کفکف

تسببوا حادها بغير ان يقع منها فصل الاداء كما هو جوارح والاعزوم  
 انهم وهمهم في كنفه  
 فيقولون في السليبي من فؤاد  
 للكون في ذلك المثل الامم

المقدم على

والله اعلم





































Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on a piece of paper placed over the printed text.

[illegible][illegible]

حرف المصد

التخفيض

النفع

في الاعمال للعلل بخلاف الكذب فبصدده اي بالمحبة صدده الصدق وان كان ذلك لا يدل على جعل المصنف  
 مجردا عن معنى التقليل نحو قد سري فلذلك جعل في موضع الفعل كذا كذا في قوله تعالى قد فعل  
 الله المعوقين وقال فلما نزل القرآن مصفرا انما لم يوصل من الفعل الا ما قبله ولا والله تعالى قد فعل  
 كذا وقد يعنى عن الفعل ليل يفتن بعد هاهنا قال المائل رجا او كان قد فعلوا الاستعانة بالحق ومن لم يصدق  
 الكلام فقولوا انهم فاهم وانما زيد وكذلك فعل الخبر فاعترفوا بقول انهم لم يصدقوا ولا وهو لو كان  
 ام عروضا لم يتم ذلك اذ ما وقع واقف كان واو من كان دون هل اقول قوله ليهامد الكلام لانه لو لم يكن قد فعل  
 كذلك هل يعنى ذلك على الجملة الاسمية والفعلية لان الخبر قد فعل على كل وجه سواء كان الخبر في الاسماء او في الافعال  
 هاهنا كما لا يخفى على من خبرها فاعلم بخبر زيد فام الا على شدة ذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فعل هاهنا نحو  
 اهل عريت القار بالقرين وكذا استعماله كذلك ثم حدث الخبر لكثرة الاستعمال استعمالا هاهنا وانما هاهنا معانها  
 ولما جاء على الاصل نحو قوله قد فعل الى على الانسان اي قد فعل فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الانشاء ثم تعطف  
 على الخبر فان ذلك في خبرها فاعلم انكرت ههنا بالجمعي حيث الى الالف المألوفة وغائضه وان قد فعل خبرها ذلك  
 خبره فاعلم ومع وجود الفعل لا يمنع من فعل ايضا الفعل المفرد بعد هاهنا لا يجوز اختياره لانه لا يجوز ان  
 مرته المصوب على شرطها التفسير فلو لم يفتقر الى معنى الفعل لكانت فعلية لا فعلية على الله ما لا يخفى من ذلك  
 لا يكون زيد مثله على كونه فاعلم الفعل فعلا يقال هل زيد اصاب عينه ان هذا مصوب بهذا فعل ذلك لما  
 تقدم ومنها ان الخبر قد فعل في الاثبات للاستعانة بالانكار ايضا قال قد يقولون على الله ما لا يخفى من ذلك  
 وانما لغرض منه بخلافه في الاكراه لا يستعمل هل لا انكار واذا دخل الخبر على الناق في الخبر انما هو  
 الخطاب على ان يقر ما سري نحو انه شرع لك والمجيدك والبشر ذلك بغاوه في الحقيقة لا انكار وانكار الخ  
 اثبات وانما قد فعل يدخل على الناق في الاثبات ان الخبر قد فعل بطر دمع ام للتسوية ولا يستعمل هاهنا الا اذا  
 كان من جنس هل يمكن دون الخبر وهما كونا للتفسير في الاثبات كقوله قد فعل في ثوب القادر على يتوهم فوه ههنا  
 بذلك فيلجج بذكره باعترافه فادعنا فادعنا في حق جلاله في بعد هاهنا الفصل في الاعراب كقوله قد فعل هاهنا الاحسان  
 الا الاحسان اي ما جازا الاحسان قال وهل فالاسم غير ان عوف عوف وان قد فعل هاهنا من خصائص الخبر  
 ان يدخل على او او الفاعل ومن قد كذا في حق المصنف ولا يدخل على هاهنا كقوله قد فعل هاهنا  
 وهذا الخبر قد فعل هل ولا يدخل على الخبر كقوله هاهنا في الاستعانة بالانكار في قولهم انهم لم يصدقوا  
 وقال الشاعر وهل اننا من عزيت ونقول انما كرمك فقول كرمي ولا نقول فانك من كرمي فاجمع ونقول انهم لم يصدقوا  
 ثم هل يفتن الى ولا يجوز الخبر بعدام ويجوز في ذلك وهل ما قبله ان الاستعانة بالانكار في قولهم انهم لم يصدقوا  
 فهاهنا يبين من مدغم به عن حذف خبره الاستعانة باقل هذه الاسماء وعلم الخبر في الاستعانة بالانكار في قولهم  
 استعماله قال ام هل كبريكي فمض عزمي اثر الاحبة يوم البين مشكوم وهل ثم من عجب المصطر في قول الشاعر  
 يفتن ما نطقي العلوق به ريان انما دامضين واللين وغير ذلك ولذا لم يسم استعماله في قولهم انهم لم يصدقوا  
 الاسم بعدام به ولا يجوز من يفتن ام يفتن في قولهم انهم لم يصدقوا فاعلم ان الاستعانة بالانكار في قولهم  
 المصطفى لا يلزمها من فعل الخبر وام المصطفى هو سبيلنا وهي بمعنى بل وساقية الاستعانة بالانكار الذي هو معنى الخبر  
 ولا يعيد معنى الاستعانة بالاستعانة بالانكار لان معناه استعانة به بمعنى الاستعانة بالاستعانة فاعلم ان الاستعانة  
 من ام لا يعطف لان المصطفى حرف استعانة كذا ولا بالضم كما نصبت معنى الخبر في كرمي كرمي في قولهم انهم لم يصدقوا  
 هاهنا واما هل يجوز في الاستعانة بالانكار في قولهم انهم لم يصدقوا فاعلم ان الاستعانة بالانكار في قولهم انهم لم يصدقوا  
 وما استودعت مشكوم ام جملها انما انما اليوم مصروف ام هل كبريكي فمض عزمي اثر الاحبة يوم البين مشكوم  
 ابدل هاهنا في من خواص الخبر جواز حذف الخبر بعده اعلم اعل ما سبق من ذكره في الخبر في كلامه من كرمي  
 فواك منك لم اوسنتها من كرمي وابدل في جلي زيدا ورايت زيدا ورايت زيدا ولا نقول هاهنا بذا وهل زيد  
 فلو جازت الشرط ان لو اننا هاهنا الكلام فان الاستعانة بالانكار في قولهم انهم لم يصدقوا ولما كان الفعل فقط او  
 فعله وان لم يبدل وانما لا يفتن لانه ناعل ولا يفتن بالفضل موضع مطلق يكون كالمعروف ان كان جامدا جازا لم يفتن  
 قوله ان الاستعانة بالانكار في قولهم انهم لم يصدقوا فاعلم ان الاستعانة بالانكار في قولهم انهم لم يصدقوا  
 من الامر وهذا هو ما كان في النظر في الخبر وما قبله لانه ان لو فعل في الخبر كان ذلك مع قوله فاعلم ان

ان كان الخبر في قولهم انهم لم يصدقوا  
 ان كان الخبر في قولهم انهم لم يصدقوا  
 ان كان الخبر في قولهم انهم لم يصدقوا

والله اعلم بالاشياء

والله اعلم بالاشياء

والله اعلم بالاشياء

والله اعلم بالاشياء

والله اعلم بالاشياء

[illegible]

فی بیان معنی

محکم دلائل سے مزین و متنوع ومنفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

فَكَتَبْنَا لَهُ

فقد يصححون لزم

المدي يفيض

۱۰۸

ذالحمز، فيكون

في جزاء ٣

مجلس

تم التحصيل ليور فيه

المذكر والمؤنث

بسم الله الرحمن الرحيم

2

وَجَزَاءُ

وہی

[illegible]

ويعبر ان يكون الحياتين احداً في خلاصة الجسد.

عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى  
 ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيُضِلَّكُمْ سُبُلًا كَثِيرًا﴾

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

## اعتبار

9





[illegible]

والله اعلم بالصواب











ما حلت في الفروع ما قبلها فقبلها أيضا فلو كان كذلك في ما بعده لكانت العبرة وكثير ما قبلها لا لا بين والاعت  
الفصل نحو اعراب وانضربان فبشرها من الاعراب التي في المضارع فبشرها بعد الاصل نحو ضربان وكذا القول في كلام  
المتن نحو انضربان فلو جئنا بالمتن لكان على الحال والمضارع فبشرها بالاضمار وقوله في الغالب في المتن  
في مستقبل فيه معقول الطلب كالمرء والفتى والاستمارة والفتى والعرض واما في المستقبل الذي هو مخرج ولا بد من حله  
على ذلك الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كما في القسم نحو والله لا يكون ذلك الا في قوله  
للتوكلون التوكيد واما ما قبله ثم الطلب على تركين اما طلب جود الفعل وعدمه كما في الامر بالفتى والتخفيف في العرض  
والفتى والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستمارة نحو اقبلن وهذا الفعلان والافتعال وثلث الفعلان وهذا الفعلان  
وكما جع ادوات الاستمارة اجبة كانت وحرية نال اقبلن كذا في مدح قيل ونقول كما يمكن وانظر في الفعلان  
والقبل على هطل وهذا في بحث ما عاين في كثر الفعلان والمجرى ايضا في جري التوكيد نحو والله لا يكون ذلك الا في  
اداء شرط جلوبه ما اما الزيادة سواء جازت فيها كافي ما فعلن ومن ما فعلن واتيتم ما فعلن واما ما فعلن واتيتم  
لكن في كافي وكما في لار في كل الاشارة كاذما وجنونا فلو بدل فون الا كما في اخبرنا في جواب شرط ايضا وان كان الشرط  
ما يجوز قوله في ما فعلنا ومنه قراءة فظكم وما فعلنا ومنه قراءة فظكم وما فعلنا ومنه قراءة فظكم وما فعلنا  
حد بنا على ما بالما في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
ومن يشق منكم على ما في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
في قبل الشرط اخبارا ان فلما نحو جفد ما فعلن ويصير ما فعلنا في المجرى الذي اراه فيك وما له في خمسة ففعلنا  
يطلب على ما بالما في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
وكثر ما فعلن في ما فعلن واما كان دخولها مع ما فعلن في الشرط في المجرى وعكس في الشرط  
واما قوله في ما فعلن في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
بفعلنا كذا في ما فعلنا في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
وبل ان لا في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
عن معنى الطلب ونحوه من ما فعلنا في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
بحسب الحاجة الى ما فعلنا في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
فعلنا كذا في ما فعلنا في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
التمهيد واول ما في باب شغري عنكم جها في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
ابن حال من ان التوكلون بل من هذا الموضع المذكور والمضارع القسم متين نحو والله لا فون شرطان لا بد من جاز ما في  
كقولهم ولم يلق الله بخبره وقوله في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
والفتى ولا سيما مع ما فعلنا في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
التون مع ما جع عند غير وان كان الاكثر انما قوله ما قبلها مع الفصل المذكور من مضمو لان ضمير المذكورين و  
هو الواو اما ان ينضم ما قبلها كاضر واوغر واوبغر كاختار وايرضا والمضمو ما قبلها كاختار وايرضا والمضمو ما قبلها كاختار  
الفاصل للسالكين في كمنين والها في مائة وان كانت النافية لسلك الفاصل وعكس الاستفلال كالجرح من الاول الا في  
على كل حال كلسان والنقل حاصل بوجود الواو والمضمو ما قبلها كاختار وايرضا والمضمو ما قبلها كاختار وايرضا  
لوه والاضربون واضربون كما قبل اعرابا فيكون خارجا عن القياس كقوله التوب ومدح والمضمو ما قبلها كاختار  
للسالكين باضم وانه لا يخفى لانه لا يلتزم بمدح كالجرح في المضرب في باب النفاء السالكين واما في المجرى ففعلنا  
بفتح ايماء لما في التوكلون في جمع المذكور في جميع الانواع جري واحدا بالترام القسم فيه فلو وقع في المجرى ففعلنا  
لان مخرجها في ما فعلنا في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
كان ما قبلها مضمو كاح كبا ككسر كالخمين وارضين اجروا لما قبل التوكلون في المجرى ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
مع ان الكسر للسالكين هو الاصل واول ما في مالت حذف به الفصح بعد الفتح لظهوره في نحو ارضين في ارضي  
قوله وقوله مضمو في ارضي ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
نحو ارضين وجمع الموت نحو ارضين وارضين ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا  
واصل هذا اراده افاض ما قبلها في الواحد المذكور ففعلنا كذا في من دخلها في الشرط وفيما دخل في الشرط لا في الشرط ما فعلنا

في المجرى

بغير بدل

ولا فعلان

في المجرى

في المجرى

في المجرى

في المجرى

في المجرى

في المجرى

في المجرى

في المجرى

في المجرى





لای قفسه  
مادر کلان لای

بعد المنكوز:











